جامــعــة الجـــزائــر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية

دراسة ميدانية لعينة من الوحدات الاقتصادية في اليمن

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم التسيير فرع نقود ومالية

إعداد الطالب:
هادي أحمد محمد الصيَّاد

بإشراف:
أ.د. الطيب ياسين

أعضاء لجنة المناقشة:
د. حواس صلاح.......................... رئيساً
أ.د. الطيب ياسين .... مقرراً
د. كشرود بشير .... عضواً
د. شيحة خميسي .... عضواً
د. رزيق كمال .... عضواً
د. دادن عبدالغني .... عضواً

الجــزائــر

1431هـ 2010م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ

تُحِطْ بِهِ وجِئْتُكَ مِن سَبَأٍ بِنَبَأٍ يَقِينٍ﴾

صدق الله العظيم

سورة النمل (الآية 22)

الإهداء

إلى:

-من أُمرتُ بشكرهما، ومن هم أحق الناس بحسن صُحبتي

والديّ الجليلين، حفظهما الله ورعاهما | طاعةً، وإجلالاً، وإكباراً

-من هم سندي وعضدي إخوتي الأعزاء

ناجي، وعبد الكريم، ومحمد | اعتزازاً، وإخلاصاً، وفخراً

-القلوب التي نبضت من أجلي، أخواتي | صلةً، وحباً، وعرفاناً

-من شاركاني أفراحي وأتراحي زوجتيَّ المخلصتين | وفاءً، ومودةً، ورحمةً

-من زُيّنت بهم الحياة (البنون)، فلذة كبدي، أبنائي

بلقيس، ومحمد، وملكة، وفاطمة، وأبرار وروُى | رأفةً، ومحبةً، وأملاً

-من إليهم أنتمي، منبعي وصفائي جميع أهلي، آل الصيّاد | قوةً، وشموخاً، وإباءً

أُهدي هذا الجهد العلمي

هادي أحمد

كلمة الشكر والتقدير

الحمد لله على آلائِه، أحمده والحمد من نعمائِه، أحمَدهُ بجميع مَحامده وأُثني عليه ببادئ الأمر وعائده، وأشكُره على وافر عطائِه ورافده. وأشكره تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه لفضله الكريم ومنّه العظيم أن أعانني على إتمام هذا العمل الذي اسأله أن يتقبله مني خالصاً لوجهه الكريم، وأصلي واسلم على أشرف خلق الله محمد بن عبدالله خاتم المرسلين، أرسله الله رحمة للعالمين؛ فشرح به الصدور، وأنار به العقول، وفتح به أعينًا عميًا، وآذانًا صمًا، وقلوبًا غلفًا، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان وسلم تسليمًا كثيرًا.

يطيب لي وأنا أنهي هذه الدراسة أن أقدم شكري وأجزله للأستاذ الفاضل الدكتور الطيب ياسين على تفضله وتكرمه بقبوله على إشرافه لدراستي، وبذله الجهود المضنية وتوجيهاته السديدة من إرشادات منهجية وتوجيهات وملاحظات علمية قيمة كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه الأطروحة إلى حيز الوجود.

كما أرفع خالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأجلاء رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة وامتحان هذه الأطروحة ولما كان لأفكارهم وملاحظاتهم من آثار إيجابية في إثرائها. وأتوجه بالشكر والعرفان إلى جامعة الجزائر العريقة التي منحتني شرف الانتساب العلمي إليها، وأخص بالذكر عميد ونائب عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورئيس وأعضاء المجلس العلمي ورؤساء اللجان العلمية، وإلى كل منتسبيها، ولا يفوتني أن أشكر كل زملائي الكرام في فرع النقود والمالية بالكلية، ولا أنسى الأختين العزيزتين العاملتين في سكرتارية نائب العميد حفيظة ونصيرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير غير الممنون للأستاذ الفاضل القدير الدكتور عبدالله عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة لدعمه الكبير وتشجيعه اللذين كان لهما بالغ الأثر في إتمام هذه الدراسة وتوجيهاته البنّاءة واتصاله المتواصل بي فترة دراستي داخل الوطن وخارجه، وأتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور عبيد شريم نائب رئيس الجهاز، والأخ العزيز الدكتور محمد السياني وكيل الجهاز لقطاع الوحدات، والأستاذ القدير محمد دغيش وكيل الجهاز للقطاع الفني، والأستاذ أحمد الهمداني الوكيل المساعد مدير مكتب رئيس الجهاز، والأستاذ حسن الحاضري، والأستاذ عبد الكريم المنيفي، والأستاذ أحمد عبد الله الكازمي، وإلى جميع الزملاء في الجهاز وأخص بالذكر الدكتورة بشرى الصديق، والدكتور عبد الوهاب الشامي، والأستاذ صالح الزبيري، والأخ ناصر مجلي لما قدموه لي من المراجع العلمية، وكذا زملائي في فرع الجهاز بأمانة العاصمة.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الملك حجر لتوجيهاته الكريمة التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذه الدراسة، وإلى أصدقائي الدكتور رشاد أحمد الصبري، والدكتور أحمد محمد الجلال رفيق الدرب، وحميد الجبر، وأحمد لاهب، وحفظ الله الشامي، ونايف مقوله، وعصام السياني، وسليم السياني، وعلي الحميري، وسلطان قاسم، وسيف دحقه.

ولا أنسى شكري وتقديري لكل من مد لي يد العون والمساعدة خلال فترة إعداد هذه الدراسة بأية صورة كانت، وألتمس العذر لمن فاتني أن أشكرهم وأسأل الله القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء.

والله ولي الهداية والتوفيق،،،،،،

هادي أحمد الصيَّاد

الجزائر2010م-1431هـ

فهرس المحتويات

قائمـــــــــة الجـــــــــــــداول

قائمـــــة الأشكـــــال

قائـمـــــة الملاحــــــق

مقدمة

إن توافر المعلومات أصبح أحد أهم عوامل تطور الشعوب وتقدمها، وعنصراً حيوياً للنمو والازدهار، وأداة فاعلة في شتى مناحي الحياة، خصوصاً في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم صوب تكنولوجيا المعرفة. بل تعتبرها الوحدات الاقتصادية مورداً من مواردها كونها تشكل المادة الأساسية لمتخذي القرار، إذ تُعد نظم المعلومات العمود الفقري لكثير من تلك الوحدات لقدرتها على توفير المعلومات اللازمة والملائمة لمتخذي القرارات. ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات المختلفة، لذلك كان لابد من توفر أداة تقوم بفحص وتدقيق البيانات لجعلها ملائمة لاتخاذ القرار والتحليل؛ بهدف الوقوف على حقيقة وضع الوحدة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها، مع الأخذ في الاعتبار المؤثرات الخارجية للوحدة، من تغيرات الأحوال الاقتصادية وتغيرات مستويات الأسعار، حتى يكون صنع واتخاذ القرار بناءً على دراسة معمقة، وتحليل رقمي بكل ما يتعلق بالقضية من موضوع. وتأسيساً على ذلك بدت الحاجة ملحة إلى أداة تقوم بتوفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب، وبالكيفية المناسبة التي تمكن الملاك ومستخدمي القوائم المالية من معرفة حقيقة ما تمثله مخرجات النظام المحاسبي تمثلت في التحليل المالي.

إشكالية الدراسة:

تطورت مهنة المحاسبة بالنسق نفسه للتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم مؤخراً من حيث تنوع الشركات، وكبر حجم الأموال التي تستثمرها في شتى المجالات، سواء أكانت في الجوانب المصرفية، أم الخدمية، والإنتاجية، والمقاولاتية، وغيرها، فواكبت مهنة المحاسبة وسايرت تلك التطورات؛ بهدف توفير أفضل المعلومات للوحدة الاقتصادية، وللجهات المستخدمة لتلك المعلومات، ومن هنا تحولت مهنة المحاسبة من مجرد نظام لمسك الدفاتر إلى نظام للمعلومات. كما واكب هذا التغير اهتمام أصحاب رؤوس الأموال بالرقابة على أموالهم ومعرفة مصيرها المستقبلية، وكيفية تحقيق أهدافهم المتمثلة في الاستخدام الأمثل لأموالهم بكفاءة وفاعلية.

فكان التحليل المالي من أهم الأدوات المساعدة التي تكفل تحقيق أهداف تلك الأطراف المتنوعة، اعتمادا على نتائجه، ومؤشراته، ومقترحاته، بوصف ذلك نظاماً للمعلومات يهدف إلى المساعدة في خدمة متخذ القرار، بإسهامه الفعال في إتاحة المجال أمامه بالمعلومات الكافية، والمفيدة، والمتنوعة، والملائمة في اتخاذ القرارات الرشيدة، ورسم أفضل السياسات. بل إن المدخل الحديث للتحليل المالي أصبح يعامل القوائم المالية كنظام للمعلومات يسهم في ترشيد اتخاذ القرارات أكثر منها أداة لتقييم الأداء. وهذا ما يسعى الباحث إلى تحقيقه في هذه الدراسة.

وانطلاقاً من ذلك، فالمحلل المالي تكون قاعدة انطلاقه مجموعة التقارير المالية المتمثلة في القوائم المالية التي تحتوي على المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وكذا تقارير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، بما في ذلك مجموعة المبادئ والطرق التي استخدمت في إعدادها. وبطبيعة الحال لا يستطيع أي قارئ للتقارير المالية استيعابها وفهمها الفهم السليم، ما لم يكن على دراية تامة بأبعادها وحدودها. إذ تُعد تلك التقارير المادة الأساسية لمدخلات نظام التحليل المالي الذي يحور ويحول البيانات الموجودة في تلك التقارير من مجردة أرقام جامدة إلى معلومات تُبين حقائق العوامل المؤثرة على الوحدة الاقتصادية في ظل مناخ يتسم بالحركة وعدم التأكد. وبما أن النظام يستهدف الحصول على معلومات، فالمعلومات تُنتج من إجراءات وأساليب معينة يجمعها نظام معين، وتلك الإجراءات تع د جزءاً لا يتجزأ من نظام المعلومات، والتي تُعنى بتحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات بغرض اتخاذ القرارات.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن الإشكالية تتمحور في سؤال جوهري هو:

هل لنظام التحليل المالي إمكانية في توفير احتياجات متخذي القرارات من المعلومات الكافية والمؤشرات الملائمة التي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة؟

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسة نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

1 – ما ماهية النظم؟ وما علاقتها بالمحاسبة والتحليل المالي؟

2 – ما العناصر الأساسية المكونة لنظام المعلومات، وما أنواعها؟، وكيفية تدفق المعلومات في هذا النظام؟

3 – ما مفهوم المحاسبة وأهدافها ووظائفها؟ وما أهداف القوائم المالية؟

4 – ما المبادئ والفروض المحاسبية؟ وما أثرهما على التحليل المالي؟

5 – ما الخصائص الرئيسة الواجب توافرها في المعلومة الجيدة؟

6 – ما المتطلبات الأساسية للإفصاح المحاسبي التي تجعل من عملية التحليل المالي تتم بكفاءة وفاعلية؟

7 – ما مفهوم التحليل المالي ومقوماته وحدوده؟ وما مصادر المعلومات المعتمد عليها في عملية التحليل؟

8 – ما الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل المالي بغرض اتخاذ القرارات؟ ومن الأطراف المستفيدة من عملية التحليل المالي؟

أهمية الدراسة:

يحظى موضوع التحليل المالي بأهمية خاصة بعد أزمة الكساد العالمية (1929–1933)، التي شهدت إفلاس كثير من الوحدات الاقتصادية في العالم، مما دعا إلى التوجه والاهتمام بالتحليل المالي الذي يهتم بدراسة محتويات التقارير المالية لتلك الوحدات في إطار علمي هادف بغية تقييم أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي. وازدادت أهمية التحليل المالي أيضاً بعد الحرب العالمية الثانية إثر انتشار ظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار، وتأثير ذلك على بنود القوائم المالية ، ولذا توجهت الأنظار نحو البحث عن وسيلة ناجعة توفر معلومات ملائمة تمكن الملاك والمساهمين من حفظ أموالهم وتساعدهم في رفع مستوى وكفاءة الأداء فكان التحليل المالي الأداة الأساسية التي تركزت حولها تلك الأنظار لما له من قدرة على توفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات ومستخدمي المعلومات وبما يمكنهم من تقييم الأداء والتخطيط المستقبلي لكافة النشاطات، حتى أصبح له قدرة على إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة، وذلك باستخدام كافة البيانات المحاسبية وغير المحاسبية، وكذا البيانات الخارجية التي تتعلق بالوحدة . كما أن للتحليل المالي أهمية عند الوحدات الاقتصادية المختلفة ومستخدمي قوائمها المالية خصوصاً الخارجيين منهم بمختلف مشاربهم واستخداماتهم تكمن في النقاط الآتية:

1 – قدرة نظام التحليل المالي على توفير المعلومات المهمة في صناعة القرار، والتي تُمكّن متخذي القرارات المفاضلة بين المعلومات المتاحة، واختيار أكثرها دقة وموضوعية تحقيقاً للأهداف المتوخاة من عملية التحليل.

2 – قدرته في تشخيص واقع الوحدات الاقتصادية وذلك بالكشف عن مواطن القوة ومواطن الضعف في السياسات المالية المعمول بها في الوحدة والتي تؤثر على الربحية والمركز المالي، وبما يمكن من استغلال مكامن القوة والتغلب على مكامن الضعف.

3 – إغفال كثير من المحاسبين والإداريين وحتى المختصين في الإدارة المالية في الوحدات الاقتصادية في اليمن، أهمية استخدام أدوات التحليل المالي المختلفة في اتخاذ القرارات المالية.

4 – توجيه أنظار صانعي ومتخذي القرارات في الوحدات الاقتصادية في اليمن، إلى التعامل مع أدوات ووسائل التحليل المالي لما لها من قدرة على توفير الدلالات والمؤشرات المهمة وحاجة الوحدات إلى ذلك؛ من أجل تمكين متخذي القرارات من اتخاذ قرارات تتسم بالكفاءة والفاعلية.

5 - إن هذه الدراسة تسهم في زيادة وعي القيادات الإدارية في الوحدات الاقتصادية وتحثهم الاعتماد على التحليل المالي كأداة فاعلة في رسم السياسات والتخطيط، وتقييم كفاية الأداء وتحليل الانحرافات، وكذا في توفيرها معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

وللاعتبارات السابقة، فان الباحث يرى أن هذه الدراسة تمثل أهمية خاصة باعتبارها محاولة جادة في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة آراء السادة المبحوثين في الوحدات الاقتصادية العاملة في اليمن حول مدى ملاءمة مخرجات القوائم المالية وتوافر جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها، ومعرفة مدى الاعتماد عليها كمدخلات لعملية التحليل المالي، الأمر الذي يحقق كفاءة التحليل المالي كنظام للمعلومات، وفاعلية مخرجاته من خلال توفير البيانات والمعلومات بالخصائص والنوعية التي يحتاجها متخذ القرار سواء في معرفة كفاءة الأداء، أو الحكم على المقدرة المالية للوحدة ، أو التنبؤ بالاستمرارية أو الفشل، أو غيرها، وبما يسمح باتخاذ قرارات أفضل من جانب مستخدمي هذه المعلومات.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي:

١ - التعرف على مدى صلاحية المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ، من أجل معرفة مدى صدقها وسلامتها، وإمكانية الاعتماد عليها كمدخلات ملائمة لعملية التحليل المالي بغرض اتخاذ القرارات.

٢ - محاولة معرفة مدى توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعتمد عليها في التحليل لأهميتها في اتخاذ القرارات.

3 - معرفة مدى إدراك الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي بأن فاعلية القرارات تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

٤ - التعرف على مدى إدراك الإدارات في الوحدات الاقتصادية أهمية استخدام الأساليب والأدوات المالية في عملية اتخاذ القرارات والتوسع في استخدامها.

٥ - التعرف على مدى إلمام الأفراد المستقصى منهم في الوحدات الاقتصادية بكيفية استخدام الأساليب والأدوات المالية والقدرة على تفسير النتائج التي توصلوا إليها .

٦ - دراسة وسائل وأدوات التحليل المختلفة التي يجمعها نظام التحليل المالي الذي يحور ويحول بيانات القوائم المالية إلى معلومات مفيدة تسهم في تشخيص المشكلات ورسم السياسات واتخاذ القرارات الرشيدة للوصول إلى الأهداف المنشودة .

٧ – معرفة مدى قناعة ووجود الوعي الكافي لدى أفراد العينة بأهمية التحليل المالي كأداة فاعلة يعتمد عليها في توفير احتياجات متخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالية من معلومات ومؤشرات ودلالات مهمة تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

٨ – تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية والمعتمد عليها في عملية التحليل المالي، وفي مخرجات الأنظمة المحاسبية للوحدات الاقتصادية بحيث يجعلها قادرة على توفير المعلومات الضرورية بصورة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وبما ينعكس بصورة ايجابية على مخرجات عملية التحليل المالي وتحسين جودة المعلومات التي تمثل مخرجات نظام التحليل المالي، والتي تُمكّن من اتخاذ قرارات رشيدة.

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيار الباحث للكتابة في "موضوع التحليل المالي" تبرره عدة اعتبارات ذاتية وموضوعية، تكمن في الآتي:

أ- الاعتبارات الذاتية:

تكمن رغبة الباحث في فهم ومعرفة المواضيع المتعلقة بالتحليل المالي نظرياً وتطبيقياً، وذلك بعد الخبرة التي اكتسبها الباحث من خلال قراءته لعدد من الكتب والمقالات الصادرة في دوريات متخصصة، ومتابعته لما كُتب ونُشر في موضوع التحليل المالي. ناهيك عن تخصص الباحث في مجال المحاسبة وممارسته العملية في هذا المجال باعتباره خبير محاسبي وعضو جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، قد عززت لديه الرغبة في فهم ومعرفة المواضيع المتعلقة بالتحليل المالي، وهو ما دفع الباحث للبحث في هذا الموضوع.

ب- الاعتبارات الموضوعية:

تكمن أهمية هذه الاعتبارات في أن موضوع التحليل المالي يُعد من أهم موضوعات الساعة التي شهدها العالم مؤخراً على الصعيد الاقتصادي الذي شهد ظهور الشركات المساهمة وكبر أحجام المشروعات وزيادة أنواعها وتنوعها، واتساع الأموال المستثمرة وتنوع وتعدد المنتجات، كما بدت الحاجة الماسة لإدارات متفرغة ومتخصصة ومؤهلة تأهيلاً كافياً ومناسباً، فزادت أهمية التقارير والقوائم المالية التي تُعدها هذه المنشآت، بازدياد عدد الجهات المستخدمة لهذه التقارير، فضلاً عن الحاجة الماسة لمعلومات محاسبية دقيقة ومناسبة لكل الأطراف ذات الصلة التي لا توفرها تلك التقارير؛ فاتجهت الأنظار صوب التحليل المالي الذي يعتمد عليه في توفير احتياجات

متخذي القرارات من معلومات ، ومؤشرات، ودلالات مهمة، تمكنهم من التخطيط وتحليل الأداء وتقييمه، واتخاذ قرارات مالية أفضل.

فرضيات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة قام الباحث بصياغة ست فرضيات حاول فيها الإجابة عن السؤال الجوهري في الدراسة والأسئلة الفرعية المرتبطة به يمكن ذكرها كما يأتي:

- **الفرضية الأولى:** فاعلية نتائج التحليل المالي تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل.
- **الفرضية الثانية:** كفاءة وفاعلية القرارات المالية تعتمد على توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في التحليل.
- **الفرضية الثالثة:** يتم الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية التي تتم في الوحدات الاقتصادية.
- **الفرضية الرابعة :** يوجد إلمام كافي لدى الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج.
- **الفرضية الخامسة:** إمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة.
- **الفرضية السادسة:** فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

أما فيما يتعلق بفرضيات الدراسة الميدانية فقد قام الباحث بصياغتها في صورة فروض قابلة للاختبار الإحصائي كما يأتي:

- **الفرضية الأولى:** "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية نتائج التحليل تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل".
- **الفرضية الثانية:** "توجد دلالة إحصائية بأن كفاءة وفاعلية القرارات المالية تعتمد على توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في عملية التحليل المالي".
- **الفرضية الثالثة:** "توجد دلالة إحصائية بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية".
- **الفرضية الرابعة:** "توجد دلالة إحصائية بأن لدى الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي إلمام كافي حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج".

- **الفرضية الخامسة:** "توجد دلالة إحصائية بأن لنظام التحليل المالي قدرة على توفير احتياجات مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات من معلومات ومؤشرات ذات دلالات مهمة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة."
- **الفرضية السادسة:** "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية".

المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة بصورة أساسية على استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بإتباع الإجراءات اللازمة لذلك، حيث تم تقسيم الدراسة على جانب نظري وميداني، وقد تم تطوير الجانب النظري بالاعتماد على مراجعة الأدبيات ذات العلاقة بالتحليل المالي والدوريات العلمية المتخصصة في موضوع هذه الدراسة، وبالنسبة للجانب الميداني فقد تم إعداد استبانة موجهة إلى كل من المديرين والمحللين الماليين والمراجعين اليمنيين الداخليين والخارجيين في بعض الوحدات الاقتصادية العاملة في اليمن؛ بهدف الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة، وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) ، وسيتم تناول مختلف التفاصيل المتعلقة بمنهجية الدراسة وما انطوت عليه من أساليب وإجراءات، من خلال مبحث خاص بمنهجية الدراسة وذلك في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

حدود الدراسة:

- حدود نظرية:

للتحليل المالي استخدامات عدة سواء فيما يخص تقييم الأداء والرقابة، أو في التخطيط المالي، أو الاستشارات المالية، و يعتمد عليه كذلك في تحليل الائتمان والسيولة والربحية وغيرها من الاستعمالات، أو لتحديد السير المستقبلي للوحدة الاقتصادية...الخ، والباحث هنا حاول أن يركز على إمكانية التحليل المالي في عملية تشغيل البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات باعتباره نظام معلومات يوفر احتياجات مستخدمي المعلومات من المعلومات المناسبة بالكيفية والوقتية بحيث تمكنهم من اتخاذ قرارات أفضل. ومن المعلوم أن عملية التحليل المالي تختلف باختلاف الهدف، لذا فالباحث حاول أن يعرف قدرة نظام التحليل المالي على توفير احتياجات مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات من معلومات ملائمة وكافية، اعتماداً على الأدوات والوسائل التي يمتلكها النظام في تشغيل مخرجات النظم المحاسبية وتحويلها إلى معلومات، وهذا ما سعى الباحث إلى تحقيقه من

خلال تناوله للدراسة في فصلين نظريين وفصل تطبيقي. فضلاً عن ذلك، حاول أن تقتصر الدراسة على توفير المعلومات المتعلقة بالقرارات المالية الاستثمارية والائتمانية دون التطرق إلى بقية القرارات الإدارية الأخرى كالتسويقية والإنتاجية والبيعية... فلم تتطرق الدراسة إلى القرارات من حيث أنواعها، وكيفية إعدادها، ومراحل تنفيذها، وكيفية اتخاذها... ، ولم تتطرق كذلك إلى دراسة المتغيرات البيئية والاقتصادية المحيطة بالوحدة الاقتصادية محل الدراسة، والعوامل المؤثرة على قوائمها المالية، كما أنها لم تتناول تأثير سلوك متخذ القرار على فاعلية نتائج التحليل المالي.

- حدود مكانية:

الدراسة ركزت على الوحدات الاقتصادية التي تعمل داخل العاصمة صنعاء فقط، فالإطار الجغرافي للعاصمة صنعاء يعد أحد المحددات الأساسية للدراسة؛ لأنه من الصعوبة إجراء الدراسة على مستوى البلد ككل للأسباب التي ذكرها الباحث في الفصل الثالث من هذه الدراسة الذي يخص الدراسة الميدانية.

-حدود زمانية:

أُجريت الدراسة الميدانية على عدد من الوحدات الاقتصادية العاملة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة الواقعة من بداية أغسطس حتى نهاية أكتوبر 2009 بهدف الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة.

هيكلية الدراسة:

حاول الباحث إنجاز هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات، من خلال عدة مباحث تناولتها الدراسة في الثلاثة الفصول التي يمكن ذكرها كما يأتي:

الفصل الأول: تناول الباحث فيه الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات من خلال ثلاثة مباحث، خُصِّص المبحث الأول للنظم وعلاقتها بالمحاسبة والتحليل المالي ، حيث استعرض الباحث فيه مفهوم النظم ومفهوم المحاسبة وأهدافها ووظائفها، ويتضمن المبحث الثاني خصائص المعلومات المحاسبية استعرض الباحث فيه أهداف القوائم المالية ، فضلا عن المبادئ والفروض المحاسبية وأثرهما على التحليل المالي وبيان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وخصص المبحث الثالث لمتطلبات الإفصاح المحاسبي لأغراض التحليل المالي، وختمه بخلاصة واستنتاجات.

الفصل الثاني: يهدف هذا الفصل إلى معرفة التحليل المالي من حيث مفهومه، وأدواته وأساليبه، وحدوده. لذلك قسم الباحث هذا الفصل على ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول منه مفهوم ومقومات التحليل المالي، أوضح فيه مفهوم وأهمية ومقومات التحليل المالي وكذا مصادر

المعلومات التي يعتمد عليها، بالإضافة إلى الأطراف المستفيدة منه، وفي المبحث الثاني الذي خُصِّص لأساليب وتقنيات التحليل المالي أبرز الباحث فيه كذلك أساليب التحليل المالي سواء كان التحليل الأفقي أو الرأسي لفترة زمنية محددة أو لعدة فترات، فضلا عن تقنيات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية والتي تقوم كل منهما بمثابة عمليات التشغيل لنظام التحليل المالي. أما المبحث الثالث فقد خصصه الباحث للتحليل المالي باستخدام النسب، تناول فيه العمليات الخاصة بكل من نسب الربحية، والقوة الإيرادية، ونسب السيولة، ونسب الكفاية، ونسب المديونية، ونسب السوق، وأختتم الفصل بخلاصة واستنتاجات.

الفصل الثالث: قام الباحث فيه بدراسة ميدانية لعينة من الوحدات الاقتصادية العاملة في الجمهورية اليمنية بمختلف أنواعها من خدمية وصناعية وتجارية ومقاولات، بغرض معرفة إمكانية التحليل المالي في توفير احتياجات متخذي القرارات من معلومات كافية ومؤشرات ملائمة تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة، وذلك بالاعتماد على مخرجات القوائم المالية ومعرفة مدى ملاءمتها كمدخلات لعملية التحليل المالي ، وفي ذلك فقد خُصص المبحث الأول للشركات التجارية من حيث أهميتها والأشكال القانونية لها وأنواعها، وفي المبحث الثاني الذي خُصص ل منهجية الدراسة والخصائص العامة لعينة الدراسة من حيث عمر المستجيبين، وفترة الخبرة، والتخصص، والتأهيل العلمي والعملي، أما المبحث الثالث والأخير فقد خُصص ل تحليل النتائج واختبار الفرضيات التي تمت عليها الدراسة وأُختتم الفصل بخلاصة واستنتاجات.

الخاتمة: بمثابة خلاصة للدراسة، لخص فيها الباحث مختلف فصول الموضوع وعرض فيها نتائج الدراسة على التساؤلات المطروحة، والتحقق من الفرضيات التي انطلق منها، مع تقديم بعض التوصيات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة سمير عبد الغني محمود، بعنوان: " تدعيم استخدام الأساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي من جانب المراجع الخارجي لخدمة أهداف المراجعة التحليلية"، 2003م. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم كفاية أساليب التحليل المالي والمحاسبي المستخدمة بمعرفة المؤسسات المهنية لخدمة أهداف المراجعة التحليلية والارتقاء بفعاليتها، حيث لا تزيد في معظمها عن استخدام أسلوب تحليل النسب المالية رغم التحفظات المأخوذة عليه وعدم توجيه اهتمامها لاستخدام العديد من الأساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي اللازمة لخدمة أهداف المراجعة التحليلي ة والارتقاء بفعاليتها.

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على تسليط الضوء على أهمية المراجعة التحليلية في إمداد المراجع الخارجي بأدلة إثبات موضوعية عن تنفيذه لعمله المهني من خلال التركيز على أهمية استخدام الأساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي من جانب المراجع لخدمة أهداف المراجعة التحليلية. وتمثلت أهم نتائجها في أن الأساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي تخدم أهداف المراجعة التحليلية في تحليل مكونات القوائم المالية التي توفر ديناميكية لأسلوب تحليل النسب المالية ويخلصها من الجمود، و كذا توفر للمراجع أداة هامة للتحليل الرأسي والأفقي للمعلومات. كما أن تحليل النسب المالية المركبة التي يستخدمها المراجع تعد أداة فعالة في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على الاستمرار. وأضاف الباحث أن استخدام أسلوب تحليل التدفقات النقدية المخصومة يفيد في دراسات الجدوى وإعداد وتقويم الموازنات الرأسمالية، بالإضافة إلى أن أسلوب تحليل الإنتاجية المبني على القيمة المضافة بالكمية، يساعد المراجع في الحكم على كفاءة عمليات التشغيل، ويوفر مؤشرا فعالا في إجراء المقارنة. أما أسلوب تحليل الحساسية فيسهل للوصول إلى الحل الأمثل لأية مشكلة تواجه المراجع، بالإضافة إلى استخدامه في تحليل الموازنات التقديرية في التنبؤ بالأرباح.

هذا، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المنظما ت بحث أعضاء المهنة على الالتزام في فحصهم بأساليب التحليل المالي والمحاسبي كأحد الإجراءات المهم ة للمراجعة التحليلية؛ نظرا لبساطة استخدامها وسهولة إعدادها وتفهمها من جانب المراجعين فضلاً عن اقتصادياتها مع مراعاة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية بشيء من التحفظ وعدم الاعتماد عليها بصفة مطلقة في الحصول منها على أدلة إثبات أساسية وضرورة الاستعانة معها بوجوب فحص إضافية لتأكيد مصداقية القوائم المالية.

2- دراسة حكمت أحمد الراوي، وحسين ناجي عارف ناجي، بعنوان: "استخدامات النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن"، يونيو2005. حاولت الدراسة التعرف على مدى تطبيق الأساليب العلمية في إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، وركزت على استخدامات وسائل التحليل المالي للنسب المالية في عملية اتخاذ القرارات.

أشارت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة إلى أن العديد من الشركات الصناعية لا تستخدم النسب المالية في عملية اتخاذ القرارات؛ بل الكثير م ن القرارات التي لها انعكاسات مالية تتم بناء على تقدير الإدارة وتنبؤاتها دون الاعتماد على النسب المالية، وفسر الباحث إلى أن السبب قد يرجع إلى توفر المعلومات الضرورية الأخرى للإدارة التي تمكنها من عملية اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى النسب المالية، أو لعدم قناعة الإدارة بجدوى استخدام النسب في اتخاذ القرارات المالية الذي يعود كذلك إلى عاملين: الأول هو عدم قناعة الإدارة بصحة المعلومات المحاسبية التي سيعتمد التحليل المالي عليها في التحليل، بسبب ضعف النظام المحاسبي المستخدم أو لعدم كفاءة وتأهيل

العاملين في قسم المحاسبة. والسبب الثاني هو عدم قناعة الإدارة بالنسب المالية كأداة مالية فعالة؛ نظراً لوجود العديد من المحددات التي تجعل النسب غير قادرة على إعطاء الصورة الصحيحة والدقيقة عن الوضع المالي للوحدة.

وأوصت الدراسة بضرورة توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لمتخذي القرارات من خلال إتباع أنظمة محاسبية تتمتع بأطر رقابية فعالة في الشركات تكون قادرة على توصيل معلومات صحيحة ودقيقة ووصفية إلى متخذ القرار، وإلزام الوحدات بإتباع معايير المحاسبة الدولية في إعدادها للقوائم المالية، بالإضافة إلى ضرورة عقد دورات تدريبية لتحسين مهارات الأداء للقائمين بعملية التحليل المالي من المحاسبين، كما يجب استخدام وسائل التحلي ل المالي في عملية اتخاذ القرارات لأن هذا من شأنه يؤدي إلى تحسين جودة القرارات وابتعادها عن التقديرات الشخصية التي قد تكون في كثير من الأحيان غير صحيحة.

3–دراسة حسين التميمي، بعنوان: "استخدامات وسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات في منشآت الأعمال دراسة ميدانية لعينة من الشركات الصناعية والتجارية في اليمن"، يونيو 1997. تمحورت إشكالية الدراسة في الطريقة التي تدار بها منشآت الأعمال في الدول النامية التي لا تعتمد على الأساليب العلمية الحديثة في الإدارة، ولذا من النادر ومن الصعوبة تطبيق هذه الأساليب بما فيها وسائل التحليل المالي واستخدامها في اتخاذ القرارات. وهدفت الدراسة إلى معرفة هل الشركات الخاضعة للدراسة تستخدم وسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات، وهل التوسع بتطبيق تلك الوسائل تعتمد على مدى الاستفادة منها وعلى مدى الإلمام بكيفية احتسابها وتفسيرها؟ وتوصلت الدراسة إلى عدم تطور أساليب وطرق الإدارة العلمية الخاضعة للدراسة، حيث لم تستعن كثير من الشركات بوسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات، بل إن ما نسبته 62.7% من العينة لم تستخدم على الإطلاق وسائل التحليل المالي في اتخاذ القرارات، كما توصلت إلى أن الشركات تعتمد في إدارتها على الاجتهاد الشخصي بشكل أساسي، وان عملية اتخاذ القرار تتركز بيد الإدارة العليا وعدم رغبتها في تطبيق وسائل التحليل المالي أو التوسع في تطبيقها. وذلك برغم وجود الإلمام الكافي لدى المديرين الماليين والمحاسبين بوسائل التحليل المالي وتفسيرها. وعلق الباحث في الأخير أن موضوع التحليل المالي، في الشركات عينة البحث، موضوع غريب سواء على صعيد التطبيق أو على صعيد الإلمام بماهية التحليل المالي وكيف تستطيع الإدارة أن تسترشد في عملية اتخاذ القرارات؟، وفسر أن السبب يرجع إلى عدم تطور الإدارة في الشركات . وكل شيء يعتمد على الأساليب العلمية في الإدارة يبدو غريبا والشائع هو الأسلوب البدائي، حيث أن المدير العام أو المالك هو المرجع في كل شيء وهنا يلعب الاجتهاد الشخصي دورا كبيرا في إدارة الشركة. واقترحت الدراسة بأن تعيد الشركات النظر بشكل جذري في أنماط وأساليب الإدارة

الحالية وإحلالها بالأساليب المتطورة المطبقة في إدارة الشركات ومنشآت الأعمال في البلدان المتقدمة على أن يكون من ضمن تلك الأساليب استخدام وسائل التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

4- دراسة نجلاء إسماعيل حافظ، بعنوان: "تطوير أساليب التحليل المالي المطبقة في الجهاز المركزي للمحاسبات لتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، (جامعة عين شمس، 1988). هدفت الدراسة إلى تطوير المؤشرات الرئيسة والتحليلية المتبعة في الجهاز المركزي للمحاسبات والاستعانة بأساليب التحليل الأخرى لتقييم الأداء كالميزانيات التقديرية، والتكاليف المعيارية، والأساليب الرياضية والإحصائية الأخرى.

وخلصت الدراسة إلى أن التحليل المالي أداة هامة من أدوات الرقابة وتقييم الأداء الذي يستخدمه الجهاز المركز ي للمحاسبات كأداة تقييم، وأن التحليل المالي يعد من أهم الأساليب التي يعتمد عليه في دراسة وتحليل مركز الوحدة المالي، وقياس السيولة في أموالها ومعرفة مدى تناسق هيكلها التمويلي وكذا قياس وتقييم نتائج أعمالها، وأن أكثر المؤشرات استخداماً في عملية تقييم الأداء هي قائمة مصادر واستخدامات الأموال، والنسب المالية. وأكدت النتائج أن النسب والمؤشرات التي يستخدمها الجهاز في حاجة إلى تطوير وذلك بإدخال نسب وأساليب جديدة أفضل من بعض النسب التقليدية التي يعتمد عليها في التحليل منذ زمن بعيد. واقترحت الدراسة مثلا استخدام التدفقات النقدية الواردة والصادرة في تحديد السيولة بدلا من استخدام نسبة السيولة ونسبة التداول، والاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية والرياضية حتى يتم تطوير أساليب التحليل المالي لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية. وأوصت الدراسة إلى إدخال أساليب جديدة للتحليل المالي كأداة من أدوات تقييم الأداء لتعين الجهاز على تطوير دوره وتساعده على وضع نظم سليمة للرقابة وتقييم الأداء.

5- دراسة مصطفى نبيل الشامي، بعنوان: "التحليل المحاسبي كنظام للمعلومات لتقييم الأداء واتخاذ القرارات في صناعة الفندقة دراسة نظرية وتطبيقية"، 2000م. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المحاسبي للقوائم المالية كنظام للمعلومات ودوره في مساعدة إدارات الائتمان في البنوك في اتخاذ القرار الائتماني، وأجريت الدراسة على إحدى الشركات الصناعية التي تعمل على إنتاج وبيع الثلاجات. وخلصت الدراسة إلى أن استخدام أدوات التحليل المحاسبي للقوائم المالية تمكن متخذ القرار في البنك من اتخاذ قرارات مناسبة لكل من العميل والبنك، وأكدت بأن أدوات التحليل تسهم في إبراز الوضع المالي للوحدة وتسلط الضوء على مواطن الضعف والقوة ما يساعد الوحدة على الارتكاز على تقرير الباحث الائتماني لمعالجة مواطن الضعف وتقوية مواطن القوة. وأوصت الدراسة بضرورة استخدام أساليب التحليل بهدف المساعدة في تقييم الأداء وتحديد الوضع المالي مما يساعد في اتخاذ القرار الائتماني من خلال إتباع المؤشرات المالية التي تقيس السيولة والربحية والكفاءة في الأجلين القصير والطويل من فترة لأخرى. مع مراعاة الأخذ بالنماذج

الإحصائية في التنبؤ بالقدرة المالية للوحدة وملاءمتها، وكذا تأهيل الباحثين الائتمانيين وإعدادهم بالخبرات الإحصائية والمحاسبية والاقتصادية للاعتماد على الأساليب الحديثة للتحليل المحاسبي سواء كانت لبيانات القوائم المالية المنشورة أو غير المنشورة.

6- دراسة سمسوم صليحة: قامت الدراسة بدراسة حالة تطبيقية على إحدى المؤسسات الإنتاجية في الجزائر بهدف معرفة أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال معرفة مدى قدرة التحليل المالي على الكشف عن الأسباب الحقيقة لاختلال التوازن المالي، فضلا عن معرفة قدرة المؤسسة على التحكم في دورة الاستغلال وتسيير التدفقات الداخلة والخارجة، وهل التحليل المالي أداة كافية لقياس مردودية المؤسسة. وتمت الدراسة من خلال عمل مقارنة لأربع ميزانيات متتالية للمؤسسة واستخراج بعض النسب، وقد توصلت الدراسة إلى أن الوحدات الخاضعة للدراسة حققت توازناً مالياً أدنى بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدورية، وأن خزينة الوحدات الإنتاجية ايجابية طوال فترة الدراسة. وأن المشكلات التي تعاني منها الوحدات تتمثل في تهميش الإطارات المؤهلة، وغياب المصالح المتخصصة في التسيير التقديري، واقترحت الدراسة ضرورة تمكين المتخصصين في التسيير والتحليل المالي، ومراقبة تحصيل حقوق المؤسسة في الإدارة ومساعدتهم في اتخاذ القرارات، غير أن الملاحظ عليها أنها لم تحدد الأهداف المتوخاة من القيام بهذه الدراسة وما ترومه الباحثة كذلك منها لتحقيقه وذلك في تحديد الفرضيات والانطلاق منها حتى يثبتها أو ينفيها من خلال الدراسة التطبيقية، والملاحظ أيضاً النقص الكبير في المنهجية التي لم تستعملها الباحثة في مقدمة الدراسة.

7-دراسة علي خلف عبد الله، بعنوان: " التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، رسالة ماجستير غير منشورة، 2008. انطلقت الدراسة من مشكلتها الرئيسة المتمثلة في عدم كفاية أدوات الرقابة وهي (الملاحظة، والمتابعة وغيرها من أدوات الرقابة الكلاسيكية) في الكشف عن الانحرافات أو التكاليف الزائدة وغير المبررة وبأدق التفاصيل وأفضلها، لذا لا يمكن الاستغناء عن التحليل المالي عند إجراء عملية تقويم الأداء إذا ما أُريد الوصول إلى نتائج دقيقة وواقعية، وهدفت الدراسة إلى استخدام أدوات التحليل المالي في الرقابة على الأداء وكشف الانحرافات في وقت مبكر، وكذا مساعدة الإدارة في اتخاذ قرارات رشيدة ومعالجة الفساد الإداري والمالي. ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدت على ثلاث فرضيات تمحورت في أن التحليل المالي وسيلة مهمة في عملية تقويم الأداء ويقلل من الخسائر ويحقق أهداف رقابة الأداء. وأجريت الدراسة على إحدى شركات الاسمنت العاملة في المملكة العربية السعودية باستخدام الأوزان النسبية لأرقام الميزانية وقائمة الدخل لفترة أربع سنوات والمقارنة فيما بين تلك القوائم وبين بنودها الداخلية... وخرجت الدراسة بنتائج كان أهمها فعالية ودقة أدوات التحليل المالي لاسيما في تحليل التكاليف لأربع سنوات متتالية أو مقارنة كل فقرة من التكاليف مع مجموع التكاليف، أو مقارنة

التكاليف مع الأرباح وتوصل الباحث إلى أن الشركة كان بإمكانها تحقيق أرباح اكبر مما هو مُتحقق لو أنها استخدمت الأساليب التي استخدمها الباحث وهي أساليب الرقابة على الأداء وتحليل البدائل. وخرجت الدراسة ببعض التوصيات كان أهمها ضرورة استخدام التحليل المالي في العملية الاستثمارية وتحليل الأسواق لأهميته في تقييم الأداء وتحديد قوة المركز المالي والربحية والتنبؤ بمستقبل المشروع، وإتباع مراقبي الحسابات التحليل المالي لقدرته في الكشف عن الانحرافات والغش.

8-دراسة (Weisel, James Allen) بعنوان: "النموذج التجريبي للتصنيف والتنبؤ بالأداء المالي لمؤسسات الادخار الفدرالية" 1991، شملت الدراسة 190 مؤسسة ادخار خلال الفترة 1984-1988، تم تصنيف الوحدات الخاضعة للدراسة، وفق نسبة حقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات، على ثلاث مجموعات: مجموعة الوحدات فوق المعدل، ومجموعة الوحدات ضمن المعدل، ومجموعة الوحدات أقل من المعدل، واعتبرت هذه المجموعات هي المتغير التابع. أما المتغيرات المستقلة فكانت 15 نسبة مالية تم تحليلها باستخدام التحليل اللوغاريتمي لتطوير نموذج قادر على تصنيف مؤسسات عينة البحث ضمن إحدى المجموعات الثلاث، وتوصل الباحث إلى نموذج يتكون من سبع نسب مالية حيث أثبتت نسبة واحدة قدرتها على تصنيف المؤسسات في كل سنة من السنوات الأربع، في حين كانت النسب الباقية قادرة على تصنيف عينة الدراسة إما لسنة واحدة أو اثنتين.

9-دراسة (Al-Daraysh, Musa, M.) بعنوان: " الفشل المشترك للصناعات السلعية باستخدام النسب المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام التحليل اللوغاريتمي للتنبؤ بفشل الشركات"، 1990، اعتمد الباحث في تحليله على ست نسب مالية وثلاث متغيرات سوقية لدراسة 110 من الشركات الصناعية الفاشلة خلال الفترة (1980-1987)، و 110 شركة ناجحة مماثلة لها بحجم الأصول ونوع الصناعة لنفس المدة. وباستخدام التحليل اللوغاريتمي تناول الباحث أربعة نماذج، الأول: نموذج باستخدام النسب المالية وحدها، والثاني نموذج النسب المالية والتغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي، والثالث نموذج باستخدام المتغيرات في النسب المالية، والرابع نموذج باستخدام التغيرات في النسب المالية والتغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي. فكان النموذج الذي توصل إليه الباحث باستخدام التغيرات في النسب المالية والتغيرات في متغيرات الاقتصاد الكلي أفضل النماذج من حيث القدرة على التنبؤ بفشل الشركات إذ بلغت نسبة دقته في التنبؤ 87%، 87,5% للعينة الأصلية وعينة الاختبار على التوالي لسنة الاختبار.

بعد استعراض أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، تجدر الإشارة إلى أن ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات، يتمثل في الآتي:

- إن هذه الدراسة تناولت التحليل المالي كنظام للمعلومات وقدرته على توفير المعلومات الملائمة والمؤشرات المهمة التي تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات رشيدة، فبدأت الدراسة بفحص مخرجات القوائم المالية ومعرفة مدى ملاءمتها كمدخلات مناسبة لنظام التحليل، ومعرفة مدى توافر جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها ، حيث لا يمكن أن تتم عملية تحليل مالي إلا إذا كان هناك نظام للمعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية محل الدراسة يقوم بإعداد وتقديم مجموعة القوائم المالية التي يعتمد عليها في إجراء عملية التحليل؛ الأمر الذي يحقق كفاءة التحليل المالي كنظام للمعلومات، وفاعلية مخرجاته من خلال توفير البيانات والمعلومات بالخصائص والنوعية التي يحتاجها متخذ القرار في الهدف الذي يريد.

- إن مجتمع هذه الدراسة يتمثل في المحللين والمديرين الماليين اليمنيين العاملين في الوحدات الاقتصادية الممارسة لمختلف النشاطات سواء كانت صناعية، تجارية، مقاولات، أو خدمية، والمراجعين الداخليين والخارجيين المزاولين لمهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن، بالإضافة إلى مستخدمي القوائم المالية الداخليين المتمثلين في الإدارة والمساهمين، وكذا المساهمين الخارجيين سواء من مصارف مالية أو جهات حكومية كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أو مصلحة الضرائب أو غيرهم.

- إن هذه الدراسة جعلت من نظام التحليل المالي جزء لا يتجزأ من نظام المعلومات المحاسبية الذي يعُد كذلك أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية، والتي جميعها تهدف إلى غرض واحد يتمثل في توفير المعلومات الملائمة والموضوعية التي تساعد مستخدميها في صنع واتخاذ قرارات صحيحة وتمكنهم أيضاً من انجاز وتحقيق الأهداف المتوخاة من الحصول على المعلومات.

الفصل الأول:

الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات

- مقدمة
- المبحث الأول: النظم وعلاقتها بالمحاسبة والتحليل المالي
- المبحث الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية
- المبحث الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي لأغراض التحليل المالي

مقدمة:

يتناول هذا الفصل القوائم المالية التي تمثل المخرجات الرئيسة لنظام المحاسبة المالي والتي تظهر نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة، وتوضح كذلك المركز المالي لها وحقوق أصحاب الملكية، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن أن تتم عملية التحليل المالي إلا إذا كان هناك نظام للمعلومات المحاسبية الذي يقوم بإنتاج المادة الأساسية اللازمة لعملية التحليل المالي. ونظراً لتلك الأهمية اختص هذا الفصل بالقوائم المالية من حيث أهدافها، وكيفية إعدادها، ومدى اعتمادها على معايير المحاسبة الدولية، وتوافر عنصر الإفصاح المحاسبي بها. وبناءً على ذلك قُسم هذا الفصل على ثلاثة مباحث احتوى الأول منها على النظم وعلاقتها بالمحاسبة والتحليل المالي، ولأهمية الخصائص النوعية والكمية وتأثيرهما على اتخاذ القرارات فقد أُفرد المبحث الثاني لهما، حيث تناول الباحث فيه أهداف القوائم المالية، والمبادئ والفروض المحاسبية وأثرهما على التحليل المالي، بالإضافة إلى خصائص تلك المعلومات، في حين اشتمل المبحث الثالث على متطلبات الإفصاح المحاسبي لتأثيره على نتائج التحليل المالي، وهو ما يتناوله هذا الفصل في الآتي:

المبحث الأول: النظم وعلاقتها بالمحاسبة والتحليل المالي

رأى الباحث أن يبدأ بتوضيح مفهوم النظم بصفة عامة، وانعكاس هذا المفهوم على نظام التحليل المالي، ثم ربط الأخير بنظام المعلومات المحاسبي باعتبار أن المعلومات تمثل عنصرا هاما من العناصر المساعدة في اتخاذ القرارات، وبوصفها المخرج النهائي لذلك النظام.

فغالباً ما يسعى نظام التحليل المالي إلى توفير المعلومات في الوحدات الاقتصادية المختلفة، حيث تنتج هذه المعلومات من إجراءات وأساليب معينة، وهذه الأخيرة بدت الحاجة إليها مؤخراً تمثلت في نظام معين هو نظام التحليل المالي، حتى أصبحت هذه الأساليب والإجراءات جزء من نظام المعلومات الذي يهتم بتحليل البيانات وتحويلها إلى معلومات مهمة تساعد في اتخاذ قرارات سليمة، ويهدف ذلك النظام أيضاً إلى إعطاء صورة حقيقية عن مواطن القوة والضعف لأداء الوحدة الاقتصادية من خلال التقارير التي ترتبط بتحليل الاستثمار والتمويل والربحية والكفاءة[1]. وفي هذا السياق سيبدأ الباحث بتعريف نظم المعلومات ومعرفة خصائصها ومكوناتها وكيفية تشغيلها، ومن ثم معرفة مخرجاتها ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات. وسيتضمن هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: النظم وعلاقتها بنظام التحليل المالي

أولا: تعريف النظام:

لو نظرنا إلى ما حولنا لوجدنا في الحياة العملية عدة أنظمة يستخدمها الناس، منها النظام الاقتصادي، النظام الفيزيائي، النظام الاجتماعي، النظام السياسي، ونظام المعلومات، وهنا يتوجب علينا تحديد وتعريف مفهوم النظام واستخدام هذه المفاهيم في مواضعها بصورة صحيحة، فكلمة نظام متعددة الدلالات بحسب السياق الذي ترد فيه، والمجال المشتملة عليه.

فيعرف النظام بأنه مجموعة من الأجزاء المترابطة يؤثر بعضها في بعض لتحقيق أهداف محددة مسبقاً، وتختلف درجة ترابط أجزاء النظام بمدى إسهام كل جزء منها في تحقيق الهدف العام لهذا النظام[2].

---

[1] حصة محمد أحمد البحر، "التحليل المحاسبي بغرض اتخاذ القرارات في مجال الإنتاج والتسويق دراسة ميدانية في الشركات المساهمة الكويتية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982م)، ص65.

[2] وليد ناجي الحيالي، **المدخل في المحاسبة الإدارية**، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، مؤسسة مي للطباعة، 1991م)، ص17.

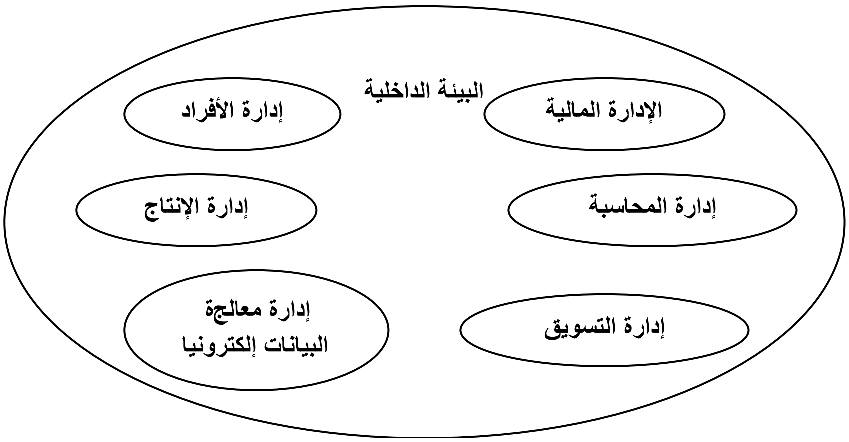
والنظام إطار متكامل له هدف واحد أو أكثر، ويقوم بالتنسيق بين الموارد المطلوبة لتحويل المدخلات إلى مخرجات. كما أن النظام هو التركيب المنظم للأجزاء الذي يشكل وحدة مركبة مع علاقات متداخلة، ولانجازات متقاطعة فيما بين هذه الأجزاء وبين النظام والبيئة.

ويعرفه آخر بأنه الكل المنظم والمركب الذي يجمع ويربط بين أشياء وأجزاء تشكل في مجموعها تركيبا موحدا. وتلك الأجزاء التي يتكون منها النظام تنظم في علاقات متبادلة بحيث لا يمكن عزل أحدها عن الآخر، ومع ذلك فكل منها يحتفظ بذاتيته وخصائصه إلا أنها في النهاية جزء من كل متكامل[1].

ويعرف النظام أيضاً بأنه وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بفعالية وكفاءة عالية من خلال توفير المعلومات الملائمة لكافة الأقسام المكونة للوحدة [2]، والتي يبينها الشكل رقم(1):

الشكل رقم(1)

بيئة النظام



المصدر: ستيفن أ. موسكوف، ومارك ج سيمكن، ص21.

يتضح لنا من الشكل السابق أن النظام عبارة عن مجموعة من العناصر والمكونات تترابط وفق بناء معين، أو وسيلة اتصال محددة، تتضافر معا لتحقيق الأهداف العامة، ويتم ذلك من خلال تفاعل مجموعة من المبادئ والحقائق العامة التي تعمل على تحقيق توازن النظام من خلال شبكة

---

[1] عثمان الكيلاني وآخرون، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية**، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م)، ص 42.

[2] ستيفن أ. موسكوف، ومارك ج سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات**، (الرياض، دار المريخ، 2002)، ص21.

من الاتصالات تساعد على انسياب المعلومات لضمان تحديد السلوك الذي يجب أن يسلكه النظام لتحقيق الأهداف المنشودة[1].

فالنظام عبارة عن مجموعة من أجزاء مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر(الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات...)، التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة لتحقيق أهداف النظام في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة[2]، بواسطة قبول المدخلات ومعالجتها من خلال إجراء تحويلي منظم للمدخلات، بهدف إنتاج المخرجات مع التغذية الراجعة والرقابة، وتسمى هذه العمليات آلية النظام[3].

وبناءً على تلك التعريفات يمكن القول: بأن النظام عبارة عن مجموعة من العناصر المترابطة ترابطا منطقيا من أجل تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف، وفق آلية معينة، وذلك بتحويل البيانات(مدخلات)إلى معلومات (مخرجات) تساعد المستخدمين في ترشيد قراراتهم.

ويرى الباحث أن تعريف النظام الأخير هو الذي يتوافر فيه شروط وسمات النظام التي يمكن تناولها في النقاط اللاحقة.

وبناء على ذلك، يمكن تحديد شروط أو سمات النظام الأساسية بالآتي[4]:

1 - كل نظام يتكون من عنصرين أو مجموعة من العناصر التي من الممكن أن تكون مادية أو بشرية أوكليهما تبعا لطبيعة النظام. وكل عنصر من عناصر النظام يتميز بخصائص ذاتية مميزة عن الأخرى إلى حد ما.
2 - وجود ترابط بين تلك الأجزاء تخدم بعضها البعض وفق علاقة منطقية بحيث تساعد على إيجاد محاور تلتقي حولها هذه العلاقة.
3 - وجود مدخلات لكل نظام تكون على شكل مواد خام تعالج بأجزاء بعض المعالجات، تنتج على شكل مخرجات يمكن أن يستفاد منها في تصحيح الانحرافات عن طريق التغذية العكسية.
4 - وجود هدف أو مجموعة من الأهداف يسعى النظام لتحقيقها حيث يمثل الهدف الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد الأجزاء وعلاقتها مع بعضها البعض.

---

[1] عبد الملك إسماعيل حجر، **نظم المعلومات المحاسبية**، (ط3: دمشق، دار الفكر، 2004م)،،ص ص29–30.

[2] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبي الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م)، ص13.

[3] فايز جمعة صالح النجار، **نظم المعلومات الإدارية**، (ط:2، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007م)، ص12.

[4] ثناء على القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002–2003)، ص9.

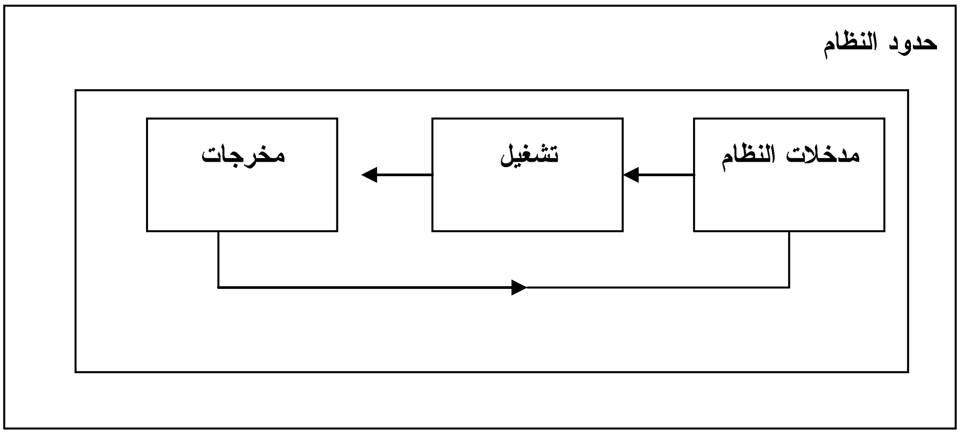
ثانيا: مكونات النظام:

انطلاقا من التعريف يمكن لنا أن نستعرض مكونات النظام في الآتي:

أ -**مجموعة:** بمعنى أن النظام عبارة عن مجموعة أجزاء، لكن ليست مستقلة تعمل بمفردها وإنما على صورة أجزاء تعمل مع بعضها البعض كوحدة واحدة. وهذا يعني أن الأجزاء مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً. فالوحدة الاقتصادية تتكون من مجموعة من الموارد والمهمات والتجهيزات والأفراد والأموال التي تتكامل مع بعضها وتعمل لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية. وكذلك نظام المعلومات يتكون من مجموعة من الأشخاص والملفات والأجهزة الخاصة بتشغيل البيانات والتي تهدف إلى تحقيق أهداف نظام المعلومات.

الشكل رقم (2)

أجزاء وحدود البيئة المحيطة بالنظام



المصدر: كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، ص4.

ب -**أجزاء:** وهنا تشير الأجزاء إلى عناصر النظام والتي تتكون من المدخلات، التشغيل، المخرجات، الحدود. فالمدخلات تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام والتي يحددها الهدف النهائي للنظام. فقد تكون موارد أولية، عمالة، رأس المال، معلومات، أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئية المحيطة أو من نظم أخرى [1]. والتشغيل يعد العملية التي بواسطتها تحول المدخلات إلى مخرجات، ويمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام مثل عوامل الإنتاج في الوحدة الاقتصادية في صورة نشاط ينتج عنه عملية تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية، كذلك يتم تحويل البيانات في نظام

---

[1] كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**(الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003)، ص4.

المعلومات إلى معلومات بطرق التشغيل المختلفة من تسجيل، تلخيص، حساب، ومقارنة... أما بالنسبة للمخرجات فتعد الناتج النهائي من النظام والذي يذهب إلى البيئة المحيطة أو إلى نظم أخرى. وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي أو وسيط، أو خدمة للمستهلك، أو معلومات تستخدم في اتخاذ القرارات الإداريةِ أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات أخرى[1].

ج- أهداف النظام: وجود أي نظام واستمراره يرتبط ارتباطا وثيقا بهدف أو مجموعة من الأهداف، وتعد الأخيرة من أهم العوامل المحددة لكيفية تنسيق وتشغيل الموارد المتاحة للنظام. فأهداف الوحدة التجارية والصناعية في مجال الأعمال مثلا هي تحقيق أفضل مستوى ممكن من الأرباح. ولتحقيق ذلك تستخدم تلك الوحدات كافة مواردها المتاحة من موارد ومهمات وآلات وتجهيزات وأفراد وأموال بتنظيم وتنسيق معين.

د- الحدود: تتمثل في الخطوط المحددة للنظام التي تفصله عن البيئة التي يعمل بها ويتفاعل مع وحداته ونظمه الأخرى. من ناحية أخرى، يمكن تصنيف مكونات النظام إلى وحدات رئيسة هي: وحدة المدخلات، وحدة التجهيز أو المعالجة، وحدة المخرجات، ووحدة الرقابة أو التغذية العكسية. فالبيئة المحيطة بالنظام تعد مصدر مدخلاته، أما في الوحدات الاقتصادية فتعتبر أنشطتها المتعلقة بتجميع وتصنيف وتبويب البيانات هي نظامها الخاص بالمعلومات، إذ تقوم وحدة التجهيز في هذا النظام بتحويل مدخلاته إلى مخرجات، ووحدة الرقابة تقوم بعملية التغذية العكسية لمساعدة النظام على معرفة مدى تحقق المعايير المحددة مسبقاً[2].

ويمكن بيان تلك المكونات في الآتي:

1 - المدخلات: كون أي نظام يعتمد على التفاعل بين عناصره، فلا بد من وجود موارد مادية أو بشرية تشكل مادته الخام، وهي المدخلات بوصفها نقطة البدء في عملية التفاعل في النظام ورفده كي يحقق الأخير الهدف المطلوب منه.

2 - المعالجات: تعد أحد المكونات الرئيسة في النظام كونها تحول المادة الخام(المدخلات) إلى مخرجات تحقق أهداف النظام المحددة فيها. فالتفاعل بين المكونات الخاصة بالنظام لا تتم بشكل عشوائي وتلقائي بل تتم بواسطة تحكم تلك التفاعلات الخاصة بالنظام وتحدد مساراتها وترشدها بغية الوصول إلى ما هو مطلوب إجرائه على المدخلات لغرض تحويلها إلى مخرجات مفيدة.

---

[1] المرجع السابق، ص ص5-6.

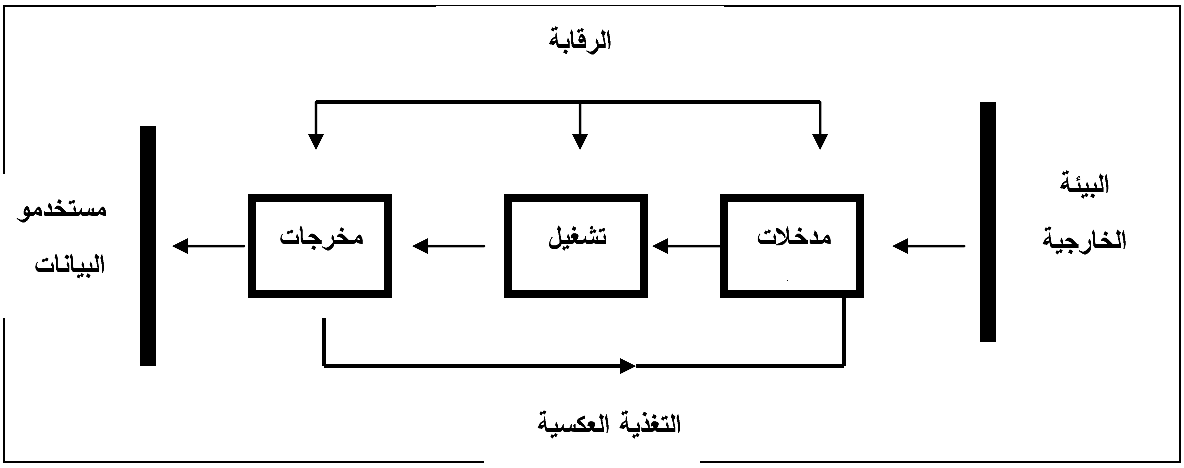
[2] وليد ناجي الحيالي، **المدخل في المحاسبة الإدارية**، مرجع سابق، ص17.

3 - المخرجات: إجراء المعالجات على مدخلات النظام في إطار المتغيرات المحيطة بالنظام من خلال تفاعل مكوناته، ووفقا لما هو مطلوب منه؛ سيتم الحصول على نتائج يطلق عليها بالمخرجات وهي معلومات مفيدة.

4 - التغذية العكسية: إن التطوير المستمر للنظام يصحح المسارات الخاصة به يتوجب توجيه ومتابعة تقييم عمليات تنفيذ المخرجات. لذا يتطلب فحص فاعلية النظام من خلال النتائج والمخرجات الخاصة به ويطلق على هذه العملية التغذية العكسية[1].

الشكل رقم(3)

فعاليات نظام المعلومات



المصدر: عبد الرزاق محمد قاسم، ص16.

ثالثاً: أهمية نظم المعلومات:

تقوم نظم المعلومات بدور حيوي في نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال الإسهام في تقديم معلومات تساعد في بعض الوظائف المهمة منها[2]:

1 - أداء الوظائف الرئيسة في الوحدات الاقتصادية التي تسهم في نجاحها مثل: وظيفة المحاسبة، التمويل، التسويق، وإدارة العمليات. فنظام المعلومات الجيد يقدم للوحدة الاقتصادية، الآلية التي يجب أن تعمل بها وتعتمد عليها في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال تضمينه وتوصيفه لكافة العمليات والإجراءات، وكيفية تصميمها ضمن الوحدة.

---

[1] عثمان الكيلاني وآخرون، مرجع سابق، ص ص44-45.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص19-20.

2 - تحسين وزيادة الكفاءة التشغيلية للوحدة الاقتصادية، وذلك برفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء ونشره لثقافة عمل جديدة، وكذا حث العاملين على الإبداع والمشاركة في صنع القرار.

3 - تقديم المعلومات المناسبة التي تساعد في صنع القرارات بفاعلية عالية، منها معلومات تساعد على تخفيض تكاليف انجاز الأعمال ضمن الوحدة، وتمكينها من تطوير منتجات وخدمات تساعدها في اكتساب ميزة إستراتيجية في السوق.

وهذا ما يحاول الباحث معرفته في نظام التحليل المالي بتقديم وعرض المعلومات المناسبة التي تساعد في صنع القرارات بفعالية ويساعد في معرفة الأداء وتقييم الخطط، وقراءة مستقبل الوحدة، كل ذلك بالاعتماد على أدوات ووسائل التحليل المالي، التي تتمثل في العمليات التشغيلية وبتكامل بعضها، يتمكن نظام التحليل المالي من توفير معلومات ملائمة ومهمة حسب الهدف المقصود سواء أكان في التقييم أم الاقتراض والاستثمار، أم تحديد مستقبل الوحدة...الخ

رابعا: تعريف نظام المعلومات:

من خلال التعرف على مفهوم النظام يمكن لنا أن نعرف مصطلح نظم المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من العاملين والإجراءات والموارد التي تقوم بتجميع البيانات ومعالجتها ونقلها لتتحول إلى معلومات مفيدة [1]. فنظام المعلومات يشير إلى كافة الأساليب (البشرية والمادية) التي يمكن أن تستخدم في معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات.

ويعرف نظام المعلومات أيضاً بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد التي تقوم بتجميع، وتشغيل، وإدارة، ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات، من خلال شبكة من قنوات وخطوط اتصال. وتتوافق وجهة نظر الباحث مع من يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من الأفراد، والبيانات، والإجراءات، والماديات، والبرمجيات التي تعمل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف إدارة المعلومات[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص15.

[2] يمكن الرجوع إلى:

أ – قاسم إبراهيم، زياد يحيى السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، (الموصل، الحدباء للطباعة والنشر، 2003)، ص 37؛

ب - أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبي الإطار الفكري والنظم التطبيقية** ، مرجع سابق، ص21؛

ت - عماد عبد الوهاب الصباغ،**علم المعلومات**، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004م)، ص122.

وهنا يمكن القول: أن نظم المعلومات تعد القوة المبدئية لتمكين الأفراد من جمع، ومعالجة، وإدارة المعلومات المطلوبة لحل المشكلات، والسيطرة وصناعة القرارات، وأصبحت اليوم مطلباً أساسياً في أكثر منظمات الأعمال.

كما يتضح كذلك بأن نظم المعلومات Information System إطار يتم بواسطته التنسيق بين الموارد(موارد بشرية وكمبيوتر) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) وصولاً إلى أهداف الوحدة الاقتصادية.

وبالنظر إلى خصائص النظام التي تناولناها أعلاه سنجد أن نظام المعلومات له نفس الخصائص من مدخلات، عملية تشغيل، مخرجات، وتغذية عكسية. حيث يقوم نظام المعلومات بتجميع البيانات من مصادرها المختلفة و من ثم تشغيلها وفقا لخطوات معينة تمثل دورة تشغيل البيانات، و بعد ذلك استخراج المعلومات للاستفادة منها في صنع القرارات، ويمكن أن نذكر تلك الخطوات كما يأتي[1]:

1- تجميع البيانات:

تتم في هذه المرحلة جذب البيانات إلى نظام المعلومات، وإذا كانت البيانات كمية فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعملية القياس. بعد ذلك يتم تسجيلها عن طريق ما يسمى بمستندا ت المصدر، كما يحتاج الأمر إلى مصادقة البيانات للتأكد من دقتها ثم تصنيفها إلى أقسامها الرئيسة. وأخيرا تنقل من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها.

2- تشغيل البيانات:

حتى يتم تحويل البيانات إلى معلومات فإن الأمر يحتاج إلى القيام بعدة عمليات إضافية. فقد يتم مصادقة وتصنيف البيانات كما قد يتم تلخيصها أو تجميعها في مجموعات متجانسة ومتشابهة، وقد يتم ترتيبها وفقا لأسس متشابهة. وعندما يتعلق الأمر ببيانات كمية فإنه قد يتم القيام بعمليات حساب ومقارنة لإنتاج بيانات جديدة.

3- إدارة البيانات:

هذه الخطوة لها ثلاث مراحل في الأولى(تخزين) حيث يتم تخزين البيانات في ملفات أو قواعد بيانات، وفي الثانية(تحديث) بحيث تعدل البيانات المخزونة لتعكس الأحداث والعمليات والقرارات المتخذة حديثا، أما الثالثة(استدعاء البيانات) وتعني استخراج البيانات المخزونة لإجراء مزيد من عمليات التشغيل عليها أو تحويلها إلى معلومات لمستخدمي نظام المعلومات.

[1] كمال الدين الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص19-22.

4- رقابة وحماية البيانات : يتم في هذه الخطوة حماية البيانات من التلف أو الفقدان أو التلاعب، وهي أحد الوظائف الهامة لنظام المعلومات وهو حماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقة البيانات ومن دقة المعلومات.

5- إنتاج المعلومات:

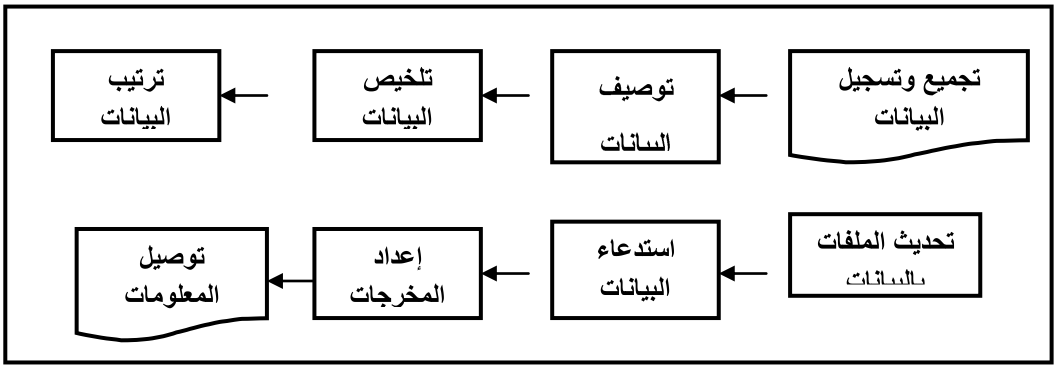
الوظيفة الأساسية والنهائية لنظام المعلومات هو إنتاج وتوفير المعلومات لمستخدميها. ويتطلب ذلك إنتاج التقارير والتي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو من البيانات المخزونة أو من كليهما. وغالبا ما يتطلب إعداد التقارير تحليل وتفسير البيانات التي تحتويها. وأخيرا توصيل المعلومات في صورة تقارير مفهومة ومفيدة للمستخدمين وأن يكون مضمون وصولها في الوقت المناسب.

6- الإجراءات:

ويعني ذلك تتابع الخطوات الخاصة بدورة تشغيل البيانات وقد يتم انجازها يدويا أو عن طريق الحاسوب أو خليط من العمل اليدوي والآلي. والشكل رقم (4) الآتي يوضح تتابع نموذجي لخطوات تشغيل البيانات.

الشكل رقم(4)

نموذج تتابع تشغيل البيانات



المصدر: كمال الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص22.

خامساً: أنواع نظم المعلومات:

يمكن تصنيف النظم على أساس خاصية أو أكثر، فمثلا يتم تصنيف النظم على أساس نشأتها إلى نظم طبيعية ونظم صناعية، وتصنف على أساس دقة مخرجاتها (درجة التأكد) إلى نظم دقيقة وغير دقيقة، وتصنف على أساس هيكلها الأساسي إلى نظم بسيطة ومعقدة، وتصنف على أساس تكاملها مع النظم إلى متكاملة وغير متكاملة، وتصنف على أساس علاقتها مع النظم الأخرى

إلى نظام معلومات كلي وفرعي، كذلك تصنف على أساس طريقة تشغيلها إلى يدوي وإلكتروني، وغيرها من التصنيفات التي سنذكرها بشكل مختصر، وهي كما يأتي:

1 – **النظم الطبيعية والنظم الصناعية:** فالنظام الطبيعي هو ذلك النظام الذي لا دخل للإنسان في وجوده كونه من صنع الله سبحانه وتعالى كالكون والشمس والقمر والإنسان...وأما النظم الصناعية فهي من صنع الإنسان فهو الذي يوجدها ويصممها ويديرها وينفذها ويراقبها كالمؤسسات المالية والخدمية والصناعية وغيرها.

2 – **النظم المؤكدة والنظم الاحتمالية:** النظام المؤكد الذي تكون مدخلاته دقيقة ومؤكدة بحيث يعطي مخرجات دقيقة ومؤكدة أيضا، وتعتبر النظم الآلية من أفضل الأمثلة على هذه النظم حيث تكون معلومة على وجه التحديد ما ستكون عليه المخرجات بناء على المدخلات المستخدمة، وكذا نظام المحاسبة المالية فبياناته حقيقية وفعلية كونها تتعلق بالماضي. أما النظام الاحتمالي فتكون مدخلاته احتمالية ولا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها إلا باستخدام الاحتمالات، وبذلك فإن مخرجاته لابد أن تكون احتمالية أيضا. كما يكون احتمال عدم الدقة في التنبؤ بالمخرجات أمرا قائما. ومن أمثلته: نظام الموازنات التخطيطية حيث تكون مدخلاته تتعلق باحتمالات المستقبل والتنبؤات المتعلقة به.

3 – **النظم البسيطة والنظم المعقدة:** تتوقف درجة بساطة أو تعقيد النظام على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها وعلى درجة تنوع وتعدد العلاقات والمعاملات بين هذه النظم الفرعية. فكلما تعددت وتنوعت النظم كلما زادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل. وحتى يمكن إدارة وتشغيل النظم يجب أن يكون هناك فهم كامل للعلاقات المتشابكة داخل النظام المعقد؛ لأن إدارة وتشغيل نظام معقد للمعلومات يكون أصعب بكثير من إدارة وتشغيل نظام بسيط للمعلومات[1].

4 – **النظم المغلقة والنظم المفتوحة:** النظام المغلق هو ذلك النظام الذي يزاول نشاطه بمعزل تام عما يجري من مؤثرات في البيئة الخارجية، فلا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في الظروف البيئية وهو في حالة توازن واستقرار دائمين كونه مغلق على نفسه (مثل نظام الساعة والرقابة الآلي). أما النظام المفتوح هو الذي تتفاعل أجزاؤه دائما مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام، فهو يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل فيها فمنها

---

[1] أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبي الإطار الفكري والنظم التطبيقية** ، مرجع سابق، ص ص19–21.

يأخذ مدخلاته وإليها يعطي مخرجاته. بمعنى أن التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالنظام تؤثر على مدخلات وعمليات التشغيل ومخرجات النظام[1].

5 - **النظم المتكاملة وغير المتكاملة:** فالنظم المتكاملة هي التي تكمل نظمه الفرعية بعضها ببعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة، بحيث يستبعد تكرار توليد المعلومات من أكثر من نظام فرعي، وبما يؤدي إلى خفض تكاليف إنتاج المعلومات اللازمة للجهات المختلفة إضافة إلى تقليل الوقت والجهد اللازمين. وينطبق هذا النوع على نظام المعلومات المحاسبية وكافة نظمه الفرعية.

أما نظام المعلومات غير المتكامل فهو العكس، حيث تعمل نظمه الفرعية بصورة مستقلة عن بعضها البعض دون تنسيق بينهما، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف والجهد والوقت في إنتاج المعلومات وهو ما لا ينطبق على نظام المعلومات المحاسبية ونظام التحليل المالي الذي هو أحد فروعه.

6 - **النظم الكلية والنظم الفرعية:** يشكل نظام المعلومات-بشكل عام- نظاما كليا لمجموعة النظم الفرعية التي يتكون منها. فنظام المعلومات المحاسبية مثلا هو نظام كلي لكافة فروع المحاسبة التي يمكن أن تتواجد ضمن النظم المحاسبية في الوحدة الاقتصادية، وكذلك فإن أي نظام فرعي من الوحدة الاقتصادية سوف يمثل نظاما كليا للنظم الفرعية الثانوية التي يمكن أن تتجزأ عنه. فمثلا يعتبر نظام المعلومات المحاسبية نظاما كليا بالنسبة لنظام المحاسبة المالية، ونظام محاسبة التكاليف ونظام الرقابة الداخلية... في حين يعد نظام المحاسبة المالية نظاما كليا بالنسبة لنظام المبيعات ونظام المشتريات ونظام الأصول الثابتة ونظام النقدية...الخ. ومن جهة أخرى يشكل نظام المعلومات المحاسبية جزءا أو فرعا من نظم المعلومات الإدارية، ونظم المعلومات الإدارية نظام فرعي في النظام الاقتصادي(الوحدة الاقتصادية)، كذلك الوحدة الاقتصادية هي نظام فرعي في النظام الاقتصادي ككل.

7 - **النظام اليدوي والنظام المحوسب:** اليدوي هو النظام الذي يعتمد على الوسائل اليدوية في تشغيل النظام خصوصا في الوحدات صغيرة الحجم التي لا تتطلب نظاما واسع للبيانات. أما النظام في الوحدات الاقتصادية الكبيرة فيتطلب وسائل حاسبات إلكتروني ة لتشغيل البيانات لكبر حجمها[2].

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - عبد الملك إسماعيل حجر، مرجع سابق، ص ص66-67؛

ب -عثمان الكيلاني وآخرون، مرجع سابق، ص44.

[2] قاسم إبراهيم، زياد يحيى السقا، مرجع سابق، ص ص39-41.

8 – **النظم المحسوسة والمجردة:** هذه المجموعة تتكون من العناصر الطبيعية أو الصناعية المحوسبة مثل: نظم الحاسوب، نظم المباني، نظم الري، وتسمى أيضا بالنظم المادية. وبالنسبة للنوع الآخر وهي المجردة فهي التي لا يمكن لمسها، وإنما يمكن تصورها عقلياً مثل: نظام العد، المعادلات الجبرية، والنظرية النسبية.

9 – **النظم الثابتة والنظم المتغيرة:** النظم الثابتة هي التي تعمل ضمن آليات محددة سلفاً وبشكل شبه مطلق، ويمكن التنبؤ بدقة بسلوكه مستقبلاً مثل: النظام الكوني، نظام البرنامج الحاسوبي. وفيما يخص النظام المتغير فهو يعمل وفق آلية معينة ثابتة وبشكل مستمر، ولا يمكن التنبؤ بسلوكه مستقبلاً بشكل حتمي مثل: النظم المالية والإدارية والاجتماعية.

10 –**النظم الفكرية والنظم الاجتماعية: تتميز** النظم الفكرية بأن جميع عناصرها من المفاهيم، كالنظم الفلسفية السائدة. أما النظم الاجتماعية فهي التي تربط السلوك الإنساني بالجماعة ومنها: التجمعات الإنسانية المتنوعة[1].

من جانب آخر هناك من قسم نظم المعلومات إلى نظم المعلومات الرسمية وغير الرسمية، فنظم المعلومات الرسمية تحقق معلومات من المصادر المختلفة للهيكل التنظيمي داخل الوحدة الاقتصادية، أما نظم المعلومات غير الرسمية فتحصل على المعلومات من خارج نطاق الهيكل للوحدة الاقتصادية. كما قسمت إلى نظام معلومات شامل، ونظم المعلومات الفوري. فالأول عبارة عن شبكة تضم جميع تدفقات المعلومات الرئيسة المتعلقة بأنشطة الوحدة الاقتصادية، أما في نظم المعلومات الفوري فقد اتجه إليه الفكر المحاسبي والإداري مع الزيادة الهائلة في تشغيل البيانات إلكترونياً[2].

وانطلاقا من تلك التصنيفات يرى الباحث أن نظام المعلومات هو نظام صناعي، مفتوح، معقد، احتمالي، ومتكامل. فهو صناعي لأنه من تصميم وتنفيذ وتشغيل الإنسان، ومفتوح كونه يتفاعل مع البيئة ويتأثر ويؤثر فيها، فتتحدد مخرجات النظام وفقا لاحتياجات مستخدميه والتي تتغير باستمرار، وفي ذات الوقت تؤثر المعلومات التي ينتجها النظام بسلوك متخذي القرارات. ويصنف بأنه معقد لأنه– غالبا– ما يتكون من مجموعة من النظم الفرعية ذات العلاقات المتنوعة والمتشابكة. ويوصف بأنه نظام احتمالي لأنه غالبا ما يعمل في ظروف عدم التأكد. وأخيرا ينعت نظام المعلومات بأنه نظام متكامل كون نظمه الفرعية تكمل بعضها البعض من خلال عملها بصورة متناسقة ومتبادلة.

---

[1] فايز جمعة صالح النجار، مرجع سابق، ص15.

[2] وليد ناجي الحيالي، **مدخل في المحاسبة الإدارية**، مرجع سابق، ص18.

وقياساً على ما تم تناوله في موضوع النظم وعلاقتها بالتحليل المالي، يمكن القول: بأن نظام التحليل المالي يعتبر نظاما للمعلومات بوصفه تتوافر فيه عناصر أو مقومات النظم من حيث المدخلات، وعملية التشغيل، والأهداف، والحدود، والتغذية العكسية، وأنه نظام صناعي، ومفتوح، ومعقد، واحتمالي، ومتكامل. وهذا ما سنوضحه عند تناول مقومات النظم على النحو الآتي:

أ- الأهداف:

يسعى أي نظام لتحقيق مجموعة من الأهداف من أجل بلوغ غايته وتحقيق مرامه، ومن أهم الأهداف التي يهدف نظام التحليل المالي تحقيقها ما يأتي:

- تحديد مواطن القوة المالية ونواحي القصور الناتجة عن تطبيق سياسات وقرارات مالية معينة، وكذا مساهمته في تقدير قدرة الوحدة على الاستمرار..
- توفير معلومات كمية ونوعية لمساعدة متخذي القرارات على ترشيد قراراتهم ورسم سياساتهم وفق منهجية علمية واضحة ومفهومة.
- توفير مؤشرات ذات دلالات محددة للإدارة لمعاونتها في تحديد مواطن مشكلات مالية واتخاذ التصرفات التصحيحة اللازمة لتحسين الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.
- توفير معلومات داخلية وخارجية مالية وغير مالية، والمؤشرات اللازمة للمفاضلة بين البدائل في عملية اتخاذ القرارات.
- إعطاء معلومات مالية عن مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توجيه الموارد المتاحة ومدى قدرتها في استثمارها بأقصى فاعلية ممكنة[1].

ب ــ المدخلات:

يقوم نظام المعلومات المحاسبية بتشغيل بيانات العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة هي السنة المالية، وذلك وفق إجراءات محكومة بمبادئ علمية تتبع لمعالجة تلك البيانات وتحويلها إلى معلومات تتمثل في: القوائم المالية، وتقارير مجلس الإدارة، وتقرير مراقب الحسابات، والإيضاحات المتممة للقوائم، وجميعها تعد المصدر الرئيس الذي يعتمد

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - محمد علي شهيب، **الأصول العلمية والتطبيقية لصنع القرارات المالية: دراسة في الفكر الإداري الحديث،** (القاهرة، عابدين، 1986)، ص89؛

ب -صادق محمد حسين الحسني، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، جامعة مؤتة، العدد السادس، كانون أول 1995م، ص ص210-212؛

ج-شعبان يوسف مبارز،" استخدام المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية في تقييم أداء أسواق الأوراق المالية مع التطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية(العلوم الإدارية)، جامعة القاهرة بني سويف، العدد(1)، يناير1995م، ص234-235.

عليه المحلل المالي في إعداد المؤشرات المالية بمختلف أنواعها، وذلك بالقيام بإجراءات معينة يتم فيها تحويل جميع تلك البيانات إلى معلومات باستخدام إمكانيات التحليل المالي المختلفة بعد ترتيبها وإعدادها بصورة سليمة يستفاد منها في توفير المؤشرات المهمة التي يحتاجها متخذي القرارات وتمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة[1].

ج ــ التحويل (العمليات التشغيلية):

من أجل الحصول على مخرجات النظام لابد من القيام بتشغيل البيانات المحاسبية وفقاً للاحتياجات الحقيقية للإدارة من خلال مجموعة الأساليب التي يمكن استخدامها في عملية التحليل المالي، والتي تمثل مجموعة من الأدوات الاقتصادية والرياضية والإحصائية المستخدمة في تحليل مختلف الأنشطة التي تمارس في الوحدات الاقتصادية التي سنذكرها في الفصل الثاني.

د ــ مخرجات النظام:

فيما يتعلق بمخرجات نظام التحليل المالي فتتمثل في التقارير الخاصة بمؤشرات القياس الناتجة عن العمليات المختلفة وتفسير النتائج التي يتوصل إليها المحلل المالي جراء استخدام مجموعة الأساليب والطرق اللازمة لإجراء عملية التحليل المالي على البيانات المالية (المدخلات) اعتمادا على الهدف المراد الوصول إليه ويمكن ذكر بعضها في الآتي:

- تقارير بمؤشرات قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها وتحديد مستوى السيولة.
- تقارير بمؤشرات قياس قيمة حقوق المساهمين وكيفية تأثير كثير من المتغيرات في قيمة تلك الحقوق.
- تقارير بالمؤشرات المالية التي تستخدم في قياس مكونات وعلاقات هيكل رأس المال، ونتائج السياسات والإجراءات المختلفة التي تتخذها الإدارة في سبيل تحقيق رقم مبيعات محدد خلال العام أو الوصول إلى رقم محدد للربح مثل: معدل الدوران.
- تقارير بالمؤشرات الخاصة بقياس مستوى إدارة الأصول.
- تقارير بالمؤشرات الخاصة بقياس ربحية الاستثمارات وربحية المبيعات.
- تقارير بالمؤشرات الخاصة بقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار والتنبؤ بالفشل.
- تقارير بالمؤشرات الخاصة بكفاءة استخدام الموارد[2].

---

[1] محمد علي شهيب، مرجع سابق، ص ص138–140.

[2] المرجع السابق، ص ص92–95.

هـ ـ الحدود:

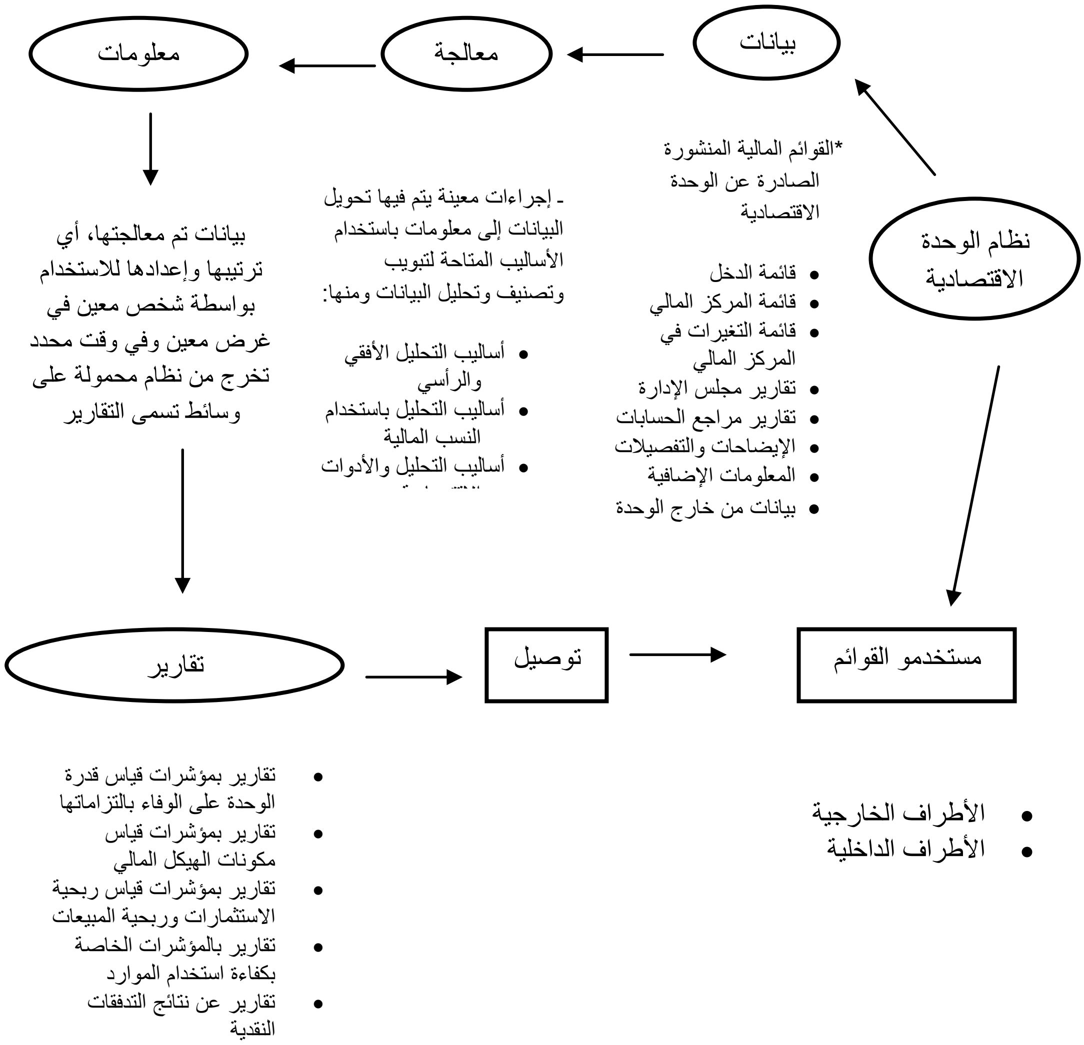
حدود نظام التحليل المالي تتمثل في نوع البيانات التي تستخدم كمدخلات في هذا النظام(مخرجات النظام المحاسبي)، كما تتمثل في نوع المعلومات التي تعد مخرجات نظام التحليل المالي والمتمثلة في التقارير التي تصل إلى مختلف الفئات وتوضح الصورة المالية للوحدة الاقتصادية. وبذلك، فحدود النظام تكمن في نوع الأساليب التي يمكن استخدامها للحصول على المعلومات التي تساعد متخذ القرار في التوصل إلى حقيقة الوضع المالي للوحدة وتقييم أداؤها والتنبؤ بمستقبلها، وسواء أكانت تلك الأساليب محاسبية أم اقتصادية وإحصائية ورياضية.

و ـ التغذية العكسية:

تتجلى التغذية العكسية في عملية تقييم العناصر السابقة، ومساهمتها في الحصول على المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها مستخدمو القوائم المالية فعلاً في اتخاذ قراراتهم المختلفة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية موضوع التحليل، ويمكن توضح ذلك في الشكل الآتي رقم (5):

الشكل رقم(5)

التحليل المالي نظام للمعلومات



المصدر: من إعداد الباحث

من الشكل السابق، يتضح أن التحليل المالي يقوم بدراسة وتحليل القوائم المالية بجانب تقارير مجلس الإدارة، وتقارير مراجع الحسابات، والمعلومات الإضافية المكملة للبيانات المنشورة وغير المنشورة، باستخدام الأساليب العلمية الكمية وغيرها، لابراز الارتباطات التي ترتبط بين العناصر والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة أو عدة فترات زمنية، وحجم أثر هذه التغيرات على سياسات التشغيل في المنظمة، من خلال دراسة سلوك العديد من المتغيرات التي توضح معالم السياسة

الاستثمارية؛ مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية القوائم المالية وترشيد القرارات المستقبلية[1].

وانطلاقا من ذلك، نجد أن هناك علاقة وطيدة بين عملية التحليل المالي وبين المحاسبة(نظام المعلومات المحاسبية)، فالقوائم المالية تمثل المخرجات الرئيسة لنظم المعلومات المحاسبية، وبما يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك عملية تحليل مالي إلاّ إذا كان هناك نظام للمعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية يقوم بإعداد وتقديم مجموعة القوائم المالية اللازمة لإجراء عملية التحليل المالي. فضلا عن ذلك، فإنه يمكن زيادة فاعلية نظم المعلومات المحاسبية من خلال النظر إلى عملية التحليل المالي على أنها نظاماً فرعياً للمعلومات ضمن نظام المعلومات المحاسبية يمكنه أن يساهم في خدمة أهداف الوحدة الاقتصادية (باعتبارها نظاماً كلياً) من خلال علاقات التكامل والترابط والتنسيق مع النظم الفرعية الأخرى التي يمكن أن تتواجد ضمن نظام المعلومات المحاسبية بصورة خاصة ونظم المعلومات الفرعية الأخرى على مستوى الوحدة الاقتصادية بصورة عامة.

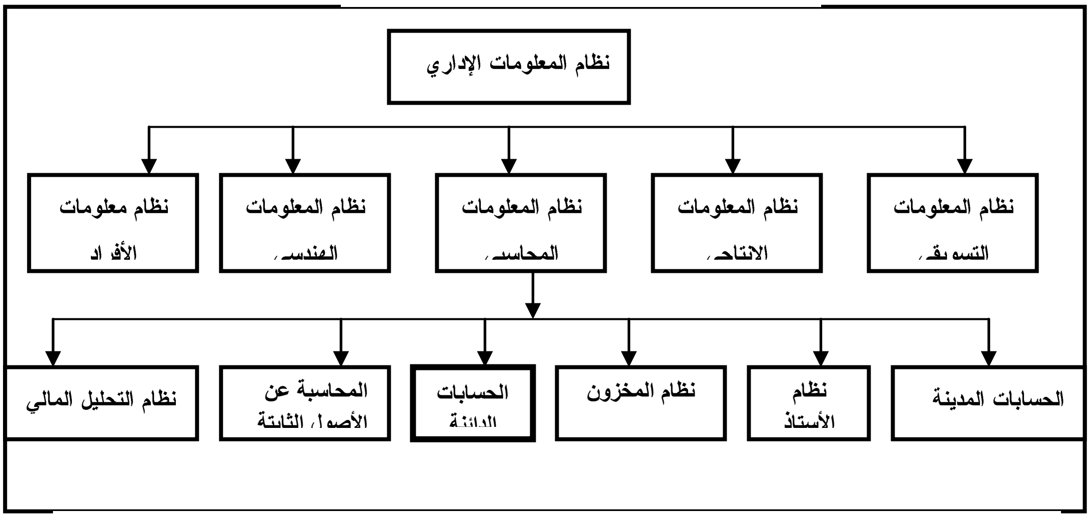
تأسيساً على تلك العلاقة الوطيدة ما بين المحاسبة والتحليل المالي، وبناءً على أن الوحدة الاقتصادية نظاماً متكاملاً مكوناً من مجموعة من النظم الفرعية لها نفس خصائص النظام الأساسي تعمل كنظم مستقلة ومتخصصة في عمل أو وظيفة معينة تساهم جميعها في تحقيق أهداف النظام الأساسي ككل؛ فإنه يمكن القول أن نظام التحليل المالي يعتبر جزءا لا يتجزأ من نظام المعلومات المحاسبية، وبما أن الأخير يعد أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية الذي يهتم بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات الوحدة الاقتصادية ككل، فإن جميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل المساعدة في صنع واتخاذ قرارات صحيحة تساعد الوحدة في انجاز وتحقيق أهدافها، والشكل الآتي رقم (6) يوضح هذه العلاقة:

---

[1] مصطفى علي نبيل الشامي، "التحليل المحاسبي كنظام للمعلومات لتقييم الأداء واتخاذ القرارات في صناعة الفندقة دراسة نظرية وتطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، العدد(1)، 2000م، ص181.

الشكل رقم(6)

النظم الفرعية لنظام المعلومات الإداري



المصدر: أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبي الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مرجع سابق، ص18.

و إزاء ذلك، فإننا سوف نتناول في المطلب القادم أهمية المحاسبة كنظام للمعلومات والتركيز على مخرجاتها باعتبارها المصدر الرئيس والمادة الخام لعملية التحليل المالي.

المطلب الثاني: تعريف النظام المحاسبي وأهدافه

تقوم المحاسبة بدور أساسي في ترشيد مختلف القرارات بما توفره من بيانات ومعلومات لا تقل أهمية عن الموارد المادية والبشرية. فمتخذ القرار على مستوى الوحدة الاقتصادية أو المجتمع، بدون البيانات والمعلومات المحاسبية يكون عاجزا عن اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والإدارية وغيرها. وهو ما جعل المحاسبة نظاما جيدا للمعلومات.

وعلى ذلك، فالباحث سيركز في هذا المطلب على المحاسبة و مخرجاتها التي تعد القاعدة الأساسية لعمل المحلل المالي والتي ينطلق منها في عمله الذي، حتما ما، يتأثر بمصداقية وموضوعية ودقة تلك المخرجات. حيث تعد الأخيرة بمثابة المادة الخام لنظام التحليل المالي الذي يهدف إلى توفير معلومات ملائمة ومؤشرات ذات دلالة محددة للإدارة تساعدها في تحديد أوجه القصور وتلافيها باتخاذ قرارات سليمة ورشيدة لتحسين الأداء المالي للوحدة الاقتصادية.

أولاً: تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

هو نظام معلوماتي منهجي يشمل كافة الخصائص التي تتوافر في نظم المعلومات الإدارية. فنظم المعلومات المحاسبية تتكون من مجموعة من المكونات البشرية والمادية (الملموسة وغير الملموسة) المترابطة، تتفاعل معاً وفقاً لمفاهيم وإجراءات ومبادئ محاسبية معينة بهدف تجميع، وتبويب، ومعالجة، وتحليل، وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف الخارجية(كالدائنين والمستثمرين وغيرهم)، وإدارة الوحدة الاقتصادية لاتخاذ القرارات المناسبة[1].

أما الأهداف الرئيسة لنظام المعلومات المحاسبي تتمثل في إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل وخارج المنظمة، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم. وعلى ذلك فإن النظام المحاسبي يجب أن يصمم بصورة تمكن من إنتاج المعلومات التي تساعد على:

- ربط الأهداف الرئيسة والفرعية في الوحدة الاقتصادية بوسائل وأدوات تحقيقها، والمتمثلة في التقارير المالية والموازنات التقديرية والمعايير، بالإضافة إلى التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.
- عرض وتحليل فعاليات أنشطة وأقسام الوحدة الاقتصادية، بحيث يتمكن القائمون على إدارة الوحدة من تقويم أداء الأنشطة المختلفة[2].

كما أن هناك أهدافاً أخرى لا تقل أهمية عن الهدفين السابقين، في حين تتمثل أهداف نظم المعلومات المحاسبية فيما يأتي:

- ضمان التدفق المستمر للمعلومات المحاسبية عن طريق دورة التقارير المحاسبية التي تقوم على نظام سليم لإعادة التغذية بالمعلومات بما يضمن كفاية واستمرار النظام، وكذا استمرار الوحدة الاقتصادية.
- القدرة على التعامل مع المستقبل بما يتميز به من ظروف غامضة أو غير واضحة تماماً.
- اعتماد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية التي تمكن من توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل.
- توفير المقاييس المحاسبية التي تساعد على تقويم أساليب الرقابة[3].

---

[1] ستيفن أ. موسكوف، مارك ج، سيمكن، مرجع سابق، ص25.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص125.

[3] أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م)، ص22.

من جهة أخرى، يمكن إدراك التفاعل بين نظم المعلومات المحاسبية والأنظمة الأخرى، وذلك من منظور منهج النظم•، وبذلك فنظام المعلومات المحاسبي يعد جزءاً مهما من نظم المعلومات الإدارية ويرتبط به ارتباطا وثيقا[1].

يتجلى مما سبق، أن نظم المعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية التي تقوم بتجميع البيانات المدخلية وتحويلها إلى معلومات مالية، و بما يمكن من جعل هذه المعلومات (المخرجات) متاحة للجهات الخارجية من جهة، واستخدام كافة المخرجات من قبل المستويات الإدارية في ممارسة ووظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

وعلى ذلك يمكن القول: بأن النظام المحاسبي يشكل القاعدة الأساسية للمعلومات باعتبارها نظاماً للمعلومات يتم إيصالها إلى مستخدميها والاستفادة منها في اتخاذ القرارات ومعالجة المشكلات العملية ذات العلاقة بالمعاملات المالية التي تهم الفرد والوحدة والمجتمع.

وحتى يصبح بالإمكان استيعاب طبيعة الدور الذي تقوم به المحاسبة كونها نظام معلومات لابد من التعرف على مجموعة من المفاهيم التي لها صلة بهذا الدور، والذي يمكن توضيحه في النموذج الآتي الذي يبين أن المحاسبة نظام للمعلومات بوصفها مجموعة من النظم والطرق والإجراءات المحكومة بمبادئ وقواعد علمية معينة تتبع من أجل تشغيل بيانات العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية، بهدف إنتاج معلومات مالية تحدد نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة وكذا التغيرات التي تطرأ عليه خلال فترة زمنية معينة يمكن توضيحها في الشكل الآتي[2]:

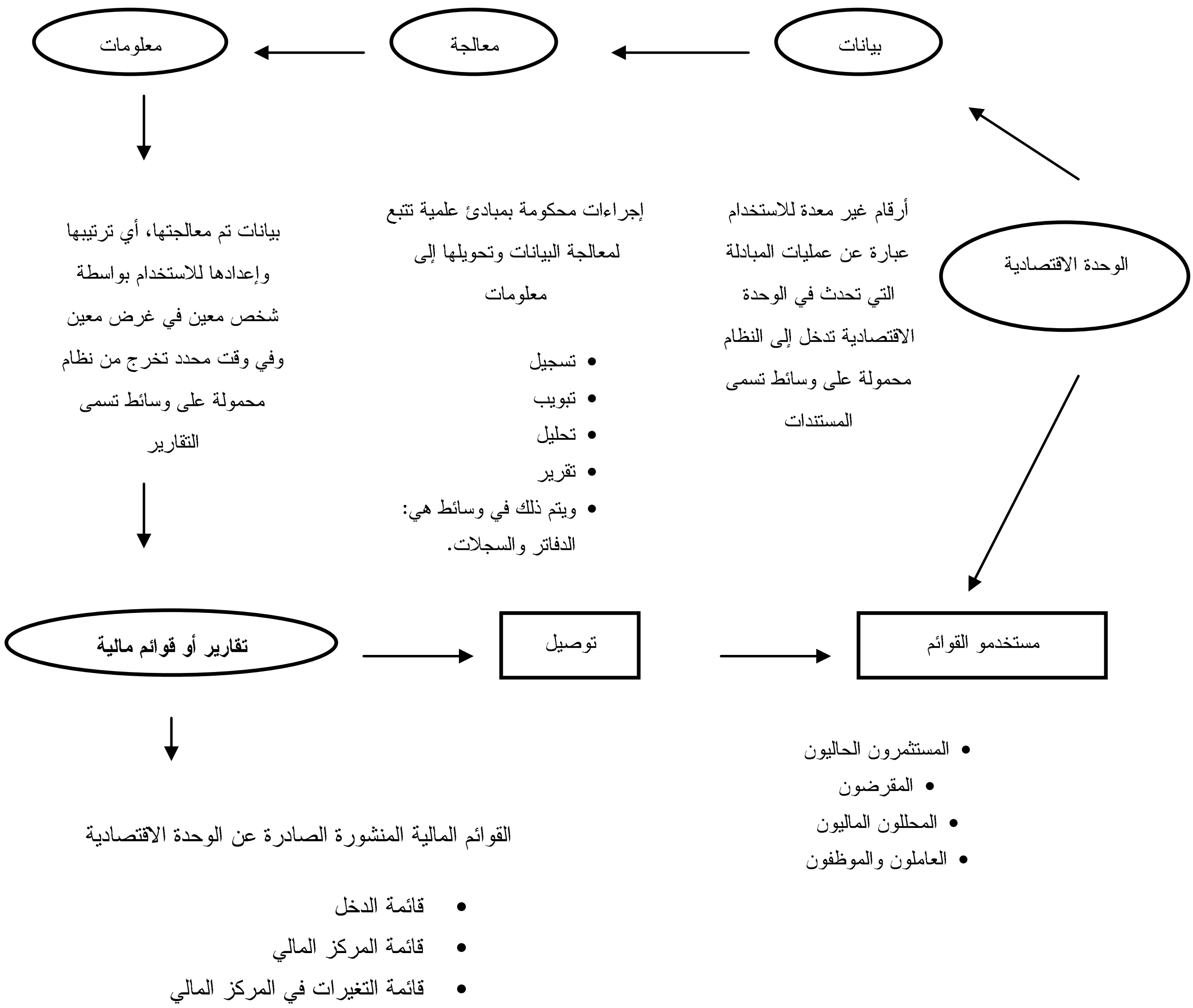
• منهج النظم أو مدخل النظم هو الأسلوب الذي يستخدم لدراسة حل مشكلات النظم. فالنظام بهذا المدخل هو أي شيء يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتشابكة التي تسعى إلى تحقيق هدف أو أهداف معينة.
أما المنهج التحليلي للنظم فيختلف عن منهج النظم في أسلوب دراسة وحل مشكلات النظم، حيث ينظر إلى النظام كمجموعة من الأجزاء المستقلة عن بعضها البعض. وهنا تتم دراسة النظام من خلال تجزئته إلى أجزاء منفصلة، ودراسة الأجزاء كل على حدة. ويفترض هذا المدخل كذلك أن النظام ككل يعادل مجموع أجزائه. ولكن يعيب على هذا المدخل أنه يغفل حقيقة أن أجزاء النظام لا يمكن دراستها مستقلة ومنفصلة عن بعضها البعض، فحل المشكلات الخاصة بأحد الأجزاء قد يؤثر على الأجزاء الأخرى.

[1] Glautier, M. & Underdown, B., **Accounting Theory and Practice,** (4th edition, London, Pitman Publishing LTD, 1991), p13.

[2] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص22.

الشكل رقم(7)

المحاسبة نظام للمعلومات



إز **المصدر: وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص22.**

ا- مدخلات النظام:

تتمثل في البيانات (الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وتدخل هذه البيانات إلى النظام محمولة على وسائط هي المستندات. الجدير بالذكر أن مدخلات النظام المحاسبي قد تكون بيانات عن الوحدة الاقتصادية ذاتها أو غيرها. فالبيانات التي تعبر عن الوحدة يمكن استخراجها من الدفاتر والسجلات المحاسبية ومنها البيانات التي تتعلق بتكاليف المخزون، والإنتاج، والمبيعات وغيرها. كما تحتوي على بيانات غير محاسبية، والمتمثلة في بيانات إنتاجية، وتمويلية، وتسويقية. وقد تكون البيانات خاصة بوحدات أخرى وهي

غير محاسبية تخرج عن نطاق الشخصية الاعتبارية محل العناية لكنها تؤثر على عملية اتخاذ القرار. لذا يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إعداد المعلومات حيث تحتاج الإدارة مثلا إلى الحصول على بيانات عن آراء المستهلكين وأذواقهم أو انطباعاتهم عن السلعة، وبيانات عن المنافسين وحركة السوق، ومعدلات النشاط التسويقي، بالإضافة إلى بيانات عن القوانين واللوائح التي تقرها الدولة[1].

ب – وسائل المعالجة:

تتم معالجة هذه البيانات بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وهذه الإجراءات هي: التسجيل، التبويب، التلخيص، تحليل النتائج والتقرير عنها. ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية[2].

ج– مخرجات النظام:

تتمثل مخرجات النظام المحاسبي بالمعلومات من خلال البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة، ثم تخرج المعلومات من النظام محمولة بوسائط تسمى التقارير، وتشمل هذه الأخيرة:

- معلومات عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية (من ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات تقرير هو حساب النتيجة أو حساب الأرباح والخسائر أو ما يسمى بقائمة الدخل.
- معلومات عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في نهاية الفترة ويحمل هذه المعلومات تقرير يسمى قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية.
- معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي خلال فترة معينة، ويحمل هذه المعلومات تقرير يعرف بقائمة التغيرات في المركز المالي والتي يمكن أن تتخذ في صورتها الحالية شكل قائمة التدفق النقدي[3].

---

[1] حصة محمد أحمد البحر، مرجع سابق، ص28.

[2] وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص20.

[3] يمكن الرجوع إلى:

أ – وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص21؛

ب –محمد فضل الإرياني، عبد الملك إسماعيل حجر، مرجع سابق، ص23.

د- الرقابة:

تكون رقابة النظام المحاسبي في تقييم وقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمخطط والمعايير المحددة مسبقا، كما تتمثل في تصميم نظام دقيق للمراقبة والمراجعة الداخلية ومعنى ذلك أن الرقابة تمتد لتشمل جميع عمليات الوحدة الاقتصادية.

هـ - إعادة التغذية:

تتمثل إعادة التغذية في التقارير التي تصدر من الإدارة المالية (المحاسبية) إلى الإدارات الأخرى المختلفة، وتحتوي هذه التقارير على البيانات والمعلومات المختلفة نتيجة لقرارات سابقة. حيث تقوم هذه الإدارات بالاسترشاد بهذه المعلومات عند اتخاذ قرارات تتعلق بالمستقبل وتسمى هذه العملية إعادة التغذية.

ح- الحدود:

تتمثل حدود النظام المحاسبي في البيانات التي تُستخدم كمدخلات، وكذا في المعلومات التي تعبر عن مخرجات النظام التي تصل لمختلف الفئات، والتي توضح كذلك الصورة المالية للوحدة الاقتصادية. كما لا يمكن استخراج أية معلومات اعتماداً على بيانات استخدمت بصورة عشوائية. فالحدود تتحدد في البيانات التي يستطيع النظام المحاسبي استخدامها، والمعلومات التي يمكن الحصول عليها[1].

ومما سبق يتجلى لنا أن المحاسبة نظام للمعلومات تتوافر فيه جميع عناصر النظام المتمثلة في: المدخلات، ووسائل المعالجة، المخرجات، والرقابة، وكذا إعادة التغذية، بالإضافة إلى الحدود. كما أن المحاسبة في الشكل رقم (7) السابق، ينظر إليها بأنها مصدر رئيس ، ونظام لتوفير المعلومات الملائمة عن الوحدة الاقتصادية، حيث تقوم بتحديد المعلومات وقياسها وتوصيلها إلى كل من المستخدم الداخلي والخارجي وتمكنهم من تكوين رأي مستنير ، واتخاذ القرارات اللازمة من خلال تجهيز (تشغيل) البيانات وتحويلها إلى مخرجات (معلومات) تكفل تحقيق الأهداف المنشودة من النظام.

وبالرجوع إلى تعريفات المحاسبة السابقة، وكذا النظر إلى النموذج الذي يصفها بأنها نظام للمعلومات، يتضح أن للمحاسبة ثلاث وظائف، تتمثل في تحديد البيانات التي يمكن تجميعها تمهيدا لإدخالها للنظام المحاسبي بغية معالجتها وتشغيلها ثم التقرير عنها، وتوصيلها للمستخدمين. وتلك الوظائف تُكّون أجزاء نظام المعلومات المحاسبي. فمدخلات النظام تتمثل في البيانات التي هي

---

[1] حصة محمد أحمد البحر، مرجع سابق، ص ص30-31.

عبارة عن الأحداث الاقتصادية ذات الطبيعة المالية، ويتم التعبير عنها بوحدات النقد المستخدمة، كما يتم تفريغ هذه البيانات وتجميعها من الوثائق والمستندات المختلفة، وهذا الإجراء في النظام يطلق عليه تحديد. أما وسائط التشغيل فتتلخص في إجراءات التسجيل، والتبويب، والتلخيص، والتفسير أو التقرير. والتي تكون من واقع السجلات والدفاتر المحاسبية المختلفة، وتعرف هذه العمليات في النظام المحاسبي بالقياس. وأخيرا تعتبر المعلومات مخرجات النظام المحاسبي وقد عبر عنها التعريف بالتوصيل، والتي تعد هذه العملية من أهم وظائف المحاسبة. تكون تلك المعلومات محمولة على وسائط التقارير والقوائم المالية، ويتم تجهيزها وعرضها بشكل منظم حتى يستطيع المستخدم الاستفادة منها.

ونخلص مما تقدم، بأن المحاسبة نظام للمعلومات يصمم لتشخيص، وتجميع، وقياس، وإيصال الخلاصة الاقتصادية للمعاملات والأحداث التي أثرت في وحدة اقتصادية معينة، ومن ثم نشر هذه المعلومات وعرضها على ذوي العلاقة على شكل قوائم مالية لتساعدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتعتبر القوائم المالية نهاية المطاف للعملية المحاسبية، وتتمثل فائدة القوائم المالية في مدى مقدرتها على مساعدة الأطراف المعنية بأمور الوحدة من مستثمرين، ومقترضين، وغيرهم في اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل.

ثانياً: أهداف النظام المحاسبي:

يقصد بالنظام المحاسبي عموما كل الأنشطة الضرورية لتزويد كافة الأطراف ذات الصلة بالمعلومات اللازمة لخدمة مجالات التخطيط وإتخاذ القرارات والرقابة والتقرير عن الموقف المالي للمنظمة. ويتكون النظام المحاسبي من مجموعة من الإجراءات، والسجلات والأدوات، والعاملين المؤهلين[1].

وتسعى المحاسبة – كنظام– في أي وحدة اقتصادية إلى تحقيق هدف عام يتمثل في توفير المعلومات التي يمكن أن تستفيد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية، وبما يمكن من مساعدتها في اتخاذ العديد من القرارات، وتسعى إلى تحقيق الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

- قياس كافة الأحداث التي تحدث في الوحدة الاقتصادية من خلال عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

[1] أحمد صلاح عطية، **مبادئ المحاسبة المالية نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007م)، ص10.

- توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفيد منها.
- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في الوحدة الاقتصادية[1].

وعلى ذلك، نجد أن مصدر المعلومات التي تستخدم في صنع واتخاذ القرارات هو نظم المعلومات المحاسبية الذي يوفر المعلومات لكل من المستخدم الداخلي والخارجي.

ثالثاً: التمييز بين البيانات والمعلومات:

نجد هذين المصطلحين يستخدمان في كثير من الكتابات المحاسبية وغير المحاسبية، لكن الباحثين اختلفوا في تحديد مفهوم كل منهما وإطارهما بشكل دقيق. فالبعض ينظر إليهما على أنهما مترادفين فيستخدم المصطلحين في آن واحد ويربط بينهما بـــ(واو) العطف، وهذا خطأ شائع يقع فيه الكثيرون. و هنا يجدر بنا أن نوضح الفرق بينهما، والعلاقة بينهما لفهم هذا الموضوع على أسس علمية محددة.

فللبيانات والمعلومات المحاسبية المطلوبة للتحليل المالي قد تكون كمية أو وصفية. فتكون كمية عندما تكون قابلة للقياس النقدي أو العددي وقابلة للدراسة والتقويم. وتكون وصفية عندما لا يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية أو عددية، وفي هذه الحالة البيانات والمعلومات عبارة انطباعات مستقرة في ذهن الشخص، إلا أنها مفيدة لمستخدمها لأنها تعينه على فهم أفضل للمعلومات الكمية ، فأهمية المعلومات الوصفية تنشأ من أهمية المعلومات الكمية التي تقرها، فهي ليست بدائل لبعضها ولكن مكملة لبعضها الآخر[2].

أما من حيث التمييز بين المصطلحين ، فالبيانات تنتج عن العمليات المختلفة التي تجريها الوحدة الاقتصادية، وهي جميع البدائل التي تعبر عن الواقع من أفراد وأشياء وأحداث ومبادئ، وتحظى بقبول العقل البشري وتتميز بالموضوعية[3]. وبتعبير أدق فإنها مجموعة من حقائق مستقلة بعضها عن بعض ترتبط بأحداث من الممكن قياسها في أي وقت، ويتم تسجيلها في الدفاتر دون نية مباشرة في استخدامها[4]، أو أنها عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلائل معينة

---

[1] خليل محمد الرفاعي وآخرون، **أساسيات المحاسبة المالية، ج 1** (عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص15–16.

[2] صادق محمد حسين الحسني، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مرجع سابق، ص219.

[3] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطم ة، **التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية**، (عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996)، ص27.

[4] ثناء علي القباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص9.

غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات، وليس لها أثر ملموس في اتخاذ القرارات ورسم السياسات[1].

أما المعلومات فهي بيانات منظمة ذات غرض أي أنها بيانات مشغلة، فإذا استخدمت البيانات بشكل سليم فإنها تعطي معلومات سليمة، وينتج عن التداول السيء للبيانات الوصول إلى معلومات أقل تحليلاً ودقة، وليس من السهل معرفة المعلومات الكافية في البيانات إلا بالتشغيل السليم في مراحله المختلفة من التجميع والتحليل والعرض[2].

وتعرف المعلومات أيضاً بأنها المعرفة المستقاة من تحليل البيانات التي تتولد من نظم المعلومات الموجودة بالوحدة المحاسبية أو الاقتصادية[3]. كما تمثل المعلومات كذلك التغير في رصيد المعرفة لدى الشخص المستلم للرسالة المحتوية على البيانات المترتبة عن الأحداث.

وبناءً على التحليل السابق يمكن القول: بإن المعلومات هي بيانات(حقائق غير منظمة يتم الحصول عليها من خلال التجربة أو الملاحظة) يتم تحويلها إلى معلومات بعد تشغيلها. وتتميز المعلزمات عن البيانات بأن لها القدرة على تغيير معرفة متخذي القرار في تغيير مخرجات القرار، وتساعده كذلك على اختيار أفضل البدائل المتاحة[4].

أما المعرفة فهي التي لها معنى وتكون مفيدة في تحقيق الأهداف، وتمثل مخرجات النظام ونتائج تجهيز البيانات وتتميز بمقدرتها على إحداث تغيير في سلوك مستقبلها . كما أنها رصيد خبرة ومعلومات وتجارب لدى شخص معين وفي وقت معين. أي أنها تختلف باختلاف الأوقات واختلاف الأشخاص. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه في حالة تغير رصيد المعرفة لدى الشخص المستلم للرسائل يمكن القول أن هذا الشخص اكتسب كمية من المعلومات. وإذا بقي رصيد المعرفة لدى الشخص دون تغيير –بعد تسلم الرسالة– نقول بأن كمية المعلومات المنقولة تساوي صفراً، وبذلك فإن كمية المعلومات تمثل التغير في رصيد المعرفة لدى الشخص بعد تسلم الرسالة مباشرة [5].

---

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع، ص ص6–7.

[2] ثناء محمد عطية، **نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، (**القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، 2002م**)**، ص38.

[3] American Accounting Association, " Report of Committee on Accounting and Information System", The Accounting Review Supplement, to Vol. XLVI. 1981, p290.

نقلا عن: مصطفى علي الباز، " مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1990م، ص ص113–114.

[4] عبد الملك إسماعيل حجر، مرجع سابق، ص ص39–40.

[5] أحمد فؤاد عبد الخالق،" قياس كمية وقيمة المعلومات في نظم اتخاذ القرارات"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد(24)، 1977م، ص ص139–140.

فالمعرفة إذن ما هي إلا تحول البيانات إلى معلومات ومزجها بالخبرة حيث الفهم البشري لحقيقة شيء ما عن طريق التعلم والممارسة.

يتضح من ذلك، أن وظيفة البيانات هي توليد المعلومات، بينما تكون وظيفة المعلومات زيادة المعرفة لمتخذي القرارات وراسمي السياسات من خلال تخفيض حالة عدم التأكد الموجودة لدى هؤلاء وقت تسلمهم المعلومات[1]. وعليه يمكن القول أن الفرق بين البيانات والمعلومات تتحدد من وجهة نظر متخذ القرار. فالبيانات التي تفيد في تحويل المجهول إلى معلوم، أو تخفيض حالات الجهل وعدم التأكد، ويكون لها منفعة تعتبر معلومات، وما لا يستخدم منها أو لا يفيد في اتخاذ القرارفهي تعتبر بيانات وليس لها قيمة أو منفعة[2].

أما من زاوية التحليل المالي، فالباحث يتفق مع من يرى أن المعلومات المالية المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي هي بيانات تستخدم في التحليل المالي لتصبح بعد تطبيق إجراءات التحليل المالي عليها بمثابة معلومات جديدة. وعليه فإن القوائم المالية هي تقارير للنظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية تحتوي على معلومات مالية ومحاسبية. وبعد نقل تلك المعلومات(التقارير) إلى المحلل المالي تصبح بيانات لأغراض التحليل المالي، وبعد تطبيق أساليب التحليل المالي عليها تصبح معلومات جديدة، وهي نتائج التحليل المالي[3].

المطلب الثالث: مفهوم المحاسبة وأهدافها

أولاً: مفهوم المحاسبة:

تعددت تعريفات المحاسبة الصادرة عن مختلف الكتاب والباحثين والمختصين في مجال المحاسبة من جهة، وبين المنظمات المهنية والجمعيات العلمية والمعاهد المتخصصة من جهة أخرى. وتخلص معظم التعريفات إلى أن المحاسبة نظام معلومات يهدف إلى تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة في الوحدة الاقتصادية بالمعلومات اللازمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ويتضح ذلك جليا من تعريفات المحاسبة التي نسوق منها البعض : حيث ركزت التعريفات الأولى للمحاسبة على الوظائف التقليدية لإمساك الدفاتر ، ثم تطورت لتطورها الوظيفي وتحولت إلى نظام للمعلومات.

---

[1] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها،** (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1998)، ص89.

[2] مصطفى علي الباز، مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1990م،ص 113.

[3] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص ص28-29.

ففي عام 1941م عرفت جمعية المحاسبين الأمريكية –المحاسبة– في أحد التقارير الصادرة عنها بأنها" فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث"[1]. وبهذا التعريف تم وصف المحاسبة على أنها مهنة تتم مزاولتها، ونظام يختص بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة، ثم يتولى تفسير النتائج التي تترتب على هذه العمليات والأحداث.

كما يشير هذا التعريف إلى الأعمال الروتينية للمحاسبة والمظاهر الكتابية لها. ويعتقد بأن المهمة الأساسية للمحاسبة في الوقت ذاته هو توفير البيانات المالية للإدارة، والملاك، والدائنون وإظهار معالجة البيانات الأساسية المجمعة، التي كانت يدوية. إلا أن هذا التعريف ينصرف عند David إلى التضليل؛ بمبرر أن تفسير البيانات تراعي الاحتياجات الأساسية لمستخدمي البيانات أكثر من المحاسبين الذين هم منتجو ومعدو تلك البيانات[2].

بعد ذلك عرفت المحاسبة بأنها نظام للمعلومات يهتم بتحديد، وقياس، وتوصيل معلومات كمية عن الوحدة الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم، واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات [3]. وبالطبع هذا التعريف تجاوز النواحي الإجرائية الخاصة بأساليب تسجيل وتشغيل البيانات حيث ركز على الأهداف التي تسعى الوحدة إلى تحقيقها وهي توفير وتوصيل المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات. الأمر الذي انعكس الاهتمام المباشر على التقارير المحاسبية فتزايدت أهميتها بالنسبة لمستخدمي المعلومات كما تزايدت أيضا أهمية عنصر الإفصاح الواجب توفره في هذه التقارير.

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - David F. Fetyko, **Financial Accounting Concepts and Principles,** (Boston, Wad sworth Inc, 1980), p6؛

ب– وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة،** (منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، مؤسسة مي للطباعة، 2007م)، ص17.

[2] David F. Fetyko, Op, Cit, pp 6-7.

[3] يمكن الرجوع إلى:

أ-Accounting Principles Bord, Statement No,4 " Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statement of Business Enterprises ", 1970, paragraph 40;

نقلا عن: محمد فضل الإرياني، عبد الملك إسماعيل حجر، **الأصول النظرية والعملية للمحاسبة المالية،** (ج1: صنعاء، دار الكتب، 2006م)، ص23؛

ب–مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي،** (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006)، ص15.

وفي عام 1975م وسع علم المحاسبة اهتماماته فلم يعد هذا الاهتمام محصوراً في نطاق المساهمين والمحافظة عليها فقط، بل تجاوز ذلك ليمتد إلى دراسة وتحليل الأثر الاجتماعي لنشاط الوحدة على البيئة التي تعمل بها. فعُرفت المحاسبة بأنها نشاط خدمي وظيفته تزويد المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية بالدرجة الأولى عن الوحدات الاقتصادية والتي تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من بين البدائل المتاحة[1].

وعلى ذلك، فالتعريفان الأخيران احتفظا برؤيتهما للمحاسبة على أساس أنها نظام للمعلومات المحاسبية تسهم في اتخاذ القرارات، إلى جانب أنها تشكل نشاطاً خدمياً انسجاماً مع ثورة المعلومات الذي أتاح بعمق لنظام المعلومات المحاسبية القدرة على إنتاج وتوليد المعلومات، وذلك تماشياً مع التحول العالمي من الاقتصاد السلعي إلى الاقتصاد الخدمي •. الذي ساد فيه نظام المعلومات وأصبح اتخاذ القرارات الرشيدة وبشكل فعال يعتمد على حجم ونوع المعلومات المتاحة، وكذا تكلفتها وقيمتها، علاوة على دقة وموضوعية المعلومات وزمن الحصول عليها[2].

وانطلاقاً من تلك التعريفات، فإن المحاسبة تشكل نظاماً للمعلومات يتعامل مع البيئة، يأخذ منها البيانات، ويعالجها، ويوصلها إلى مستخدميها (من أفراد وجهات مختلفة كالجهات الحكومية ورجال التمويل، والمستثمرين، والعملاء، والموردين وغيرهم)، في شكل بيانات مالية[3].

الجدير بالذكر أنه يتم توفير المعلومات المالية عن طريق مجموعة من الوسائل والإجراءات، والنماذج، والطرق التي تعمل على تسجيل ما تقوم به الوحدة الاقتصادية من أنشطة يومية، ومن ثم تلخيص تلك النتائج في تقارير محاسبية.

فالنظام المحاسبي هو من يقوم بتسجيل بيانات المعاملات المالية وترحيلها وتخزينها والتقرير عنها، اعتماداً على العديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي تحكم تلك

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ – كمال خليفة أبو زيد، **مقدمة في المحاسبة المالية**، (بدون دار نشر، 1988)، ص ص20–21؛

ب –حيدر محمد علي بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007م)، ص25.

• التحول العالمي تمثل في التحول الاقتصادي صوب سياسة السوق الحرة والتي منها: تحرير الأسعار، التحرر النقدي، إطلاق حرية المشاركة في النمو الاقتصادي للقطاع الخاص، تراجع دور الدولة التنموي والخدمي، تنامي وتعمق ظواهر التضخم، إطلاق حرية تأسيس المصارف الخاصة، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، تنامي ظواهر الفساد...

[2] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، (عمان، دار وائل للنشر، 2004)، ص ص120–122.

[3] عبدالحميد مانع الصيح،" أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية"، المجلة العربية للمحاسبة، مج(8)، العدد(1)، مايو2005م، ص50.

المعالجة المحاسبية لكثير من المعاملات المالية بحيث تحدد بعد ذلك في محتويات وشكل قوائم مالية* منشورة موحدة لكافة مستخدميها[1].

ثانياً: أهداف المحاسبة:

نشأت المحاسبة وتطورت وفروعها بتفاعل عوامل اقتصادية وقانونية أدت إلى ظهور الحاجة إلى خدمات المحاسب المختص في تقديم المعلومات التي تساعد في معرفة نتائج المنشاة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وبيان المركز المالي في تاريخ محدد، وتساعد الإدارة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

إن الهدف الرئيس من المحاسبة المالية يتمثل في توفير البيانات اللازمة والضرورية للطوائف المستخدمة لهذه البيانات، كما تعد أداة إمداد مستخدمي البيانات باحتياجاتهم من البيانات المالية عن نشاط الوحدة الاقتصادية من خلال إعداد القوائم المالية التي توضح كلا من صافي الدخل على أساس قاعدتي التحقق والمقابلة، وإعداد قائمة المركز المالي التي تربط بين الفترة الحالية والفترات المستقبلية، كما يجب أن يكون الهدف الأساسي للقوائم المالية هو توصيل وإبلاغ البيانات المالية التي يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها بشأن عمليات الوحدة الاقتصادية بما في ذلك:

1 –الأصول والخصوم وحقوق المساهمين ونتيجة تلك العمليات.

2 –بيانات الربح أو الخسارة(بعد استبعاد التكاليف والمصروفات من الإيرادات المقابلة لها).

ومن هنا يمكن القول إن المحاسبة أصبحت بمثابة عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية، يمكن استخدامها في عملية التقييم، و اتخاذ القرارات، بواسطة من يستخدمون هذه المعلومات.

ودون التقليل من أهمية الهدف الرئيس للمحاسبة المالية السابق ذكره، فهناك عدة أهداف أخرى لا تقل أهمية عن ذلك الهدف العام وهي[2]:

- قياس موارد الوحدة وحقوقها والتزاماتها. وهذا الهدف يؤكد على أهمية قائمة المركز المالي وقائمة الربح كأداة لقياس الثروة والتغيرات التي تطرأ عليها بقصد تقديم بيانات مالية تتعلق بالموارد المالية للوحدة والتزاماتها.

---

* المقصود بالتقارير المالية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل (المتاجرة والأرباح والخسائر)، قائمة توزيع الأرباح، وقائمة التدفقات النقدية، وكذا الإيضاحات والملاحظات المرفقة بها مما تعد جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم. وفي هذه الدراسة نستخدم نفس المعنى لكل من لفظ البيانات المالية ولفظ التقارير والقوائم المالية.

[1] عبد الملك إسماعيل حجر، مرجع سابق، ص33.

[2] وليد ناجي الحيالي، **مدخل في المحاسبة الإدارية**، مرجع سابق، ص ص36–37.

- توصيل البيانات المالية لأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية، وبذلك تعد المحاسبة أداة لخدمة أصحاب الوحدة والإدارة والمجتمع.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف لابد من وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات التي تستخدم كوسيلة لجمع البيانات وتسجيلها وتحليلها بشكل منظم. وكذا مجموعة من التقارير والقوائم التي تستخدم كوسيلة لعرض النتائج وتوصيلها لكل من يهمه الأمر.

كما تهدف المحاسبة إلى خدمة الأطراف المعنية بالمعلومات عن النشاطات المالية للوحدة الاقتصادية بغية تسهيل وترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. وعليه يمكن النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يتعامل مع البيئة، يأخذ منها البيانات ويوصلها إلى مستخدميها في شكل بيانات مالية[1].

يتضح من خلال هذا المفهوم أن المحاسبة تركز على عدة أهداف أهمها[2]:

- تحديد المعلومات والبيانات اللازم توفيرها باستمرار بما في ذلك تسجيل، وتبويب، وتلخيص، وتحليل المعلومات، وترجمة النتائج المتعلقة بالعمليات والأحداث المحاسبية.
- توفير أساس مستمر لقياس الآثار المالية لسلسلة من القرارات التي اتخذت في الماضي.
- توفير تدفقات مستمرة من المعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل جميع الجهات المهتمة بهذه المعلومات. وتشمل تلك الجهات كلا من الملاك(المستثمرين) الحاليين والمرتقبين، الدائنين والموردين، الإدارة، الأجهزة الحكومية، العاملين والمنظمات العمالية، والمستهلكين وغيرهم. وتلك الجهات تعتمد على المعلومات المحاسبية في عمليات الدراسة والتحليل، واتخاذ القرارات التي تنتجها القوائم المالية، التي تعد الوسيلة الرئيسة لتبادل المعلومات.

ويرى البعض أن الهدف الرئيس للمحاسبة يتمثل في إنتاج وخلق معلومات محاسبية وتقديمها لمستخدميها، والمستفيدين منها في صناعة واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة لتغطية مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

كما يمكن القول بأن المحاسبة علم ديناميكي يتغير بتغير الظروف والبيئة المحيطة به، مما ينعكس على تطور أهداف المحاسبة بالشكل الذي يجسد دورها في المجتمع سواء أكان على مستوى الوحدة الاقتصادية، أم الاقتصاد الوطني، والاقتصاد الدولي.

---

[1] Glautier, M. and Underdown, B.,Op, Cit, pp13.

[2] علي سليمان النعامي، " دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع المقاولات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الثاني 2004، ص147.

الأمر الذي ترتب على تطور أهداف المحاسبة في تغيير شكل، ومحتوى، وأسلوب قياس وتوصيل المحاسبة، وتقديمها للمستفيدين منها في لحظة زمنية معينة، ومتابعة ما قد يطرأ عليها من تغيرات خلال تلك الفترة، وأصبحت وظيفة المحاسبة المعاصرة تتمثل في القياس والتوصيل[1].

ثالثاً: المبادئ المحاسبية المتعلقة بتحديد المعلومات الاقتصادية:

لقد كانت المحاسبة وما زالت أهم مصدر للمعلومات المالية اللازمة والضرورية لاتخاذ القرارات داخل الوحدة الاقتصادية، إلا أن المشكلة التي تصادف المهتمين والعاملين بهذا المجال هي كيفية تحديد المعلومات الاقتصادية التي تعود بالنفع على مستخدميها. ولكي تؤدي المحاسبة دورها بفعالية يجب أن يكون تقييمها وقياسها للنشاط الاقتصادي متسما بالموضوعية والدقة. لهذا جرى العرف المحاسبي على تحديد مبدأين أساسيين يمكن بواسطتهما تحديد المعلومات الاقتصادية هما:

1- مبدأ الاختيار المناسب للمعلومات:

إن تعدد المجموعات المستفيدة من المعلومات المحاسبية وعدم تجانسها وحاجة كل منها إلى معلومات وبيانات خاصة، فرض هذا على المحاسب محاولة حصر كل المجموعات المستفيدة والأغراض التي ترمي إليها، ودراستها من حيث الأهمية النسبية ومحاولة التنسيق بينها، بحيث يمكن الوصول إلى مجموعة من الأسس التي تحقق الأغراض المختلفة بدرجة تناسب من أهمية كل منها نسيبا، وتحديد المعلومات المشتركة التي تناسبهم وتفيدهم جميعا.

2- مبدأ القابلية للقياس النقدي:

إن إحدى الوظائف الأساسية للمحاسبة هي القياس النقدي للأحداث المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية. ولاختلاف طبيعة هذه الأحداث وعدم تماثلها استدعى الأمر استخدام مقياس كمي يقوم أساسا على قياس الخاصية المشتركة، وه ي القيمة الاقتصادية لهذه الأحداث. وقد جرت العادة على قياس القيمة الاقتصادية للأشياء باستخدام المقياس النقدي، حيث تقوم المحاسبة بقياس المعلومات القابلة للتقييم النقدي فقط مع إمكانية إدخال بعض المعلومات الأخرى كمكمل للمعلومات النقدية[2].

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - أحمد حسين علي حسين، **إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية،** (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006)، ص9؛

ب - كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة،** مرجع سابق، ص323.

[2] وليد ناجي الحيالي، **مدخل في المحاسبة الإدارية،** مرجع سابق، ص 19.

المبحث الثاني: خصائص المعلومات المحاسبية

إن نقطة البداية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية تنطلق أساسا من النظام المحاسبي للوحدات الاقتصادية الذي يقوم بإنتاج وخلق المعلومات المحاسبية، وصياغتها في قوائم مالية تقدم لمستخدميها للاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.

فالقوائم المالية والمعلومات والإيضاحات والجداول الإيضاحية الهامة المرفقة بتلك القوائم والتي تشكل جزءا لا يتجزأ منها؛ هدفها الرئيس تقديم معلومات مالية للعناصر الخارجية المستخدمة لها المتمثلة في المستثمرين، الدائنين، البنوك، المنشآت المالية، الجهات الحكومية، وشبه الحكومية، مثل هيئات سوق الأوراق المالية والبورصات، والضرائب، وكذا تقديمها للمساهمين المتنوعين[1].

فالمستثمرون والمساهمون مثلا تمدهم بدرجة المخاطرة المتعلقة برأس المال، والعائد على رأس المال المستثمر، وكذا معلومات أخرى تساعدهم في اتخاذ قرارات شراء، أو بيع، أو احتفاظ بحصصهم في رأس مال الوحدة الاقتصادية. وأما خبراء ومحللو الاستثمار فدائما ما يعتمدون بصفة أساسية في ترشيد خدمات ومشورتهم لعملائهم، على القوائم المالية بغية تحديد أنسب أوجه الاستثمارات المتاحة. في حين العاملون والموظفون يعتمدون على القوائم المالية في معرفة قدرات الوحدة الكسبية، ومدى استقرارها واستمرارها، وكذا قدرتهم على منحهم المكافآت والمزايا الأخرى.

أما بالنسبة للمقرضين فتوفر لهم القوائم المالية معلومات عن قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد أصل الدين والفوائد المستحقة عنها في مواعيد استحقاقها. وفيما يخص الأجهزة الحكومية فتتيح لهم الحصول على المعلومات التي تمكنهم من معرفة وتحديد طبيعة وحجم مصادر الأموال، واستخداماتها في النشاط، ومدى التزام الوحدة بالقوانين واللوائح. وأخيراً العملاء الذين تمدهم القوائم المالية بمعلومات عن مدى قدرة الوحدة على الاستمرار، خاصة إذا كان هناك علاقات وتعاقدات طويلة الأجل ويعتمدون اعتمادا كبيرا عليها[2].

وتأسيساً على ذلك، يجب الاهتمام بالمعلومات التي تحتويها القوائم المالية السنوية المنشورة بوصفها أهم المصادر التي تشكل مدخلات عملية التحليل المالي خصوصاً بعد قيام مراجع الحسابات بالمصادقة عليها وإمكانية توافر عنصر الإفصاح العادل فيها، وتساعد المحلل المالي في تفسيرها وتحليلها بشكل سليم وتمكنه من خلق روابط وعلاقات نسبية بين بنود ومحتويات تلك القوائم؛ بهدف الحكم على كفاءة الأداء وتقويمه، وهو ما يسهل من اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية سليمة.

---

[1] Donald V. moster, " The Effect of output Interference, Availability, and Accounting Information on Investors‹ Predictive Judgments ", The Accounting Review ,Vol. LXIV, No.3 July 1989, p.446.

[2] James C. Gaa, "User Primacy in Corporate Financial Reporting: A Social Contract Approach", Accounting Review, Vol. LXI, No.3 July 1986, pp.440-441.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نتعرف على أهداف القوائم المالية كمدخل أساسي لتوفير المعلومات المحاسبية، بل والاعتماد على القوائم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: أهداف القوائم المالية

أضحت مشكلة تحديد أهداف المحاسبة، وأهداف القوائم المالية، ووضع تصور فكري لها عائقا أمام وضع المعايير المحاسبية عند الأكاديميين والهيئات المحاسبية المهنية، والهيئات المختصة بوضع المعايير المحاسبية. فقد تعرضت تلك المحاولات البحثية لكثير من الانتقادات من البعض والمساندة من البعض الآخر، فاختلفوا مثلا في تحديد مستخدمي التقارير، وكذا الجهات التي توجه إليها التقارير المالية، فمنهم من وسع في تحديد المستخدمين الأساسيين واحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية والجهات التي توجه إليها التقارير، ومنهم من ضيق ذلك. وركز البعض على المعلومات التي تحتوي على البيانات التاريخية والجارية والاجتماعية، وعلى طبيعة المعلومة ذاتها، في حين أهمل البعض المعلومات التنبؤية أو التفسيرية، وهكذا.

ويرجع ذلك التباين أساسا إلى اختلاف البيئات التي تعمل فيها الوحدات الاقتصادية. لكننا لسنا هنا بصدد استعراض كافة الجهود التي بُذلت من تلك الأطراف في هذا المجال، وما يهمنا من ذلك هو أهداف القوائم المالية، حيث تركزت الأهداف في عرض المعلومات المتعلقة بالموقف المالي، ونتائج الأعمال والتغيرات في المركز المالي؛ من أجل استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المالية لمستخدمي هذه القوائم. مع الأخذ في الاعتبار أن المعلومات المتوافرة في القوائم المالية لا تعتبر كافية في حد ذاتها لمتخذي القرارات المالية، حيث أنها لا تعكس آثار تصرفات الإدارة في عام أو أعوام سابقة (بيانات تاريخية) ولا تتضمن المعلومات غير المالية[1].

وهنا يمكن القول أن القوائم المالية قد حظيت من حيث ماهيتها والهدف منها باهتمام الباحثين والمنظمات المهنية والممارسين لمهنة المحاسبة، ونتج عن تلك الجهود عدد من الدراسات اعتمدت على مناهج مختلفة في تحديدها لأهداف القوائم المالية، مثل المنهج الاستقرائي، والاستنباطي، والنفعي أو منهج فائدة المعلومات لاتخاذ القرارات[2].

---

[1] أحمد علي إبراهيم،" دور مهنة المحاسبة والمراجعة في بث الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المقدمة لهيئة سوق المال لخدمة المستثمر العادي"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد(1)، 1998م، ص321.

[2] محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، **المحاسبة المالية**، (مج2، الكويت، ذات السلاسل، 1986م)، ص ص65–67.

إلا أن كثيراً من الدراسات اتخذت المنهج النفعي في السنوات الأخيرة لتحديد أهداف القوائم المالية، الذي يقوم على أساس تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وتغليب وجهة نظرهم في عملية إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية. ومن أهم تلك الدراسات تقرير اللجنة المعروفة باسم True blood committee الصادر عام 1973م، بعنوان The Corporate Report، ودراسة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي الصادر عام 1978م بعنوان Objectives of Financial Reporting by Business Enterprises وفيما يأتي عرضا موجزا لأهداف القوائم المالية على نحو ما جاء في هذه الدراسات:

أورد تقرير * True blood committee عدد من الأهداف للقوائم المالية تتمثل في اثني عشر هدفا هي:

1 - توفير المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2 - خدمة المستفيدين الذين تتوافر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة، أو مصادر محدودة للحصول على المعلومات، ويعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيس لتقييم النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.
3 - إتاحة المعلومات النافعة للمستثمرين والدائنين، لأغراض التنبؤ والمقارنة، من أجل إجراء التقييم لاحتمالات التدفقات النقدية المستقبلية(من حيث مقدار، وتوقيت هذه التدفقات، ودرجة عدم التأكد).
4 - إمداد القراء بالمعلومات لغرض التنبؤ والمقارنة، وتقدير القدرة الكسبية لل وحدة الاقتصادية.
5 - إتاحة المعلومات اللازمة لتقييم قدرة المنشأة على استخدام مواردها في تحقيق الأهداف بفاعلية.
6 - توفير معلومات فعلية، وتفسيرية، عن تلك العمليات، والأحداث التي تفيد في التنبؤ والمقارنة، وتقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على خلق الربحية.
7 - توفير معلومات عن المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنة، وتقييم قدرة ال وحدة الاقتصادية على خلق الربحية.

---

* كون المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين لجنتين في عام 1971، الأولى عرفت باسم لجنة ويت WHEAT COMMITTEE هدفها تحسين عملية وضع المعايير والمبادئ المحاسبية، وأدى تقريرها إلى تكوين هيئة(مجلس) معايير المحاسبة المالية FASB، عام 1973. واللجنة الثانية عرفت باسم لجنة تروبلود TRUE BLOOD، هدفها دراسة أهداف القوائم المالية وقدمت تقريرها عام 1973م، وكلفت بتحديد الفئات التي تحتاج القوائم المالي ة، والمعلومات التي تحتاجها، وكذا المعلومات التي تزودهم بها المحاسبة، بالإضافة إلى تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.

8 - توفير قائمة بالأرباح الدورية التي تفيد في التنبؤ، والمقارنة، وتقييم قدرة ال وحدة الاقتصادية على خلق الربحية.

9 - توفير معلومات مفيدة عن قدرة الوحدة الاقتصادية على خلق الأرباح عن طريق قائمة الأنشطة التمويلية (المالية)، ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيس عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة.

10 - توفير معلومات للأغراض التنبؤية، ويجب التزويد بالتنبؤات المالية كلما تبين أنها تزيد من إمكانية المستخدمين في الوثوق بالتنبؤات المتوصل إليها.

11 - تقديم معلومات مفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد في تحقيق أهداف المنظمة ، وهذا الهدف يتعلق بالمنظمات الحكومية أو المؤسسات غير الربحية.

12 - إعداد تقارير عن تلك الأنشطة التي لها أثر على المجتمع، و يمكن تحديدها وقياسها، وتعتبر مهمة لدور الوحدة الاقتصادية في المجال الاجتماعي[1].

وبالنظر إلى قائمة الأهداف أعلاه فإنها تتفاوت فيما بينها من حيث الهدف، الأهمية النسبية، فيمكن اعتبار بعضها أهدافا أساسية، والبعض الآخر مجرد وسيلة لتحقيق غيرها من الأهداف. لذا يمكن النظر إلى هذه الأهداف كما لو كانت مكونة لهيكل متسق له عدة مس توبات متدرجة من الأساسيات والعموميات إلى الخصوصيات. وبذلك يمكن ترتيب تلك الأهداف ترتيبا هرميا في ستة مستويات بيانها في الآتي:

1 - الهدف الأساسي رقم(1) هو الهدف العام للقوائم والتقارير المالية ، وهو اتخاذ القرارات على اختلاف أنواعها.

2 - هذا المستوى يشمل أربعة أهداف(2،3،11،12) من تقرير لجنة تروبلود، تحديد المستخدمين الأساسيين واحتياجاتهم المختلفة للمعلومات المحاسبية.

---

[1] يمكن الرجوع إلى كل من:

أ -رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، (عمان، دار وائل للنشر، 2003م)، ص ص 134-137؛

ب -محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، **المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص ص70-71؛

ت- Belkaoui Ahmed, **Accounting Theory,** 3rd Edition Dryden press, 1994, O P. cit p174P؛

ث - عبد الحميد أحمد محمود، " أهداف التقارير المالية في ظل المدخل النفعي عرض وتحليل وتقييم"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، مجلد(11)، العدد(2)، ديسمبر 1997م، ص ص50-51؛

ج - حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سابق، ص ص90-91.

3 - ويشمل الهدفان(5،4) من تقرير اللجنة، يحددان المعلومات التي تتعلق بقدرة ال وحدة الاقتصادية على إنتاج الإيرادات، وتلك التي تتعلق بتقييم الأداء، ويحددان نوع المعلومات المطلوبة لمقابلة احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

4 - ويشمل هدفا واحدا هو(6)، حيث يحدد طبيعة، وخصائص المعلومات التي تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية، باعتبارها معلومات واقعية، أو تفسيرية للأحداث الفعلية.

5 - ويشمل الأهداف(7،8،9،10)، التي تصف القوائم المالية المطلوبة تلبية للهدف رقم(6)، أي القوائم المالية اللازمة لتوفير المعلومات التي يحتاج إليها المستخدمون الرئيسيون.

6 - لا يشمل أية أهداف، وإنما عبارة عن عدد من التوصيات المتعلقة بطبيعة القوائم المالية الواردة في المستوى الخامس للأهداف السابقة[1].

وانطلاقا من تلك المستويات السابقة يمكن تحديدها في الشكل الآتي:

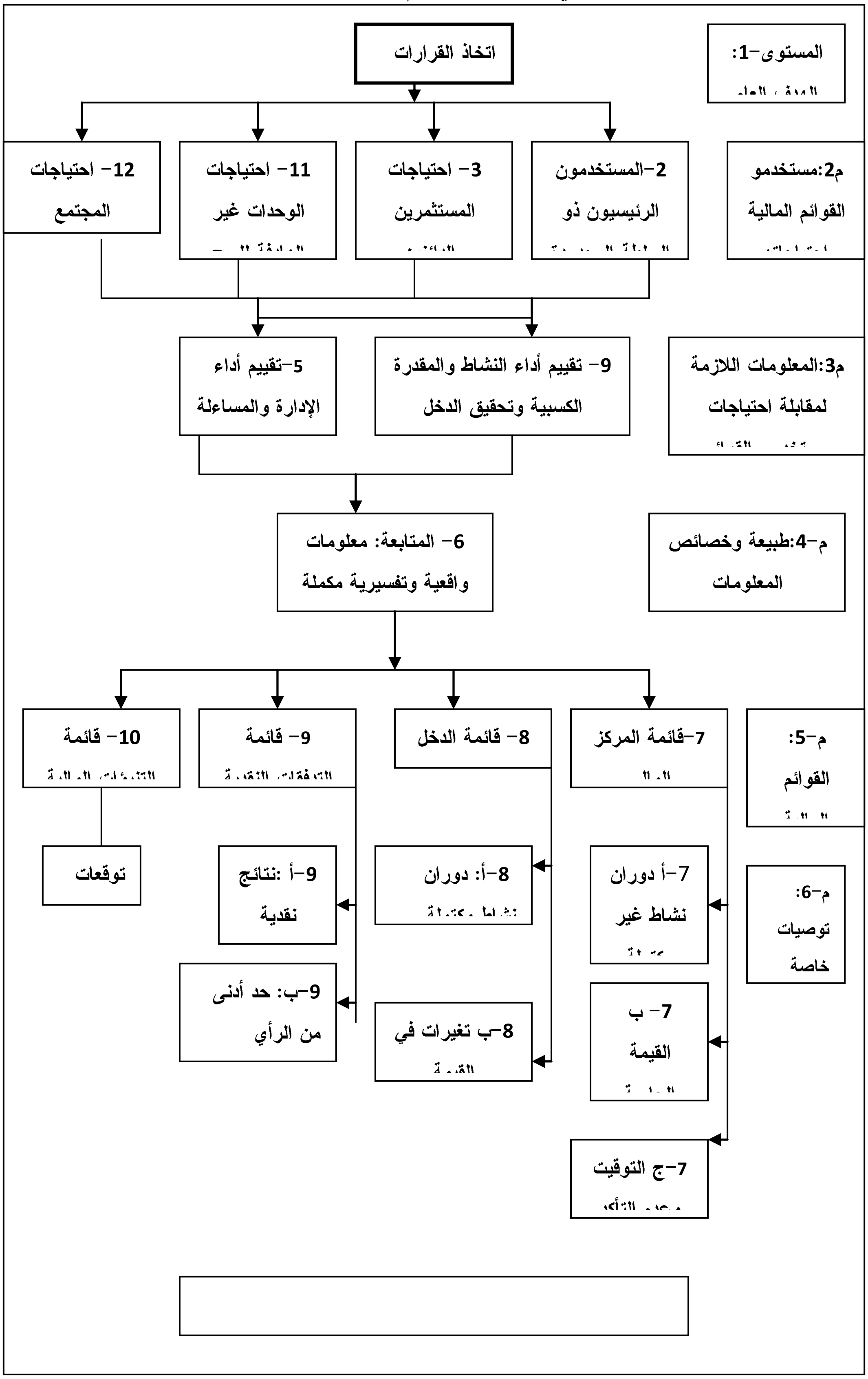
[1] يمكن الرجوع إلى:

أ – محمد أحمد العظمة، يوسف عوض العادلي، مرجع سابق، ص70؛

ب -رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، مرجع سابق ص142.

الشكل رقم (8)

الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير تروبلود



المصدر: رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، مرجع سابق ص143.

أما دراسة معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز فقد أشار إلى أن الهدف الرئيس للقوائم المالية هو توصيل معلومات ذات فائدة عن أداء الوحدة ومواردها الاقتصادية إلى من لهم حقوق معقولة للحصول على هذه المعلومة. ومن أجل أن يتحقق ذلك الهدف يجب أن تتصف القوائم المالية بعدد من الصفات أهمها الملاءمة، القابلية للفهم، إمكانية الاعتماد عليها، التوقيت المناسب، القابلية للمقارنة.

وقد خلصت دراسة مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB بست قوائم تأتي على قمتها القائمة رقم(1) الصادرة في نوفمبر 1978م، تحت عنوان أهداف التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح، ولقد حددت هذه القائمة التي احتوت على (56) فقرة أهداف التقارير المالية بحيث يجب أن توفر القوائم المالية الأمور الآتية[1]:

1 - معلومات ملائمة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم، تساعدهم في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات المماثلة.
2 - المعلومات النافعة التي تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين وغيرهم في تقدير قيم وتواريخ عدم التأكد المحيط بالتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية.
3 - معلومات عن موارد الوحدة والتزاماتها وعن أثر العمليات والأحداث في تغير هذه الموارد والالتزامات.
4 - معلومات تفيد في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية خلال الفترة، وأن تتضمن معلومات عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية؛ من أجل مساعدة المستثمرين والدائنين في التنبؤ بالأداء المتوقع.
5 - معلومات عن التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها أثر على مركز السيولة.
6 - معلومات عن أداء الإدارة ومسؤوليتها تجاه حملة الأسهم والملاك في استخدام موارد الوحدة الاقتصادية.
7 - معلومات مفيدة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات بما يحقق أهداف حقوق الملكية.
8 - معلومات خاصة بملاحظات وتفسير الإدارة التي لها أهمية لمستخدمي التقارير حتى تجعلهم مدركين لمحتويات التقارير، وتوضح لهم بعض العمليات أو الأحداث أو

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:
أ – عبد الحميد أحمد محمود، مرجع سابق، ص ص55–56؛
ب –علي محمد حسن هويدي، "القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان: دراسة اختبارية"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد(1)، يناير1993م، ص ص142–143.

الظروف التي انعكست على الأرقام المحاسبية، أو عن طريق إيضاح الافتراضات التي أعدت في ظلها تلك التقارير.

وفضلا عن مجهودات الهيئات والمنظمات المهنية، تناول العديد من الكتاب والباحثين أهداف القوائم المالية، وجميعها تدور حول هدف رئيس للقوائم المالية يتمثل في تسهيل عملية صنع واتخاذ القرارات، وأهداف أخرى كقياس أداء الإدارة، وقياس نتائج الأعمال و الموارد التي تملكها الوحدة الاقتصادية، وكذا توفير سجل للوقائع الاقتصادية في الوحدة، وهذا يساعد في عملية التنبؤ في مستقبل الوحدة[1].

المطلب الثاني: المبادئ والفروض المحاسبية وأثرهما على التحليل المالي

تعد مخرجات النظام المحاسبي بما تتضمنه من تقارير وقوائم مالية ، المادة الأساسية التي يستخدمها المحلل المالي في أداء واجبه و إنجاز تحليله، فصحة القياس وسلامة وكفاية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يعتمد على سلامة تطبيق واتباع مبادئ المحاسبة المالية المتعارف عليها، والفروض المنطقية لها التي تحكم إعداد القوائم المالية. لذا يتوجب على المحل ل المالي أن يكون ملما إلماما جيدا بمفاهيم القياس والاعتراف المحاسبي التي أعدت طبقا لها هذه القوائم المالية.

واستناداً إلى قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم(5) التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بعنوان" الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال" فإنها تتكون من الفروض المحاسبية، المبادئ المحاسبية، والقيود المحاسبية. وقد اعتادت مهنة المحاسبة على أنها إرشادات علمية يسترشد بها كل المحاسبين والممارسين للمهنة[2]. وهنا يتناول الباحث أهم المبادئ والفروض المحاسبية التي يستند إليها جموع المحاسبين والممارسين لمهنة المحاسبة، الأكثر شيوعا وتأثيرا على عمل المحلل المالي ويمكن ذكر أهمها في الآتي:

أولاً: الفروض المحاسبية:

يقصد بالفرض التكهن بالحلول الممكنة لمواضيع معينة التي يمكن التحقق من صحة هذه الحلول المفترضة عن طريق التجريب، بحيث يتم إثبات درجة صحة الفروض مما يجعلها تصلح لإجراء التطبيق العملي. وطبقا لذلك فدورة وضع الفروض والتحقق من صحتها في خطوات البحث العلمي تمر بأربع مراحل، تبدأ بمرحلة ملاحظة مشكلة معينة وإثارة الأسئلة حول هذه المشكلة، ثم

---

[1] علي محمد حسن هويدي، القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان: دراسة اختبارية، مرجع سابق، ص143.

[2] دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة،** (ط2،الرياض، دار المريخ، 2003)، تعريب: أحمد حامد حجاج، ج1، ص75.

مرحلة وضع الفرض الذي يمثل ردا على تلك الأسئلة المثارة، فمرحلة استنتاج نتائج ناجمة عن التطبيق، وتنتهي بمرحلة اختيار الاستنتاجات عن طريق إخضاعها للملاحظة والمشاهدة والتجريب[1].

الجدير بالذكر أنه يوجد أربعة افتراضات أساسية في الفكر المحاسبي هي:

1 - **فرض الوحدة المحاسبية:** يمثل هذا الفرض حجر الزاوية في المحاسبة نظريا وعمليا، فهو الذي يحدد دائرة النشاط والعمليات لكل وحدة محاسبية، أو كل فرد تتم عنه المحاسبة، وبصرف النظر عن أي علاقة مع الغير. بمعنى أنه يتم إعداد القوائم المالية للوحدة المحاسبية بمعزل عن أنشطة ملاكها أو وحدة محاسبية أخرى[2]. ولا يعني مفهوم الوحدة المحاسبية الفصل بين أنشطة الوحدة المحاسبية فقط، بل اعتبار جزء معين –إدارة أو قسما– أو صناعة بأكملها وحدة مستقلة داخل الوحدة المحاسبية الواحدة، رغم الإفصاح في نهاية المطاف عن أنشطة الأقسام أو الأجزاء في قوائم مالية موحدة[3]. لذا فعلى المحلل المالي عند قيامه بتحليل أي جانب من جوانب أية وحدة محاسبية أن يقوم بتحليل الأنشطة التي تمارسها الوحدة بصورة منفصلة عن التي يمارسها المالك، ويقوم بنفس الإجراء للوحدات التابعة التي تمثل وحدات مستقلة عن الوحدة(الشركة) الأم.

2 - **فرض الاستمرارية:** مضمون هذا الفرض أنه إذا لم يوجد دليل واضح على أن الوحدة المحاسبية سوف تتوقف عن مزاولة نشاطها في الأمد القصير، فإنه يفترض أنها مستمرة في مزاولة نشاطها لأجل غير محدد(وليس إلى ما لا نهاية). ورغم ذلك، فإن المحاسبين يتوقعون بقاءها لفترة تكفي لتحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها[4].

وبمقتضى هذا الفرض يتم تقويم الأصول الثابتة في قائمة المركز المالي وفق مبدأ التكلفة التاريخية، التي قد تختلف بشكل واضح عن القيمة الجارية أو قيمتها في حالة التصفية. كما أن سياسات الإهلاك والاستنفاد لن تكون مبررة وصحيحة إلا إذا افترضنا بقاء الوحدة، وعند استخدام مدخل التصفية يفقد تصنيف الأصول مغزاه عندما تقسم إلى متداولة وغير متداولة. بالإضافة إلى أن اعتبار شيء معين أصلاً ثابتاً أو طويل الأجل سيكون من الصعب تبريره، في حين يكون إدراج الالتزامات على أساس أولويتها في التصفية أكثر ملاءمة[5]. ومن جهة أخرى، هناك كثير من الإجراءات المحاسبية تعتمد إلى حد كبير على فرض الاستمرارية منها: تطبيق أساس الاستحقاق عند إعداد القوائم المالية، التمييز بين

---

[1] رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص ص327–328.

[2] دونالد كيسو، جيري يجانت، مرجع سابق، ج1، ص76.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص21.

[4] أحمد صلاح عطية، مرجع سابق، ص19.

[5] دونالد كيسو، جيري يجانت، مرجع سابق، ج1، ص76.

المصروفات الإيرادية والنفقات الرأسمالية، عدم استهلاك الأصل الثابت بالكامل في فترة واحدة، وكذا تكوين احتياطيات رأسمالية واحتجاز جزء من أرباح دورة معينة وترحيله إلى دورة قادمة[1].

٣ - **فرض القياس النقدي وثبات وحدة النقد:** اعتمدت المحاسبة على وحدة النقود في إعدادها للقوائم المالية وقياس الأحداث الاقتصادية، وترجع أهمية هذا الفرض إلى أن النقود تمثل الأساس العام والمشترك للنشاط الاقتصادي، وأن وحدة النقد توفر أساسا ملائما للقياس والتحليل المحاسبي؛ لقدرتها على التعبير بشكل متجانس لجميع البنود وإجراء العمليات الحسابية عليها، وتوفير بيانات كمية مفيدة في توصيل المعلومات الاقتصادية واتخاذ القرارات الرشيدة. وبرغم أهمية هذا الفرض في القياس المحاسبي وسهولة تطبيقه وفهمه، وشيوع استخدامه، إلا أنه لا يخلو من بعض نقاط الضعف التي يتوجب على المحلل المالي أن يأخذها بعين الاعتبار عند قيامه بالتحليل، ويمكن ذكرها في الآتي:

- يقتصر هذا الفرض على المعلومات القابلة للقياس النقدي فقط، ويتجاهل العمليات والأحداث التي لا يمكن ترجمتها أو التعبير عنها بوحدة النقد، مثل: العلاقات الإنسانية بين الإدارة والعاملين...وهذه حقائق اقتصادية موجودة في الوحدة المحاسبية، ويكون لها تأثير على نتائج الوحدة ومركزها المالي، وإخفاء تلك الحقائق أو عدم الإفصاح عنها يخفي حقائق جوهرية تكون مؤثرة بدرجة جوهرية على أداء الوحدة، و تنعكس سلبيا على تحليل ونتائج التحليل المالي.
- يفترض هذا الفرض ثبات القوة الشرائية للنقود، وهو افتراض غير واقعي لا يناسب الظروف الاقتصادية الحالية التي تتسم بالتضخم[•]، وهو ما يؤدي إلى عدم تجانس الأرقام المحاسبية بين الفترات المالية المتلاحقة والفترة المالية الواحدة، ويجعل القوائم المالية غير واقعية في تعبيرها عن الحقائق الاقتصادية للوحدة[2]. وكذا لا يعطي صورة صادقة وواضحة عن المركز المالي لها، وكل ذلك يؤثر حتما على دقة النتائج التي يتوصل إليها المحلل المالي.

---

[1] رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص349.

[•] التضخم: هو زيادة في المستوى العام للأسعار دون أن يقابله زيادة في الإنتاج، وسبب وجوده الطلب الزائد عن مستوى العمالة مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع، أو لزيادة تكاليف المدخلات، أو الإفراط في طبع العملة الوطنية. ويمكن قياس معدل التضخم باستخدام مؤشر الأسعار الذي يبين النسبة المئوية للتغير في أسعار المواد الاستهلاكية.

[2] صبري اسحاق عطية،" دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية–دراسة تطبيقية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1999م)، ص ص37–38.

٤ - **فرض الدورية:** يقتضي هذا الفرض بأن تقسم حياة الوحدة المحاسبية إلى فترات دورية بغرض إعداد تقارير مالية دورية تزود المهتمين من الأطراف المختلفة بالمعلومات المحاسبية اللازمة في الأجل القصير؛ لتحديد نتيجة النشاط خلال الدورة ، وتقييم أداء الإدارة، وعرض المركز المالي للوحدة، ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة . فتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبدون تأخير يزيد من فائدة المعلومات المحاسبية ويجعلها أكثر منفعة، وتساعد في اتخاذ مختلف القرارات. بالإضافة إلى ذلك يجعل من المعلومات قابلة للمقارنة سواء أكان داخل الوحدة أم مع الوحدات المماثلة لها . فتطبيق فرض الدورية من خلال تقسيم حياة الوحدة، إلى فترات محاسبية منتظمة يكون أجدى من الانتظار حتى نهاية عمر الوحدة وانتهائها من أداء نشاطها بحجة الحصول على معلومات دقيقة، بل ستكون غير مفيدة وغير ملائمة لأي من الاستخدامات العملية التي تعد من أجلها القوائم المالية[1].

ثانياً: المبادئ المحاسبية:

المبادئ هي حقائق أساسية تكون أساسا لحقائق أخرى تشتق منها. ويتم التوصل إليها عن طريق الربط المنطقي بين الأهداف والمفاهيم والفروض، وتمثل مجموعة قواعد يتفق عليها وقبولها بين الممارسين لحين استقرارها في الممارسات، ومن ثم تصبح مرشدا علمياً وعملياً مشتركا في الممارسات المهنية، ولمن يستخدم بياناتها ومعلوماتها لأغراض علمية أو عملية. والمحلل المالي أحد الذين يستخدمون هذه البيانات والمعلومات[2].

ينشأ القبول العام للقواعد والإجراءات والمبادئ المحاسبية كنتيجة لمنفعتها العلمية وكنتيجة لسلطة الإلزام التي تتطلب ضرورة تطبيقها أو قوانين تنظيمها[3]. وهنا سيتناول الباحث أربعة مبادئ أساسية للمحاسبة تستخدم في الاعتراف بالصفقات وإثباتها محاسبياً هي:

1 –**مبدأ التكلفة التاريخية:** يعتبر هذا المبدأ أحد أهم المبادئ المحاسبية التي يستند إليها النموذج المحاسبي المعاصر المعتمد مهنيا في الممارسة المهنية، والذي يستند إلى الفروض المحاسبية التي تحكم قياس القيمة المحاسبية، التي تتطلب المحاسبة عن أغلب الأصول والالتزامات والتقرير عنها على أساس سعر الاستحواذ (التكلفة الأصلية). فالتكلفة التاريخية محددة ويمكن التحقق منها، فحتى يمكن الاعتماد على المعلومات

[1] رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص352.

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص62.

[3] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها،** مرجع سابق، ص23.

المقدمة، يجب أن تعلم كل الأطراف الداخلية والخارجية أن المعلومات دقيقة و مستندة إلى حقائق[1]. وهذا ما ينادي به فرض الموضوعية إلى التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية الذي يستند إلى أحداث فعلية وليست افتراضية تترك مجالاً للحكم والتقدير الشخصي، وبذلك فالاعتماد على التكلفة التاريخية يوفر للمحاسبين بيانات موضوعية وقابلة للتحقق في تقاريرهم. بالإضافة إلى ذلك يرتبط هذا المبدأ بفرض الاستمرارية الذي يفترض أن الوحدة المحاسبية مستمرة في نشاطها وعملياتها التشغيلية إلى ما لا نهاية، مما يسمح باستبعاد تطبيق أسس قياس أخرى كالتكلفة الجارية وسعر السوق، وبذلك تقيم الأصول الثابتة والالتزامات بكلفة الحصول عليها[2]. وبرغم أهمية هذا المبدأ وما يتميز بالموضوعية والبعد عن التقدير الشخصي واتساقه مع الفروض المحاسبية، إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي أثيرت حوله من قبل مستخدمي المعلومات المنشورة بالقوائم المالية والمحاسبين أنفسهم، يمكن ذكر أهمها في الآتي:

أ – عدم مصداقية القيم التاريخية لبنود قائمة المركز المالي؛ نظراً لاعتماد طريقة التكلفة التاريخية على مفهوم وحدة النقد كمعيار للقيمة الذي يفترض ثبات القوة الشرائية للنقود، وهو ما لا يناسب الظروف الاقتصادية المالية والتي تتسم بالتضخم، مما يترتب على تطبيق هذا المفهوم لأغراض إعداد القوائم المالية أن أصبحت تلك القوائم غير واقعية في تعبيرها عن الحقائق الاقتصادية بالمنشأة، ولا تعطي صورة صادقة وواضحة عن المركز المالي لها، فهي تحوي خليطاً من القيمة الجارية لوحدات النقد بالنسبة لعناصر الأصول المتداولة، والقيمة التاريخية لوحدة النقد بالنسبة لعناصر الأصول الثابتة والمقتناة منذ فترات طويلة[3].

ب – عدم مصداقية صافي الأرباح التي تتضمنها قائمة الدخل لأنه ناتج مقابلة الإيرادات المقاسة بوحدات نقد ذات قوة شرائية حالية بالمصروفات المقاسة بخليط من الوحدات النقدية ذات القوة الشرائية الجارية والتاريخية [4]، كما أن

---

[1] دونالد كيسو، جيري يجانت، مرجع سابق، ج1، ص78.

[2] رضوان حلوه حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، (عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2003م)، ص424.

[3] صبري اسحق عطية، مرجع سابق، ص38.

[4] علي أبو الفتوح أحمد شتا، "مدخل التقويم المحاسبي للشركات العامة في ظل استراتيجيات خصخصة الملكية بين النظرية والتطبيق"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، 1999م، ص522.

حساب الإهلاك على أساس القوة الشرائية لوحدات النقد وقت الحصول على الأصول طويلة الأجل، ينعكس على الأرباح ويؤدي إلى ظهور ما يسمى بالأرباح الصورية(غير حقيقية)، بسبب ارتفاع الأسعار [1]، في حين تظل قيمة الأصول في الدفاتر محسوبة على أساس تكلفة الحيازة في تاريخ الشراء، والذي يترتب عليه تحميل الإيرادات بإهلاك أقل من الإهلاك الحقيقي وتضخيم رقم الأرباح، فتوزيع أرباح غير حقيقية مما يؤدي إلى تآكل رأس المال على المدى الطويل، وانخفاض حقوق الملكية، ويؤثر بدوره كذلك في نهاية المطاف إلى عدم قدرة الوحدة على أداء دورها مستقبلاً[2].

ج – تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة نتيجة لتأجيل الاعتراف بالتغيرات في قيم الأصول والخصوم إلى حين حدوث تبادل حقيقي مع طرف خارجي، مما يؤدي إلى دمج نتائج عمليات التشغيل مع نتائج عمليات الحيازة، علاوة إلى أنها تجعل نتيجة كل دورة متأثرة بأحداث وظروف نشأت في دورات سابقة، فتصبح بعد ذلك نتائج الدورات غير صالحة للمقارنة وإجراء التنبؤات والذي يتعارض بدوره مع فرض محاسبي مقبول عموماً هو فرض الدورية[3].

وتلك الانتقادات التي وجهت لمبدأ التكلفة التاريخية تترك آثارا واضحة على التحليل المالي، بوصف بيانات القوائم المالية هي المواد الخام التي يستخدمها المحلل المالي في تحليل مجالات متعددة، مما ينعكس على احتساب كل من رأس المال العامل الإجمالي والصافي، وعند القيام بإجراءات المقارنة في الفترات المحاسبية المختلفة، أو مقارنة معدل دوران المخزون السلعي، وكذا تحليل المركز المالي طويل الأجل واتجاهاته في الفترات المحاسبية المختلفة بوصف الأصول الثابتة أحد العناصر الأساسية التي تدخل في تحليل هذا الجانب. لذلك، يجب على المحلل المالي الاهتمام واخذ بعين الاعتبار ما سبق مع مراعاة التغيرات الحاصلة في أسعار السلع نتيجة لارتفاعها المستمر بسبب التضخم.

2 –**مبدأ الاعتراف بالإيراد:** الإيرادات هي" تدفقات داخلة إلى الوحدة المحاسبية، أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لالتزاماتها أو كليهما معا، والتي تنشأ عن إنتاج السلع أو بيعها أو تأدية الخدمات للغير أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسة والمعتادة المستمرة"[4].

---

[1] صبري اسحق عطية، مرجع سابق، ص38.

[2] علي أبو الفتوح أحمد شتا، مرجع سابق، ص522.

[3] رضوان حلوه حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص426.

[4] رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، مرجع سابق، ص ص384–385.

و يعترف بالإيراد عادة عندما: أ- يُكتسب. أو ب- يتحقق أو يصبح قابلا للتحقق [1]. حيث يعرف اكتساب الإيرادات بأنه اكتمال عملية إنتاج الإيراد أو اقترابها من الاكتمال، أي أصبح المنتج الذي يحقق الإيراد جاهزا أو قريباً من الجاهزية [2]. بمعنى أن الإيرادات تعتبر مكتسبة عندما تقوم الوحدة المحاسبية بإنجاز ما يجب عليها القيام به للحصول على حق استخدام المنافع التي تمثلها هذه الإيرادات. أما تحقق الإيراد فيقصد به تحويل الأصول غير النقدية(المخزون السلعي مثلا) إلى نقدية أو ما هو في حكم النقدية (أوراق قبض، ذمم مدينة)، وتشير قابلية تحقق الإيراد إلى وجود سوق نشطة تسمح بتحديد السعر بموثوقية[3]. ولإعطاء التقارير المحاسبية معنى موحد فإنه من الضروري استخدام قاعدة في الاعتراف بالإيرادات يمكن مقارنتها بقاعدة التكلفة في تقييم الأصول، وهنا تجدر الإشارة إلى أن نقطة البيع تمثل شرطاً موحداً ومقبولاً للاعتراف بالإيرادات، ويمثل هذا الرأي الأرجح في الممارسة المحاسبية والمعمول به في الواقع[4]. ومع ذلك فهناك بعض الاستثناءات على هذه القاعدة في الاعتراف بالإيرادات التي تعتبر الإيرادات متحققة نذكرها في الآتي:

أ - **الاعتراف بالإيرادات خلال الإنتاج:** تظهر مشكلة تحقق الإيراد والاعتراف به في بعض الصناعات التي تستغرق دورتها الإنتاجية أكثر من فترة محاسبية واحدة. حيث يتحقق فيها الإيراد بالتدرج حسب مراحل الإنتاج ووفق مستوى الإنتاج، فيسمح بالاعتراف بالإيراد قبل اكتمال العقد في بعض العقود الإنشائية طويلة الأجل وعقود المقاولات، فقد تتلقى الوحدة المحاسبية مبالغ مالية تحت الحساب أو على دفعات أو بعد اكتمال العقد، مما يجعل من الضروري توزيع الإيراد على سنوات العقد أو المقاولة. وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالإيرادات دوريا على أساس نسبة الإتمام التي وصل إليها العقد بدلا من الانتظار والانتهاء من العقد كله. وفي هذا الشأن أصدرت لجنة المبادئ المحاسبية الأمريكية عام 1981 هذا المعيار لمعالجة محاسبة عقود الإنشاءات طويلة الأجل والمقاولات بإتباع طريقة نسبة الإتمام، ويتم بموجبها الاعتراف على مدار الفترات المحاسبية بجزء من نفقات العقد وإيراداته وأرباحه بموجب نسبة إتمام تتخذ نسبة مئوية،

---

[1] دونالد كيسو، جيري يجانت، مرجع سابق، ج1، ص80.

[2] رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، مرجع سابق، ص383.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008)، ص62.

[4] دونالد كيسو، جيري يجانت، مرجع سابق، ج1، ص80.

يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي وتوافقا مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات[1].

ب - **الاعتراف بالإيراد في نهاية الإنتاج:** في هذه الحالة يعترف بالإيراد عند اكتمال الإنتاج وقبل البيع، وذلك عندما يكون مقدار وسعر المبيعات مؤكدا. وهذا الأساس مناسبا في الصناعات الاستخراجية والسلع النمطية كالنفط والذهب والفضة وبعض المنتجات الزراعية، ويشترط هذا الأساس عند استخدامه للاعتراف بالإيرادات أن تكون الكميات المنتجة بأكملها متاحة للبيع وتوفر سوقاً منتظمة للسلع، أو المنتج والبيع بأسعار محددة مسبقا، أو متفق عليها وبدون تكاليف إضافية جوهرية. فالنفط مثلا له سوق واسعة ومحددة الأسعار(في الغالب) ويمكن معرفة الإيراد وقياسه عن طريق الكمية المنتجة(وليس المباعة)، وبذلك فالإيراد يعتبر متحققا بمجرد إنتاج الكمية وقبل حدوث عملية البيع [2].
والباحث يرى أن يكون الاعتراف وفق مرحلة زمنية قصيرة نتيجة لتقلبات الأسعار من فينة إلى أخرى.

ج- **الاعتراف بالإيراد عند التحصيل النقدي:** يمثل تحصيل النقدية أحد أسس الاعتراف بالإيراد. ويستخدم هذا الأساس عندما يكون من المستحيل تحديد رقم الإيراد في تاريخ البيع وعدم التأكد من التحصيل لارتفاع درجة خطر عدم تحصيل حسابات القبض التي تجعل من عملية البيع ليست دليلا كافيا للاعتراف بالإيرادات. ويستخدم هذا الأساس عند البيع بطريقة التقسيط وتجارة التجزئة. وبذلك يتحقق الإيراد عند تطبيق هذا الأساس وفقا للتحصيل وليس بالبيع أو الإنتاج[3].

ونخلص مما سبق، أن توقف الاعتراف بالإيرادات أمر صعب إلا أن المدخل الأكثر شيوعا هو الاعتراف بالإيرادات عند نقطة البيع لأن هذه النقطة تكون جوانب عدم التأكد فيها قيد التغلب عليها، وتوفر دليلا قابلاً للتحقق منه، ومستمد من صفقة تبادل. لذا يعترف بالإيرادات عند تحققها أو قابليتها للتحقق، أو عند اكتسابها، وهذا ما يكون في نقطة البيع. ولكن قد تحول الظروف دون تحقق ذلك، مما يتطلب الأمر تطبيق مدخل نسبة الإتمام أو مدخل نهاية الإنتاج أو مدخل التحصيل النقدي. لذلك يجب على المحلل المالي دراسة الأسس المتبعة في القياس والاعتراف بالإيرادات بغية إيجاد معلومات محاسبية تكون ملائمة وموضوعية، وتكون أكثر قابلية للمقارنة

---

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص70.
[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص25.
[3] دونالد كيسو، جيري يجانت، مرجع سابق، ج1، ص81.

والتنبؤ، والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وحتى لا تتأثر مؤشرات التحليل المالي ونتائج تحليل البيانات التي سوف تخضع لعملية التحليل.

3 - **مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات:** تتسم مشكلة الاعتراف بالمصروفات بالتعقد كما في حالة الاعتراف بالإيرادات. لذا سعى الفكر المحاسبي إلى إيجاد ترابط مقبول إلى حد ما بين مصروفات وإيرادات كل فترة محاسبية، وإيجاد علاقة سببية بين طرفيها، بغية تحديد الدخل المحاسبي من جهة، وكذا للتعرف على نتائج الأعمال من جهة أخرى من خلال مقابلة ومقارنة إيرادات كل فترة محاسبية بالنفقات التي تكبدتها لتحقيق تلك الإيرادات، على أن يجرى الفصل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة دون النظر إلى تاريخ دفع النفقة أو استلام الإيراد، تطبيقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي [1]. ويعد هذا المدخل الأكثر انسجاما مع المحاسبة بوصفها نظاماً للمعلومات ونشاطاً خدميا يسعى لخدمة أصحاب الصلة والمستفيدين. علاوة إلى ذلك، يتم التعرف من خلال هذا المدخل على مصادر الدخل ومكوناته، والأهداف والعمليات، وكذا الظروف التي أدت إلى تحقيقه. الجدير بالذكر أن أهم ما يميز هذا المبدأ هو استناده إلى العلاقة السببية بين الانجازات المتحققة (الإيرادات)، وبين المجهودات (المصروفات) المبذولة خلال فترة زمنية معينة للحصول على تلك الإيرادات من جهة، والاعتماد عليه كأساس لتطبيق كثير من المعالجات المحاسبية مثل: إهلاك الأصول الثابتة، توزيع تكاليف البحث والتطوير، وتكاليف استكشاف أصول الموارد الطبيعية [2]. الأمر الذي يؤدي إلى حل كثير من مشكلات القياس الدوري لعناصر المصروفات والإيرادات.

4 - **مبدأ الإفصاح الشامل:** ينص مبدأ الإفصاح المحاسبي على ضرورة احتواء التقارير المالية المنشورة على كل البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة والضرورية–قدر الإمكان– لتحقيق الفائدة وخدمة متخذي القرارات والمستخدمين. ومن أجل أن تحقق التقارير المالية الأغراض المرجوة منها وتكون ذات فائدة إعلامية قصوى، فقد اشترطت المنظمات المهنية توفير الوضوح المناسب فيها، من أجل توصيل أكثر قدر ممكن من المعلومات عن المركز المالي ونتائج الأعمال، وكذا مساعدة القارئ على فهم وتفسير ومحتوى القوائم المالية بطريقة أكثر شمولية في ضوء القواعد والمبادئ والفروض المحاسبية [3].

---

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص70.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص26.

[3] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها،** مرجع سابق، ص50.

ونظرا لأهمية هذا المبدأ، خصوصا فيما يتعلق بالتحليل المالي، سوف يتطرق له الباحث بشيء من التفصيل في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بدأ اهتمام الفكر المحاسبي بتحديد خصائص المعلومات المحاسبية للربط بين السياسات المحاسبية المستخدمة، وكمية ونوعية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، واختيار الطريقة الملائمة للعرض والإفصاح عن هذه المعلومات، بما يكفل أن تكون تلك القوائم المالية أكثر فائدة في تقديم معلومات ذات فائدة لمستخدميها لغرض اتخاذ القرارات (معيار منفعة القرار) ، والوفاء باحتياجاتهم من تلك المعلومات، والتقليل من عدم التأكد لديهم.

وبما أن مخرجات النظام المحاسبي تتكون من تقارير وقوائم مالية التي تعد معلومات، وفي ذات الوقت تمثل مدخلات (بيانات) التحليل المالي. فتحديد الاحتياجات من المعلومات، يرتبط بتحديد طبيعة البيانات ونوعيتها، ومن هذا الجانب فإنه يمكن تقسيم تلك المخرجات إلى نوعين:

1 - معلومات داخلية تتسم بالتفصيل، وتكون بمثابة المدخلات للتقارير المالية الداخلية، التي تقدم للإدارة حول أنشطتها المختلفة. وتتميز البيانات الداخلية عن غيرها من الأنواع الأخرى بأنها تتصل بالمشكلة مباشرة، ما يوفر على متخذ القرار الوقت والجهد، ويطمئنه إلى مصادرها والثقة فيها، نتيجة ثقته فيمن يكلفهم بجمعها وتوصيلها إليه، وتستخدم لأغراض متعددة منها التخطيط والرقابة. ومع ذلك فإن هذه البيانات تستهلك وقتا طويلا وجهدا بشريا كبيرا، وتكاليف باهظة للحصول عليها، إلى جانب عدم قابليتها للتعميم، وهي محددة الفائدة ومقصورة على الغرض الذي جمعت من أجله فقط[1].

2 - معلومات خارجية تتميز بالإجماليات وتعتبر بمثابة مدخلات للتقارير المالية الخارجية تتمثل في القوائم المالية المنشورة تصدرها الإدارة للأطراف المعنية. وهذه المعلومات هي التي تهمنا في مجال التحليل المالي[2].

وفي هذا الصدد بذلت جهود حثيثة من مختلف الجهات والمؤسسات المهنية والأكاديمية لتعزيز هذه المخرجات وجعلها أكثر فائدة للمستخدم كان أهمها ما قدمه معهد المحاسبين القانونيين

---

[1] هاشم أحمد عطية، إطار مقترح لتطوير معلومات المحاسبة الإدارية وزيادة فاعلية دور المحاسب الإداري في إتخاذ القرارات- دراسة تطبيقية، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 1997م) ص ص63-64.

[2] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها،** مرجع سابق، ص 91.

الأمريكيين (AICPA) بخصوص الأهداف الأساسية لمخرجات النظام المحاسبي (التقارير المالية المنشورة)، بالإضافة إلى ما أصدره مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1980، بشأن معايير جودة المعلومات المحاسبية.

حيث أوضحت دراسة ال (AICPA) أن الأهداف الأساسية للتقارير المالية تتمثل في الآتي:

1 - توفير معلومات مالية عادلة موثوق بها عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والالتزامات المترتبة على هذه الموارد تجاه المالكين والمقرضين، بحيث تمكن المستخدمين للمعلومات من تقييم مواطن القوة والضعف في المنشأة.
2 - تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالتغيرات الحادثة في المركز المالي بسبب الأنشطة المستهدف منها تحقيق الأرباح.
3 - توفير معلومات كافية تمكن مستخدميها من اشتقاق واستخراج بعض المؤشرات الكمية والمفيدة في التنبؤ بالقوة الإيرادية للوحدة الاقتصادية.
٤ - تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات كافية عن السياسات والفروض والمبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية، كأساليب تقويم المخزون، وطرق احتساب إهلاك الأصول...[1]

وبالنسبة للقائمة رقم(2) الصادرة من مجلس معايير المحاسبة تحت عنوان " معايير جودة المعلومات" فقد جاءت من أجل تأصيل المفاهيم المحاسبية وتطويرها لبناء مجموعة من المعاي ي التي يمكن الاعتماد عليها دوليا، وتحقق أكبر فائدة للمستخدمين من خلال زيادة منفعة وفاعلية القوائم المالية المنشورة لكافة المستخدمين. وذلك من خلال وضعها لمجموعة من الخصائص النوعية يمكن الاسترشاد بها في تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.

الجدير بالذكر أن هذه المعايير أو الخصائص النوعية قد وضعت بشكل هرمي لتوضيح الترتيب الموضوعي للأولويات التي يستلزم توفرها في المعلومات، كي تحقق أقصى قدر من الفائدة، وتحقق أفضل صيغة في معاونة متخذي القرارات وراسمي السياسات[2].

وفي رأي FASB أن الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل – منفعتها أكثر من تكلفتها – من تلك المعلومات الأقل نفعا لغرض اتخاذ القرارات. وفيما يأتي هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية[1]:

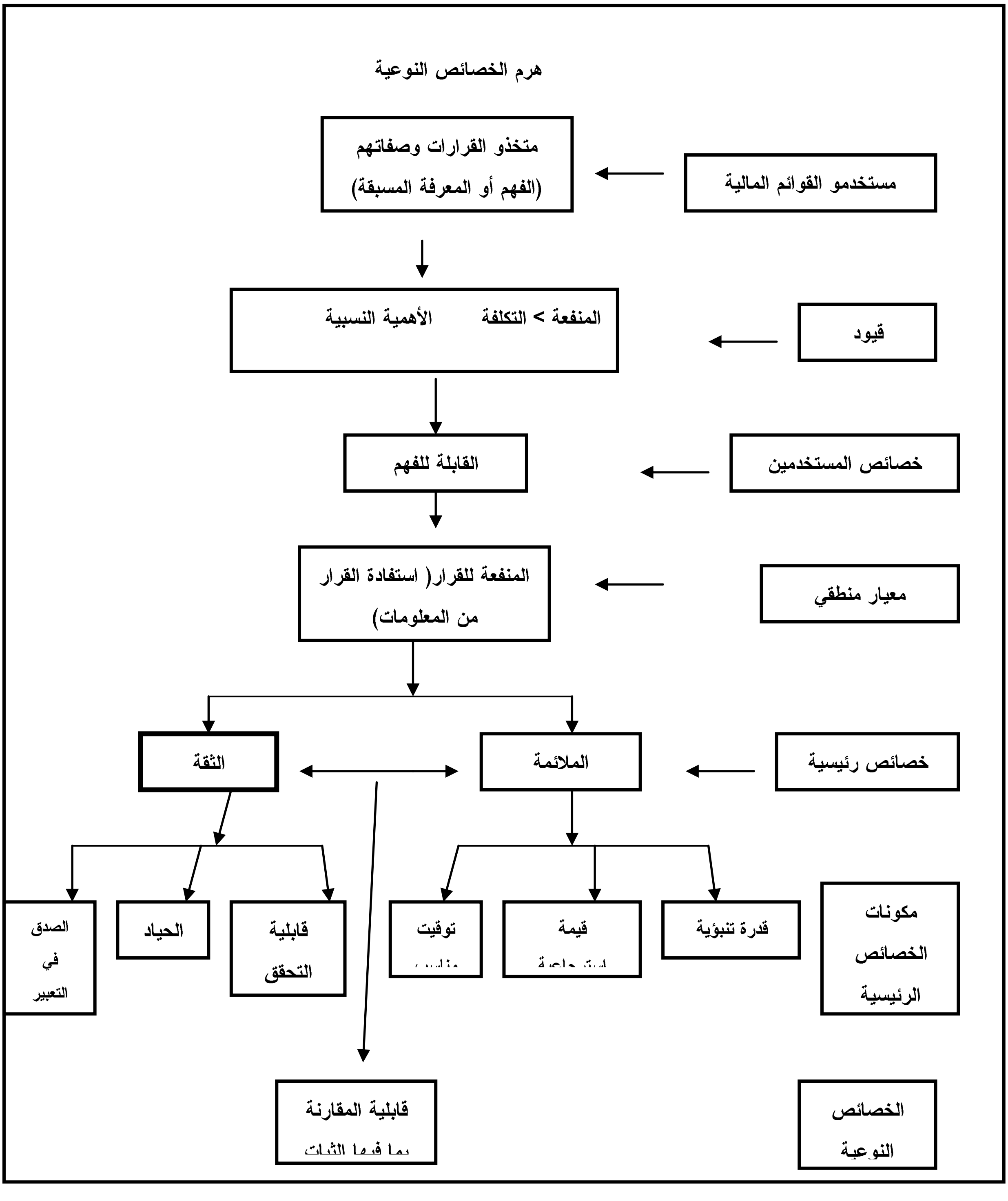
---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص17.

[2] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها،** مرجع سابق، ص93.

الشكل رقم(9)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر:رضوان حنان حلوه،

[1] FASB Qualitative Characteristics of Accounting Information ", Statement of Financial Accounting Concepts No.2 (Stamford, conn: FASB, May 1970).

نقلاً عن: نعيم حسين دهمش، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما،** (عمان، معهد الدراسات المصرفية، 1995)، ص19.

وهنا يمكن أن نوضح كل من تلك الخصائص سواء أكانت الرئيسة أم الفرعية كما يأتي:

أولاً: متخذو القرارات والقدرة على الفهم:

يجب أن تكون لمتخذ القرار القدرة على تحليل المعلومات، وأن يتوفر لديه مستوى معين من الفهم والإدراك للاستفادة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. ولكي تكون المعلومات مفيدة لأغراض اتخاذ القرارات يجب أن توجد حلقة ربط بين متخذي القرارات، والقرارات التي يتخذونها. وتتمثل هذه الحلقة في ضرورة توافر خاصية في المعلومات تجعل من يستخدمها قادرا على فهمها وتصور معانيها وهي ما تسمى القدرة على الفهم"Understandability".

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مستوى فهم وإدراك المستخدم يُعد عاملاً حاسماً للاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات. فقد تكون المعلومات ملائمة وموثوقاً بها، ومع ذلك لن يستفيد منها متخذ القرار في اتخاذ القرار الصحيح؛ بسبب عدم قدرته على فهم هذه المعلومات. وفي هذه الحالة يكون حكم المعلومات المتاحة حكم المعلومات غير المتاحة أصلاً، لأنه ليس لها قدرة على تخفيف عنصر عدم التأكد في ظروف الموقف، وهذا ما يفسر خاصية القابلية للفهم بالنسبة للمستخدم كحلقة وصل بين خصائص مستخدمي المعلومات، وخصائص المعلومات نفسها[1]، كما تشير قابلية الفهم إلى المعلومات التي تكون مفهومة بسهولة بالنسبة للمستخدمين الذين يملكون معرفة جيدة بالنشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبية ولديهم رغبة في دراسة المعلومات بدرجة معقولة من العناية[2].

ثانيا: الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية:

إن الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الأفضل (الأكثر فائدة) من المعلومات الرديئة (الأقل فائدة) وهي التي تجعل من المعلومات المقدمة من البيانات مفيدة للمستخدمين[3]. وهنا سنتعرف على أهم الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفاعلية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات.

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص ص187-188؛

ب - أحمد حسين علي حسين، **إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص16-17.

[2] عباس علي ميرزا وآخرون، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دليل وكتاب التنفيذ العملي**، (ط:2، شركة جون وايلي وأبنائه، 2008)، ص9

[3] المرجع نفسه.

ولكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفاعلية • في تحقيق أهدافها لابد من أن تتميز ببعض الخصائص النوعية والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1 - الملاءمة:

إن المقصود بالملاءمة هو وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين ليس لديه علم مسبق بهذه المعلومات، والتأثير عليه عند تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، كما تمكنه من التعرف على مدى نجاحه في تنبؤاته السابقة، وغياب تلك المعلومات يؤدي عادة إلى اتخاذ قرارات خاطئة، إلا أنه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار، وإنما يكفي أن تؤدي المعلومات إلى تغيير اتجاه هذا القرار [1]. ولكي تقوم المعلومات المحاسبية بهذا الدور فلا بد من تقديمها للمستخدم في الوقت المناسب، إذ لا جدوى ترتجى أو فائدة تتحقق من المعلومات التي لا تكون متاحة في الوقت المطلوب توفرها فيه[2].

وبخصوص التحليل المالي فإن الملاءمة تعد من أهم المواصفات(الخصائص) للمعلومات المحاسبية، حيث يعتمد التحليل المالي على معلومات محاسبية للوصول إلى مؤشرات مالية من المعلومات والبدائل لترشيد اتخاذ القرارات التي تستلزم معلومات ملائمة[3].

ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تُربط بالنتيجة المرغوب في تحقيقها، أو بالعمل الذي أُعدت من أجله، ولضمان ذلك ينبغي توفر الشروط الآتية:

أ - التوقيت الملائم:

ويقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومات متاحة في حينها لمستخدمي القرارات قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات[4].

• الكفاءة تعني مَهارة، براعة، حِذق، مقدرة مهنية. أما من الناحية الإدارية: فهي اصطلاح إداري متعلق بالمصادر أو الطاقة المتوفرة لدى الفرد أو الوحدة الاقتصادية، ومدى ترشيد استخدامها لتحقيق الأهداف. وتتحقق الكفاءة عندما نستخدم أقل كم ممكن من الموارد والمدخلات لإنتاج أكبر كم ممكن من المخرجات والنتائج المرغوبة. أي تحقيق أكبر عائد ممكن – من النتائج – مقابل أقل جهد ممكن وكلفة. أما الفاعلية فتعني: مدى تحقيق أهداف الفرد أو الوحدة الاقتصادية في الاستمرار والنمو، وتلبية متطلبات المجتمع واحتياجاته. أي مدى تحقيق الأهداف سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى المجتمع ككل.

[1] عباس مهدي الشيرازي، **النظرية المحاسبة**، (الكويت، دار السلاسل، 1990)، **ص**198.

[2] عبدالحميد مانع الصيح،" أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية"، مرجع سابق، ص50.

[3] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص29.

[4] وصفي عبد الفتاح حسن، "دور المحاسبة في تحقيق أهداف الخصخصة دراسة مقارنة لتقييم التجربة المصرية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، مج، 33، سبتمبير1996، ص24.

فالمعلومات الملائمة تكون عديمة الفائدة وغير مؤثرة إذا لم يتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار[1]، حيث إن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت الملائم مع اختلاف طبيعة القرار، كما أن بعض القرارات تستلزم سرعة أكثر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة.

وحري بالإشارة إلى أن تقديم المعلومات في الوقت الملائم قد يكون أحيانا على حساب الدقة في عملية القياس كما هو حاصل مع التقارير المرحلية المؤقتة التي تقدم بصورة أسرع ولفترات أقصر، وهو ما يزيد من منفعتها[2].

ب - القدرة التنبؤية:

وتعني القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على عمل تنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، أو تعمل على زيادة تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو حاضرة أو مستقبلية[3]. كما أن المعلومات الملائمة التي تحتوي على قيمة تنبؤية يمكن أن تكون مفيدة إذا أدت إلى تخفيض درجة عدم التأكد حول متغيرات القرار، فالمعلومات عن الأنشطة السابقة تساعد على التنبؤ بنتائج هذه الأنشطة في المستقبل[4].

ج- قيمة استرجاعية:

تؤدي المعلومات دوراً هاماً في تعزيز(تثبيت) أو تصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وصحة نتائج القرارات التي بُنيت على هذه التوقعات. وبذلك فخاصية التغذية العكسية، الاسترجاعية، لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات. فالمعلومات تقوم بدور مزدوج من خلال تقديمها قيمة تنبؤية وقيمة تغذية عكسية في نفس الوقت، فبدون معرفة نتائج الماضي يصعب التكهن بالمستقبل، كما أن معرفة نتائج الماضي بدون الاهتمام بالمستقبل يُعد عملا غير هادف. فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن التقارير المرحلية المؤقتة، والتقارير القطاعية تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات[5].

2 - الموثوقية:

يُقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تعبر بصدق وعدالة عن العمليات المالية والأحداث الأخرى في فترة زمنية معي ن ة، التي تمت

---

[1] أحمد حسين علي حسين، **إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية**، مرجع سابق، ص18.

[2] رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص 143.

[3] نعيم حسين دهمش، مرجع سابق، ص23.

[4] وصفي عبد الفتاح حسن، مرجع سابق، ص25.

[5] رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص ص195-196.

المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فقط [1]. ويضيف البعض، لكي تكون المعلومات المحاسبية موثوقاً بها بحيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية، أن يُستند في إعداد التقارير إلى المعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما، وعن نظم محاسبية متكاملة، وأن تكون التقارير معتمدة من قبل مراقب الحسابات (الخبير المحاسبي) [2]. وتعتبر خاصية الوثوق في المعلومات ضرورية جدا للمستخدمين الذين لا يتوافر لديهم الوقت ولا الخبرة لتقييم واقعية وصدق هذه المعلومات. ولكي تكون كذلك، فإنها يجب أن تمتلك المعلومات المحاسبية الخصائص الفرعية الآتية:

أ- قابلية الصحة والتحقق:

يقصد بها أن تكون المعلومات قابلة للتحقق حينما يكون هناك درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي من طرف الجهات المستقلة عندما تقيس نفس الحدث و أن تصل لنفس النتائج إذا استخدمت نفس طرائق القياس. وبوضوح أكبر فإنه بالنسبة للمحاسبة يُعتبر المقياس قابلاً للتحقق إذا استخدم محاسب آخر المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما لنفس العملية؛ فإنه يصل بالضرورة إلى نفس نتيجة التقرير المالي[3]. فإذا وصلت الأطراف الخارجية (المدقق المستقل) إلى نتائج مختلفة، فهذا دليل على أن معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق، ولا يمكن الاعتماد عليها، كونها لا تتمتع بخاصية الموثوقية.

ب- الصدق في التعبير:

ويُقصد بذلك وجود توافق بين الأرقام والملاحظات التفسيرية المصاحبة لها معبرة عن ما يوجد أو يحدث بالفعل بلا زيادة أو نقصان، وأية بيانات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية[4]. كما يتوافر العرض الصادق إذا كانت البيانات خالية من التحيز، أي أن المحاسب الذي قام بتجميع البيانات وتوصيلها لم يؤثر على عناصرها، ولم يكن لتقديره أو حكمه الشخصي أي أثر على حياد المقياس المستخدم. فالتحيز يكون عند وجود اختلاف في المعلومات التي تم توصيلها عن الحدث الذي تم قياسه محاسبياً[5].

---

[1] صلاح جودة، **القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية**، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ)، ص ص94-95.

[2] عاطف محمد العوام، " مقومات العرض المحايد للقوائم المالية وأثرها على واجبات مراقب الحسابات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير1998، ص272.

[3] كمال خليفة أبو زيد، **مقدمة في المحاسبة المالية**، (بدون ناشر، 1988)، ص56.

[4] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص53-54.

[5] كمال خليفة أبو زيد، مرجع سابق، ص ص56-57.

ج- الحياد:

يقصد بهذه الخاصية عدم محاباة أو تحيز المعلومات لصالح مجموعة من المستخدمين على حساب المجموعة الأخرى، بل يجب تركيز الاهتمام لإخراج معلومات محاسبية واقعية وصادقة وغير متحيزة[1]. بحيث يكون توجيه المعلومات المحاسبية نحو الاحتياجات العامة للمستخدمين بدلاً من توجيهها نحو الاحتياجات الخاصة لمستخدمين محدودين. فعملية اتخاذ القرارات تتطلب الاعتماد على معلومات خالية من التحيز تقوم على قياس وتقرير الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية ومحايدة[2].

ثالثا: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية:

سبق أن بينا سمات المعلومات المحاسبية الرئيسة، وهنا تجدر الإشارة بأن للمعلومات المحاسبية خصائص ثانوية مكملة للخصائص الرئيسة وتتفاعل معاً بل وجود هذه الخصائص يعزز من فائدة خصائص المعلومات الرئيسة، ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ - القابلية للمقارنة:

إن هدف قابلية المقارنة تكون في تماثل الخصائص للمعلومات المحاسبية التي تجعل المقارنة أمراً ممكن التحقق، بما يسهل الدراسة والتحليل، والتنبؤ، واتخاذ القرارات بواسطة الدائنين والمستثمرين وغيرهم.

وتعد خاصية قابلية المقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي بغية تقييم الأداء، وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لوحدتين، أو أكثر مع بعضهن البعض (حالة سكون)، أو لنفس الوحدة لعدة فترات (حالة حركة)، واستخدام بعض المؤشرات المالية للوحدة، وبيان علاقاتها مع بعضها البعض للحكم على كفاءة الإدارة والمركز المالي [3]. وبذلك تكون المعلومات مفيدة وقابلة للمقارنة إذا ما تم قياسها والتقرير عنها بنفس الطريقة حتى يتمكن مستخدمو المعلومات من تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلافات الحقيقية بين الوحدات، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إذا تم القياس والتقرير بطرق مختلفة. و لكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة يجب توحيد السياسات المحاسبية وأساليب القياس وإنتاج المعلومات[4].

ب - الثبات:

إن خاصية الثبات تتوجه أساساً لخدمة مستخدمي البيانات المحاسبية، بحيث تساعدهم في ترشيد قراراتهم، وذلك بجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة عبر الدورات المحاسبية المتتا بعة. ويكون

---

[1] أحمد حسين علي حسين، **إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية**، مرجع سابق، ص19.

[2] نعيم حسن دهمش، مرجع سابق، ص26.

[3] رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص ص207-208.

[4] مصطفى علي الباز، مرجع سابق، ص117.

ذلك من خلال الثبات في تسجيل الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى، من خلال تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المماثلة في الوحدة الاقتصادية الواحدة، وتطبيق نفس المفاهيم، وطريقة القياس، والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من عناصر القوائم المالية، ما يجعل الأخيرة أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة للمستخدمين. بل وإمكانية تطبيق الطرق الإحصائية لتحديد اتجاهات التطور في أنشطة الوحدة في الدورات السابقة، والتنبؤ بتطورها في الدورات اللاحقة. مما يعني أن استخدام طرائق، وقياس، وإجراءات، مختلفة من فترة إلى أخرى؛ يجعل من الصعب الفصل بين تغير البيانات نتيجة تعديل الطرائق، وتغيرها نتيجة العوامل الاقتصادية داخل وخارج الوحدة.

وهنا يجدر التنويه إلى أنه لا يعني بخاصية الثبات، الثبات المطلق في تطبيق نفس السياسات والطرائق والإجراءات المحاسبية، بل الثبات النسبي الذي يسمح بإدخال التعديلات إذا ما دعت الحاجة أو الظروف إلى ذلك، شريطة أن يتم الإفصاح بوضوح عن أثر التعديلات حتى يستطيع مستخدمو القوائم المالية مراعاة هذه التعديلات عند تحليل القوائم المالية واتخاذ القرارات، وتجنباً لأية استنتاجات خاطئة قد تنتج عن عدم الثبات عند المقارنة[1].

يضيف البعض إلى جانب الخصائص آنفة الذكر خاصية الشمولية ويقصد بها توفر كافة المعلومات المحاسبية اللازمة في الوقت الحاضر أو المستقبل للمحلل المالي أو أي مستخدم آخر [2]. وأن تكون بيانات التقديرات مبنية على أسس علمية سليمة ومقبولة. كما يجب ألا تخفي المعلومات المحاسبية أية حقائق جوهرية وأساسية تهم الأطراف المعنية بالتحليل وبما يتماشى مع الأهمية النسبية للمعلومات[3].

نخلص مما سبق، أن المحاسبة نظام معلومات، ومخرجات النظام المحاسبي تشكل قاعدة معلوماتية ذات فائدة كبيرة للمستخدم تفيده في اتخاذ القرارات، اعتمادا على جودة المعلومات التي تحكمها خصائص متعددة. فعند توافر خصائص المعلومات الرئيسة والثانوية مجتمعة في المعلومات؛ يؤدي إلى زيادة منفعة وفاعلية القوائم المالية المنشورة لكافة مستخدميها بمن فيهم المحلل المالي، و كذا التقليل من المجهول وعدم التأكد وحصول المستخدمين على نتائج مرضية. الجدير بالذكر أن المعلومات الملائمة أو الموثوق بها لا تعتبر كلها معلومات مفيدة وجيدة، سواء في اتخاذ القرار أو غيره، ما لم تكن لها أهمية نسبية ويكون العائد منها أكبر من تكلفة الحصول عليها.

---

[1] المرجع السابق، ص ص205-206.

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص30.

[3] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها** مرجع سابق، 98.

المبحث الثالث: متطلبات الإفصاح المحاسبي لأغراض التحليل المالي

تعد القوائم المالية المرجع الرئيس في توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز النقدي، تكون ملائمة وموثوق فيها لقطاع عريض من المستخدمين، بحيث يأخذ كل صنف ما يراه مناسبا له في اتخاذ القرارات. ونظرا لتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، فإن القوائم المالية قد صُممت من حيث الشكل، والمحتوى، لتخدم الأغراض العامة والعريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم، فاتسمت بالعمومية لا الخصوصية. وبذلك، فهي توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حداً أدنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، مع مراعاة أن أي معلومة خاصة تطلبها كل فئة منها على حدة، يمكن أن توفر لها في حالات استثنائية، وحسب متطلبات الظروف. فتصميم نموذج خاص للعرض والإفصاح لتلبية احتياجات كل فئة على حدة غير ممكن.

وهنا يتناول الباحث موضوع الإفصاح من أجل معرفة إمكانية اعتماد التحليل المالي على القوائم المالية التي تظهرها الوحدات، ومعرفة المعايير الواجب أخذها في الاعتبار، انطلاقا من الاتجاهات الأخيرة التي تنادي بتطوير القوائم المالية، وإعادة تجهيزها لكي تكون صالحة ومناسبة لاستخدامها كمصدر للبيانات اللازمة للتحليل.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح

يعرف الإفصاح بأنه عرض كل المعلومات المحاسبية وثيقة الصلة بالوحدة الاقتصادية سواء أكانت كمية، أم نوعية بطريقة تساعد الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات، وتمكن من تخفيض حالة عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل[1]. ويعرف الإفصاح كذلك بأنه عرض المعلومات بطريقة تمكن المستثمرين الحاليين والمرتقبين من التنبؤ بمقدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق أرباح مستقبلية[2].

وبالنظر إلى التعريفين السابقين يتضح أن الإفصاح أداة جيدة للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية المستقبلة، تساعد مستخدم المعلومات في صنع القرار المناسب وتخفيض حالة عدم التأكد . ويعرفه البعض بأنه عبارة عن نشر معلومات نوعية، وكمية، وثيقة الصلة بالتقارير المالية، اعتماداً على

[1] Frederick D.S. Choi, "Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market" Journal of Accounting Research, Vol. 11 (2) Autumn, 1972, p 160

[2] Eldon S., Hendrickson, **Accounting Theory**, Home Wood, Illinois, Richard D., Irwin, 1982, p504.

معايير محاسبية جيدة، ومنهجية إفصاح كافية، ومحتويةً للقوائم المالية المؤقتة والمعلومات الأخرى[1].

ويتطلب مبدأ الإفصاح نشر المعلومات لشكل، ومحتوى القوائم المالية بأسلوب مفهوم، ومنسجم مع معايير المحاسبة الدولية، وأن تحتوي على جميع المعلومات الجوهرية لمساعدة مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة[2].

وهنا يمكن القول، بأنه يجب الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تكون لها آثار فعلية أو متوقعة على قرارات مستخدمي المعلومات، إذا كان إغفال الحدث له تشويه على ما يقدم للمستخدم. الأمر الذي قد يلحق بهم الضرر؛ نظرا لاعتمادهم في اتخاذ قراراتهم على مخرجات غير جيدة، وأن يكون مضمون الإفصاح مؤكدا بأن القوائم المالية غير مضللة[3*]، وهذا ينسجم مع مبدأ الإفصاح الكامل الذي يطالب بأن يحتوي التقرير المالي على حقائق مالية جوهرية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي[4•].

المطلب الثاني: مستويات الإفصاح

يقوم المحاسبة بتوفير معلومات مفيدة للأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وتحدد شكل ودرجة علاقتهم بالوحدة من خلال التقارير المالية التي تنشرها. ويعتمد هذا على مبدأ الإفصاح الذي يطالب بأن تفصح الوحدات الاقتصادية في تقاريرها إفصاحاً دقيقاً ومحدداً عن البيانات والمعلومات المالية المرتبطة بها.

---

[1] هيني فان جريونج، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق**، ترجمة: طارق حماد، (القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، 2006)،ص9.

[2] محمود إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل القوائم المالية**، (الرياض مطابع جامعة الملك سعود،1995م)، ص25.

[3] عبد المنعم عوض الله، محمد عبد العزيز حجازي، محمود عباس حمدي، **تحليل ونقد القوائم المالية**، (القاهرة، مركز التعليم المفتوح، 1993)، ص ص37–38.

[*] قد تكون القوائم المالية مضللة إذا لم تفصح عن التغيرات في الإجراءات المتبعة من فترة لأخرى، أو تغيرات ملموسة في الإجراءات تؤثر على كل من الدخل ، أو المركز المالي ، أو التوقعات المستقبلة ، أو القرارات المتعلقة بالوحدة، وكذا عدم الإفصاح عن التعاقدات والاتفاقات الخاصة والمؤثرة على الأطراف أصحاب المصلحة...

[4] دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الثاني، تعريب: أحمد حامد حجاج، ط 2، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2003)، ص1338.

• القارئ الواعي هو من يكون على درجة من الإلمام بالأمور المالية وأسواق المال والاستثمار، ولديه استعداد لدراسة المعلومات بجهد معقول للقوائم والتقارير المالية، فعادة ما يوجه الإفصاح إلى طائفة تقع وسط بين العامة التي تضم طوائف عديدة ليس لها أي دراية بالمحاسبة وأسواق المال والاستثمار، وبين الخبير المحاسبي.

وإزاء ذلك، يوجد اتجاهان متعارضان يطالب الأول بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالوحدة وما يحيط بها من مخاطر خاصة في إفشاء أسرار الوحدة الذي يمثل أحد عناصر تميزها عن غيرها، و بإنتاج فيض من البيانات التي قد تؤدي إلى إرباك المستخدمين، مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من تلك البيانات والمعلومات.

في حين يطالب الآخر بعدم الإفصاح عن أية بيانات أو معلومات على الإطلاق، أو وضعها في صورة تجميعية مفرطة. وهو ما قد يؤدي إلى أن الأطراف ذات العلاقة لا يمكنها التعرف على حقوقها الطبيعية، ناهيك على أن إتباع هذا الإجراء سيؤدي إلى إفراغ المحاسبة من أحد أهدافها، وهو وظيفة توفير المعلومات لمن يشاء من تلك الأطراف[1].

وهنا يمكن القول: إن الإفصاح العادل يتطلب اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مقبولة، وتقديم معلومات بطريقة مناسبة، وموثوق بها، وقابلة للمقارنة وسهلة الفهم، لتمكين الأطراف ذات العلاقة من فهم تأثير أي عمليات، أو أحداث أو ظروف معينة على المركز والأداء المالي للوحدة الاقتصادية محل الدراسة. وهذا ما يؤكده معيار المحاسبة الدولي رقم(1) "عرض البيانات المالية" بأن العرض العادل للمعلومات يقتضي أن يكون صادقا لأثر المعاملات، والأحداث، والظروف الأخرى للأصول والالتزامات، والدخل والمصاريف، وأن ينتج عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بيانات مالية تحقق عرضا عادلا[2].

وانطلاقا من ذلك، فهناك ثلاثة مستويات من الإفصاح الكافي والعادل والشامل [3]. فالإفصاح الكافي يتطلب بأن تكون القوائم المالية تحتوي على الحد الأدنى من المعلومات الواجب إشهارها، وعدم التغاضي عنها لكي تكون مفيدة للمستثمر عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. أما

---

[1] عبد المقصود محمد دبيان، " متطلبات الإفصاح عن الأداء المالي والمستقبلي في القوائم المالية المنشورة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، مج 24، 1987، ص2.

[2] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2004**، (عمان، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2006)، ص565.

[3] يمكن الرجوع إلى:

أ - أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005)، ص 182؛

ب -شريف محمد البارودي، "دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرارات للمتعامل في سوق الأوراق المالية"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد(3)، 1999م، ص72؛

ت - أحمد الخطيب ، "دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرارات للمتعامل في سوق الأوراق المالية"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد(3)، 1999، 72؛

ج–حنان، رضوان حلوه، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة،** (عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2003)، ص ص 447–449.

الإفصاح العادل فيعني ضرورة توفير رعاية متوازنة من البيانات والمعلومات في القوائم والتقارير المالية لاحتياجات كافة الأطراف المعنية. في حين يشير الإفصاح الشامل إلى ضرورة عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في سلوك مستخدمي القوائم المالية، وهو ما يعني ضرورة توفير المعلومات المتصلة بالهدف من الإفصاح توفيراً كاملاً. لذا يتطلب هذا النوع من الإفصاح بأن تُصمم القوائم المالية بشكل يعكس بدقة جميع الأحداث والحقائق الجوهرية التي أثرت على الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة وتغطيتها لأي معلومات ذات تأثير ملموس على قرارات مستخدمي القوائم المالية، وألا تُحجب، أو تُحذف أي معلومات تكون جوهرية، أو هامة للمستخدم.

الجدير بالذكر، أن عرض كافة المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية، أمرٌ صعب. فللإفصاح الكامل ليس معناه عرض كافة التفاصيل، من أحداث، وعمليات، وظروف واجهتها الوحدة المحاسبية دون تمييز، أو تقديم معلومات غير ضرورية ومن ثم غير ملائمة. لكن يجب الأخذ في الاعتبار أن تكون منفعة المعلومات، المطلوب الإفصاح عنها، أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها، فكثرة التفاصيل دون أن يكون لها معنى أو دلالة يعتبر أمراً ضاراً وغير مرغوب فيه، بل يجعل التقارير صعبة الفهم والتفسير. الأمر الذي يؤدي إلى إرباك مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ أية قرارات. لذا من الضروري التركيز والاهتمام بالمعلومات الجوهرية وذات الأثر النسبي، وإهمال المعلومات عديمة الأهمية وغير المرتبطة بهدف الإفصاح[1].

وإزاء ذلك فإنه يمكن القول: بأنه لا يوجد تعارض بين الثلاثة المستويات الخاصة بنطاق الإفصاح إذا تم التعبير عنها بالأسلوب الصحيح، فالإفصاح الملائم عن المعلومات ذات التأثير الهام والفعال في عملية اتخاذ القرارات، لا بد أن يكون ملائماً وعادلاً وكاملاً [2]. مع ضرورة ت وافر الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية وهي الملاءمة، البعد عن التحيز، الحياد، قابلية الفهم والمقارنة، التوقيت المناسب، والشمولية[3].

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص1338؛

ب -عبد المقصود محمد دبيان، مرجع سابق، ص9.

[2] Eldon S., Hendrickson, Op, Cit, p889.

[3] نعيم حسن دهمش، مرجع سابق ص47.

المطلب الثالث: أنواع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يمكن أن نحصر أنواع الإفصاح في نوعين رئيسين، الأول حسب الإلزامية(إجباري واختياري)، والثاني حسب الغرض(تقليدي ومعاصر).

النوع الأول: الإفصاح من حيث الإلزامية:

عادة ما يتأثر أسلوب العرض و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالتشريعات واللوائح والنظم المعمول بها، واستنادا إلى ذلك توجد مدرستان للإفصاح المحاسبي الأولى تنادي بالإفصاح المقنن(الإجباري)، والثانية تنادي بالإفصاح الاختياري(غير المقنن). وهناك من ربط عملية الإلزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي بعملية إصدار المعايير نفسها، وحدد قوة وفاعلية نظام الإفصاح المحاسبي في وظيفتين: الأولى في المتطلبات النظامية، والثانية في درجة الإلزام ، وأن الأنظمة الموجودة في الدولة عديمة الفائدة ما لم يتوفر لها آلية ملائمة مثل: العقوبات القانونية والمهنية لتأكيد الإلتزام بهذه الأنظمة[1].

أ -الإفصاح الإجباري:

نظرا لوجود تضارب في مصالح الأطراف المختلفة في الوحدة الاقتصادية والمستخدمة للمعلومات، ولعدم اتفاق حول مدى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المنشورة في التقارير المالية؛ اتجهت الجهات الرسمية، و المنظمات المهنية إلى إصدار معايير محاسبية تحكم إعداد التقارير المالية، وما تتضمنه من معلومات محاسبية يجب الإفصاح عنها كي تساعد في تحقيق التوزيع الأمثل لموارد الوحدة الاقتصادية بعدالة للأطراف المختلفة، وبما يحقق الثقة في سوق رأس المال، وهذا يتم من خلال إفصاح القوائم والتقارير المالية للوحدة عن كافة المعلومات المطلوبة للمستثمرين وغيرهم.

الجدير ذكره، أن بنود المعلومات اختلفت فيما بين الدراسات التي تناولت موضوع مستوى الإفصاح فبعضها اقتصر على الإفصاح الاختياري مشيرة إلى أن الإفصاح الإجباري يجب أن يتم في جميع الأحوال[2]، في حين تناولت أخرى جميع بنود المعلومات في التقارير المالية السنوية

---

[1] Wallace, R.S.O. "Corporate Financial Reporting in Nigeria", Accounting and Business, Vol,18.No(72), 1988, P.352-362.

نقلاً عن:

عدنان بن عبدالله الملحم،" معوقات وأسباب عدم الإلتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية– دراسة ميدانية"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، مملكة البحرين، مج(6)، العدد(1)، مايو2003م، ص13.

[2] Lang, M. & Lundholm, R., "Cross-sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosure", Journal of Accounting Research , 31(2) 1993, Autumn, pp, 246-271.

المنشورة للشركات المساهمة غير المالية وهي تمثل غالبية الدراسات التي تمت في هذا المجال [1]، ويساند البعض[2] الاتجاه الأخير، بالتأكيد بأنه رغم أن معظم الشركات في معظم هذه الدول تعد تقاريرها المالية وفق متطلبات تحددها الجهات المعنية بالدولة، فإنه لا يوجد ضمان أو تأكد من التزاماتها بالإفصاح وفقا لهذه المتطلبات؛ نتيجة ضعف الأجهزة المسؤولة عن متابعة هذه الشركات، وضعف أسواق رأس المال وغيرها من العوامل التي قد تدفع الشركات العاملة في هذه الدول إلى عدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحددة من قبل الجهات المختلفة، وفي هذا الصدد يمكن تناول نتائج الدراسات التجريبية التي تمت في هذا التحليل فقد أظهرت دراسة [3] Nichols & Ahmed أنه من بين (48) بنداً يجب أن يتم الإفصاح عنها إلا أنه تم الإفصاح عن (4) بنود فقط بواسطة جميع الشركات، وقد بلغت البنود التي تم الإفصاح عنها بواسطة (90%) من الشركات (12) بنداً فقط. في حين أظهرت دراسة [4] Tai أن معدل الالتزام بالإفصاح يصل إلى (22%) من التقارير المالية في (76) شركة مسجلة في بورصة هونج كونج، وبالنسبة لدراسة هويدي التي أظهرت أن الشركات قد تفصح أو تمتنع عن الإفصاح عن بنود معينة، فالسبب لا يقتصر بإلزامها أو عدم إلزامها بمتطلبات الإفصاح من طرف ما؛ بل يرجع إلى عوامل أخرى كحاجة الشركة إلى الإفصاح، أو عدم رغبتها في ذلك، فضلا عن مدى قدرتها على تحمل تكاليف إنتاج ونشر المعلومات وغيرها من العوامل. وخلصت الدراسة التي أجريت على (45) شركة مساهمة غير مالية في جمهورية مصر بعد تصميم مقياس للإفصاح تضمن (64) بنداً؛ أن العوامل المفسرة لمستوى الإفصاح تختلف باختلاف الظروف البيئية التي تعمل فيها الشركات الخاضعة للدراسة[5].

ب الإفصاح الاختياري:

قد تفصح الوحدة في قوائمها وتقاريرها المالية عن معلومات محاسبية معينة ومن دون إلزام من أي طرف بما يحقق رغبة بعض المستخدمين فقط دون آخر. لكن قد تحجب عن بعض البيانات والمعلومات المهمة بحجة أن نشر تلك المعلومات قد يضر بمركزها التنافسي. وفي هذه الحالة فإنه

---

[1] Wallace, R. S., et al, "The Relationship Between The comprehensiveness in Spin", Accounting and Business Research, 1994, 25(97), pp, 41-53.

[2] علي محمد حسن هويدي، "مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة غير المالية دراسة اختباريه"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول 1999، ص114.

[3] Ahmed, K & Nicholls, D. "The Impact of Non-financial Bank Characteristics on Mandatory Disclosure Compliance in Developing Countries : The case of Bangladesh, International Journal of Accounting, 1994, 29(1), pp,62-77.

[4] Tai,B.Y. et al, "Non-Compliance with Disclosure Requirements in Financial statements: The case of Hong Kong Companies", International Journal of Accounting, 1990, 25(2), pp,99-112.

[5] علي محمد حسن هويدي،" القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان: دراسة اختباريه"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد الأول، يناير1993، ص164.

في ظل السوق التنافسية قد تفصح الوحدات عن معلومات مضللة بما يكفل حمايتها في المستقبل. إلا أن هذا التصرف تشوبه الشكوك حول رغبة المديرين في حفظ هذه المعلومات من أجل تحقيق مصالح ذاتية؛ الأمر الذي يترتب عليه في نهاية المطاف بأن تصبح السوق غير كفيلة بتحقيق الإفصاح المحاسبي الاختياري الكافي[1].

إزاء ذلك، يتجلى وجود مشكلات في تحديد نوع الإفصاح للمعلومات الذي يحقق أهداف جميع المستخدمين المختلفين، وهو ما يؤكده البعض بالقول: إن إحدى المشكلات التي تواجه الإفصاح هي أن مهنة المحاسبة ما زالت في مرحلة تطوير ، ووضع الإرشادات التي تبين ما إذا كانت عملية معينة يجب الإفصاح عنها أم لا، وما الصيغة التي يجب أن يأخذها هذا الإفصاح. فالمستخدمون المتنوعون يطلبون معلومات مختلفة ، الأمر الذي يؤكد بأن تحديد سياسات الإفصاح المختلفة التي تستوفي أهداف جميع المستخدمين المتنوعين أمر صعب[2].

النوع الثاني: الإفصاح من حيث الغرض:

هناك اتجاهان في الفكر المحاسبي بشأن عملية الإفصاح، الاتجاه الأول تقليدي يهتم بالمستخدم متوسط الفطنة، والاتجاه الثاني معاصر يهدف إلى تقديم معلومات ملائمة يعتمد عليها المستثمرون الواعون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم، ويمكن أن نوضحهما كما يأتي:

الاتجاه الأول: الإفصاح الوقائي:

يستهدف هذا الإفصاح حماية رجال الأعمال والمجتمع المالي بصفة عامة، ويهتم بالمستثمر العادي الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية، بمعنى ليس له القدرة على الدراسة والتحليل العميقين اللذين يمكنانه من معرفة الأسرار والخفايا. فالمعلومات المالية المترجمة محاسبيا يجب أن تكون دائماً وأبداً على أعلى درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها لمن لديه النية لذلك[3]. كما يتطلب الإفصاح التقليدي إيضاح ما يأتي:

1 -**السياسات المحاسبية:** هي تلك المبادئ والقواعد والأعراف والممارسات المحددة المتبعة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية في إعداد وعرض القوائم المالية. فقد أوصت هيئة المبادئ المحاسبيةAPB في نشرتها رقم (22) بعنوان" الإفصاح عن السياسات المحاسبية"، بأن الإفصاح عن السياسات المحاسبية جزء متمم للقوائم المالية، وتقديم هذا الإفصاح في الملاحظة الأولى، أو في

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص180؛

ب -ليلى محمد لطفي، "المعايير المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح الخاصة بالاستثمارات في أوراق مالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل2003م، ص 343.

[2] دونالد كيسو، جيري ويجانت، مرجع سابق، ص ص1338–1339.

[3] شريف محمد البارودي، مرجع سابق، ص68.

ملخص منفصل تحت اسم"السياسات المحاسبية الهامة" يلي ملاحظات القوائم المالية. وتعد هذه الملاحظات مفيدة تزيد من منفعة المعلومات عند اتخاذ القرارات كونها تجيب على عدة أسئلة أهمها نوع الطريقة المستخدمة في إهلاك كل من الأصول الثابتة، تقويم المخزون السلعي، وطريقة استنفاد الأصول الملموسة، وغيرها. فمعرفة المحلل المالي للسياسات التي تتبعها الوحدة الاقتصادية في إعداد قوائمها المالية تمكنه من معرفة ما إذا كانت الوحدة تتبع سياسات محاسبية متحررة أو متحفظة. فمثلا استنفاد الأصول غير الملموسة، أو إهلاك الأصول الثابتة على مدى فترة زمنية طويلة غير معتادة، وتقويم المخزون السلعي في ظل ظروف التضخم النقدي بطريقة الوارد أولا صادر أولا FIFO تعتبر من السياسات المتحررة كونها ستنتج أرباحا أكبر. بعكس الوحدات التي تعتمد على السياسات المتحفظة عندما تتبع طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً LIFO في تقويم المخزون في فترات التضخم التي تنتج أرباحا أقل، لأن تكلفة المبيعات ستكون بالأسعار الأكثر حداثة[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن إتباع سياسة محاسبية مختلفة حيال موضوع واحد من محاسب لآخر، أو من وحدة اقتصادية لأخرى، أو من دولة لأخرى، فالأمر في التطبيق العملي متروك للإدارة مع المحاسب لتقرير أي السياسات المحاسبية أكثر ملائمة لظروف الوحدة الاقتصادية، وبما يكفل في النهاية قياس نتائج الأعمال على نحو سليم وتصوير المركز المالي بشكل سليم أيضاً، شريطة مراعاة الاعتبارات الأساسية المتمثلة في: الحيطة والحذر، الجوهر أكثر أهمية من الشكل، الأهمية النسبية[2].

2 -التغيرات المحاسبية: يشير معيار الثبات المحاسبي إلى ضرورة تسجيل العمليات المتشابهة والإفصاح عنها بنفس الكيفية كل سنة. لكن قد تجد الوحدات المختلفة أحيانا أن عملية التقرير ربما تصبح أفضل إذا ما تم تغيير الطرق والإجراءات المستخدمة سابقا. أو قد تشترط الجهات المشرفة على مهنة المحاسبة ضرورة لمثل هذا التغيير. فتغيير الطرق المحاسبية وما قد ينطوي عليه من مخاطر في عدم توفير القابلية للمقارنة بين بيانات السنوات المختلفة تعد أحد المشكلات التي يواجهها المحلل المالي عند قيامه بعملية التحليل، وتفقد البيانات لأحد خصائص

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ - دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص ص1340–1341؛

ب -رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، مرجع سابق، ص ص454–455.

[2] عبد المنعم عوض الله، وآخرون، **تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير،** (القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000)، ص ص72–73.

المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المحلل المالي في تقييمه وهي القابلية للمقارنة [1]، لذلك يتطلب معيار الإفصاح المحاسبي ضرورة التقرير عن آثار تلك التغيرات[2].

وفي هذا الشأن، سعت الجهات المهتمة بمهنة المحاسبة إلى وضع مجموعات للأنواع المختلفة من التغيرات التي تحدث في الممارسة العملية التي يجب الإفصاح عنها عند حدوثها يمكن بيانها في الآتي:

أ – **التغير في المبادئ المحاسبية:** يحدث هذا النوع من التغير عندما تتبنى وحدة اقتصادية مبدأ محاسبياً مقبولاً ومتعارفاً عليه يختلف عن آخر (مقبول ومتعارف عليه أيضا) كانت تستخدمه لأغراض التقرير. وإزاء ذلك، يجب على الوحدة معالجة آثار التغير أثناء الفترة الحالية من خلال إعادة تصوير القوائم المالية السابقة لهذا التغيير، وإظهار الأثر التراكمي ضمن صافي الدخل للسنة التي تم فيها التغيير وتحديد التغيرات السنوية في صافي الدخل عن كل السنوات السابقة، ويتم الإفصاح عن إجمالي مقدار التغير في الدخل كرقم مستقل بين البنود الاستثنائية وصافي الدخل. كل ذلك، من أجل عدم الإخلال بالخاصية النوعية المتمثلة في قابلية المقارنة التي تسمح للمستخدمين بمقارنة الأداء من فترة لأخرى؛ من أجل تتبع الاتجاهات العامة ومساعدتهم في وضع توقعاتهم تجاه التدفقات النقدية المستقبلية، وتحديد قيمة الوحدة الاقتصادية[3].

ب – **التغير في تقدير محاسبي:** يتطلب إعداد القوائم المالية إجراء عمليات تقدير وقياس آثار الظروف والأحداث المستقبلية التي تواجهها الوحدة المحاسبية، التي تكتنفها ظروف عدم التأكد؛ إذ تحتاج إلى ممارسة قدر من الحكم الشخصي والخبرة العملية. ويحدث التغير في التقدير نتيجة لوقوع أحداث جديدة، أو لاكتساب مزيد من الخبرة، أو الحصول على معلومات جديدة. وعند حدوث تلك التغيرات فان الآثار المترتبة عليها يجب أن تعالج بصورة مستقبلية دون إجراء أي تعديل على النتائج التي سبق التقرير عنها باعتبار أن تلك نتيجة طبيعية ومتكررة للعملية المحاسبية، كما لا يسمح أن تعالج بأثر رجعي، فهي تدخل في تحديد الدخل للفترة الحالية وتعتمد كمعلومات جديدة للفترات القادمة[4]*.

---

[1] محمد عبد الحميد طاحون،" المشكلات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المستقبلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مج(40)، العدد(2(، سبتمبر2003، ص43.

[2] ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، **نظرية المحاسبة**، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2006م)، ص222.

[3] المرجع السابق، ص ص224–225.

[4] دونالد كيسو، جيري ويجانت، مرجع سابق، ص1187.

ج - **التغير في الوحدة المحاسبية:** عادة ما يتم إعداد القوائم المالية لوحدة محاسبية معينة بأساس معين، وفقا لشخصيتها الاعتبارية المحددة. وعند تغير شخصيتها المعنوية يتبعها تغير أساس إعداد القوائم المالية للوحدة المختلفة عن الوحدة السابقة. ويتطلب التغير في الوحدة المحاسبية إعادة تصوير القوائم المالية بأثر رجعي لكل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة بما يتناسب مع الوحدة الجديدة ، حتى تصبح معلومات القوائم المالية قابلة للمقارنة والتنبؤ ، وتخدم المحلل المالي بصورة ايجابية، وأن تفصح القوائم المالية في سنة التغير عن طبيعة هذا التغير وسبب إجرائه وعن أثر ذلك على بيانات صافي الدخل قبل البنود غير العادية أو صافي الدخل، وكذا قبل عائد السهم عن كل الفترات السابقة المعروضة في المقارنة[1]**.

د - **الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية:** قد تحدث بعض الأخطاء في الوحدات الاقتصادية بسبب التطبيق الخاطىء غير المقصود للمبادئ والقواعد والتقديرات المحاسبية أو بسبب الغش أو غيرها. فعند اكتشاف تلك الأخطاء فإنه يجب على الوحدات الاقتصادية تصحيحها بالقيود المناسبة في الحسابات والتقرير عنها في القوائم المالية. فمهنة المحاسبة تطالب من خلال المعيار(16) "تصحيح الأخطاء" بأن يصحح الخطأ المتعلق بفترات سابقة في السنة التي اكتشف فيها وعمل تقرير بذلك في القوائم المالية بتعديل الأرباح المحتجزة في أول المدة، كما يسمح المعيار بمعالجة هذا الخطأ ضمن صافي ربح أو خسارة المدة، وفي حالة عرض قوائم مالية مقارنة فإنه يجب تعديل القوائم السابقة المتأثرة بتصحيح الخطأ[2]*.

---

* يمكن أن نذكر بعض البنود التي يحتاج قياسها إلى التقديرات وهي: تقدير الديون المشكوك في تحصيلها، تقدير تقادم المخزون، تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول وقيم النفاية لها، تقدير الفترات المستفيدة من التكاليف المؤجلة، تقدير الالتزامات المقابلة لتكاليف الضمان المستقبلة، تقدير الاحتياطيات التعدينية أو البترولية.

[1] رضوان حلوه حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص457-458.

** من أمثلة التغير في الوحدة المحاسبية: عرض قوائم مالية موحدة بدلا من القوائم المالية المنفردة لكل وحدة من المجموعة، أو تغيير بعض الوحدات التابعة التي تمثل مجموعة الشركات التي تعد عنها قوائم مالية موحدة، أو المحاسبة بطريقة تجميع المصالح، أو التغير في طريقة المحاسبة للوحدات التابعة للاستثمار.

[2] عبد الحميد مانع الصيح، **المحاسبة الدولية الإطار النظري والتطبيق العملي،** (صنعاء، مطابع الأمين للنشر والتوزيع،2002م)، ص88.

* من أمثلة الأخطاء التي تحدث: التغير من مبدأ محاسبي غير متعارف عليه إلى مبدأ محاسبي متعارف عليه، الأخطاء الحسابية، التغيرات التي تحدث – بسوء نية– مثل استخدام معدل إهلاك غير واقعي، حدوث بعض الإهمال مثل عدم إثبات استحقاق أو تأجيل مصروفات وإيرادات معينة نهاية الفترة، والتصنيف غير الصحيح لتكلفة معينة مثل اعتبار المصروف أصل والعكس.

3- الإفصاح عن الاحتمالات الطارئة:

الاحتمالات الطارئة تتمثل في أوضاع أو حالات قائمة بتاريخ إعداد الميزانية العمومية وحدوثها محتمل وشروط تحققها بتحقق تلك الاحتمالات أو عدم تحققها مستقبلا. ويتوقف تحديد الأثر المالي من مكاسب أو خسائر على أحداث مستقبلية قد تقع أو لا تقع. وتتم المعالجة المحاسبية تبعاً لدرجة الموثوقية في وقوع الحدث، حيث يعترف بالحدث المحتمل بإثباته محاسبيا في متن القوائم المالية إذا توافر شرطان، الأول درجة معقولة من الموثوقية والثاني إمكانية قياس الحدث بدرجة معقولة. أما إذا توفر شرط واحد فيجب الإفصاح في هوامش القوائم المالية. وهنا يتم الاعتراف بالخسائر الطارئة كمصروف و التزام إذا توفر الشرطان ويكتفي بالإفصاح إذا توافر أحد الشرطين، أما المكاسب الطارئة لا يُعترف بها كدخل أو كبند من بنود الأصول، ولكن يتم الإفصاح عن تلك المكاسب إذا كان تحقيقها محتملا[1].

4- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة:

تعرف الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية بأنها تلك الأحداث التي تحدث خلال الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة عليها ونشر ها[2]. وفي هذا الشأن تشترط مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها إما تعديل السجلات لتعكس الأثر المالي أو الإفصاح عن الأحداث بدون تعديل. فتعدل السجلات إذا كان هناك معلومات إضافية لها أهمية نسبية، وأصبحت معروفة تساعد في تحديد القيمة المتعلقة بأوضاع قائمة بتاريخ الميزانية العمومية مثل: حالة إفلاس أحد المدينين، وتم التأكد من حدوث الإفلاس لاحقا بعد تاريخ إعداد الميزانية العمومية، وكذا عند تعديل فرضية الاستمرار المتعلقة بالوحدة الاقتصادية ككل أو بجزء منها إذا أظهرت الأحداث اللاحقة أنه لم يعد فرضا ملائما. أما إذا لم تؤثر الأحداث اللاحقة على حالة الموجودات والمطلوبات بتاريخ الميزانية العمومية فيكتفي بالإفصاح عن الأحداث في هوامش القوائم المالية مثل: تكبد الوحدة الاقتصادية خسائر أحداث معينة كحدوث دمار على جزء رئيس من المصنع بسبب حريق، أو بيع أصولا مهمة، أو القيام بتسوية دعاوي ناتجة عن أحداث حدثت بعد تاريخ إعداد الميزانية[3].

---

[1] محمد محمد عبد الغني، " القياس والإفصاح المحاسبي عن الأحداث الطارئة في تاريخ الميزانية دراسة نظرية وتطبيقية عن بعض شركات الكيماويات بالبورصة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد 37، سبتمبر 2000، ص239.

[2] إبراهيم سالم محمد غراب، محمود محمد عبد السلام البيومي، **المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية مع عرض اسس الإفصاح عن البيانات المالية والايضاحات المتممة لها،** (بدون ناشر، وتاريخ)، ص93.

[3] ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، مرجع سابق، ص640.

5- الإفصاح عن البنود المشروطة والارتباطات:

هناك العديد من الوحدات تقوم ببعض العمليات خارج نشاطها الرئيس بغرض تحقيق مكاسب أو تلتزم ببعض الارتباطات مما قد ينشأ عنها خسائر، وتسمى تلك العمليات مكاسب أو خسائر مشروطة، ولكن لا تفصح عنها ضمن قوائمها المالية. ومن أمثلة هذه البنود المشروطة : الدعاوى القضائية، ضمانات الديون وغيرها من الضمانات، عمليات الربط الضريبي المحتملة، إعادة التفاوض حول العقود الحكومية، أو بيع حسابات القبض بشرط الاسترداد أو غيره. إلى جانب ذلك فإنه يتم الإفصاح عن الارتباطات المتعلقة بالقيود على التوزيعات، أو اتفاقات الشراء المحتملة، أو عقود التغطية، أو عقود التوظيف[1].

6- الإفصاح عن الصفقات مع أطراف مرتبطة بالوحدة:

تظهر الصفقات مع أطراف مرتبطة بالوحدة عندما تدخل في صفقات يكون لأحد أطرافها القدرة على التأثير بصورة جوهرية على سياسات الطرف الآخر، أو يكون لطرف آخر القدرة على التأثير بصورة جوهرية أيضاً على الطرفين المشتركين في الصفقة، كما هو حاصل في الصفقات التي تتم بين شركة قابضة وشركاتها التابعة [*]، أو في الشركات التابعة فيما بينها، أو الوحدة وملاكها أو مديريها وأقاربهم. فلا يمكن افتراض أن الصفقات قد تمت على أساس تفاوض متكافئ. لأن شروط المنافسة المطلوبة مسبقاً والتعاملات الحرة في السوق قد لا توجد في مثل هذه الحالة. فهناك حالات لوحدات اقتصادية قد يقوم المسئولون بتنفيذ معاملات بقيم غير عادلة(مغالى فيها) بين الوحدات ووحداتهم الخاصة، أو وحدات أقاربهم، ويستولون من خلال تلك المعاملات على أموال الوحدة أو يحققون منافع خاصة على حساب الوحدة الاقتصادية والمساهمين بها، ولا يتم الإفصاح عن هذه المعاملات (مثلا: اقتراض أو إقراض الأموال بمعدلات فائدة منخفضة أو مرتفعة بصورة غير معتادة، أو بيع أصول ثابتة بقيم تختلف جوهرياً عن القيمة المقدرة، وعمليات مبادلة الأصول غير النقدية) أو الصفقات التي تتضمن وحدة محاسبية وهمية ، ليس لها وجود اقتصادي حقيقي يفترض أنها تتضمن أطرافاً مرتبطة. وهنا يتوجب على المحاسب التقرير عن الجوهر الاقتصادي دون الشكل القانوني لهذه الصفقات، وأن يقدم جوانب الإفصاح الكافية عنها. فالإفصاح في مثل هذه

---

[1] رضوان حلوه حنان، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص460-461.

[*] الشركة القابضة هي التي تملك أكثر من شركة تابعة وتقوم بعمل ميزانية موحدة للشركة الأم ولجميع الشركات التابعة لها بعد استبعاد وتسوية العمليات المتبادلة والأرصدة المقابلة.

بينما الشركة التابعة: هي شركة تخضع لسيطرة الشركة القابضة.(وتكون تابعة عندما تسيطر الشركة القابض ة- الأم-على أكثر من نصف حقوق التصويت، ولها التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية بحكم القانون، كما لها سلطة تعيين أو عزل غالبية أعضاء مجلس الإدارة، وتكون لها أيضاً سلطة التحكم بغالبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة).

الحالات يقوم بدور مهم جدا بإعلام مستخدمي القوائم المالية عن وجود وطبيعة تلك الصفقات ، وأنواعها، وحجمها، وقيمتها، وكذا سياسات التسعير المتبعة فيها[1].

الجدير بالذكر، أن جميع المعلومات التي يمكن للمحل المالي الحصول عليها في هذا النوع من الإفصاح يمكن أخذها من واقع البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة بصفة رسمية أو من واقع تقارير الإدارة المختصة في تسيير أنشطة الوحدة الاقتصادية بعد قيام مراقب الحسابات بعملية الفحص والتدقيق على القوائم المالية وإبداء رأيه فيها.

الاتجاه الثاني: الإفصاح الإعلامي:

يهدف هذا النوع إلى الاتجاه الإعلامي التثقيفي، وذلك تدعيما لمفهوم الملاءمة باعتبار ذلك أحد الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية. ويفيد هذا الإفصاح في إبراز المعلومات الملائمة لصناعة القرارات. كما أنه يعد وجهة النظر المعاصرة التي تنادي بالتوسع في الإفصاح. وبالطبع فإن هذا النوع يتطلب مستثمراً حصيفا ذي دراية وإطلاع، ومتخصص في قراءة وتحليل القوائم والتقارير المالية، وعقد المقارنات، وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ولا يقتصر فقط على استخدام ه المعلومات المالية بل يشمل المعلومات غير المالية، سواء كانت كمية أم وصفية، ويعد المستثمر ون الواعون والمحللون الماليون أهم مستخدمي هذا النوع من الإفصاح، الذي يمكنهم من الاعتماد على تلك المعلومات في اتخاذ قراراتهم[2].

الجدير بالملاحظة أن الإفصاح الإعلامي أو التثقيفي يأتي مكملاً للإفصاح الوقائي وذلك بإضافة مجموعة جديدة من القوائم (مثل قائمة القيمة المضافة، قوائم للإفصاح عن أثر التغير في المستوى العام في الأسعار..)، ويتحول الاهتمام من القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام إلى التقارير المالية وهي كالآتي[3]:

1 - إعداد التقارير والقوائم المالية وفق المستوى العام للأسعار.
2 - إعداد تقارير مرحلية مؤقتة عن نشاط نتائج الوحدة المحاسبية ومركزها المالي.
3 - التقرير عن الشركات المتنوعة، أي إعداد تقارير قطاعية على أساس المنتجات أو خطوط الإنتاج أو المناطق الجغرافية.
4 - التقرير عن التنبؤات المالية للوحدة المستقبلية.

---

[1] عبد الناصر محمد سيد درويش، " دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة- فرع بني سويف- جامعة القاهرة، عدد(2)، يوليو2003م، ص ص446-447.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص182.

[3] رضوان حلوه حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، مرجع سابق، ص ص462-464.

5 - تقرير الإدارة عن نشاط الوحدة المتعلقة بجانب السيولة والهيكل التمويلي، ومصادر رأس المال وجانب نتائج العمليات.

6 - الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي والمخطط ومصادر تمويله.

7 - الإفصاح عن الطرق المستخدمة في ترجمة العملات الأجنبية في حالة وجود فروع أجنبية.

8 - الإفصاح عن سياسة الإدارة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، والصفقات عن الاستثمارات، والصفقات في الشركات التابعة والزميلة، وعائد السهم.

9 - إعداد قائمة الدخل وفق مراحل متعددة بحيث تفصل العناصر العادية وغير العادية، وكذا العمليات المستثمرة وغير المستثمرة، والنشاط التشغيلي وغير التشغيلي.

حري بالذكر أنه كلما زاد التوسع في هذه النوعية من الإفصاح خصوصاً ما يتعلق من تفسير لتغيرات الأسعار ومعرفة مستوياتها، وكذا تفسير وتحليل وإيضاح الاحتمالات المستقبلية؛ كلما قلل ذلك من محاولة طلب معلومات إضافية سواء بطرق رسمية أو غير رسمية من داخل الوحدة الاقتصادية.

إزاء ذلك، يجب أن يحتوي المفهوم الحديث للإفصاح على الجانبين الوقائي والإعلامي معاً، حتى يمكنه أن يشمل أبعاداً جديدة، بحيث يصبح الهدف النهائي للإفصاح هو الحفاظ على الموضوعية، مع الأخذ بعين الاعتبار الوصول إلى عديمي أو قليلي الخبرة في فهم القوائم المالية والنواحي المحاسبية.

من خلال العرض السابق، يمكن القول بأن الإفصاح يعد أداة قوية للتأثير على سلوك الوحدات الاقتصادية وحماية المستثمرين. وفي ذلك يتفق الباحث مع وجهة النظر التي تفيد بأن الاعتماد على نظم إفصاح قوية تساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال. فالمساهمون والمستثمرون المرتقبون يحتاجون إلى المعلومات المنظمة التي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، وتمكنهم من اتخاذ قرارات تستند إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية[1].

---

[1] عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص ص449–450.

المطلب الرابع: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يستند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة إلى المقومات الرئيسة الآتية:

أ -تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات:

نظراً لتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية فإن الغرض من استخدامها، من قبل جهات متعددة، يكون أيضا مختلف. لذا فإنه عند تحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات سيساعد أيضاً في تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث المحتوى أو شكل العرض. وكذا ما تملكه الجهة المستخدمة من خبرة في تفسير الإيضاحات المتوافرة، فقد تكون الإيضاحات ملائمة لاستخدامات جهة أو فئة معينة، وغير ملائمة لجهة أخرى لا تملك المهارة والخبرة الكافية لفهم تلك الإيضاحات. وفي عالم مهنة المحاسبة استقر الرأي النهائي على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلاً في مجموعة من الفئات التي يُحتمل أن تستخدم التقارير المالية. لذا فقد صُممت القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى لتخدم الأغراض العامة والعريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم وهم الملاك، الدائنون، المديرون، وغيرهم[1]. على أن يكون التركيز على احتياجات الملاك الحاليين والمحتملين منهم والدائنين بصورة رئيسة.

وفي رأي الباحث أن هذا الإجراء (زيادة نطاق المعلومات المعروضة في التقارير وكميتها) يعد حلاً مناسباً لمشكلة عدم إمكان تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبي ة من المعلومات، وذلك من خلال الإفصاح عن تلك المعلومات التي بدورها تعمل على التغلب على الاختيار بين البدائل. إذ يعمل الإفصاح على عرض النتائج باستخدام البدائل المختلفة، ويقضي على مشكلة عدم تجانس المعلومات الملائمة للأطراف المختلفة.

ب- تحديد الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية:

إن تحديد الغرض من استخدام المعلومة يجب أن يرتبط بخاصية الملاءمة التي تحدد نوع وطبيعة المعلومات واجب الإفصاح عنها وهذا ما يمثل المعيار النوعي للمعلومات ، أما معيار الأهمية النسبية فهو يحدد مقدار المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها من حيث حجمها وكميتها.

وإزاء ذلك، تُعد معلومة ملائمة لمستخدم معين، إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة منها في غرض معين. فمثلاً يركز المستثمرون على بنود المعلومات التي تساعد على

---

[1] موسى الوحش،" الإفصاح المالي ودوره في خدمة الاقتصاد"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني السادس بعنوان المحاسبة في خدمة الاقتصاد للفترة 22-23 سبتمبر 2004، عمان، الأردن، ص3.

تحديد القدرة الكسبية والمؤشرات المستقبلية المتوقعة للوحدة الاقتصادية، بينما تركز اهتمامات محللي الائتمان على بنود المعلومات التي تساعد على تحديد قدرة الوحدة على السداد والوفاء بالتزاماتها المالية، وهكذا بقية الفئات [1]. ولا غرابة في ذلك، لأن الاختلاف مرتبط أساسا باختلاف طبيعة المعلومات التي يحتاجها الطرفان (المستثمرون ومحللي الائتمان) المختلفان في الطبيعة. وهذه النتيجة يستفاد منها في مراعاة احتياجات الفئات المستخدمة للمعلومة في الدولة التي تحاول وضع تشريع يلزم الوحدات الاقتصادية العاملة فيها بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي.

ج- **تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:**

المعلومات المحاسبية هي التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية التقليدية، بالإضافة إلى المعلومات التي تعذر عرضها في صلب تلك القوائم، وعُرضت في الملاحظات المرفقة بها التي تُعد جزءاً لا يتجزأ من تلك القوائم.

وبالرغم من إعداد تلك القوائم وفقاً لمجموعة من المبادئ والفروض التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين المهتمين بالمبادئ أو الأصول المحاسبية المتعارف عليها ؛ إلا أنها وجدت مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم، منها مبدأ ثبات وحدة النقد، التكلفة التاريخية، مفهوم الحيطة والحذر، والأهمية النسبية وغيرها.

وفي ذلك، هناك من يرى أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يحتم إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد تلك القوائم، من خلال إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص والمعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وإجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة والخواص الأخرى التي تمثل قيداً على ملاءمة المعلومات[2].

وقد نتج عن ذلك المطالبة بتوسيع نطاق الإفصاح في القوائم المالية من زوايا متعددة منها[3]:

---

[1] علي محمد حسن هويدي،" القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان: دراسة اختباريه"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد الأول، يناير1993، ص164.

[2] خالد الخطيب، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(18)، العدد الثاني، 2002، ص161.

[3] محمد عبد الله علي المهندي، " أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2004)، ص ص53-54.

1 - الدعوة إلى استخدام أنماط جديدة من المقاييس المحاسبية تكون مبنية على مفاهيم مستمدة من نظرية الاحتمالات (كمقياس المدى، التباين، والانحراف المعياري)، تكون أكثر واقعية في تحديد بعض القيم خصوصاً قيم المخصصات ومصاريف الإهلاك التي يتم تقديرها في ظل حالة من عدم التأكد.

2 - شيوع استخدام مفهوم المقاييس المتعددة في الإفصاح عن قيم بعض البنود المدرجة في القوائم المالية مثل: الإفصاح عن القيمة الجارية والاستبدالية للأصل الثابت جنباً إلى جنب مع التكلفة التاريخية خصوصاً عند وجود فرق جوهري بينهما.

3 - الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية التقليدية مثل: الإفصاح عن بيانات محاسبة الموارد البشرية والاجتماعية.

4 - الإفصاح عن التنبؤات والتوقعات المالية مصحوبة بمدى المخاطرة المحسوبة لدقة المعلومات التي تحتويها تلك التنبؤات.

5 - الإفصاح عن الآثار التي تظهر في البيانات المحاسبية بسبب التغيرات التي تحدث في المستويات العامة للأسعار في ظل معدلات التضخم المرتفعة نسبياً التي تمر بها بعض البلدان.

ولتحقيق تلك المطالبة بتوسيع نطاق الإفصاح فإنه يجب مراعاة اعتبارين مهمين عند القيام بذلك:

الاعتبار الأول: وجود مهارات وخبرات متخصصة جدا تستطيع توفير تلك المتطلبات ، خصوصاً عند الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية، لقلة وجودها.

الاعتبار الثاني: عدم الإغراق المفرط في التفاصيل، فقد يقود إلى إرباك المستخدمين، أو إلى عدم تمييزهم بين ما هو مهم وما هو أقل أهمية، ناهيك عن أن التوسع في الإفصاح قد يؤدي إلى جعل التحليل المالي أكثر صعوبة عند إجراء عملية إعادة تجميع وترتيب وتصنيف البيانات والمعلومات، بغية الحصول على مجموعات معينة تكون ذات مغزى في عملية التحليل المالي[1].

وفي ذات السياق، هناك من يرى أن التوسع في نطاق الإفصاح يجب أن يحدد في اتجاهين في آن واحد أولهما: إفصاح متعدد بحيث تقدم البيانات والمعلومات الملائمة لمن يطلبها والشكل الذي يفيده في صنع واتخاذ القرار المطلوب، أي عدم الاقتصار على الشكل التقليدي للقوائم المالية المعدة للغرض العام. وثانيهما: إفصاح مستمر، وعدم الاقتصار على القوائم السنوية أو حتى ربع

[1] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها**، مرجع سابق، ص ص50-51.

السنوية ومحاولة إعداد القوائم المالية المشفوعة بالإفصاح المطلوب في فترات زمنية قصيرة نسبياً، كل ذلك من أجل خلق صورة حركية عن واقع النشاط في الوحدات الاقتصادية، وجعلها أكثر واقعية في التعبير عن أدائها الاقتصادي واتجاهات هذا الأداء[1].

وإزاء ذلك، يتفق الباحث مع من يرى بضرورة المواءمة بين تكلفة إعداد التقارير ونشرها، وتوفير الوضوح المناسب فيها لصالح الفئات التي تستخدمها في اتخاذ القرارات. فمثلاً التحليل المالي لا يتطلب إعداد قوائم مالية خاصة ولكن يفضل إعداد كشوف تحليلية وتقارير تفصيلية مناسبة تكون مرفقة بالقوائم المالية.

د- **أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:**

يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات في القوائم المالية بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية ، وفقا لمبدأ الأهمية النسبية، وبشكل يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة[2]. وأن تراعي الوحدات المستوى الملائم لمقدرة مستخدمي التقارير على الوصول إلى مضمون الإفصاح بدون الحاجة إلى تأويله، ولا ينبغي للمعلومات أن تكون ضئيلة أو غامضة، بحيث يمكن وصفها بالتلميحات أو الإرشادات غير المباشرة، وإلا احتاج الإفصاح إلى إفصاح آخر. لذلك يجب الإفصاح عن أية معلومة يكون لها أثر ملموس على تقدير القارئ. وهنا يمكن القول إن الإفصاح يكون كافياً وملائماً وعادلاً عندما تعرض القوائم المالية عرضاً علمياً سليماً ترتب فيها العناصر والمجموعات بشكل مفهوم ومنسجم مع مبادئ المحاسبة بحيث تخدم الطوائف المستخدمة وفي مقدمتهم "المحللين الماليين" [3]. وبذلك يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة في قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية •، في

---

[1] شريف محمد البارودي، مرجع سابق، ص ص93-94.

[2] Pernan S. and Jane .Q. ,Financial Statement Analysis the prediction of stock Returns, Journal of Accounting and Economies, Autumn, 1989,pp202-239.

نقلا عن: محمد ذا النون عبد الكريم عصفور، "تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان -دراسة تطبيقية-"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية بالأردن، 2005م)، ص23.

[3] صادق الحسني ، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها،** مرجع سابق، ص52.

• أساليب الإفصاح المألوفة والشائع استعمالها: صياغة وترتيب القوائم المالية ذات الطابع الرسمي، التعبيرات أو الملاحظات الهامشية الملحقة بالقوائم المالية، القوائم والجداول الملحقة بالتقارير المالية، المصطلحات أو الشروح التفصيلية وكذا البيانات التفصيلية الإضافية المدرجة بين الأقواس، تقارير مجلس الإدارة والوحدة، وتقرير مراقب الحسابات.

حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى والتفاصيل إما في الملاحظات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة[1].

هـ- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب من الأمور الهامة التي تزيد من قيمتها، ويجعلها أكثر ملاءمة في اتخاذ القرارات الصائبة، أما إذا لم تنشر في الوقت المناسب فإن تلك المعلومات تصبح قليلة القيمة، وتنخفض صلاحيتها وأهميتها[2].

ومن نافلة القول أنه يمكن الاسترشاد بتلك المتطلبات-خاصة الإفصاح- في الحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية، وكذا من أجل حماية المستخدمين، ومساعدتهم في اتخاذ قرارات معينة. وبالرغم من المتطلبات الخاصة بالإفصاح التي أشارت إليها المنظمات المالية المهنية والعلمية والباحثين، إلا أن توافر المعلومات المناسبة بالقوائم المالية، وخاصة المحاسبية منها، قد تكون غير كافية ولا تلبي احتياجات المستخدمين خاصة المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والتي سنذكر أهمها لاحقا[3].

المطلب الخامس: ملاءمة القوائم المالية المنشورة لاحتياجات التحليل المالي

إن من المهام التي يقوم بها المحلل المالي قبل القيام بعملية التحليل المالي فحص مخرجات النظام المحاسبي، كونها المادة الخام لعملية التحليل، من خلال معرفة ملاءمتها وإمكانية الاستفادة منها والحكم على كفاءة المعلومات الواردة في القوائم المالية؛ من أجل توفير المعلومات المناسبة للأطراف المستفيدة التي تسهم في اتخاذ قرارات رشيدة. فدقة المدخلات وكفايتها وملاءمتها ستؤثر حتما على نتائج التحليل المالي.

لذلك، حظيت التقارير المالية في الدول المتقدمة بكثير من الدراسات النظرية والميدانية من جانبي المنظمات المهنية والمعاهد العلمية، التي تتولى وضع توصيات ها بخصوص معايير المحاسبة والمراجعة، ومتابعة تنفيذها وتحديثها أولاً بأول. بالإضافة إلى الضغوط من جانب المستخدمين بإلزام الوحدات بتقديم قوائم مالية متعددة الأغراض ومعلومات تفصيلية يتم الإفصاح عنها بصورة دورية ومنتظمة. وبالمقابل نجد في الدول النامية أن التقارير لم تحظ بالدرجة نفسها

[1] عبد المقصود محمد دبيان، مرجع سابق، ص ص20-21.

[2] سمير البهلول ميلود بالحاج،" العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية بالأردن، 2006م)، ص21.

[3] عبد الرحمن عبد الفتاح محمد،" دور القوائم البينية في ترشيد قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف، العدد(11)، يوليو1995م، ص25.

من الاهتمام، كما في الدول المتقدمة، وقد يرجع السبب لعدم وجود فئة من المحللين الماليين تطالب بالمزيد من المعلومات المالية[1].

ولتحديد مدى ملاءمة القوائم المالية المنشورة بغرض التحليل المالي يمكن حصر أوجه القصور التي تحتويها تلك القوائم في بندين رئيسين هما:

البند الأول: القصور في التشريعات والقوانين:

إن قصور التشريعات والقوانين، وغياب الرقابة الحكومية والمنظمات المهنية المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، التي تفرض نوعية ومقدار البيانات المالية الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وإلزام الوحدات بـاتباع معايير وقواعد محاسبية معينة يعتمد عليها كمرشد أساسي في كيفية قياس وتوصيل المعاملات المالية للوحدات الاقتصادية؛ يسفر حتما إلى توفير فرص للتلاعب بالبيانات المالية، ويولد مخاطر استغلال، فللخضوع لرغبات الإدارة في الإفصاح بالشكل والكيفية التي تراها. الأمر الذي يؤدي إلى حدوث أزمات مالية، وتراجع في ثقة المجتمع فيما يتعلق بالمعلومات المحاسبية[2].

وبناء على ذلك، فغياب التشريعات وضعف رقابة الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة ستولد بيانات غير قابلة للمقارنة، خصوصا عند المفاضلة بين المبادئ المحاسبية التي تعالج بنداً معيناً؛ نظرا لعدم الاتساق والتعبير الموحد لنفس المعاملات المالية، ناهيك عن فقدان الكثير من الخصائص الأساسية للمعلومات التي يجب أن تتوافر فيها، حيث تفقد من قدرة تلك المعلومات التأثير على متخذ القرار، الأمر الذي يزيد من خطورة الأمر عند القيام بعملية التحليل المالي.

البند الثاني: القصور في عملية القياس والتوصيل:

يظهر القصور في القياس المحاسبي للبيانات المنشورة لاعتماد الأخيرة في إعدادها على مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية (فرض القياس النقدي، فرض ثبات وحدة النقد، فرض الاستمرارية، وكذا مبدأ التكلفة التاريخية). فالتعبير في القوائم المالية بشكل نقدي واستخدام النقود كمقياس يفقد المعلومات صلاحيتها لأغراض اتخاذ القرارات؛ نظراً لأن النقود مقياس غير ثابت، لأن المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية تكون معدة عن قوة شرائية مختلفة وغير

---

[1] عيد محمود حميدة،" تقييم فاعلية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل2001،ص303.

[2] عبد الحميد مانع علي الصيح،" المعايير المحاسبة الدولية دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الجامعة المستنصرية، 1998)، ص125.

متجانسة[1]. فتصبح غير ملائمة للتحليل المالي، خصوصاً في الحالات التي تكون فيها الفترة الزمنية، مجال المقارنة، طويلة نسبياً.

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض نواحي القصور في التوصيل أو العرض والإفصاح يمكن بيان أهمها في الآتي:

1 - تنوع واتباع قواعد محاسبية متعارف عليها من وحدة محاسبية لأخرى، ينتج حتما اختلاف في مخرجات القوائم المالية المنشورة إلى حد كبير، تبعا لنوع وطبيعة الأسس والطرق والسياسات التي تتبعها كل وحدة في القياس[2]. كما تظهر المخرجات كذلك أرقاماً متناظرة مختلفة في كل من قائمة الدخل والميزانية، وهو ما ينعكس بالطبع على موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي عن أداء الوحدتين، لتصبح تلك المؤشرات بلا معنى وغير قابلة للمقارنة المكانية والزمنية[3].

2 - صعوبة تطبيق مؤشرات التحليل المالي خصوصاً تلك المتعلقة بالربحية والسيولة ومعدلات الدوران، وهي مؤشرات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمستثمرين والمقرضين.

3 - عدم التزام منشآت الأعمال بمتطلبات الإفصاح الواردة في التشريعات القائمة، وتفاوت درجات العرض من وحدة إلى أخرى، مما يعني انعدام مراقبة ودقة النشر.

4 - عدم عرض أي تقارير عن التغيرات في حقوق الملكية أو الأرباح المحتجزة وتغيرات المركز المالي أو التدفقات النقدية. كما أنه لا توجد إيضاحات مرفقة للإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة، والارتباطات المالية الكبيرة، والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وحتى تاريخ النشر[4].

---

[1] هادي أحمد محمد الصياد ، "دراسة طرق تقييم أصول المنشآت العامة المحولة إلى الخصخصة في الجمهورية اليمنية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006م)، ص60.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية،** (عمان، دار وائل للنشر، 2003)، ص13.

[3] هشام احمد حسبو، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي،** (القاهرة، مكتبة عين شمس، بدون تاريخ)، ص120.

[4] يمكن الرجوع إلى:

أ - وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص75؛

ب -منير محمد شاكر وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات،** (عمان، دار وائل للنشر، 2005م)، ص23.

5 - عدم الاهتمام بالمعلومات التي تهم المستثمرين والمقرضين بحيث تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم.

6 - تمسك المحاسبين بالموضوعية والارتباطات بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، يقلل من فعالية الإفصاح المحاسبي خصوصاً في خدمة قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية.

7 - تحتوي القوائم المالية المنشورة على البيانات ذات الطبيعة الكمية بوصفها عنصراً مهماً من مدخلات القرار، إلا أنها تغفل البيانات ذات الطبيعة الوصفية(سمعة الإدارة، المشكلات الفنية للتسويق، والآثار البيئية...) التي لا تقل أهمية عن سابقتها وبخاصة في مجال التحليل المالي لأغراضه المختلفة.

الخلاصة:

يستخلص الباحث من خلال العرض السابق للفصل، إن التحليل المالي نظام معلومات، ومخرجات النظام المحاسبي تشكل القاعدة الأساسية لمدخلات ذلك النظام التي تعد قاعدة معلوماتية ذات فائدة كبيرة للمستخدم تمكنه من اتخاذ القرارات، اعتمادا على جودة المعلومات التي تحكمها خصائص متعددة. فعند توافر خصائص المعلومات الرئيسة والثانوية مجتمعة في المعلومات؛ يؤدي إلى زيادة منفعة وفاعلية القوائم المالية المنشورة لكافة مستخدميها بمن فيهم المحلل المالي، و كذا التقليل من المجهول وعدم التأكد و حصول المستخدمين على نتائج مرضية.

ويرى الباحث، أن التحليل المالي لكي يحقق الغرض المرجو منه، فإن الأمر يقتضي معرفة المحلل المالي نقاط الضعف التي تعاني منها القوائم المالية التي سبق ذكرها ، والقيام بالبحث والمعالجة المناسبة لأوجه القصور ومنها الإفصاح حتى يتمكن مستخدمو البيانات من الاعتماد على بيانات صحيحة في اتخاذ القرارات، وكذا تلبية احتياجات كافة المستخدمين و الذي منهم المحللين الماليين.

كما تجدر الإشارة إلى أن التحليل المالي الذي يعتمد فقط على القوائم المالية كمدخلات وحيدة يعتبر غير موضوعي أو قاصر اً. لذا فقد حرصت كثير من الدراسات والبحوث والمنظمات المهنية على توفير المعلومات بالقدر اللازم والكافي. فالتحليل المالي يستلزم كماً هائلاً ومستوى من المعلومات المالية وغير المالية، نحصل عليها من الوحدة ومن غيرها ، بعضها محاسبي وبعضها غير محاسبي، وقد تكون سياسية، وقانونية، وبيئية، وضرائبية، وغيرها . ومن أهم تلك المعلومات الواجب توافرها، آثار التضخم، تكلفة الفرصة البديلة للقرار، المركز التنافسي للوحدة ممثلا بحصتها في الأسواق، تلخيص للسياسات المتبعة، معلومات عن الالتزامات المحتملة وطويلة الأجل، الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية... مع الأخذ في الاعتبار العلاقة بين العائد منها وتكلفة إعدادها.

الفصل الثاني:
التحليل المالي (مفهومه، أدواته وأساليبه، وحدوده)

- مقدمة
- المبحث الأول: مفهوم ومقومات التحليل المالي
- المبحث الثاني: أساليب وتقنيات التحليل المالي
- المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب

مقدمة

يتضمن هذا الفصل توضيحاً لمفهوم التحليل المالي والأهداف المتوخاة منه، ومعرفة الجهات المتوقع استفادتها من نتائجه، والبيانات الداخلية والخارجية التي يستند إليها في الوصول إلى استنتاجاته وتوصياته، محاولين ربط التحليل المالي ووظائفه بعملية صناعة القرارات المالية في المجالات المختلفة وهو ما تناوله المبحث الأول، في حين خُصص المبحث الثاني للأدوات والأساليب التي يستخدمها المحلل المالي في تطبيقاته والمقارنات التي يجريها للوصول إلى أهداف التحليل المالي، كما يتناول التحليل الرأسي والأفقي بهدف معرفة التغيرات في العلاقات بين عناصر القوائم المالية، أما المبحث الثالث فقد خُصص للنسب المالية واستعمالها المختلفة في عملية القياس والتحليل والتفسير للوصول إلى نتائج عمليات التحليل المالي، ثم معرفة الكيفية التي جعلت التحليل المالي نظاماً للمعلومات من خلال الآلية (الأساليب والأدوات) التي يتم بها تنفيذ عملية التحليل، وكذا معرفة أهميته في توفير المعلومات المناسبة للمستخدم الداخلي والخارجي التي تساعده في صنع القرارات المالية المختلفة، التي تمكن القائمين على إدارة الوحدة من تحقيق أهدافها.

المبحث الأول: مفهوم ومقومات التحليل المالي

كان المفهوم التقليدي لتحليل التقارير المالية الذي كان سائداً في الماضي قبل ظهور أدوات التحليل المالي وأساليبه الحديثة يُعرف بأنه دراسة للقوائم المالية، واستخراج مجموعة من النسب المالية، والعلاقات بين محتويات هذه القوائم، وتفسيرها من جانب القائم بالتحليل المالي. وبعد التطورات التي صاحبت التطور في تحليل الاستثمار، وسوق الأوراق المالية، واعتمادها على معلومات مالية وغير مالية عن الوحدة الاقتصادية، وعن النشاط الاقتصادي بصفة عامة، أصبح تحليل القوائم يعتمد على نظام المعلومات المحاسبية كمدخلات، وبمثابة مادة خام يقوم المحلل المالي بعملية تشغيلها؛ من أجل الحصول على معلومات مفيدة تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم المختلفة بصورة رشيدة.

وإزاء ذلك، يتناول الباحث مجموعة من المفاهيم تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، يمكن تناولها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه فرع من فروع المعرفة ، ومجال من مجالات العلوم الاجتماعية، الذي كان ولا يزال يعني بدراسة القوائم المالية دراسة تفصيلية تحليلية انتقادي ة، بعد تبويبها التبويب الملائم من زاوية المحلل المالي نفسه[1].

ويعرف كذلك بأنه فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة ل وحدة اقتصادية معينة عن فترة أو فترات ماضية، بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم الوحدة خلال فترة الدراسة، والتنبؤ بنتيجة أعمال الوحدة ونشاطها عن فترات مقبلة[2].

كما يعرف التحليل المالي بأن ه الدراسة المتفحصة والدقيقة للبيانات الواردة في القوائم المالية، من أجل التوصل إلى معلومات مفيدة يمكن اعتمادها ، لغرض ترشيد عملية اتخاذ القرارات[3].

في حين أشار أحد الباحثين إلى أن تحليل القوائم المالية تُعد عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي بهدف تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة، ومعلوما ت ماليةأخرى

---

[1] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها** ، مرجع سابق، ص73.

[2] هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص5.

[3] حسين عبدالله التميمي، " استخدامات وسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات في منشآت الأعمال دراسة ميدانية لعينة من الشركات الصناعية والتجارية في اليمن"، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة بسلطنة عمان، العدد(69)، يونيو 1997، ص71.

وغير مالية لمساعدة المستفيدين منها على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية [1]. كما أوضح Foster أن تحليل القوائم المالية يشمل دراسة العلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية في فترة معينة، واتجاه هذه العلاقة في الفترة القادمة[2].

ويعرفه آخر بأنه نشاط يتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلائل معينة من وجهة نظر القائم بالتحليل، وبما يفيد في الحكم على مجالات القوة والضعف في السياسات المالية للوحدة، والتحليل المالي يقوم بتفسير وإيجاد علاقة مفهومة بين البيانات المالية بما يجعلها أكثر وضوحا وأعظم نفعا من وجهة نظر متخذ القرار، سواء كان داخليا أم خارجيا[3].

والتحليل المالي لا يخرج في جوهره عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية وإثارة التساؤلات حول مدلولات هذه البيانات، وذلك لمحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالأرقام التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية والبيعية والإنتاجية...التي تعمل الوحدة الاقتصادية في إطارها[4].

وينظر إلى التحليل المالي بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل)إلى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار" وتشكل النسب المالية الجانب المهم في عملية التحليل[5].

ويعُرف التحليل المالي بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية، وتحليلها وتفسيرها؛ بغرض الحكم على مركزها المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء الوحدة الاقتصادية، وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل[6].

---

[1] Lev, Baruch, Financial Statement Analysis, Prentice-hall, 1974, p4

[2] Foster, George, Financial Statement Analysis, Prentice-hall, new Teroey 1978, p24.

[3] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006)، ص95.

[4] زياد رمضان، **أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدماتية تحليل ومناقشات الميزانيات**، (عمان، دار وائل للنشر، 1997)، ص7.

[5] Archer S. H; & Choate G. M. Financial Management, New York. John Wiley and son. 1979. p535.

نقلاً عن: عبدا لغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات**، (بيروت، مطابع الأمل، 1990م)، ص 97.

[6] هيثم محمد الزعبي، **الإدارة والتحليل المالي**، (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م)، ص157.

وعلى ذلك يمكن القول: إن التحليل المالي نشاط يتعلق بدراسة البيانات الواردة في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية دراسة تحليلية متفحصة ، وترتيبها وتفسير العلاقة بين مجموعة من عناصر القوائم المالية لفترة زمنية معينة واتجاهاتها المستقبلية، بهدف إيجاد معلومات ملائمة تساعد متخذ القرار في الحكم على مكامن الضعف والقوة لل وحدة، وتقييم أدائها والتنبؤ بمستقبلها، و كذا تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

وبهذا، يرى الباحث أن التحليل المالي يعد عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، وتعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها. وأن التحليل المالي يعتبر نظاماً لتشغيل البيانات والمعلومات بهدف مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وتقييم أدائها، والتنبؤ بمستقبلها.

كما يستخلص الباحث من المفاهيم السابقة أن التحليل المالي يُستخدم للوصول إلى العديد من الأغراض المختلفة أهمها:

- يسهم في إبراز الارتباطات بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر على مدى فترة أو فترات عدة وحجم هذه التغيرات وأثرها.
- إعطاء دلالات ومؤشرات مهمة وتوفير المعلومات النافعة والملائمة لكافة الأطراف ذات العلاقة لممارسة وظائف التخطيط وتحليل الأداء وتقييمه.
- توفير الأدوات والوسائل و السبل التي تجعل الجهات ذات العلاقة قادرة على رسم السياسات واتخاذ القرارات الرشيدة للوصول إلى الأهداف المنشودة.

المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي

ترجع أهمية التحليل المالي إلى الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينيات (كما أشرنا سابقا) من القرن الماضي، التي ارتبطت بمرحلة الكساد العالمي حيث انتشرت ظاهرة التعثر أو الفشل المالي. فصدرت التشريعات التي صاحبت تلك الفترة بازدياد التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي التي تقضي بضرورة نشر البيانات المالية، وفتحت تلك التشريعات مجالات جديدة كان أهمها موضوع التحليل المالي وتقييم كفاءة الأداء. إلا أنها لم تتبلور إلا قبل نهاية الخمسينيات حيث تحول الاهتمام عن المسائل الوظيفية للإدارة المالية إلى الاهتمام بالمسائل الكمية كالتحليل المالي والتخطيط لاستخدام الموارد بما فيها عملية التخطيط للاستثمارات الرأسمالية. وبذلك، تحولت مهمة

الإدارة المالية من تدبير الاحتياجات المالية اللازمة للوحدة الاقتصادية إلى اتخاذ القرارات بشأن نوعية الأموال المطلوب تدبيرها، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة في مجال الاستثمار والتمويل[1].

وزادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي الهائل الذي اقترن بإنشاء المشروعات الضخمة والإنتاج الكبير، وما تحقق عن ذلك من وفورات مختلفة عقدت من عمليات الإشراف والرقابة، وجعلت من الضروري وجود جهاز متخصص يمكنه تحمل تلك الأعباء. من جهة أخرى كان للتقدم التكنولوجي، و وسائل الاتصال، وتوسيع الأسواق، الأثر البالغ في زيادة حركة رؤوس الأموال وتعقد قرارات الاستثمار والاندماج وشراء المشروعات. الجدير بالذكر أن التحليل المالي يستمد أهميته من قدرته على تحديد مدى سلامة العلاقة بين القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها، والتأكد من أن الوحدة الاقتصادية موضوع التحليل قد حققت أهدافها المالية المخططة من خلال مجموعة من القرارات السلمية.

ولأهمية التحليل المالي كنظام معلومات فإنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأغراض والأهداف التي تساعد الإدارة والأطراف المختلفة ذات الصلة في الوحدة الاقتصادية من اتخاذ قرارات رشيدة في مختلف المجالات.

وعلى هذا، يتفق الباحث مع من يرى أن أهمية التحليل المالي تكمن في تحقيق الأغراض المختلفة التي يوفرها نظام التحليل المالي يمكن ذكرها في الآتي:

- الإسهام في إعداد الخطط والرقابة وزيادة فاعليتها، ويسهم في الوقوف على مدى الكفاءة في التنفيذ، وتحديد المسؤولية عن الاختلافات فيما بين المخطط والفعلي[2].
- يسهم التحليل المالي في كشف نواحي القوة والضعف في السياسات المالية للوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، عن طريق المؤشرات التي تعكس ذلك والتي تقوم على تحليل المركز المالي لها، مما يسترعي اهتمام الإدارة والجهات المعنية لمعالجة الانحرافات التي قد تظهر عند التقييم[3].

---

[1] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، (ط:4، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1999م)، ص ص6–8.

[2] مصطفى علي نبيل الشامي، مرجع سابق، ص180.

[3] محمد حسين أحمد حسن،" التحليل المالي بالأهداف كمدخل لتقييم الأداء الاستثماري في البنوك التجارية دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد(1)،1995م، ص152.

- للتحليل المالي أهمية خاصة في اختبار الانجازات السابقة، حيث يوضح عما إذا كانت الأمور تسير في الاتجاه الصحيح من عدمه وذلك عن طريق تحليل قائمة الدخل(حسابات النتيجة)[1].
- التعرف على مدى قوة المركز المالي والائتماني للوحدة، والقدرة الاستثماري ة لديها، ومعرفة استثماراتها من خلال تحقيقها لنمو أنشطتها وعملياتها.
- معرفة وقياس كفاءة عمليات الوحدة المختلفة، وعملياتها داخل الصناعة التي تنتمي إليها، ومعرفة وضعها الإنتاجي والتسويقي والمالي، وتقدير حصتها السوقية ومكانتها التنافسية[2].
- يساعد في تقييم الأداء سواء كان التقييم شاملاً للوحدة كلها أو لجانب معين فيها كتحليل السيولة، أو تقييم الربحية، أو تقييم التوازن المالي، أو مقدرة الوحدة على تسديد التزاماتها المالية. ناهيك عن توفير المعلومات الملائمة و الموضوعية لتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات[3].
- يساعد في تحديد القدرة الائتمانية، القدرة الإيرادية، الهيكل المالي الأمثل، حجم المبيعات المناسب، قيمة الوحدة الصافية، هيكل التكاليف، تقييم أداء الإدارة العليا، وتحديد مجالات استخدام الأموال ومصادرها.
- إمداد متخذي القرارات بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة اعتماداً على مخرجات النظام المحاسبي للوحدة.
- يساعد في توقع مستقبل الوحدة الاقتصادية من خلال معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة. وحتى معرفة الإجراءات المناسبة التي تحول دون إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة[4].

---

[1] درويش مرعي إبراهيم،" تطوير التحليل المالي بالنسب لخدمة أهداف الإدارة مع التطبيق على شركة الدلتا للمقاولات العامة إحدى شركات هيئة القطاع العام للتشييد"، المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات ، العدد(5)، يناير1988م، ص ص184–185.

[2] زياد رمضان،، مرجع سابق، ص8.

[3] محمد إبراهيم النوايسة، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، (ط:3، عمان، مركز طارق للخدمات الجامعية، 2003)، ص4.

[4] يمكن الرجوع إلى:

أ – جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، مرجع سابق، ص ص96–97؛

ب –وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص ص21–22؛

ج –منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص22؛

د –خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، (عمان، دار وائل للنشر، بدون)، ص ص93–94؛

هـ– صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها** ، مرجع سابق، ص81.

- دراسة العلاقات بين بنود المعلومات المالية التي يوفرها النظام المحاسبي بقصد استباط مؤشرات كمية – مالية وغير مالية – يعبر عنها في صورة نسب، أو اتجاهات، أو معايير، أو معادلات توفر المعلومات المالية المناسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات[1].

المطلب الثالث: مصادر المعلومات التي يعتمد عليها التحليل المالي

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المحاسبة المالية التي تظهر نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية من ربح أو خسارة، وتوضح المركز المالي للوحدة وحقوق أصحابها. وتقسم هذه المخرجات على قسمين: الأول قوائم مالية أساسية والثاني: قوائم مالية مكملة للأولى. أما القوائم الأساسية فهي التي يتعين على الوحدة الاقتصادية أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري، حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية. أما القوائم المالية المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل الوحدات بناءً على ظروف معينة، ومنها قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم المالية الأساسية[2]. وبذا فأهم مصادر التحليل المالي تتمثل في: الحسابات الختامية والتقارير الداخلية التي تعدها الإدارات التنفيذية، وتقارير مدققي الحسابات الخارجية، ومعلومات يمكن الحصول عليها من سوق رأس المال، والصحف والمجلات والنشرات الحكومية، ومكاتب البحث العلمي[3].

وعلى ذلك، فالقوائم المالية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحويها، والتي تصف المركز المالي للوحدة الاقتصادية، كما تصف الأنشطة الاقتصادية لها خلال فترة محاسبية قد تكون شهراً، أو ربع سنة، أو نصف سنة. وتحتوي على مجموعة من الكشوفات المحاسبية التي تعبر عن البيانات الإجمالية والتفصيلية لمستوى أداء الوحدة ومركزها المالي الذي آلت إلية نتيجة نشاط الوحدة خلال فترة زمنية معينة. حيث لم تعد القوائم المالية مجرد بيانات

---

[1] سمير عبد الغني محمود،" تدعيم استخدام الأساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي من جانب المراجع الخارجي لخدمة أهداف المراجعة التحليلية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة فرع بنها، العدد(1)، 2003، ص ص11–12.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص28.

[3] يمكن الرجوع إلى:

أ – محمد إبراهيم النوايسة، مرجع سابق، ص3؛

ب - خالد الراوي، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، (عمان، دار المسيرة، 2000)، ص17.

تاريخية توضح نتائج أعمال الفترة السابقة التي انتهت بكل ما تحتويه من نجاح أو فشل، بل ينظر إلى تلك القوائم على أنها مصدر للبيانات التي يمكن استخدامها لتحليل أسباب النجاح وتكوين المؤشرات لأجل التنبؤ بالمستقبل وتقويم الأداء[1].

وانطلاقاً من معطيات ومخرجات القوائم المالية تتمكن الأطراف المعنية بمن فيهم المحلل المالي من التقييم، والإشراف، والتخطيط لأنشطة الوحدة الاقتصادية، وتمكنهم من اكتشاف أسباب الانحراف عن المعدلات المعيارية المحددة بالميزانيات التقديرية، وتغيراتها، واتجاه هذه التغيرات في فترة زمنية معينة، وتحليل هذه التغيرات، ووضع الحلول المناسبة لتجاوزها إذا كانت سلبية، والبحث عن الاحتياطيات الكافية لزيادة قدرتها الإنتاجية[2].

ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية كافية لأغراض الاستثمار، والتمويل، وصناعة القرارات المختلفة. لذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف على حقيقة وضع الوحدة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها، مع الأخذ في الاعتبار المؤثرات الخارجية للوحدة الاقتصادية، من تغيرات الأحوال الاقتصادية وتغيرات مستويات الأسعار، حتى يكون صنع واتخاذ القرار بناءً على دراسة معمقة، وتحليل رقمي بكل ما يتعلق بالقضية موضوع القرار[3].

وقبل الشروع في ذكر أنواع القوائم المالية، وتعريفها، ومعرفة أهدافها، فإن من المناسب معرفة الشروط والاعتبارات الواجب توافرها في القوائم لانجاز عملية التحليل المالي بكفاءة وفعالية التي يمكن ذكر أهمها في الآتي:

1 - الدقة والموضوعية بحيث تعبر عن الحالة تعبيراً صحيحاً وموضوعياً وواقعياً.
2 - أن تتصف بالبساطة، والوضوح، وثبات المصطلحات، والطرق والإجراءات، والسياسات المطبقة في الفترات المحاسبية المختلفة.

---

[1] يوحنا عبد آل آدم، صالح الرزق، **المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة**، ،(ط:2، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006م)، ص423.

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص79.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص8.

3 – أن تتسم بالشمول، بحيث تغطي كافة النشاط، وكافة متطلبات التحليل المالي، وأن تأخذ التأثيرات الداخلية والخارجية الت ي يتعرض لها نشاط الوحدة كالإنتاج، والتسويق، والمبيعات، والمشتريات، والتوظيف...

4 – أن تستوعب التغيرات التي تحدث في الأسعار، وذلك باستبعاد أثر التضخم عليها.

5 – أن يكون تبويب البيانات وطريقة عرضها ملائما لحاجات التقويم والتحليل المالي وأغراضه، وأن تكون كذلك واضحة لمستخدمي البيانات[1].

وهنا يمكن تناول أهم مصادر المعلومات حيث تختلف القوائم المالية باختلاف طبيعة الوحدة الاقتصادية ونوعية البيانات التي تعبر عنها. إلا أن أبرز هذه القوائم في المحاسبة المالية هي الميزانية العمومية(قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل(حسابات النتيجة)، وقائمة التغيرات في المركز المالي.

وقبل البدء في تناول هذه القوائم تجدر الإشارة إلى اختلاف طرق الإعداد والإفصاح عن المعلومات، فهناك من يعتمد النموذج التقليدي لعرض المعلومات(الحساب)، وهناك من يتبع النموذج الحديث في العرض والإفصاح عن المعلومات(القائمة). ويعتبر الشكل الثاني، أي نموذج القائمة، أكثر انسجاماً مع أهداف التحليل المالي لما يوفره هذا النموذج من تقسيم واضح للإيرادات والمصروفات على أساس الأنشطة عوضا عن ما يوفره من ارتباطات بين المكونات والمجموعات من خلال التبويبات المتبعة. وإزاء ذلك سوف نتناول القوائم المالية بما يتلاءم مع موضوع التحليل المالي كما يأتي:

أولا: الميزانية العمومية:

الميزانية العمومية هي بيان مالي منظم، ومستخرج من الدفاتر في تاريخ معين بأرصدة الحسابات التي ما زالت مفتوحة بدفتر الأستاذ العام، وكذا قائمة الدخل بحيث يعطي صورة أمينة وصادقة عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية في ذلك التاريخ[2].

ومن ذلك نستدل على أن الميزانية العمومية لا تخرج عن كونها إعادة لتبويب بنود الميزانية بشكل يظهرها في صورة تحليلية تمكن المحلل المالي من استخلاص نتائج مفيدة [3]. وأن الغرض الأساسي من ترتيب عناصرها في خلاصة للأرصدة المدينة والدائنة، تسهيل وتفسير

---

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية،(عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م)**،ص ص186–187.

[2] يوحنا عبد آل آدم، صالح الرزق، مرجع سابق، ص435.

[3] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص48.

المعلومات الواردة فيها عن طريق تجميع المفردات المتشابهة مع بعضها، لغرض التوصل لعناصر ذات أهمية في التحليل المالي [1]. كما يوضح هذا التبويب من ناحية مصادر الأموال في الوحدة الاقتصادية(حقوق الملكية)، ومن جانب آخر يوضح استخدامات هذه الأموال(الأصول)[2].

ومن جهة أخرى، يمكن القول إن الميزانية تشبه الصورة الفوتوغرافي ة، حيث إنها تعكس الوضع المالي للوحدة الاقتصادية لحظة إعدادها، وتعتبر الميزانية ذات صفة تراكمية كونها تمثل آثار جميع القرارات والأعمال الاقتصادية التي حدثت وتم بيانها حتى تاريخ إعداد تلك الميزانية. ويمثل الشكل(10) تصويرا مبسطا للميزانية العمومية وعلاقتها بالقرارات الأساسية للوحدة الاقتصادية[3].

---

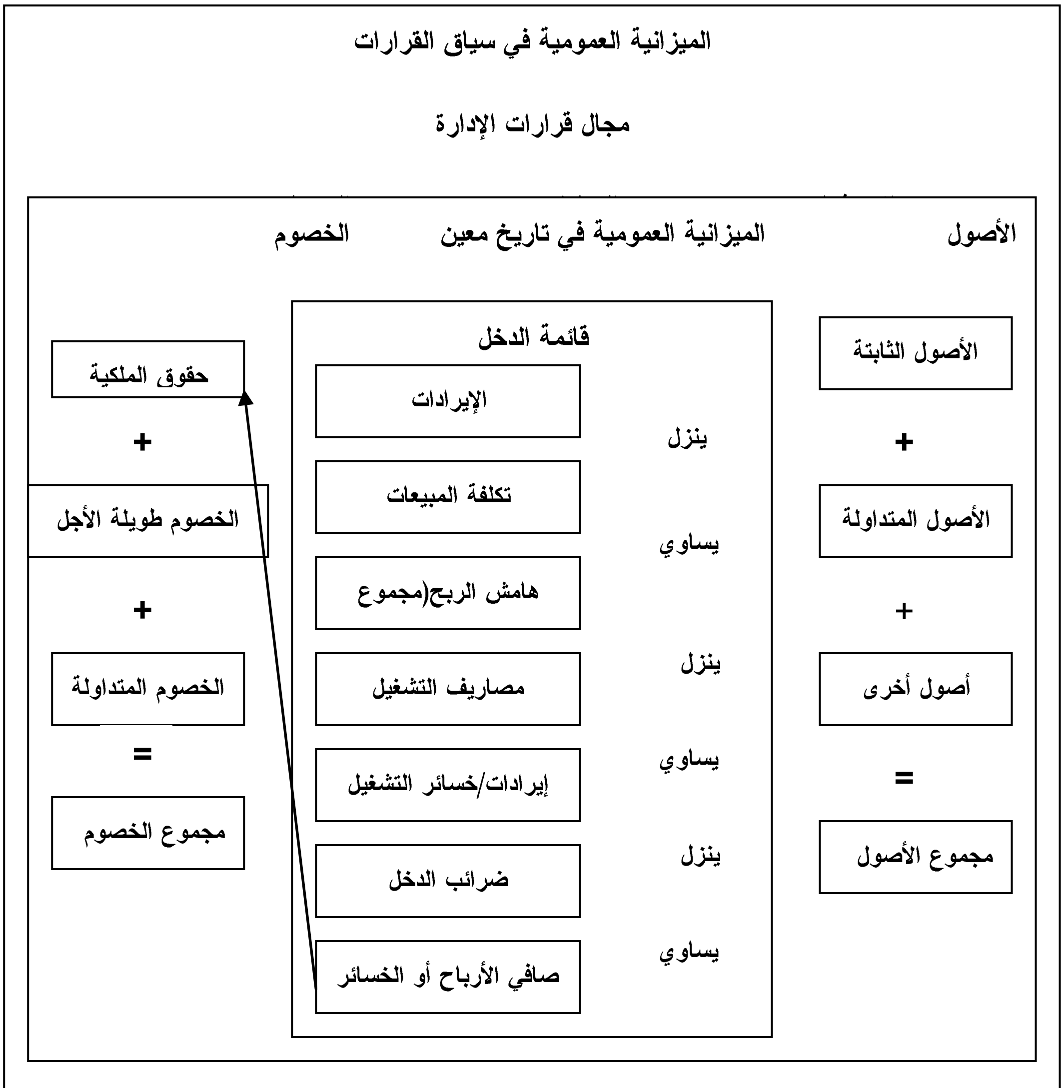
[1] مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص187.

[2] مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص37.

[3] منير شاكر محمد وآخرون، ص14.

الشكل رقم(10)

الميزانية العمومية وعلاقتها بالقرارات الأساسية للوحدة الاقتصادية.



المصدر: منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص17.

تتمثل أهم بنود قائمة المركز المالي في الأصول طويلة الأجل(الأصول الثابتة، مشروعات قيد التنفيذ، الاستثمارات طويلة الأجل وما يماثلها)، رأس المال العامل(الجزء المتبقي من الأصول المتداولة التي يتم تمويله من مصادر تمويل طويلة الأجل)، إضافة إلى بند أساسي في القائمة هو إجمالي الاستثمارات. أما كيفية تمويل تلك الاستثمارات فيتم بواسطة بندين أساسيين هما

حقوق الملكية والالتزامات طويلة الأجل، ويطلق على ذلك المجموع إجمالي تمويل رأس المال العامل والأصول طويلة الأجل أو مصادر التمويل طويلة الأجل [1].

تجدر الإشارة، إلى أن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية لها تأثير على طريقة تبويب قائمة المركز المالي، حيث ترتب عناصر الأصول في الوحدات الاقتصادية الصناعية حسب صعوبة تحويلها إلى نقدية، فتظهر الأصول الثابتة أولا، فالأصول المتداولة، ثم النفقات المؤجلة. وفيما يتعلق بالالتزامات وحقوق الملكية، فتظهر حقوق الملكية أولا، تليها مباشرة الالتزامات طويلة الأجل، فالالتزامات المتداولة، وأخيرا الالتزامات المؤجلة. ويتم ترتيب عناصر الالتزامات طويلة الأجل تنازليا بحيث تظهر الالتزامات ذات الاستحقاق الأطول أولا، تليها الالتزامات ذات فترات الاستحقاق الأقصر وهكذا. وبالمقابل في الوحدات التجارية والمالية يتم ترتيب عناصر المركز المالي تنازليا بحسب سهولة تحويلها إلى نقدية، حيث يتم ترتيب الأصول وفقا لمدى سيولتها، والالتزامات على أساس قصر فترات الوفاء بها، وحقوق الملكية بناءً على ديمومتها. ففي الجانب الأيمن من الميزانية تظهر الأصول المتداولة أولا تليها النفقات المؤجلة، فالأصول الثابتة الملموسة، وأخيراً الأصول الثابتة معنوياً. وبالنسبة للالتزامات وحقوق الملكية، فتظهر الالتزامات المتداولة أولا، وتأتي الالتزامات المؤجلة طويلة الأجل مباشرة بعد الالتزامات المتداولة، ثم الالتزامات طويلة الأجل. حيث يتم ترتيبها تنازليا حسب تواريخ استحقاقها، وأخيرا تظهر حقوق الملكية بحيث يتم ترتيبها بناء على ديمومتها، بحيث يظهر أولا رأس المال(الذي يتضمن رأس المال المدفوع، والإضافات إلى رأس المال)، وثانيا الأرباح المحجوزة(التي تتضمن الأرباح المتراكمة مخصوما منها الخسائر المتراكمة ومسحوبات أصحاب الوحدة الاقتصادية)[2].

ثانيا: قائمة الدخل:

هي عبارة عن كشف يوضح كافة الإيرادات والمصروفات من النشاط الرئيس للوحدة الاقتصادية، وكذلك جميع الأرباح والخسائر العرضية أو غير العادية من الأنشطة الثانوية الأخرى خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة. ويجب أن تعطي قائمة الدخل عنوانا يعبر عن طول الفترة المحاسبية وتاريخ نهاية تلك الفترة [3]. وبخصوص عناصر قائمة الدخل فهي تحوي في معظم

---

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص46.

[2] محمد فضل الإرياني، عبد الملك إسماعيل حجر، مرجع سابق، ص ص429-431.

[3] المرجع نفسه، ص401.

الأحوال على كل أو بعض العناصر الآتية: صافي المبيعات، تكلفة المبيعات، مجمل الربح، مصاريف عمومية وإدارية، صافي الدخل من النشاط الجاري، المصاريف والإيرادات الأخرى، صافي الدخل قبل الضرائب، مخصص الضرائب، صافي الدخل السنوي بعد الضرائب، وكذا العناصر غير المتكررة سواء أكانت مصروفات أم إيرادات[1].

تنبثق أهمية هذه القائمة من كونها تبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية، ويتم فيها التقرير عن نتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية، وبيان قدرتها الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتعتبر ضرورية من أجل تقييم الأداء ودراسة الكفاءة الإنتاجية. ومن زاوية التحليل المالي فتعد جزءا متمما لقائمة المركز المالي لإعطاء صورة متكاملة تمثل حياة الوحدة الاقتصادية المالية، وأن أي تحليل متكامل يعتمد بالضرورة على القائمتين معا. فالقيمة الحقيقية لأصول الوحدة لا تكمن في قيمتها التاريخية بل قدرتها في الحصول على إيراد (أي ربحيتها)، إذ تظهر من قائمة الدخل ويظهر ذلك بوجه خاص بالنسبة للأصول الثابتة والمخزون السلعي، أما بعض الأصول الأخرى كالعملاء مثلا فإن علاقتها بالمبيعات والديون المعدومة توضح سرعة الدوران والتحصيل[2].

الجدير بالذكر أنه يمكن احتساب صافي الربح والخسائر بمقابلة الإيرادات بالنفقات، وسواء تم استخدام حسابات النتيجة(المتاجرة والأرباح والخسائر)، أو استخدام قائمة الدخل، إلا أنه يفضل استخدام الأخيرة لأن تصوير حسابات النتيجة(التشغيل والمتاجرة والأرباح والخسائر)، بالشكل التقليدي يُعد تصويرا قاصرا بالنسبة لأغراض التحليل المالي، وذلك لعدة أسباب:

1 – عدم وجود فصل واضح بين أنواع الإيرادات والمصروفات التي تعبر عنها حسابات النتيجة، فحساب الأرباح والخسائر قد يحتوي على إيرادات متنوعة المصادر بعضها نشاط داخلي عادي (المبيعات)، والآخر من نشاط خارجي غير عادي(مثل إيرادات الاستثمارات)، ومجموعة من الإيرادات غير المتكررة(مثل الأرباح الرأسمالية). كذلك المصروفات قد تحتوي على مجموعة متعددة منها عادي والآخر غير متكرر(مثل خسائر بيع الأصول)؛ مما يترتب عليه أن رقم صافي الربح يصبح متمما حسابيا دون مدلول واضح ولا يصلح لتقييم أداء الوحدة الاقتصادية ككل أو بعض أقسامها المختلفة.

2 – ليس من السهولة بمكان إيجاد ارتباطات بين المكونات لأن عدم وضوح التصنيف يؤدي إلى صعوبة إيجاد ارتباطات بين مكونات حسابات النتيجة. الأمر الذي يترتب

---

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص ص81–82.

[2] يوحنا عبد آل آدم، صالح الرزق، مرجع سابق، ص426.

عليه صعوبة حساب الاتجاهات و تقويم الوحدة الاقتصادية تقييماً سليماً، وعدم إمكانية الاستفادة من نتائج الماضي استفادة كاملة عند التخطيط للمستقبل[1].

وبرغم ما توفره قائمة الدخل من معلومات هامة للمستثمرين وخاصة بما يتعلق بالقدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية؛ إلا أن هناك بعض نقاط الضعف فيها، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار عند استخدامها للتحليل المالي وهي كما يأتي:

- لا تتضمن القائمة العديد من البنود التي لها أثر أساسي على تطور الوحدة ونموها.
- تتأثر الأرقام الواردة بهذه القائمة بالسياسات المحاسبية المستخدمة، ناهيك عن بنودها التي تتحدث عن الماضي[2].

ثالثا: قائمة التدفقات النقدية:

توصف هذه القائمة بأنها حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي. ويقصد بها القائمة التي تظهر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة التي ولدتها الوحدة الاقتصادية، وتوزيع تلك التدفقات على مصادر التمويل. بمعنى تساوي التدفقات التي ولدتها الوحدة مع التي حصل عليها كل من الدائنين والملاك.

والهدف الرئيس من إعداد هذه القائمة هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، والغرض الثاني من إعدادها نشر المعلومات عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للفترة المعينة على أساس نقدي. بالإضافة إلى تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح، ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع، ومتطلبات سداد الالتزامات، وكذا تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل، وصافي

التدفقات النقدية، ناهيك عن تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية، والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية[3].

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص ص80–81؛

ب - يوحنا عبد آل آدم، صالح الرزق، مرجع سابق، ص426–427.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص36.

[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة،** (عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008م)، ص ص26–27.

وفيما يتعلق بعناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفق النقدي فيمكن توضيحها في الآتي[1]:

أ -**الأنشطة التشغيلية:** وتمثل الآثار النقدية للمعاملات والأحداث الأخرى التي تدخل ضمن تحديد صافي الدخل ويمكن تلخيصها كما يأتي:

- التدفقات النقدية الداخلة وتتكون من(مبيعات السلع والخدمات، الفوائد المستلمة، حصص الأرباح المستلمة، بيع الأوراق التجارية مقابل النقدية، مصادر الإيرادات الأخرى غير المتعلقة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية).
- التدفقات النقدية الخارجة وتتكون من(مشتريات البضاعة، الرواتب والأجور، الفوائد المدفوعة، شراء الأوراق التجارية نقد، المصاريف الأخرى، والفقرات الأخرى غير المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية والتمويلية).

ب -**الأنشطة الاستثمارية:** وتتمثل في الأنشطة التي تتعلق باقتناء أو استبدال أو بيع الموجودات الثابتة وتتكون من:

- التدفقات النقدية الداخلة وتحتوي على(بيع الممتلكات، بيع المعمل، بيع المعدات، بيع الأوراق المالية الوقتية وطويلة الأجل، تحصيل القروض).
- التدفقات النقدية الخارجة وتتكون من(شراء الممتلكات، شراء المعمل، شراء الأدوات، شراء الأوراق المالية الوقتية وطويلة الأجل، منح القروض).

ج- **الأنشطة التمويلية:** وتتمثل في المعاملات التجارية بين الملاك والدائنين، ويمكن ذكرها في الآتي:

- التدفقات النقدية الداخلة وهي(إصدار أسهم رأس المال، إصدار سندات " للاقتراض بالرهن، أو كأوراق مالية، أو أي أسلوب للاقتراض النقدي طويل الأجل").
- التدفقات النقدية الخارجة: وتتمثل في (شراء سندات الخزينة، دفع أصل الدين، دفع حصص الأرباح النقدية).

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ - منير شاكر محمد وآخرون، ص ص144-145؛

ب -مؤيد راضي حنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص196-197؛

ت - عدنان هاشم رحيم السامرائي، **الإدارة المالية منهج تحليلي شامل،** (طرابلس، الجامعة المفتوحة،1997م)، ص105.

رابعاً: قائمة التغيرات في المركز المالي:

إن قائمة التغيرات في المركز المالي قد صممت لمعرفة مصادر الحصول على الأموال وكيفية استخدامها. أي لمعرفة مكمن الحصول على الأموال خلال السنة، وكيف تم استخدام تلك الأموال المتاحة؟ وهل العمليات خلال السنة أدت إلى زيادة سيولة الوحدة أو انخفاضها قياسا بالتغير في صافي رأس المال العامل؟ وبذلك فهذه القائمة تستطيع أن تكشف سبب لجوء الوحدة الاقتصادية للمصادر الخارجية، وعن الكيفية التي تم بها تمويل التوسعات، وعن حركة الأصول والخصوم خلال السنة.

الجدير بالذكر أن نقطة البدء في الحصول على المعلومات المتعلقة بالتغيرات التي طرأت على الاستثمارات(جانب الأصول)، أو على مصادر التمويل(جانب الخصوم)، خلال السنة التي تعد عنها قائمة الموارد والاستخدامات؛ تتطلب من المحلل المالي الحصول على ميزانيتين عموميتين متتابعتين، وقائمة الدخل للسنة الأخيرة والقيام بالآتي:

1 – تحديد صافي التدفق النقدي المتولد عن العمليات الذي يقتضي إضافة قسط الإهلاك إلى صافي الربح بعد الضريبة.
2 – القيام بمقارنة الميزانيتين العموميتين لحساب التغيرات في كل من عناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية.
3 – تصنيف هذه التغيرات إلى مجموعتين الأولى: تغيرات تمثل مصدرا للأموال(زيادة في الحقوق بما فيها الخصوم، ونقص في الأصول)، والثانية تغيرات تمثل استخدامات للأموال(زيادة في الأصول، نقص في الحقوق والتي تمثل الخصوم ورأس المال).
4 – ضم الخطوتين الأولى والثانية بعد التأكد من عدم وجود ازدواج في احتساب بعض العناصر وأهمها قسط الإهلاك والأرباح المحتجزة.
5 – يتم تصنيف الأرباح التي تم توزيعها ضمن استخدامات الأموال[1].

---

[1] يمكن الرجوع إلى كل من:

أ – حسين عبد الله التميمي، مرجع سابق، ص73؛

ب - منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، 1999م، ص ص52–53.

المطلب الرابع: مقومات التحليل المالي

يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المقومات تجعله يحقق أغراضه النظرية والعملية لعل أبرزها:

- يعتمد التحليل المالي على حقائق وبيانات أولية متمثلة في البيانات لفترة زمنية معينة، تتطلب هذه الأخيرة تشغيلها، وتحويلها إلى معلومات تتمثل في مؤشرات ونسب مالية من خلال إيجاد العلاقة القائمة بين هذه البيانات، اعتمادا على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصورا عن واقع حال الوحدة الاقتصادية وما ستكون عليه في المستقبل.
- لتحقيق أهداف التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة لعملية التحليل. إذ إن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات تصاغ من خلال إيجاد العلاقة المتداخلة بين البيانات التي يتم الاستناد عليها التي تعتمد هذه العلاقات بالدرجة الأولى على صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية لعملية التحليل[1].
- لابد من أن يكون المحلل المالي مؤهلاً تأهيلاً علمياً مناسباً، وملماً بظروف الوحدة الاقتصادية الداخلية والخارجية قبل قيامه بعملية التحليل، فطبيعة عمل التحليل تتطلب من القائم بها أن يكون ملماً بعلوم المحاسبة وإدارة الأعمال والعلوم المرتبطة بها، وهذا شرط أساسي لممارسة التحليل، ولا بد أن يكون أيضاً قادراً على استخدام أنسب الأساليب والوسائل العلمية، للتحليل المالي، بسرعة ودقة ويستطيع الربط بين الموضوعات المختلفة والمفاضلة بين البدائل، وكذا معرفة سببية المؤشرات المختلفة، ومعرفة أسباب الفروق بين الأرقام وتفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتوصل إليها؛ الأمر الذي يسهل الوصول إلى غاية التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل[2].

الجدير بالذكر أن هناك اعتبارات عامة للتحليل المالي يحتاجها المحلل المالي عند قيامه بعملية التحليل، بجانب ما ذكرناه أعلاه؛ وذلك من أجل الحد من نطاق التقدير الشخصي الذي قد يؤدي إلى اختلاف وتعدد الطرق المحاسبية عند اتباعها ويمكن بيانها في الآتي:

---

[1] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي،** (عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2009)، ص ص14-15.

[2] خليفة علي طنيش، "أهمية التحليل المالي لمراقب الحسابات كمدخل لتقويم أداء المنشآت الصناعية ومراقبة تكاليفها في مجال الإنتاج والتسويق"، مجلة الرقابة المالية، العدد (34) يونيو1999، ص7.

أولاً: الاعتبارات العامة:

1 - تحديد الهدف من التحليل، فالمحلل يعتمد أساساً في تحليله على القوائم المالية المنشورة من أجل خلق قاعدة بيانات يستند إليها في اتخاذ القرار. سواء أكانت بيانات و معلومات مالية أم إحصائية ورياضية. كما أن تحديد الهدف يعطي القائم بالتحليل الاختيار الأفضل والتركيز على النسب المالية اللازمة، واختيار حجم متواضع من النسب على نحو يكفي للتغذية بالمعلومات المطلوبة[1].

2 - تحديد المفاهيم والمبادئ المحاسبية والاتفاق على تطبيقها، حتى لا تفقد عملية التحليل المالي أهم المقومات التي تجعل منها مصدراً هاماً للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات. فتحديد وتوحيد المفاهيم والمبادئ المحاسبية، والإتفاق على تطبيقها، تعد أحد معوقات نجاح التحليل المالي، ومصدراً مهماً يعتمد عليها كمدخلات مناسبة وسليمة تضمن لعملية التحليل المالي الخروج بنتائج ومعلومات ذات موضوعية يستند إليها في إتخاذ قرارارت مالية متنوعة.

3 - ضرورة ثبات الوحدة الاقتصادية في إتباع إجراءات وطرق محاسبة موحدة من فترة لأخرى، حتى تضمن لعملية التحليل الآتي:

أ - دقة البيانات وكفايتها و ملائمتها للتحليل وتجانسها تؤدي إلى دقة وصدق نتائج التحليل التي تخدم متخذي القرارات في التخطيط والرقابة.

ب - سهولة الوصول إلى مؤشرات ونسب للظواهر المالية على مستوى نشاط الوحدة أو القطاع، الأمر الذي يمكن القائمين من إعداد مؤشرات مالية معيارية (كنسب سنوات سابقة للنشاط نفسه)، أو تمكنهم من الحصول على نسب يستفاد بها في عملية التنبؤ باستخدام نماذج رياضية وإحصائية.

ت - الاستفادة من عملية المقارنة التي تفيد في مختلف المجالات الرقابية والتخطيطية وتقييم الأداء على مستوى الوحدة الاقتصادية[2].

---

[1] هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص78.

[2] يمكن الرجوع إلى:

أ – ناهد محمد يسرى عبد الحميد الهواري، "دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1987م)، ص10؛

ب –علي خلقي عدنان الشراري، " دور التحليل المحاسبي في ترشيد قرارات الاندماج"، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1994م)، ص ص9–10.

4. ضرورة تركيب النسب المحاسبية بطريقة منطقية ومراعاة القواعد الآتية:

أ - يجب أن تعُد النسبة بحيث تعكس علاقات اقتصادية منطقية ووثيقة بين العناصر الداخلة في حساب النسب المالية. كالعلاقة مثلا بين الموارد والاستخدامات المالية، أو كعلاقة الدخل بالاستثمارات كون الأخيرة هي التي أسهمت في تحقيق الدخل وهكذا[1].

ب - يقتضي أن تعد النسب باستخدام القيم المناسبة. أي تعُد على أساس تجانس وتشابه مكونات البسط والمقام، فاستخدام تكلفة المبيعات كبسط لمعدل دوران المخزون يتناسب مع استخدام متوسط تكلفة المخزون كمقام للنسبة.

ج– ضروري أن تعُد النسبة على أساس علاقات وظيفية بين كل من بسط ومقام النسبة. فالبسط عنصر تابع نتيجة لحدوث تغير في المقام. فمثلاً نسبة صافى الربح إلى المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات. فصافي الربح هو متغير تابع نتيجة التغير في المتغير المستقل(المبيعات) ويمكن تحديد هذه العلاقات الوظيفية كما يأتي: صافي الربح (الدخل) = د(المبيعات).

د يجب أن يستفاد من النسبة في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى. فمعدل العائد على رأس المال المستثمر يفيد في تحديد الاقتراض طويل الأجل على أساس المقارنة بين سعر الفائدة وبين معدل العائد على رأس المال المستثمر.

5. التفسير الواضح لمعاني النسب المحاسبية. ويكون كذلك بمقارنة النسب المستنبطة من التحليل المالي موضع الدراسة مع النسب المعيارية عموماً للوحدة الاقتصادية في الصناعة نفسها[2].

ثانياً: إعادة تصنيف وعرض القوائم المالية:

يبحث المحلل المالي دائماً عن المعلومة الصادقة والملائمة التي يعتمد عليها في تحليله. وعلى ذلك يقوم المحلل بمعالجة مخرجات النظام المحاسبي بما يناسب أهدافه من التحليل والتأكد من إمكانية الاعتماد عليها بوصفها العنصر الأساسي والمباشر في التأثير على نتائج أو مخرجات التحليل المالي.

---

[1] مصطفى كمال إسماعيل مظهر،" دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة بسوهاج، مج(11)، العدد(2)، ديسمبر1997، 487.

[2] هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص ص78–80.

وحتى يتمكن المحلل من إنجاز مهمته بنجاح لابد أن يحصل على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية موضع التحليل لعدد من السنوات، مرفقاً بها كافة التفاصيل المطلوبة سواءً كانت مالية أم إحصائية.

وإزاء ذلك، يمكن طرح السؤال الآتي:

هل يمكن تطبيق البرنامج التحليلي اعتماداً على بيانات القوائم المالية التي تنشرها الوحدات الاقتصادية بشكل مباشر؟

وفي حقيقة الأمر ستكون الإجابة بالنفي فقد ظهر مؤخراً اتجاه متنام ينادي بضرورة إعادة النظر في تلك القوائم، وإعادة تجهيزها بصورة تمكن المحلل المالي من الاعتماد عليها، وجعلها صالحة للاستخدام كمصدر للبيانات اللازمة لأغراض التحليل.

وبخصوص ذلك فهناك اختلافات واضحة بين المفاهيم والأسس المحاسبية التي حكمت القائمين بإعدادها، وبين تلك التي يجب أن تحكم المتصدي لتحليلها. فالمحاسبون مثلا يهدفون إلى عرض البيانات المالية الفعلية بناء على معايير ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً، لذا يتم عرضها محاسبياً، وبأرصدة معينة، اعتماداً على المعالجات المحاسبية التي تنص عليها النظريات والنظم المحاسبية المختلفة[1]، في حين يقوم المحلل المالي بإعادة ترتيبها وتصنيف عناصرها إلى مجموعات بالشكل الذي يحقق هدف المحلل المالي من القيام بعملية التحليل التي تختلف باختلاف الهدف منها.

كذلك التبويب التقليدي للحسابات المختلفة من وجهة نظر المحاسبة على شكل حساب للمتاجرة وآخر للأرباح والخسائر، إضافة إلى قائمة المركز المالي؛ يعد قاصراً لأغراض التحليل المالي، لأنه لا يوجد فصل واضح بين مكوناتها، وليس من السهل إيجاد روابط بين هذه المكونات والمجموعات التي تربطها. الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات في تحديد الاتجاهات.

ولهذا السبب، يتم إعادة تبويب الحسابات الختامية بما يتناسب ومتطلبات التحليل المالي وإعدادها بشكل علمي، بحيث تركز على الأمور التي تهم المحلل وتوفر الدقة والوضوح والبساطة، وكذا تحقق الفائدة والهدف المنشود من التحليل المالي[2].

ويرى الباحث أن وجهة النظر السابقة، المتعلقة بضرورة إعادة تجهيز وتصنيف القوائم المالية، و ما يضاف إليها في النقاط اللاحقة؛ تعد من أهم الأسباب التي يجب على القائم بعملية التحليل أخذها بعين الاعتبار بما يتناسب وأهداف التحليل المالي:

---

[1] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، مرجع سابق، ص109.

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص44.

- اعتماد القوائم المالية في إعدادها على آراء المحاسبين فيما يتعلق بالمخصصات وتقييم المخزون، وطرق تقييم الأصول، والقيام ببعض المعالجات المحاسبية، بغية وضع أرصدة الحسابات بشكل معين، بهدف إظهار نتيجة الوحدة الاقتصادية بشكل محدد؛ يؤدي إلى التعارض مع مبادئ التحليل المالي.
- المحلل المالي دائماً ما يهتم أثناء قيامه بالتحليل بما هو دائم وما هو غير دائم لأصول وخصوم الوحدة، وهذا بالطبع لا توضحه القوائم المالية بشكلها التقليدي.

وانطلاقاً من تلك الاعتبارات وبما أن الباحث يركز على التحليل بوصفه نظاماً للمعلومات فإنه يرى أن الهدف من التحليل يكون بالتقييم الجذري والشامل للمعلومات؛ من أجل تشخيصها التشخيص الدقيق، و تسهيل استخدام الوسائل والطرائق التي تسمح بفحص مختلف الحسابات المالية كماً وكيفاً.

فالتحليل المالي أداة مهمة و مؤشر جيد في جمع البيانات والمعلومات من مختلف الأقسام والأنظمة المكونة للوحدة الاقتصادية، ويقوم كذلك بإعادة تصنيفها وتركيبها بما يتلاءم واحتياجات التحليل بغية معالجتها، و معرفة المركز المالي وتحديد نقاط القوة والضعف فيه.

كما أن التحليل المالي نظام معلومات يساعد الوحدة الاقتصادية على اتخاذ القرارات المالية في الوقت المناسب، اعتماداً على القاعدة المعلوماتية التي يوفرها النظام للوحدة، واستنادا إلى العلاقات القائمة بين المصالح الإدارية المختلفة سواء كانت أفقياً أو عمودياً التي توضحها القوائم المالية وملحقاتها. ناهيك عن توفير معلومات مهمة للأطراف المختلفة ذات العلاقة والتي تتأثر بمخرجات نظام التحليل المالي.

وإزاء ذلك، يقوم المحلل بإعادة صياغة القوائم المالية بالكيفية التي تمكنه من تحقيق أهدافه وتلبية احتياجاته المختلفة اعتمادا على مجموعة من العناصر التي يمكن توضيحها في الخطوات الآتية:

1 -إعادة التصنيف:

يقوم المحلل في هذه الخطوة بوضع البيانات في مجموعات متناسقة ومتشابهة بحيث تعبر كل مجموعة عن حقيقة معينة. أي تجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة من الأرقام إلى جزيئاتها التي تتكون منها، ومن ثم وضع الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات محددة ومتجانسة بغية إجراء المقارنات التي تساعد على كشف العلاقات بين الأرقام.

2- إعادة الترتيب والمقارنة:

في هذه الخطوة يقوم المحلل بترتيب الأرصدة الموجودة داخل الميزانية. وذلك بإعادة ترتيب وتحديد تبعية البنود الفرعية التي تتضمنها قائمة المركز المالي للمجموعات الرئيسة بما

يتمشى مع مبادئ وأهداف التحليل وبحسب طبيعة النشاط. كما أن ترتيب الأرصدة لا يقتصر على المجموعات فقط، وإنما يمتد ليشمل العناصر الفرعية في كل مجموعة على حدة[1].

ترتب الأرصدة حسب طبيعة النشاط ففي المشروعات الصناعية ترتب الأصول الثابتة أولاً، فالمشروعات قيد التنفيذ، ثم الأصول المتداولة. في حين تبدأ الأصول المتداولة ثم الأصول الثابتة في المشروعات التجارية وفي كلا الحالتين فإن الأصول الأخرى تظهر كآخر مجموعة من جانب الأصول.

ويستنتج الباحث أن الهدف من هاتين الخطوتين هو إيجاد علاقات وروابط بين تلك المكونات والمجموعات وفق أصول ومبادئ محددة؛ من أجل تحقيق الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية. وكذا إمكانية المقارنة وتحديد الاتجاهات للوحدة الاقتصادية لعدد معين من السنوات، أو عندما يشتمل التحليل المالي أكثر من وحدة اقتصادية أو أكثر من فترة مالية.

3- إعادة التقويم:

من الطبيعي أن المحلل المالي لا يمكن أن يعتمد على بيانات القوائم المالية بصورتها التي أعدتها إدارة الوحدة الاقتصادية؛ لذا فعلى المحلل القيام بإعادة تقويم بعض الأرصدة. فالمخزون مثلاً يستبعد منه الجزء التالف إن وجد، كما يجب على المحلل المالي التأكد من عدم وجود ديون معدومة بالنسبة للأرصدة المدينة، في حين يتم تقويم الاستثمارات بأسعارها الحقيقية في السوق، وهكذا.

4- الاستنتاج:

لا يتوقف الأمر على المراحل السابقة التي تكشف العلاقات بين الأرقام من خلال تصنيفها وإعادة ترتيبها في مجموعات متجانسة ومعرفة الاتجاهات وإجراء المقارنة؛ وإنما يتعدى ذلك معرفة أسباب قيام هذه العلاقات وتفسيرها بغرض الوقوف على مدى سلامة السياسات المالية للوحدة الاقتصادية وفرص زيادة فعاليتها في المستقبل، والوصول إلى أفضل الوسائل لعلاج المشكلات المختلفة[2].

وبهذا، يمكن الحكم على المركز المالي للوحدة ومعرفة إمكانياتها ومقدراتها المستقبلية، وكذا الحكم على كفاءة الإدارة وغيرها من الأغراض الأخرى التي يسعى التحليل إلى تحقيقها.

[1] جميل أحمد توفيق، محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات،** (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، بدون)، ص85.

[2] جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص79.

المطلب الخامس: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

تبدو بوضوح أهمية التحليل المالي لعدد كبير من المجموعات التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وذلك انطلاقاً من الأغراض آنفة الذكر.

ويمكن القول إن عملية التحليل المالي تعني أشياء مختلفة للأفراد المختلفين، حيث قد تختلف من حيث الأهداف والأساليب من فئة لأخرى أو من جهة لأخرى، كما قد يتم الحصول على نتائج مختلفة للبيانات نفسها التي تخضع للتحليل.

لذا تسعى كل الأطراف إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها، وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها. بالإضافة لتحليل كثير من المعلومات الأخرى المالية وغير المالية، الداخلية والخارجية، ودراستها والإجابة عن التساؤلات التي تريد تلك الجهات الوصول إلى الإجابة عنها.

وتهدف تلك الطوائف إلى الحصول على إجابة لتلك التساؤلات، والحكم على مدى الكفاءة والفعالية في تحقيق الوحدة الاقتصادية للأهداف المنوطة بها، وكذا إمكانية اتخاذ ما تراه من قرارات تكفل تحقيق مصالحها في الوحدة[1].

ويمكن التمييز بين فئتين من المحللين الماليين هما المحلل الداخلي الذي يتمثل في الفرد أو الجهة التي تقوم بالتحليل المالي، بوصفها عضواً في الوحدة الاقتصادية التي تخضع للتحليل، وتتمثل في الإدارة والعاملين والمساهمين والجهاز المالي...أما المحلل الخارجي فهو الشخص أو الجهة التي لا تنتمي للوحدة الاقتصادية موضع التحليل، والذي قد يكون مستثمراً متوقعاً أو ممولاً متوقعاً أو مورداً متوقعاً.

وأياً كان مركز أو وضع المحلل فلا بد من تحديد الجهة التي يقدم إليها نتائج دراسته؛ لأن طريقة عرض البيانات والمحتويات تختلف وفقاً لتفاوت الأفراد الذين تقدم إليهم تلك النتائج. فمثلاً تعرض نتائج التحليل بطريقة مختصرة وأقل فنية إذا ما كانت موجهة إلى المدير العام عنها إذا وجهت إلى الإدارة المالية. ويمكن تلخيص وضع المحلل المالي بالنسبة للوحدة الاقتصادية والأطراف التي يخدمها في الشكل الآتي [2]. وبمعنى أكثر وضوحاً أن التحليل المالي يختلف وفقاً للجهة التي يوجه إليها التحليل سواء تم ذلك بواسطة المحلل الداخلي أو الخارجي. ويمكن توضيح ذلك في الشكل رقم(11):

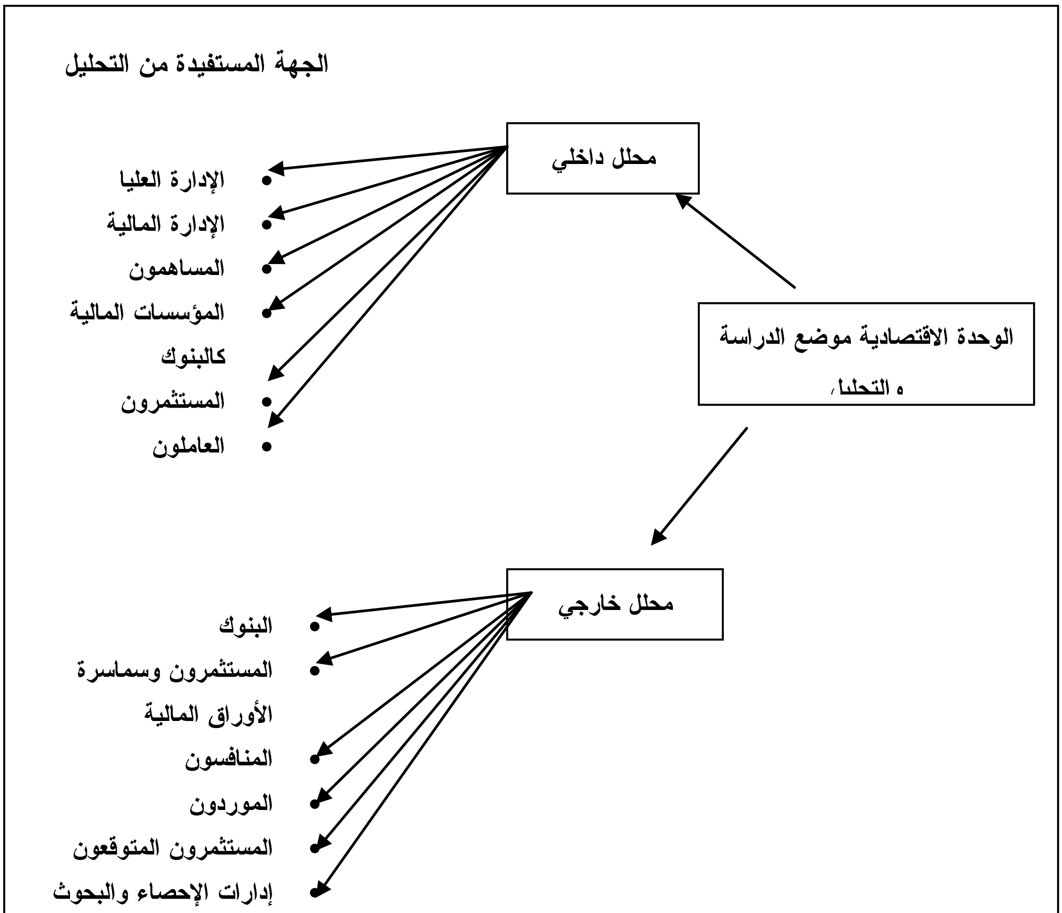
---

[1] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها**، مرجع سابق، ص119.

[2] عبدالغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص67.

شكل رقم (11) يوضح الأطراف المستفيدة من التحليل المالي[1]:

الشكل رقم(11) الأطراف المستفيدة من التحليل المالي



المصدر: عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص68.

-الفئة الأولى: المستفيدون داخل الوحدة الاقتصادية:

تهدف هذه المجموعة من التحليل المالي إلى الحصول على معلومات تساعدها في الرقابة والتخطيط والتقويم واتخاذ القرارات. وعادة ما تكون هذه المعلومات تفصيلية وتقديرية وذات طابع إحصائي، يكون مصدرها نظام المحاسبة الإدارية ونظام التكاليف. كما تسعى للحصول على

[1] عبد الغفار حنفي، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات**، مرجع سابق، ص68.

معلومات ومؤشرات مالية كمية تتعلق بأداء الوحدة بصورة شاملة وذات طابع إجمالي يكون مصدرها نظام المحاسبة المالية[1].

وتستفيد الجهات الداخلية من التحليل المالي في استخدامه كأداة لتوجيه الأداء من فترة لأخرى، مع دراسة أية تغيرات غير متوقعة للحد من آثارها، ومعرفة مدى نجاح الوحدة في تحقيق السيولة والربحية والرقابة المالية والتنبؤ بالمستقبل. وكذا معرفة وضع الوحدة بالمقارنة مع الوحدات المنافسة وتقييم انجازاتها في مجال التسويق والبيع والإنتاج[2].

ومما يسهل من عملية التحليل بالنسبة لهذه الفئة هو حيازتها على البيانات المالية التي توضح حقيقة المركز المالي للوحدة، ومستويات الربح المحققة والاتجاه العام للتطور في عملياتها وأهدافها. ويحظى المحلل الداخلي بحصوله على البيانات اللازمة للتحليل بدقة اكبر وبتفاصيل أدق، ومعرفته بالسياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة، وكذا حصوله على مساعدة كافة المعنيين بالوحدة.

أما مجموعة هذه الفئة فهي تشمل المساهمين الذين يهتمون بعملية التحليل المالي في معرفة العائد على رأس المال المستثمر والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات. لذا يسعى المساهمون من خلال المحلل الخارجي إلى التعرف على مركز الوحدة الاقتصادية داخل الصناعة التي تنتمي إليها، وتحليل النتائج المالية خلال خمس السنوات الأخيرة، وكذا معرفة الاتجاهات المستقبلية للوحدة الاقتصادية وفرص النمو المتوقع فيها. كما شملت العاملين الذين تتركز اهتماماتهم حول فرص زيادة الأجور والمزايا الوظيفية والأمان، ومن ثم فهم يهتمون بأوجه التحليل المالي ذات العلاقة بتحليل الإنتاجية والربحية والتنبؤ بمستقبل الوحدة والمؤشرات التي تعكس العلاقة بين رأس المال والأجور والمبيعات وغيرها[3].

وإزاء ذلك، فمجموعة هذه الفئة يهدفون من التحليل المالي إلى معرفة مدى صلاحيات السياسات المالية، والإنتاجية، والبيعية، والتمويلية والتوزيعية للفترة، والتحقق من المركز المالي للوحدة، والأخطار المالية التي قد تتعرض لها بتحملها القروض، وكذا معرفة تطبيق التوازنات المالية ومردودياتها. فتلك المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم حول الاستثما ر، أو التمويل، أو توزيع الأرباح، أو تغيير رأس المال. كما تمكنهم من معرفة وضع المعلومات المتوصل إليها

---

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص31.

[2] خلدون إبراهيم الشديفات، مرجع سابق، ص94.

[3] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، مرجع سابق، ص100.

للاستفادة منها في المراقبة العامة للنشاط والنتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج[1].

الفئة الثانية: المستفيدون خارج الوحدة الاقتصادية:

تشمل هذه الفئة الأطراف الخارجية للوحدة الاقتصادية من متخذي القرارات ممن لهم مصالح تربطهم بالوحدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن ذكرهم وتحديد أهدافهم كما يأتي:

أ- المستفيدون ذوي المصالح المباشرة بالوحدة:

يدخل ضمن هذه المجموعة كل من المستثمرين والمشترين الحاليين و المتوقعين في المستقبل، الذين يستخدمون التحليل في اتخاذ قرارات استثمارية. لذا فإن نتائج التحليل المالي تفيد كثيراً في معرفة العائد المتحقق على الأموال المستثمرة واتجاهات المستقبل و استمرارها، وقدرتها على تحقيق الربحية والنمو، ومعرفة مؤشرات المخاطر والقيمة المضافة.

كما يقع ضمن هذه الفئة المقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك ومؤسسات مالية ودائنون تجاريون، وحملة السندات الذين يعتمدون على التحليل المالي في معرفة نتائجه التي تحدد قوة الوحدة الافتراضية وقوتها الإيرادية، وقدرتها على سداد التزاماتها المالية ومصادر تمويلها. ومن ثم الحكم على جدارة الوحدة الائتمانية، وحجم الائتمان الممكن منحه لها وآجاله وشروطه، وتكلفتها والضمانات الممكن قبولها ودرجة المخاطر التي تكتنف هذا النشاط.

أما بالنسبة لموردي ودائني الوحدة فإن نتائج التحليل تفيدهم كثيراً في تحديد رؤيتهم بشأن قبول التعامل مع الوحدة من عدمه، ومن ثم صياغة الشروط الممكن طرحها وقبولها للتعامل من حيث إمكانية الوحدة بالوفاء بالتزاماتها المالية عندما يحل موعد سداد المستحقات. وهنا يتركز التحليل على مؤشرات السيولة والتركيز على هيكل التمويل و مصادره واستخدامات الأموال، ومؤشرات الربحية و تدفقات الأرباح بالمستقبل[2]؛ وهذا ما يجعل من نتائج التحليل المالي تمثل أحد خطوط الدفاع الأمامي بالنسبة لهذه الفئة.

---

[1] ناصر دادي، **التحليل المالي**، (الجزائر، دار المحمدية العامة، 1997م)، ص ص12-13.

[2] أحمد غنيم، **دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان**، (ط:2، عمان، دار وائل للنشر، 1996م)، ص48.

ب- المستفيدون ذوي المصالح غير المباشرة بالوحدة:

لهذه المجموعة رابطة يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر. وبرغم ذلك فلهم مصالح بنتائج التحليل المالي حيث يعتمدون عليها ويتخذون قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر، وتدخل ضمن هذه المجموعة الهيئات الرقابية مثل: الجهاز الضريبي، البورصات، غرفة التجارة والصناعة، جهات البحث العلمي وطلاب الدراسات العليا في الإدارة والمحاسبة، والصحافة الاقتصادية، وغيرهم[1].

ويرى الباحث أن معرفة الجهة المعنية بالتحليل هي التي ستحدد الهدف من التحليل المالي، فإذا كان الغرض منه مثلاً: معرفة نتيجة عمل الوحدة في الحاضر، وما سيكون عليه في المستقبل فإن التحليل سينصب على تحليل الربحية ونسبها، ومعرفة العوامل المؤثرة على زيادتها وانخفاضها، من خلال معرفة مدى نجاح الوحدة في إدارة أصولها بكفاءة عالية في تحقيق الأرباح، ومعرفة قدرتها في التحكم في المصروفات المتعلقة بالمبيعات وتحقيقها للربح من العمليات. في حين إذا كان الغرض من التحليل تقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية فسيهتم المحلل بمعرفة قابلية الوحدة على تسديد التزاماتها في المستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الأصول والخصوم ومقدرة الوحدة على تغطية الالتزامات خلال فترة معينة، والتركيز على نسب المديونية وهكذا.

---

[1] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها** ، مرجع سابق، ص ص128-129.

المبحث الثاني: أساليب وتقنيات التحليل المالي

يتطلب التحليل المالي عدداً من الأدوات والأساليب التي يستخدمها المحلل المالي، والتي تساعده في تشخيص أوجه القصور والكفاءة في المجالات والأنشطة داخل المنشأة، ومن أهمها المقارنات، وتفسير التغيرات والاتجاهات، وقوائم التوزيع النسبي، والمؤشرات المالية، وقوائم التدفقات النقدية، وتحليل التكاليف، والنماذج الإحصائية، وعلى المحلل عند اختياره للأداة مراعاة الهدف من التحليل ونطاقه. وبما أن نتائج التحليل ستختلف باختلاف الأساليب والمفاهيم المستخدمة فمن الأهمية بمكان التحديد الدقيق للأساليب والأدوات المستخدمة في أي عملية تحليل مالي.

وهنا يمكن القول: بأن الواجب والتحدي الأساسي للتحليل يتمثل في إنشاء مجموعة ملائمة ومفيدة من البيانات والعلاقات بصورة معقولة، بحيث يمكن استخدامها بطريقة فعالة في أطر وأدوات تحليلية مناسبة، وتنفيذ ذلك بطريقة سليمة تجعل من التحليل أداة مهمة تكون عاملاً مساعداً للإدارة في اتخاذ قرارات رشيدة.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأساليب والتقنيات يكمل بعضها البعض ولا يمكن استبدال أسلوب أو أداة مكان أخرى، فكل منها تقيس ظاهرة معينة وتحقق هدفاً معيناً. وبذلك فتعتبر كلها لازمة للوصول إلى صورة واضحة وكاملة لحالة الوحدة الاقتصادية وأنشطتها المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

وانطلاقاً من ذلك، فالباحث سيتناول أهم أساليب وتقنيات التحليل في المطالب الآتية:

المطلب الأول: أساليب التحليل المالي

توجد أساليب متعددة يكمل بعضها البعض، وهذه الأنواع من الأساليب ناتجة عن التبويب المختلف الذي يرجع إلى أسس مختلفة، سواء من حيث الجهة القائمة بالتحليل، أو الهدف من التحليل، أو البعد الزمني والفترة التي يغطيها التحليل أو غيرها التي يصعب حصرها، وإزاء ذلك يتناول الباحث تلك الأساليب من حيث مميزاتها، وعيوبها، واستخدامها، كما يأتي:

النوع الأول: الجهة القائمة بالتحليل:

ينطوي تحت هذا النوع من التحليل نوعين خارجي وداخلي يختلف كلاهما عن الآخر من ناحية الأهداف، والإمكانيات، والنطاق، ويمكن ذكر ذلك في الآتي[1]:

---

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005م)، ص ص44-45.

أ- التحليل الخارجي:

يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج الوحدة، ويهدف إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، وتلجأ إليه كذلك مجموعة أطراف معينة من خارج الوحدة الاقتصادية إلى الحصول على معلومات معينة، اعتمادا على البيانات المنشورة بهدف معرفة أداء الوحدة وقدرتها في الوفاء بالتزاماتها واستمرارها. وفيما يتعلق بالإمكانيات المتاحة فإن هذه الفئة لا تتاح لها إمكانية الحصول على بعض البيانات التي تحتفظ الوحدة بسريتها. فمثلا مقرضو الأموال قصيرة الأجل عادة ما يهتمون بنسب السيولة التي تحدد مدى قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها الجارية في فترة زمنية قصيرة. في حين مقرضو الأموال طويلة الأجل يركزون على نسب السيولة والربحية لمعرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد الفوائد وأصل القرض، ومدى قدرة الوحدة على تحقيق الربحية في الأجل الطويل. كذلك حملة الأسهم يهتموا بنسب السيولة والربحية، من أجل معرفة السياسات المالية للوحدة التي تؤثر على السعر السوقي للسهم، وهكذا.

ب- التحليل الداخلي:

يحظى المحلل الداخلي بإمكانيات أكبر من غيره في حصوله على المعلومات؛ لمعرفته بالسياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة في الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهدف هذا النوع إلى خدمة الإدارة ذاتها في نواحٍ شتى. وهذا النوع يكون أكثر دقة وتفصيلا من التحليل الخارجي؛ نظراً لما تتيحه الإدارة من البيانات التي يحتاجها القائم بعملية التحليل، وقدرته في الحصول على البيانات اللازمة للتحليل ولديه الفرصة للاطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر، والأهم من ذلك تعاون كافة المعنيين في الوحدة معه، وتسعى الإدارة أحياناً بإجراء تحليل شامل ودقيق ومتعمق لكل الخصائص المالية والتشغيلية؛ لإظهار مجالات الضعف التي تعاني منها الوحدة لتلافيها، وإظهار مجالات القوة التي تتميز بها لتفعيلها أكثر والاستمرار عليها.

النوع الثاني: البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعداً زمنياً يمثل الماضي والحاضر. فمن حيث ارتباطه بالزمن فإنه يهتم بدراسة النسب المالية الخاصة بوحدة اقتصادية معينة في سلاسل زمنية؛ من أجل معرفة تطور النسب والتنبؤ بقيمة هذه النسب في المستقبل. ويتم ذلك باستنباط الاتجاه العام للنسبة من خلال الفترات الزمنية السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار أن العوامل التي أثرت على النسبة ستظل ثابتة في المستقبل[1].

[1] هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص 83.

وينفذ هذا النوع من التحليل من خلال إتباع أسلوبي التحليل الأفقي (المتحرك) والتحليل الرأسي (الثابت) اللذين اتفقت كثير من الدراسات[1] باستخدامهما معاً في وقت واحد. فهذان النوعان من التحليل هما أساس التحليل المالي الحديث، فليس بينهما تضارب، فكل يقدم نوعاً خاصاً من المعلومات، ولذا ينبغي استخدامهما للحصول على تحليل كامل، ويمكن بيان ذلك فيما يأتي:

أ- التحليل الرأسي:

يتصف هذا النوع من التحليل بالسكون أو الثبات لأنه يهتم بدراسة العلاقات الكمية القائمة بين العناصر فيما بينها في فترة زمنية محددة[2]. وهو ما يعني دراسة عناصر ميزانية واحدة لوحدة اقتصادية معينة من خلال تحويل الأرقام المطلقة بقائمة المركز المالي إلى نسبة مئوية، وإظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها[3]. فمجموع الميزانية أو قائمة الدخل سيتحول إلى رقم مئوي مساوٍ ل100%. أما إذا نسبت العناصر إلى المجموعة التي ينتمي إليها فعندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساوياً للرقم 100%. فمثلاً في الميزانية تتم نسبة كل بند من بنود الأصول إلى إجمالي الأصول، كما يتحدد كل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم وحقوق الملكية في قائمة المركز المالي. وتنسب عناصر قائمة الدخل إلى المبيعات أوصافي المبيعات في القائمة نفسها، وتحتسب أيضاً نسبة البنود الأخرى في القائمة من هذا الرقم.

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - Foster George, **Financial Statement Analysis,** op. cit. pp25-26؛

ب - John. N. Myer, **Financial Statement Analysis,** Englewood cliffs, New Tersey prentice-hall, Inc. 1969), p.35;

نقلاً عن: نجلاء إسماعيل حافظ إسماعيل،" تطوير أساليب التحليل المالي المطبقة في الجهاز المركزي للمحاسبات لتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، (جامعة عين شمس، 1988م)، ص7؛

ج- Bernstein A. Leopold, **Financial Statement Analysis, Theory application and Interpretation, (**Home wood, Illionis, Richard, D. Irwin Inc, 1983), pp 62-85;

نقلاً عن: على خلقي عدنان الشرايري،" دور التحليل المحاسبي في ترشيد قرارات الاندماج دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، 1994م)، ص21؛

د- عاطف محمد العوام،" التحليل المالي كأداة للتخطيط الاستراتيجي في البنوك"، البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرفية، دار طباعة النقد،94/93، ص11؛

هـ - منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص39.

[2] جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص85.

[3] صادق الحسني، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها،** مرجع سابق، 181.

الجدير بالإشارة أن الصعوبة لا تكمن في تحديد الوزن أو الأهمية النسبية لعنصر ما، وإنما تكمن في قدرة المحلل المالي على تفسير دلالة هذا الوزن المستخرج والربط بين هذه الأوزان النسبية، واستخلاص النتائج التي تحقق غايات التحليل المالي [1]، وهو ما يراه الباحث مناسباً في ذلك الرأي.

يتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً، ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة نفسها. لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة الخاضعة للدراسة. وبرغم مميزات هذا النوع من التحليل إلا أن هناك من يرى أن تحويل الأرقام المطلقة إلى نسب مئوية قد يكون في كثير من الأحيان مضللاً، فمثلاً عندما يتغير الوزن النسبي لبند من البنود، فإن ذلك لا يعني بالضرورة تغير قيمة البند، وإنما قد يكون ذلك نتيجة لتغير في قيمة المجموعة التي ينتسب إليها ذلك البند. كما يتجاهل أيضاً التغير في أهم بند من بنود قائمة الدخل وهو المبيعات التي تنسب جميع عناصر قائمة الدخل إليها[2].

لذلك يرى الباحث أن الأنسب لتخفيف تلك الآثار هو القيام بتحليل قوائم مالية متعددة للوحدة نفسها لعدد معين من السنين، وربط الأوزان النسبية لكل عنصر ضمن المجموعة التي ينتمي إليها، وكذا إعطاء الأهمية النسبية لحجم تغير القيم في كل العناصر المكونة لأي مجموعة. ويعني هذا، القيام بالتحليل بإتباع هذا الأسلوب جنباً إلى جنب مع التحليل الأفقي، حتى يتمكن المحلل من الخروج بنتائج إيجابية.

ب- التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه):

يتصف هذا النوع بصفة الحركة (الديناميكية) كونه يعتمد على متابعة التغير في قيمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية من فترة لأخرى، وحساب التغير في تلك القيم على مدى عدد من السنوات الماضية من خلال معرفة الاتجاهات ومراقبة التغير في المركز المالي للوحدة الاقتصادية مع مرور الزمن، وفي الوقت ذاته يحدد أوجه القوة والقصور في القوائم المالية وأسبابها، بما يمكن من رسم وتخطيط السياسات واتخاذ القرارات المالية والإدارية التي يجب اتباعها واتخاذها لتحسين القوة الإيرادية للأموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية[3].

واستناداً إلى ذلك يمكن دراسة النسب المحاسبية لبنود القوائم المالية في سلاسل زمنية وتحديد إحداها كسنة أساس حتى يتمكن القائم بالتحليل المالي من تحديد اتجاه هذه النسب خلال

---

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص34.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص104.

[3] ناهد محمد يسرى عبد الحميد الهواري، مرجع سابق، ص16.

الفترة، محل الدراسة، بالثبات أو التحسن أو التدهور. مما يمكنه من قياس درجة التباين أو التغير في هذه النسب، ثم الاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات. وعلى هذا الأساس فهذا النوع من التحليل يعد أفضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التي تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة وتحليل العلاقات بينها.

يستفاد من هذا التحليل في التعرف على سلوك أي عنصر من عناصر القائمة المالية التي تخضع للدراسة عبر الزمن، وتقييم ما أنجز في الماضي بمعرفة هذا السلوك، وفي اتخاذ القرارات المناسبة بعد معرفة أسباب التغير، بالإضافة إلى تقييم الوضع المستقبلي لها، ناهيك عن الحكم على مدى مناسبة السياسات الإدارية المتبعة فيها [1]. وبرغم مميزاته إلا أنه يعاب عليه إهمال الأهمية النسبية لمختلف العناصر، حيث يركز على كبر حجم التغير لبعض العناصر وإهمال دراسة عناصر قد تكون على قدر كبير من الأهمية لصغر تغير حجمها، و لكن قيمتها قد تكون كبيرة. بالإضافة إلى أن هذا النوع من التحليل يتجاهل دراسة المجموعة التي تظهر على شكل نسبة تغير صفر% بين سنتي المقارنة لمجموع المجموعة للقوائم المالية، على الرغم من وجود تغير جوهري لمكونات المجموعة بشكل يؤثر على الهيكل المالي، وعلى النتائج التي يخرج بها المحلل المالي، كأن تزداد عناصر النقدية على حساب بقية العناصر ضمن مجموعة الأصول المتداولة[2].

الجدير بالذكر، أن لاختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور، فمثلاً إذا تم اختيار سنة كانت متميزة نتيجة ظروف خاصة مرت بها الوحدة؛ فإن نتائج المقارنة ستكون سلبية قياساً لتلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة والعكس صحيح، فلا بد عند اختيار سنة الأساس من مراعاة الاعتبارات الآتية:

1 –أن لا تخضع عملية اختيار سنة الأساس للتحيز الشخصي. فالاختيار العمدي لأسوء أداء في الماضي واعتباره سنة أساس سوف يجعل الأداء الحالي والمستقبلي في صورة جيدة، وقد يترتب على ذلك نتائج مضللة، والعكس صحيح. لذا يجب اختيار سنة الأساس بشكل موضوعي ودون تحيز.

2 –عملية الاختيار لابد أن تكون سنة طبيعية، بمعنى لم يحدث فيها ظروف استثنائية سواء أكانت إيجابية أم سلبية تؤثر على الأداء العام في الوحدة كحدوث الكوارث الطبيعية أو الحروب.

---

[1] عبد الله عبد الله السنفي، **أساسيات الإدارة المالية**، (صنعاء، دار الحكمة اليمانية،1995م)، ص59.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص47–48.

3 –أن لا تكون سنة الأساس متفاوتة أو بعيدة لان عالمنا الحالي يتميز بسرعة التغير والتطور في الظروف الاقتصادية.

4 –عند حدوث تغيرات جوهرية في هيكل الوحدة الاقتصادية كتغير النشاط مثلاً، فلابد من قطع سلسلة المقارنات (أو الاتجاه) والبدء بسلسلة جديدة من هذه السنة.

5 –التأكد من ثبات الإدارة في تطبيقها للمبادئ والفروض المحاسبية، وعدم تغيير السياسات والطرق والأساليب المتبعة في سنوات المقارنة والدراسة مع سنة الأساس.

6 –احتواء القوائم المالية والإيضاحات المرفقة على مستوى معين من المعلومات ووجود تشابه في تبويب القوائم لعناصر الوحدات الخاضعة للتحليل المقارن، بمعنى توافق تصنيفات القائمة في سنة الأساس مع ما سيتبعها من سنوات، حتى لا يؤثر ذلك على أهمية المقارنة[1].

ومع ذلك، فإن المحلل المالي يستطيع أن يتجاوز مشكلة تحديد سنة الأساس إذا وجد تفاوت، وذلك بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات. وتحسب التغيرات الحادثة في البنود عن الفترات الزمنية المختلفة بقسمة قيمة البند لسنة المقارنة على قيمة البند نفسه في سنة الأساس، وبذلك يستطيع المحلل المالي أن يرصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء، الأمر الذي يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله بكفاءة.

وهنا يمكن القول: لتحقيق أقصى قدر من الفعالية للتحليل المالي وتحقيق أهدافه، وتلافي سلبيات كل من النوعين السابقين فإنه يفضل الأخذ بهما معاً؛ من أجل الحصول على نتائج أكثر دقة من ناحية، كما أن الربط بين هذه الأساليب ومقارنتها مع بعضها يكشف بدقة ووضوح الاتجاهات والتغيرات السلبية والايجابية، إذ قد تتم بعضها البعض، وقد تفسر الغموض الذي يكتنفها، وبشكل عام فإن اختيار أي من الاساليب السابقة يرتبط بعوامل متعددة منها الهدف من التحليل، التأهيل العلمي والعملي للمحلل المالي نفسه، والمعلومات المتاحة، وظروف المنشأة[2].

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص105،

ب -منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص42.

[2] صادق محمد حسين الحسني، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سابق، ص226.

ويستخلص الباحث من التحليلين (الرأسي والأفقي)، أنهما يقدمان كثيرا من المعلومات ويوضحان العديد من التغيرات في بنود قائمتي المركز المالي والدخل، سواء بالزيادة أو النقص، وبالقيم المطلقة أو بالنسب المئوية، وكذا توضيح التوزيع النسبي لعناصر كل منهما. لذا، ينبغي على المحلل المالي أن يستفيد من تلك المعلومات من خلال إيجاد العلاقات بين عناصر الميزانية وقائمة الدخل والربط بين التغيرات وإيجاد تفسير منطقي لها، وبما يمكنه من الوصول إلى نتائج ذات أهمية تخدم عملية التحليل في اتخاذ القرارات. كما ينبغي عليه أن يعير اهتمامه في اختيار سنة الأساس بحيث يكون الاختيار بصورة موضوعية ودقيقة، وألا يكتفي بالنتائج المستخرجة من التحليل النسبي فقط، فعليه الأخذ بنتائج التحليل المطلق والنسبي معاً من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة وسليمة.

النوع الثالث: الفترة التي يغطيها التحليل:

ينقسم هذا النوع من التحليل على نوعين استناداً إلى طول الفترة التي يغطيها التحليل هما التحليل المالي قصير الأجل، والتحليل المالي طويل الأجل.

أ- التحليل المالي قصير الأجل:

عندما يستخدم المحلل المالي التحليل الأفقي والرأسي، فإنه يستخدم قوائم مالية تغطي فترة زمنية معينة. فإذا كانت الفترة الزمنية قصيرة فمعنى هذا أن المحلل يهدف إلى قياس قدرات الوحدات الاقتصادية وإنجازاتها في الأجل القصير، أو بهدف التخطيط المالي قصير الأجل. وهذا يعني أن عملية التحليل ستركز على تحليل التداول، والسيولة النقدية، ورأس المال العامل ومكوناتهما، والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير. وهو ما يهتم به كل من البنوك، والموردين، والمديرين الماليين.

ب- التحليل المالي طويل الأجل:

أما إذا استخدم المحلل المالي التحليل الأفقي والرأسي لقوائم مالية تغطي فترة زمنية طويلة، فإنه يهدف من عملية التحليل قياس قدرة الوحدة الاقتصادية وإنجازاتها في الأجل الطويل. ويعني هذا أن التركيز سينصب على هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، ومعرفة مدى تغطية التزامات الوحدة الاقتصادية طويلة الأجل، وقدرتها على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها. وكذا مدى انتظامها في توزيع الأرباح وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسعار أسهم الوحدة في السوق المالية. وهذا النوع من التحليل يهتم به كل من المستثمرين في أسهم الوحدة، أو المستثمرين في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل[1].

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص35.

المطلب الثاني: تقنيات التحليل المالي

تتمثل التقنيات في الآلية التي تتم بها عملية التحليل المالي (طبعا إلى جانب التلخيص والتجميع وإعادة التصنيف التي ذكرناها في مقومات التحليل المالي) فهذه تمثل مرحلة التشغيل بالنسبة لنظام التحليل المالي التي تحول البيانات إلى معلومات بطرق التشغيل المختلفة التي تستخدم عدداً من الأساليب والتقنيات سواء النسب المالية أو الأدوات الاقتصادية والإحصائية التي سنتناولها في هذه الدراسة، وهنا سنركز على النسب المالية من حيث تعريفها وتصنيفها وكيفية اختيارها وذلك في الآتي:

أولا: تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بأنها علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط، والأخر يمثل المقام، وللعلاقة دلالاتها التي تكون أكثر فائدة من استخدام كل عنصر من عناصر المتغيرات الداخلة في تركيبها[1]، وتعد النسب المالية أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً [2]، ويقصد باصطلاح النسب المالية العلاقة بين معلومتين خاصتين بالأرقام الظاهرة في المركز المالي وقائمة الأرباح والخسائر بهدف تزويد الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف الوحدة الاقتصادية عما إذا اعتمدوا على تحليل كل معلومة على حدة[3].

يلاحظ من التعريفين السابقين أن النسب المالية علاقة بين رقمين بينهما ترابط بين البسط والمقام وتحتاج إلى معيار لتفسيرها، وإلا أصبحت بلا معنى.

تهدف النسب المالية إلى تلخيص وتسهيل المقارنة للفترات المختلفة للشركة نفسها، أو مع الشركات المختلفة بالصناعة، أو مع متوسط الصناعات، وفي المحاسبة توجد علاقات رقمية بين عناصر القوائم المالية مع بعضها البعض وهذه العلاقات هي النسب وتكون إما في شكل كسر، أو نسبة مئوية. ويتم تحديد علاقات النسب للوصول إلى معلومات عن مختلف خصائص وظروف الشركات. فعلى سبيل المثال تزود نسب الأصول الجارية إلى الإلتزامات الجارية بمعلومات عن قدرة الشركة على مواجهة الديون قصيرة الأجل.

---

[1] حكمت أحمد الراوي، ناجي عارف ناجي،" استخدامات النسب المالية في عملية إتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردني"، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة بسلطنة عمان، العدد (101)، يونيو2005م، ص124.

[2] عمر حسين جهماني، "مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني"، مجلة الإدارة العامة، الرياض، مج(41)، العدد(1)، إبريل2001، ص52.

[3] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، (ط4: المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1994م)، ص84.

وهنا تثار أهمية التحليل المالي في توفير المعلومات واعتباره نظام للمعلومات يساعد في اتخاذ القرارات، من خلال توضيح العلاقات والإرتباطات التي بين النسب على مختلف أنواعها وأشكالها التي تحول البيانات إلى معلومات، بتكامل المعلومات التي تنتجها كل من: نسب السيولة، والربحية، وهيكل رأس المال... عند القيام بإجراء تحليل وتفسير لعناصر القوائم المالية[1].

يرى الباحث أن النسبة المالية عبارة عن ترجمة للقوائم المالية المنشور ة وغير المنشورة إلى معلومات مفيدة يعتمد عليها في معرفة نواحي القوة والضعف في السياسات المالية للوحدة، وتساعد في ترشيد واتخاذ القرارات المالية. كون مخرجات نظام المحاسبة لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها وبصورتها الحالية في عملية التحليل المالي. كما أن حساب النسب المالية لا يتطلب إلا قدرا محددا من المهارة، بعكس تفسير وتحليل تلك النسب الذي يعد المحك الرئيس في تمييز المحلل المالي الكفء عن الأقل كفاءة. وينبغي أيضا معرفة أن النسبة أو العلاقة بين رقمين لا تعني شيئا بحد ذاتها ما لم تكن لها دلالة ذات معنى تساعد في تحليل وضع الوحدة الاقتصادية، لذلك يجب مقارنة النسب المستخرجة بمعايير أو نسب أخرى.

ومن نافلة القول أن أهمية التحليل باستخدام النسب تكمن في تحقيق أهداف الإدارة، وإثبات الكفاية وتحليل العمليات والحصول على حقائق، وكذا معرفة العوامل التي تؤثر على أهداف الوحدة وتساعد في تحويل البيانات إلى معلومات من خلال تبسيط وتلخيص البيانات الكثيرة وتفسيرها، بالإضافة إلى معرفة صفات معينة مثل القدرة على الدفع وتحقيق الأرباح[2].

وانطلاقا من ذلك، فالتحليل باستخدام النسب، وباستخدام التحليل الرأسي والأفقي يوفر مجموعة من المؤشرات المالية التي تحدد قوة وضعف الوحدة الاقتصادية، الأمر الذي يساعد المهتمين بالتحليل في ترشيد القرارات ورسم السياسات، وإجراء المقارنات والتنبؤ بالوضع المالي مستقبلا، ومعرفة قدرة الوحدة على تحقيق الأرباح والمحافظة عليها.

---

[1] ثناء علي القباني، "دور النسب المالية في تقدير مستقبل المشروعات مع التطبيق على قطاع الصناعات الهندسية المصري"، آفاق جديدة، جامعة المنوفية، العدد(1)، يناير1993، ص88.

[2] حصة محمد أحمد البحر، مرجع سابق، ص104.

ثانياً: تصنيف النسب المالية:

إطلع الباحث على عدة مؤلفات تم تناولها في متن هذه الدراسة، ووجد أن هناك تصنيفات مختلفة ومتعددة تخص النسب المالية، فقد تم تصنيفها و تبويبها من زوايا متعددة، سواء من حيث صلتها بالواقع، أو الغرض منها، أو حسب مصادر المعلومات التي تكونت فيها النسب، أو حسب الأنشطة أو حسب تحديد العلاقات أو غيرها. ومهما تعددت مداخل تقسيم النسب، فإن كل هذه النسب وإن اختلف توزيعها لن تتغير، وسنجدها موجودة بين التقسيمات المختلفة ولكن في مواقع مختلفة حسب نوع التقسيم. لهذا سوف يتناول الباحث بشيء من الإيجاز لتقسيمات النسب المحاسبية المختلفة، وسيركز بنوع من التفصيل على تبويب النسب حسب المظاهر الاقتصادية لعمليات الوحدة الاقتصادية.

هناك من الباحثين[1]من قسم النسب المالية على نوعين:

النوع الأول: نسب محاسبية فعلية تتناول الأرقام الفعلية من واقع القوائم المالية الفعلية الحالية أو السابقة وتبين العلاقة القائمة بين تلك الأرقام.

النوع الثاني: نسب معيارية (نمطية) توضح ما يجب أن تكون عليه العلاقة بين العناصر الواردة بالقوائم المالية لتكون أساسا للحكم على النسب الفعلية، وبيان مدى تجاوزها عن النسب النمطية، وتعتبر النسب الآتية نسب نمطية:

1 – نسب السنوات السابقة للوحدة الاقتصادية والتي تم تعديلها من واقع الخبرات السابقة بمعرفة القائمين على أمور الوحدة، وهذه النسب توضح مدى الكفاءة أو الفعالية في السياسات المالية المتعلقة بالوحدة لهذا العام قياسا بالأعوام السابقة.
2 – النسب المعيارية المستنبطة من وحدات منافسة ومماثلة للوحدة محل الدراسة.
3 – النسب المعيارية التي تخص صناعة معينة وتنتمي إليها الوحدة.
4 – النسب التي تم التنبؤ بها باستخدام نماذج رياضية و أساليب إحصائية متقدمة.
5 – المعايير الشخصية للمحلل المالي نفسه والتي يُكونها من خلال تجربته العملية وتأهيله العلمي.

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ – هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص ص6–7؛

ب –محمود إبراهيم عبد السلام تركي، **تحليل التقارير المالية،** (الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1995م)، ص109؛

ت - حصة محمد أحمد البحر، مرجع سابق، ص105.

وتكمن أهمية النسب المعيارية في استخدامها كأداة للمقارنة مع النسب الفعلية من أجل إبراز الانحرافات التي تدفع المحلل المالي للبحث عن المسببات وإيجاد التفسير المقنع والمبرر القوي لتلك الانحرافات. كما يجب أن تتصف النسب المعيارية بخصائص تمكنها من جعلها نموذجاً يحتذى به وهي البساطة والوضوح فلا تحتمل أكثر من معنى، وأن تتمتع بالواقعية التي تعني إمكانية تحقيق النسبة وفق الإمكانيات المتاحة، بحيث لا تكون مستحيلة التحقق ولا متواضعة، وأن تكون مستقرة إلى حد ما وذات عمر محدد، بالإضافة إلى أنها تتصف بالدقة – قدر الإمكان– في تحديد النسبة المتوقع حدوثها في المستقبل[1].

ويتفق الباحث مع وجهة النظر التي تحرص بأن تتوافر في النسب المعيارية الواقعية والبساطة والوضوح وأن تكون مستقرة بصورة معقولة[2].

وهناك تقسيم آخر للنسب المالية يمكن ذكرها كما يأتي:

- **النسب البسيطة:** تدرس هذه النسب العلاقة بين عنصر واحد من عناصر القوائم المالية و عنصر آخر كصافي الربح إلى المبيعات، أو صافي الربح إلى حقوق المساهمين.
- **النسب المركبة:** تدرس هذه النسب العلاقة بين نسبة أو أكثر من النسب المحاسبية البسيطة مثل: صافي الربح إلى المبيعات مضروبا في المبيعات إلى حقوق الملكية. وأهمية هذه النسب تتضح في بيان العلاقة الشمولية بين عناصر القوائم المالية بعضها ببعض[3].

من جانب آخر يمكن تبويب النسب المالية إلى نوعين أيضاً هما:

التبويب الأول: حسب مصادر المعلومات:

فبناءً على هذا المفهوم يتم تقسيمها على:

أ –نسب تتعلق بالميزانية العمومية:

وتسمى النسب الرأسمالية كونها تمثل العلاقة بين عناصر قائمة الميزانية ومن أمثلتها: معدل دوران كل من مجموع الأصول، الأصول العاملة، الأصول الثابتة، الأصول المتداولة، الذمم والمخزون السلعي، ونسبة كل من الاقتراض، الخصوم المتداولة، الأصول الثابتة والمتداولة، إلى حقوق الملكية، ونسبة التداول وكذا نسبة السيولة السريعة...

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ – هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص7؛

ب - وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص174.

[2] هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص7.

[3] محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سابق، ص110.

ب- نسب تتعلق بقائمة الدخل:

وتسمى النسب التشغيلية، كونها تظهر العلاقة بين عناصر النشاط الإيرادي من دخول وإيرادات وبين تكلفة هذه الإيرادات. وتستخرج من البيانات التي تظهر بقائمة الدخل، ومن أمثلتها: نسبة مجمل وصافي الربح إلى المبيعات.

ج- نسبة قائمة الأموال:

تُظهر هذه النسب العلاقة بين عناصر النشاط في قائمة الدخل وبين عناصر الميزانية ومن أمثلتها: نسبة صافي ربح العمليات إلى الأصول العاملة، نسبة صافي الربح إلى مجموع الأصول، نسبة صافي الربح إلى رأس المال المستثمر، نسبة صافي الربح إلى حق الملكية، وكذا نسبة العائد إلى الموجودات و حقوق المساهمين.

د- نسب مشتركة (مختلطة):

هذه النسب مزيج لأكثر من قائمة مالية وتعبر عن علاقة بين أكثر من عنصر من قوائم مختلفة، ولا تخص قائمة واحدة، ولا تخص بنوداً من أي من القوائم ومن أمثلتها: التوزيع النسبي لعناصر الأصول المتداولة، تحليل عناصر قائمة الدخل، نسبة العائد على السهم عدد مرات تحقيق الفائدة...[1]

التبويب الثاني: حسب المظاهر الاقتصادية لعمليات الوحدة:

يتم تبويب النسب حسب هذا المفهوم وفقا لنشاطات الوحدة المختلفة مثل نسب الربحية، نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المديونية، نسب رأس المال، وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في المبحث اللاحق. وقبل الشروع في بيان مدلول كل نسبة وأهميتها أو الغرض من استخدامها وكيفية تركيبها، يجدر الإشارة إلى معرفة أهم الشروط لاختيار نسبة معينة أو مجموعة بعينها حتى يمكن الاستفادة الكاملة منها واعتمادها كوسيلة هامة في التحليل المالي.

من جهة أخرى يمكن تصنيف النسب المالية السابقة في تقسيم يرتبط حسب المجال الذي تشتق منه على فئتين:

- **نسب اتجاهية:** هذه النسب تحدد حركة أو اتجاه تغير قيمة بند معين من بنود القوائم المالية على مدار فترة زمنية معينة، ويدخل هذا الأسلوب من التحليل ضمن ما يعرف بأسلوب التحليل الأفقي الذي سبق الإشارة إليه، أي أن العلاقة تقوم بين قيم البند نفسه، ولكن على مدار عدة فترات محاسبية.

---

[1] هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص ص233-235.

- **نسب هيكلية:** وهي النسب المالية التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القائمة المالية، في لحظة زمنية معينة وعلى مدار الفترة المحاسبية نفسها، مثل: نسبة التداول، نسبة المديونية، والعائد على الأصول...أي أن العلاقة هنا تكون بين قيم بندين أو أكثر ولكن على مدار الفترة المحاسبية نفسها. ويمكن اشتقاق هذه النسب من بيانات قائمة الدخل فقط مثل(نسبة حافة مجمل الربح)، أو من بيانات قائمة المركز المالي فقط مثل(نسبة السيولة)، أو من بيانات القائمتين معا مثل(معدل دوران الأصول)[1].

ثالثاً: اختيار النسب المالية:

إن نجاح عملية التحليل المالي تتوقف على اختيار الأسلوب والأداة التي تمكن المحلل من معرفة حقيقة الوضع المالي للوحدة وتقييم أدائها والتنبؤ بمستقبلها. فعند القيام بعملية التحليل هناك العديد من النسب والمعايير التي يمكن استخدامها في هذا المجال والتي تشكل في مجموعها ما يسمى بالنسب أو المؤشرات المالية. وقد تم تقسيمها على عدة مجموعات رئيسة متجانسة تتناول كافة جوانب ونشاطات الوحدة ككل، بحيث يسهل على القائم بالتحليل أياً كان أن يتناول بالدراسة والتحليل المجموعة التي تخصه، وتتفق وطبيعة العلاقات التي تربطه بالوحدة، استناداً إلى الغرض المقصود من التحليل.

فالدائن الذي يمنح قرضاً قصير الأجل ينصب اهتمامه على مجموعة النسب التي تقيس المركز الجاري للمدين، وهذا يرجع إلى طبيعة القرض قصير الأجل وحجمه الذي يكون في الغالب أكبر نسبياً من التدفق النقدي الداخلي للأموال الناتجة عن الإيرادات. وبذا تصبح معرفة الربحية أقل أهمية عند هذا الدائن من معرفة الأصول المتداولة للمدين. وعلى النقيض من ذلك، نجد اهتمام الدائن الذي يقدم قروضاً طويلة الأجل يركز اهتمامه على مجموعة النسب التي تقيس القوة الإيرادية للمدين بدلا من الاهتمام بالأصول المقدمة كضمان.

كما أن تحليل الإيرادات ومقارنة الحاضرة منها بالماضية يُمكّن المحلل من معرفة تقدير الإيرادات المستقبلية والممكن تحقيقها، فالإيرادات المستقبلية هي التي يهتم بها المستثمر الذي يقدم قروضاً طويلة الأمد قبل أن يقرر منح القرض من عدمه. ويضاف إلى ذلك، أن توافر البيانات

---

[1] محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية،** (عمان، دار وائل للنشر، 2000م)، ص ص40-41.

والمعلومات يعد أحد العوامل المهمة في تحديد طبيعة التحليل و في اختيار النسب المستخدمة في هذا التحليل. فالمحلل الداخلي أو المدير المالي في الوحدة تتاح له الفرصة للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالعمليات الداخلية للوحدة التي لا يمكن للمحلل الخارجي الحصول عليها بالدقة نفسها[1].

[1] جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص118.

المبحث الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب

لكي تتم عملية التحليل المالي لابد أن يستخدم المحلل المالي أدوات وأساليب معينة؛ بغرض معرفة الأداء في مختلف المجالات، والحكم على مدى نجاح السياسات التي تتبعها الإدارة، والوقوف على تحديد نقاط الضعف والقوة في العمليات المالية من خلال إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية. حري بالإشارة إلى أنه لا توجد مجموعة واحدة من النسب تمكن المحلل المالي من الحصول على معلومات شاملة ودقيقة عن حقيقة الأحوال المالية للوحدة الاقتصادية، ولكن يمكن توفير تلك المعلومات بالاعتماد على مجموعات معينة ومختلفة من النسب واستخدامها بطريقة ذات دلالة ومعنى، من خلال الربط بين أرقام معينة، من أجل خلق مؤشرات مالية وتفسير العلاقة والترابط بين الأرقام وتحويلها إلى معلومات مفيدة، توضح مدى كفاية وفعالية الوضع المالي للوحدة في زمن معين.

يتضح أيضا أن تقسيم النسب في مجموعات متجانسة تمكن المهتمين بالتحليل من الوصول إلى الغرض المقصود منه. وبرغم تنوع وتعدد تلك المجموعات إلا أن الباحث يرى أنها مهما تعددت واختلفت توزيعاتها لن تتغير، وإن اختلف موضعها، وحتى يتحقق ذلك، يتطلب الأمر دراسة الأساليب المختلفة من حيث مفهومها، ومدلولها، وأهميتها، وكيفية استخدامها...وهو ما سيوضحه الباحث في هذا المبحث.

المطلب الأول: العمليات الخاصة بنسب الربحية

تعد الربحية• من أهم المعلومات المحاسبية، والهدف المهم لدى أغلب الأطراف المهتمة بهذه المعلومة. وتهدف مجموعة هذه النسب دراسة ومقارنة القدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية التي توضح مدى الكفاءة التي صاحبت إنجاز العمليات العادية التي قامت بها خلال فترة معينة، كما تهدف إلى توضيح معدل العائد على رأس المال المستثمر الذي تم توفيره عن طريق حقوق الملكية وبمعرفة المقرضين طويل الأجل. وذلك من خلال معرفة مدى قدرة الوحدة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المستثمرة؛ بل تعد الربحية المعيار الأقوى في الحكم على الأداء الكلي للوحدة. لذا فإن قياسها يحتل اهتماماً كبيراً من قبل المحللين الماليين والإدارة على وجه الخصوص، كونها تعد من أهم المؤشرات التي تبين نجاح الوحدة في إدارة أصولها بكفاءة عالية هذا

• الربحية: هي ما يتحقق من عوائد نتيجة تنظيم مصادر استخدامات الأموال، وما يتحقق من عوائد الاستثمار. بينما الربح: هو حصيلة طرح التكاليف من الإيرادات. أي أن الربح = الإيرادات – التكاليف. وتتغير الأرباح ومعدلاتها نتيجة الظروف الاقتصادية وفلسفة المنشأة هل هي رأسمالية أم غير رأسمالية، وكذا على نوع القواعد المحاسبية المتبعة.

من جانب، كما أن تطلع المساهمين واهتمامهم بهذا المؤشر(الربحية) يمكنهم من معرفة مدى استقرار الوحدة الاقتصادية وقدرتها في تحقيق أرباح حالية ومستقبلية وعدم تعرضها للإفلاس من جانب آخر[1]. ناهيك عن أن مجموع هذه النسب تعكس نتائج تحليل النسب المالية الأخرى، وتوضح كذلك نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي، وكذا تقدم إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لأداء الإدارة[2]. ولمزيد من معرفة نجاح الإدارة في تسيير سياساتها التشغيلية فإنه يمكن تحديد ذلك بقياس أرباح العمليات، وبالنسبة لصافي الأرباح فتحدد مدى نجاح الإدارة في تسيير سياساتها المالية من عدمه[3].

أولا: دراسة ربحية الأموال المستثمرة:

يطلق على هذا المؤشر معدل العائد على الاستثمار، ويحتوي على نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي الدخل والمركز المالي. بمعنى أن هذه النسب تربط بين الربح (من قائمة الدخل) من جهة، وبين حسابات المركز المالي من جهة أخرى (الأصول، حقوق الملكية، ورأس المال)[4]. ويهدف من دراسة هذا المقياس معرفة مدى قدرة الأموال المستثمرة في الوحدة الاقتصادية على تحقيق الربح أو العائد المناسب.

ويمكن إيضاح أهم هذه النسب التي تدخل ضمن هذه المجموعة كما يأتي:

أ- نسبة العائد على الاستثمار:

تقيس هذه النسبة مدى الربحية التي تحققها أصول الوحدة التي تم استخدامها في العمليات الإنتاجية، وتعد مقياساً مهماً يحدد كفاءة الإدارة في تحقيق الربح جراء استخدام الأصول. وتوضح العلاقة بين الأرباح التي تحققها الوحدة وبين جميع الموارد المالية الموظفة فيها، وبغض النظر عن مصدر الموارد ذاتية أم مقترضة.

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ - جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، مرجع سابق، ص171؛

ب - هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص4.

[2] جلال عبد الحليم حربي،" الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمينات العامة"، <u>مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين</u>، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد(68)، 2007م، ص745.

[3] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار- التمويل- التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرارات**، (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006)، ص 249.

[4] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص143.

كما يمكن معرفة مدى نجاح الإدارة في سياستها الاستثمارية بواسطة هذا المقياس فالمؤشر العالي يبين الكفاءة العالية في تحقيق الأرباح، والمؤشر المنخفض يبين عكس ذلك [1]. ويمكن توضيح تركيب النسبة بالنظر إلى المعادلة الآتية:

$$\text{و نسبة العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تجدر الإشارة إلى أنه يجب حساب العائد على الأصول باستخدام متوسط الأصول التشغيلية والدخل التشغيلي. أي استخدام صافي الدخل عن الفترة وكذا الأصول المستخدمة في توليد هذا الدخل خلال الفترة وليس بدايتها ونهايتها، لأن صافي الدخل يتولد خلال فترة مالية. وهنا يمكن الانتباه إلى أن حساب العائد على الأصول باستخدام إجمالي الأصول في بداية الفترة أو نهايتها فقط لا يكون مناسباً كونهما يمثلان نقطة واحدة من الزمن. ونظراً لأنه لا يوجد نسبة نموذجية للعائد على الأصول، فإنه لا يمكننا الحكم على مدى ملائمة هذا المقياس إلا من خلال المقارنة مع النسبة ذاتها للوحدات المماثلة أو للوحدات في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه الوحدة، أو مع نسب السنوات السابقة للوحدة نفسها، وكذا مع سعر الفائدة في السوق[2].

الجدير بالملاحظة، أنه يوجد من يتحفظ على هذه النسبة من جهة احتسابها رقم إجمالي الأصول، وفقاً للتكلفة التاريخية بالنسبة للأصول الثابتة، والتكلفة التاريخية أو السوق أيهما اق ل بالنسبة لبعض عناصر الأصول المتداولة، وبالقيمة الدفترية لبعض عناصر الأصول الأخرى. وبالنسبة لاحتساب الأرباح فيتم بمقابلة الإيرادات بالتكاليف وفقا للقيمة الحالية. لذا يجب أخذ الحذر عند استنباط مدلول هذه النسبة، وعند إجراء المقارنات على فترات دورية للوحدة نفسها أو بين وحدتين زميلتين. وعليه فإنه من الضروري أخذ العناية الكافية على أية تغيرات تحدث في أسس تقييم عناصر الأصول المختلفة أو حساب صافي الربح قبل القيام بعملية التقييم. وهذا ما يفضله أصحاب هذا الرأي بقياس

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ – جمال علي العنسي، مرجع سابق، ص96؛

ب –سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص21.

[2] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م)، ص452.

العائد على الاستثمار من خلال نسب العائد على حقوق الملكية والعائد على رأس المال[1].

ب- نسبة العائد على حقوق الملكية:

يتمثل بسط النسبة في صافي الأرباح بعد خصم الضرائب والفوائد وتوزيعات الأسهم الممتازة، وقبل توزيع الأسهم العادية، في حين يمثل المقام حقوق الملكية المحدد في رأس المال، الاحتياطيات، والأرباح المحتجزة مطروحا منها الخسائر إن وجدت، ويمكن للمحلل المالي أن يعبر عن مقام النسبة بمتوسط حقوق الملكية. وتهدف هذه النسبة إلى قياس العائد الذي يجنيه المستثمر من جراء وضع أمواله في الشركة[2].

تبين هذه النسبة مدى النجاح الذي حققته الوحدة الاقتصادية باستخدام مصادر الأموال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح، ومدى قدرة الإدارة على جذب الاستثمارات بحكم أن العائد على الاستثمارات يُعد محددا مهماً في قرارات المستثمرين. وتقيس هذه النسبة العائد من كل ريال• مستثمر من مُلاك الوحدة خلال الفترة المالية، كونها مؤشراً مهماً يعكس جميع أنشطة الوحدة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية[3].

تتميز هذه النسب عند قياسها للربحية بقياسها كلاً من الأرباح الجارية المتمثلة في صورة توزيعات نقدية، وكذا الأرباح الرأسمالية المتمثلة في زيادة القيمة السوقية للأسهم، كما تأخذ في الاعتبار كلاً من الأرقام المحاسبية التي تعكسها القوائم المالية المنشورة للوحدة، بالإضاف ة إلى سهولتها وعدم تعرضها لقواعد محاسبية معينة عند تركيبها[4].

ج- العائد على رأس المال المستثمر(الربحية الاقتصادية):

تُظهر هذه النسبة معدل العائد مما تحققه الوحدة من استثمارها لأموال الملكية، وأموال الاقتراض طويلة الأجل، اللذين يمثلان الاستثمار الدائم للوحدة. وفيما يتعلق بمعادلة هذه النسبة فيتمثل البسط في صافي الربح قبل دفع فوائد القروض طويلة الأجل، في حين يمثل المقام حقوق

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك، إلى:

أ - هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص27؛

ب - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص144.

[2] شعبان يوسف مبارز، مرجع سابق، ص254.

• الريال هو العملة الوطنية الرسمية والمتداولة في الجمهورية اليمنية.

[3] عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2007م)، ص55.

[4] هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص32.

الملكية والقروض طويلة الأجل. ويمكن حساب رأس المال المستثمر بجمع صافي رأس المال العامل إلى صافي الأصول الثابتة[1].

والملاحظ عند حساب هذا المعدل ومقارنته بمعدل العائد على حقوق الملكية، أن الأخير يكون أكبر من معدل رأس المال المستثمر. أما إذا تساويا فهذا يعني أن عائد الأموال الخاصة يساوي معدل الفائدة المدفوع للديون. في حين أنه إذا كان معدل العائد على الأموال الخاصة أقل من العائد على رأس المال المستثمر فهذا يعني أن معدل الفائدة أعلى من العائد على الأموال الخاصة.

وللحكم على مدى قدرة الإدارة على زيادة عائد المستثمرين يتم مقارنة هذه النسبة بأسعار الفائدة على الأوراق المالية طويلة الأجل، مع إضافة هامش ربح تعويضي عن مخاطر الاستثمار المرتبطة بالنشاط. وإزاء ذلك، يجب ألا تنخفض هذه النسبة عن مستوى سعر الفائدة في السوق أو إلى مستواها؛ لأن ذلك يعتبر مؤشرا سلبيا، ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على فائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية[2].

ويرى الباحث ضرورة قيام المحلل المالي بمقارنة هذه النسبة أو غيرها بالنسبة ذاتها داخل الوحدة لعدة سنوات أو بالنسب ذاتها للوحدات الأخرى المماثلة في الصناعة نفسها؛ من اجل الحصول على نتائج أفضل من عملية التحليل المالي ومساعدة الأطراف ذات الصلة بالوحدة من اتخاذ قرارات رشيدة.

د- معدل العائد الحقيقي على الاستثمار:

يقيس هذا المعدل، العائد على أموال مستثمر واحد، أي عائد سهم واحد إلى قيمة ذلك السهم الشرائية. ويتم حسابه بالمعادلة الآتية:

$$\text{معدل العائد الحقيقي على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفوائد وقبل الضرائب}}{\text{عدد الأسهم} \times \text{القيمة الشرائية للسهم الواحد}} \times 100\%$$

هـ - نسبة نصيب السهم من الربح:

تعد هذه النسبة من أهم النسب الواسعة الانتشار والمتكررة الاستخدام في الحياة العملية، وتستخدم كمقياس لتحديد أداء الوحدة من وجهة نظر المستثمر. وتهدف إلى معرفة مقدار الأرباح المتاحة للسهم الواحد سواء، ستوزع جزء منها في صور نقدية أو بأي صورة أخرى، أو سيحتجز الجزء الآخر في صورة احتياطيات أو أرباح محتجزة. ومع ذلك فإنها تهمل حساب قيمة الاحتياطيات أو الأرباح المحتجزة التي تكونها الوحدة. لذا فإن قيمة النسبة تكون دائما في ازدياد

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص146.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص65.

بالرغم من عدم تغير ربحية الوحدة بل تناقصها بعض الأحيان. ويتم حسابها بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على عدد الأسهم العادية التي تظهر في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة المالية أو كمتوسط لعدد الأسهم العادية في أول وآخر الفترة عند حدوث تغيرات جوهرية في رأس المال المملوك لأصحاب الأسهم العادية[1].

ثانياً : دراسة ربحية المبيعات:

تدرس هذه المجموعة قدرة الوحدة الاقتصادية على التحكم في المصروفات المختلفة ذات العلاقة بالمبيعات، وفي تحقيق الأرباح من النشاط البيعي[2].

فمعرفة مقدرة الوحدة على تحقيق الربح من العمليات الرئيسة للوحدة والنشاطات المخطط لها تدل على كفاءة السياسات التشغيلية في تحقيق الأرباح التي تعد أحد أهداف الإدارة والذي يُمكّن الأخيرة من تغطية مصاريف التشغيل وفوائد القروض، ويُمكّنها من تحقيق الربح الكافي لكل ريال حصلت عليه من إيرادات المبيعات. أما بالنسبة للنسب التي تدخل ضمن هذه المجموعة فيمكن ذكرها في الآتي:

أ- نسب مجمل ربح العمليات:

وتسمى كذلك حافة مجمل الربح. وتقيس مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في تخفيض التكاليف وكذا مدى تقبل السوق لمنتجات الوحدة، بالإضافة إلى قياس كفاءة وفعالية سياساتها التسويقية والبيعية، ناهيك عن قدرتها على قياس سمعة الوحدة الاقتصادية بشكل عام[3].

ويمكن احتساب هذه النسبة كما يأتي:

$$\text{مجمل الربح إلى العمليات (حافة مجمل الربح)} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

أو

$$= \frac{\text{صافي المبيعات} - \text{تكلفة المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

---

[1] هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص ص33-34.

[2] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص148.

[3] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، مرجع سابق، ص 171.

تهدف هذه النسبة إلى توضيح العلاقة بين المنتج وتكاليفه حيث مجمل الربح يمثل الفرق بين السلعة وتكلفتها أو شرائها. وهنا تتضح الرؤية عن مدى كفاءة الإدارة في تحقيق نسبة عالية من ربح الوحدات المبيعة وفي خفض تكاليف منتجاتها، وكذا في التعامل مع العناصر التي تشكل هذه التكلفة[1].

ويرى الباحث، أنه في حالة ما تكون النسبة مرتفعة فإنه يدل على ارتفاع مجمل الربح، الأمر الذي ينعكس على كفاءة الإدارة في تحقيق أرباح مرتفعة، وكذا كفاءتها في تخفيض تكاليف المبيعات من خلال التحكم في عناصر التكلفة المختلفة، أما إذا كانت منخفضة فإن هذا يدل على انخفاض معدلات الأداء والإنتاجية. وهو ما يعني أن الإدارة تنتج أو تبيع بضاعة بتكلفة عالية، ويدل كذلك على أن الإدارة غير قادرة على إدارة مواردها المتاحة، المالية والمادية، بطريقة مثلى. ولذا ينبغي على المحلل المالي أن يقوم بالفحص الدقيق لتوضيح الأسباب الحقيقية لزيادة هذه النسبة من أجل دعمها والاستمرار في السياسات التي أدت إلى ارتفاعها من جهة، وكذا دراسة الانعكاسات الناتجة عن انخفاض هامش الربح، حتى يتم اقتراح الخطوات التصحيحية المناسبة لتحسين الموقف الربحي للوحدة الاقتصادية.

فزيادة مجمل الربح قد يرجع إلى ارتفاع أسعار البيع مع ثبات تكلفة البضاعة المبيعة، أو انخفاض تكلفة المبيعات مع ثبات أسعار البيع، وقد يعزى إلى زيادة أسعار البيع وانخفاض تكلفة المبيعات، أو زيادة حجم المبيعات من الأصناف ذات الهامش المرتفع. أما انخفاض هامش الربح فقد يرجع إلى الارتفاع في تكاليف البضاعة المبيعة، أو عدم قدرة الإدارة على تحقيق اقتصاديات في شراء احتياجاتها، أو عدم الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. وقد يعزى إلى انخفاض في أسعار البيع في السوق، أو تخفيض أسعار البيع من جانب الوحدة الاقتصادية من أجل رفع الطلب على المبيعات. لذا ينبغي على المحلل المالي أن يكون فطناً في معرفة الأسباب الحقيقية والعوامل المؤثرة في تغيير النسبة، سواء كان بالارتفاع أو الانخفاض، حتى يتمكن من الحصول على معلومات واقعية وحقيقية يُعتمد عليها في اتخاذ قرارات سليمة بناء على معلومات صحيحة.

الجدير بالملاحظة أنه لا يوجد معيار نمطي يمكن استخدامه للحكم على هذه النسبة. ومن ثم لابد من إجراء المقارنات التاريخية مع نسب الوحدة في السنوات السابقة، وكذا مع نسب الوحدات المثيلة في الصناعة نفسها[2].

---

[1] جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، 128.

[2] جميل أحمد توفيق، محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص135.

ب- نسبة صافي ربح العمليات:

ويطلق عليها أيضاً بحافة صافي العمليات، وتعتبر مكملة للنسبة السابقة، وتعد هذه النسبة مقياساً أساسيا لكفاءة الإدارة في تنفيذ العمليات التشغيلية المتعلقة بإنتاج وبيع المنتجات. وتتميز هذه النسبة عن نسبة مجمل الربح بأنها لا تقصر الاهتمام على عناصر تكلفة المبيعات، بل تمتد لتشمل جميع عناصر التكاليف، من المصروفات العمومية والإدارية، والتسويقية والبيعية، وهي أيضاً تبين مقدرة كل ريال واحد من المبيعات على خلق (توليد) الربح، وتظهر كذلك مدى انخفاض سعر بيع الوحدة قبل أن تبدأ الوحدة في تحمل الخسائر. لذلك فإن ربح العمليات يعد مقياساً حقيقياً لكفاءة الإدارة، وكالنسبة السابقة ينبغي مقارنتها مع نسب السنوات السابقة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية[1].

والباحث يتفق مع هذا الرأي، لأن ربح العمليات يتم احتسابه قبل آثار الفوائد و الضريبة والمصروفات والإيرادات الأخرى التي لا تستطيع الإدارة التحكم أو السيطرة في هذه العناصر. وبذا فإن ربح العمليات يقيس مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح من النشاط الرئيس للوحدة الاقتصادية الناتجة من الإيرادات العادية للعمليات (النشاط البيعي) والمصروفات العادية التي تكبدت في تحقيق تلك الإيرادات.

وبتحليل أكثر عمقاً لعناصر هذه النسبة سواء التي تُكّون تكلفة المبيعات أو لجميع عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات، فإنه يجب على المحلل المالي أن يربط بين نسبة مجمل ربح وصافي ربح العمليات حتى تتحقق الاستفادة القصوى من عملية التحليل. فمثلا لو سجلت نسبة مجمل الربح ارتفاعا ملحوظا في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة صافي الربح، فإن ذلك يشير إلى زيادة المصروفات العمومية والإدارية والتسويقية...الخ.

ونظرا لما للمصروفات من تأثير على الأرباح الصافية وربحية الوحدة الاقتصادية بشكل عام؛ فإنه يجب على المحلل المالي تحليل نوعية المصروفات، قياساً بالمبيعات من أجل معرفة الأسباب الحقيقية لزيادتها ومعرفة أي منها يشكل حجما أو نسبة اكبر قياساً بالمصروفات الواردة في قائمة الدخل. وبذلك يتمكن المحلل المالي من إيجاد صورة أكثر وضوحا عن مقدار التزام الوحدة بمعايير الإنفاق الاقتصادية، ومعرفة مدى تحكمها في المصروفات اللازمة بأوجه النشاط المختلفة. حيث يشير ارتفاع النسبة إلى ارتفاع كفاءة التشغيل الذي قد يرجع إلى تخفيض كل من عناصر التكلفة والمصروفات الأخرى.

[1] وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، مرجع سابق، ص ص149-150.

ج- نسبة صافي الربح إلى العمليات:

يمكن استخراج قيمة صافي الربح وذلك بخصم تكاليف المبيعات، ومصاريف التشغيل، والفوائد والضرائب من صافي المبيعات، وتعد هذه النسبة مقياساً أشمل للربحية من سابقتيها، حيث توضح الأرباح المتبقية لملاك الوحدة من كافة نشاطها (العادي والعرضي)، وتعتبر مؤشراً مهماً في تحديد قدرة الإدارة على تسيير نشاط الوحدة بكفاءة وفعالية[1].

إضافة إلى ذلك، فالنسبة توضح إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل الوحدة الاقتصادية لخسائر فعلية. وهي أيضا تبين مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات (هامش صافي الربح)، وهذا بدوره يساعد الإدارة في تحديد قيمة مبيعات كل وحدة على حدة، ناهيك عن أنها تمكن الأطراف المهتمة بالتحليل من معرفة كفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية في الرقابة على المبيعات خصوصا عند مقارنة هذه النسبة بمجمل الربح إلى صافي المبيعات[2].

وإزاء ذلك، يرى الباحث أن المحلل المالي عند تعمقه في التحليل يستطيع معرفة مدى كفاءة الإدارة في سياساتها المالية من خلال معرفة صافي الربح (حافة صافي الربح). فإذا كانت هذه النسبة عالية وأكبر من نسبة صافي ربح العمليات؛ دل على كفاءة الإدارة في الحصول على إيرادات أخرى، بخلاف النشاط الرئيس للوحدة الاقتصادية، مثل الحصول على إيرادات من الاستثمار في الأوراق المالية، أو من بيع أصول تم الاستغناء عنها لزيادتها عن حاجتها، أو الحصول على قروض بفائدة منخفضة، أو الحصول على إيرادات من تأجير بعض الأصول، أو حصولها على فروق أسعار صرف العملات الأجنبية ... وبالمقابل قد تكون هناك خسائر من البنود غير العادية أو غير المتكررة مثل الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية للمخزون والاستثمارات والمدينين، أو غيرها.

المطلب الثاني: القوة الإيرادية:

يتميز هذا المؤشر بقياس كفاءة الأداء التشغيلي للوحدة الاقتصادية ومعرفة مدى كفاية الربح، كما أنه قد جمع بين مؤشرات النشاط ومؤشرات الربحية على المبيعات ليظهر كيف تتفاعل هذه المؤشرات لتحديد ربحية الأصول.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص142-143.

[2] محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سابق، ص113.

والقوة الإيرادية تعني قدرة الاستثمار المحدد على تحقيق عائد معين نتيجة المخاطرة بالأموال واستخدامها في النشاطات والعمليات المخطط لها لتحقيق الأهداف [1]. ويقتصر احتساب القوة الإيرادية على الاستثمارات التي تمثل الأصول المشتركة بالفعل في العمليات العادية للوحدة الاقتصادية. لذا، يجب استخدام صافي ربح العمليات الذي يبين الأرباح التي تتولد نتيجة تشغيل هذه الأصول العاملة.

وهنا نجد أن القوة الإيرادية تعتمد على تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح على مؤشرين: الأول، سرعة معدل دوران الأصول الذي يشير إلى قدرة الأصول على توليد مبيعات. والثاني، حافة ربح العمليات المتحقق، الذي يعني معدل العائد على كل ريال من المبيعات[2]. وإذا أرادت الوحدة الاقتصادية تحقيق أفضل النتائج، فإن عليها التحكم في هذين المؤشرين والسعي وراء تعظيمهما، ويتم ذلك من خلال التخصيص السليم للأموال على الأصول العاملة من متداولة وثابتة و كذا المشتركة منهما بالفعل في العمليات العادية للوحدة الاقتصادية .

ويتحقق ذلك أيضاً، من خلال الاستغلال الأمثل للأصول بحيث لا يزيد حجمها عن الحجم المطلوب، (وهذا يعني وجود طاقات إنتاجية معطلة وأموالاً غير مستغلة كان يمكن توظيفها في مجالات أخرى تولد أرباحاً)، وأن لا يقل حجمها عن الحجم المطلوب لتحقيق حجم المبيعات الذي يمكن للوحدة تحقيقه. وكذا التحكم في العمليات الجارية المتمثلة في الإيرادات والمصروفات الجارية.

وعلى ذلك، فإن الوحدة الاقتصادية تستطيع تحسين قوتها الإيرادية ورفعها عن طريق زيادة معدل دوران الأصول أو زيادة معدل ربحية المبيعات أو كليهما. فزيادة أو تحسين معدل الدوران يتحقق بزيادة المبيعات بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأصول العاملة أو بتخفيض الأخير بنسبة أكبر من انخفاض المبيعات. وزيادة أو تحسين نسبة صافي ربح العمليات يكون بزيادة المبيعات بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع نفقات العمليات، أو بتخفيض الأخيرة بنسبة أكبر من نسبة الانخفاض في المبيعات[3]. والشكل الآتي رقم (12) يوضح القوة الإيرادية وتركيب نسبتها كما يأتي:

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار- التمويل- التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرارات،** (الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)، ص41.

[2] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

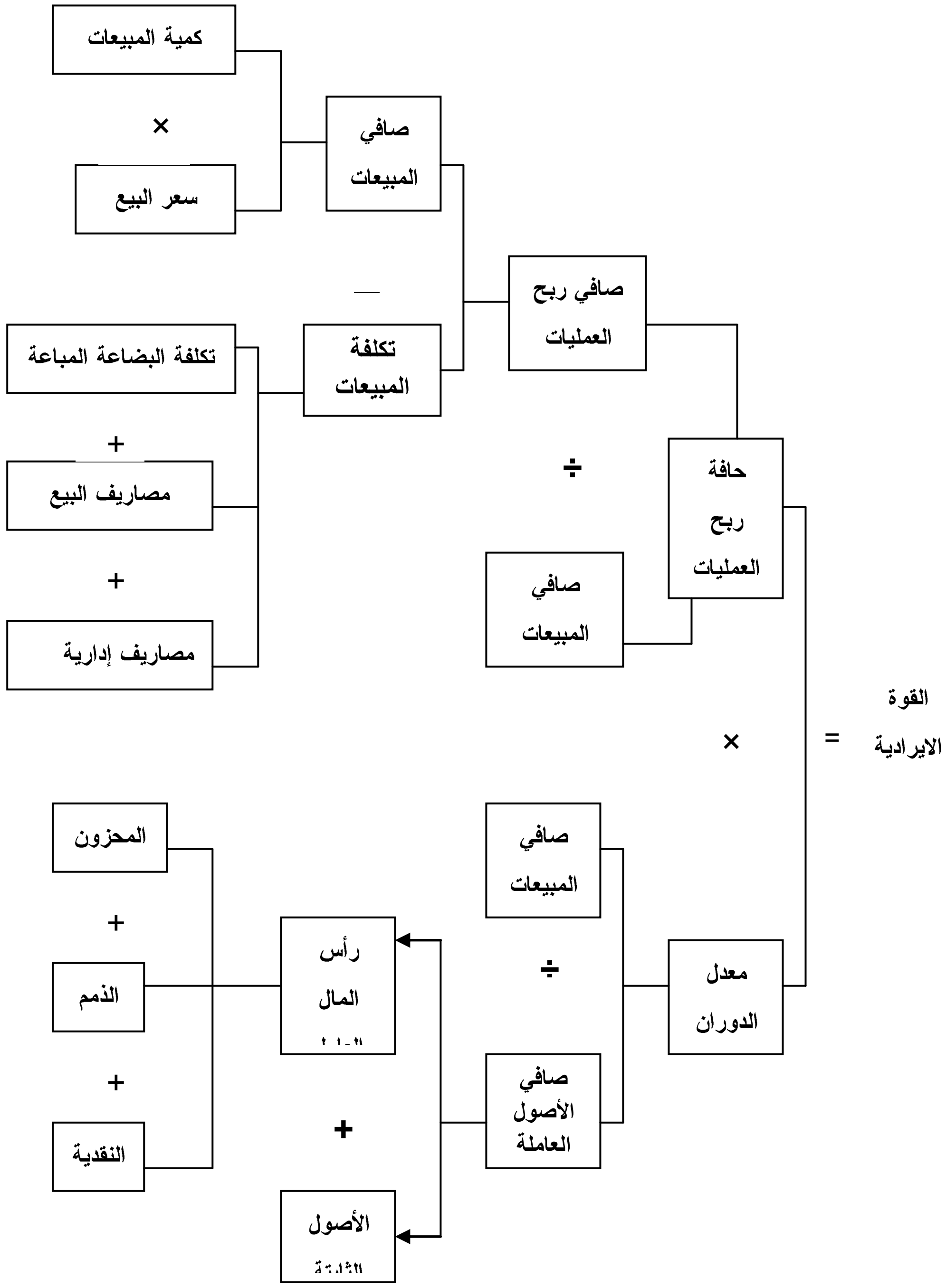
أ - جميل أحمد توفيق، محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص ص67-69؛

ب - جمال علي العنسي، مرجع سابق، ص ص43-44؛

ت - جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، مرجع سابق، ص ص174-177.

[3] محمد شفيق حسين طنيب، محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص،** (عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997م)، ص84.

الشكل رقم(12) القوة الإيرادية



المصدر: سيد الهواري، **الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات**، مرجع سابق ص443

إزاء ذلك، الجزء الأعلى من المعادلة يظهر التكاليف الإجمالية للمبيعات التي تتمثل في تكلفة البضاعة المباعة، مصاريف البيع والتوزيع، والمصاريف الإدارية. وبطرح هذه التكاليف الإجمالية اللازمة لتوليد المبيعات من صافي المبيعات ينتج صافي ربح العمليات الناتج عن طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية. الجدير بالإشارة، أن صافي ربح العمليات يتحقق من عمليات الوحدة الاقتصادية العادية فقط باستخدام الأصول العاملة، ويستبعد من حساب صافي ربح العمليات الإيرادات والمصروفات التي لا تتعلق بالعمليات العادية للوحدة الاقتصادية، ومنها فوائد الاستثمارات في الأوراق المالية، وفوائد القروض، والضريبة المستحقة، والأصول المؤجرة والهبات والمساعدات...الخ. وبالنسبة لصافي المبيعات لجزئي المعادلة فتحسب في المعادلة بدلاً من إجمالي المبيعات (الذي يحتوي على بعض المردودات والمسموحات). وبقسمة صافي ربح العمليات على صافي المبيعات نحصل على حافة ربح العمليات الذي يحدد معدل العائد عن كل ريال مبيعات. أي مقدار ما يولده الريال الواحد من المبيعات من ربح.

و فيما يتعلق بالجزء الأسفل من المعادلة الذي يحدد صافي الأصول العاملة المستخدمة في عمليات الوحدة الاقتصادية لتحقيق الإيراد العادي فتتمثل في رأس المال العامل والأصول الثابتة بعد استبعاد مجمع الإهلاك و مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، و بعد استبعاد الأصول التي لا تشترك في العمليات العادية مثل الأصول الثابتة المؤجرة للغير، والاستثمارات المؤقتة، والاستثمارات في الأوراق المالية...الخ

وبقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول العاملة نحصل على معدل دوران المبيعات بالنسبة للأصول، وهذا المؤشر الأخير يقيس قدرة هذه الأصول المشتركة في العمليات على توليد المبيعات، أي قدرة أو إنتاجية كل ريال استثمار من الأرباح. وبضرب معدل دوران الأصول في حافة ربح العمليات يتم الحصول على القوة الإيرادية التي تعني قدرة الاستثمارات في أصول الوحدة الاقتصادية على تحقيق عائد. أي القدرة على تحقيق ربحية.(بمعنى قدرة كل ريال مستثمر في الأصول المشتركة في العمليات على توليد الربح أو تحقيق العائد)[1].

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ - سيد الهواري، **الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات، (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1975م)**، ص443؛

ب - محمد شفيق حسين طنيب، محمد إبراهيم عبيدات، مرج سابق، ص87.

المطلب الثالث: العمليات الخاصة بنسب السيولة

قبل الشروع في تحليل نسب السيولة تجدر الإشارة إلى أن من الأهداف الاقتصادية للوحدة تحقيق الأرباح عن طريق توجيه النقدية المتاحة إلى أفضل الاستخدامات والاستثمارات. فزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية يستلزم الموازنة السليمة بين أهداف السيولة وأهداف الربحية كونهما متلازمين وفي الوقت ذاته متضادين. ويسود الإعتقاد عادة بأن السيولة هي التي تقيس قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية في الأجل القصير، بينما الربحية هي التي تقيس كفاءة الشركة في الأجل الطويل.

وإزاء ذلك، فعند قيام المحلل المالي بدراسة نسب الربحية والسيولة يجب عليه دراسة المؤشرات الناتجة عن مجموعة هاتين النسبتين دراسة متأنية وتفسيرهما التفسير السليم؛ من أجل الحصول على دلالات مفيدة تساعد الأطراف ذات العلاقة والمهتم ة بنتائج التحليل المالي في اتخاذ قرارات سليمة[1]. فمثلا ارتفاع نسب السيولة دائما لا يدل على أنها مؤشرات جيدة لأداء الوحدة الاقتصادية، فقد يرجع ذلك إلى سوء الاستخدام، وعجز الوحدة في إدارة الاستثمارات؛ وبذلك تصبح النتيجة عكسية والمتمثلة في انخفاض مؤشرات الربحية لديها. ومن جهة أخرى قد لا يعني زيادة النقدية ومؤشراتها، التخفيض من خطر عدم السداد، بل على العكس، قد يفسر ذلك ضياع أرباح كان يمكن أن تتحقق لو استثمرت تلك الأموال. والعكس صحيح، فقيام الإدارة بتكريس جهدها لتحقيق مؤشرات ربحية عالية وتجاهل نسب السيولة سينعكس سلبا على مؤشرات السيولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى إساءة السمعة الائتمانية للوحدة الاقتصادية نتيجة لعجز إدارتها على سداد التزاماتها في الأجل القصير وهو ما يهدد استمراريتها. وعلى ذلك، فالمحلل المالي يجب عليه مراعاة هذين الهدفين وتناقضهما.

الجدير بالإشارة أن السيولة تكون أهم من الربحية عند حدوث أزمة مالية ما، فالوحدة الاقتصادية تستطيع الاستمرار لفترة طويلة طالما توفرت لديها السيولة بصرف النظر عن العائد. وهنا تصبح الميزانية ومؤشراتها أهم من قائمة الدخل، وعلى الإدارة أن تضع قوة المركز المالي فوق إعتبار الربح؛ لأن النقدية هي التي ستمكن الوحدة من تفادي الأزمة، واستمرار نشاطها[2].

وبخصوص هذه المجموعة فهي تهتم بمقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد ديونها في الأجل القصير في مواعيد استحقاقها والوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام أصولها الجارية(المتداولة)

---

[1] عدنان هاشم رحيم السامرائي، مرجع سابق، ص104.

[2] درويش مرعي إبراهيم، مرجع سابق، ص211.

دون أن تتحمل خسائر[1]. وهنا ينصب الاهتمام على دراسة وتحليل الأصول المتداولة للوحدات الاقتصادية باعتبارها المصدر الأول لمقابلة هذا النوع من الالتزامات. فمقرضو الأموال (المؤسسات المالية والبنوك والدائنون) يهتمون بمثل هذا التحليل، كما يلجأ إليه أصحاب الديون طويلة الأجل للاطمئنان على قدرة المقترض على تسديد القروض الممنوحة له، والفوائد المترتبة عليها[2].

وعلى ذلك، فالمحلل المالي يوجه اهتمامه إلى معرفة قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية بشكل عام، ويركز بوجه خاص على مقدرة الوحدة على مواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل. وذلك من خلال دراسة العلاقة بين عناصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بقائمة المركز المالي. فإذا تبين له أن للوحدة الاقتصادية قدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصير من النقدية التي بحوزتها، ومن الأصول الأخرى، (التي يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبياً وتتمثل في الأصول المتداولة و بدون خسارة)؛ فهذا يعد مؤشراً جيدا للحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها في الأجل الطويل.

ومن نافلة القول، بأن إدارة السيولة خصوصا في الأجل القصير تعد من أهم الأمور التي تحظى بعناية الإدارة في أي وحدة اقتصادية؛ نظرا لأثرها العام على الاستمرارية. فنقص النقدية (السيولة) يؤدي إلى استحالة دفع المصاريف الجارية أو سداد الديون المستحقة، وهو ما يهدد بتوقف العمل، أو تعرض الوحدة للإفلاس أو التصفية. وعلى النقيض من ذلك، فزيادة السيولة عن الحد المعقول بدون استثمارها يؤدي إلى نقص القدرة الكسبية للوحدة الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى ضرر المساهمين. وبناءً على ذلك، تظهر أهمية الموازنة بين السيولة نفسها من جانب وبين الحاجة إلى السيولة من جانب آخر.

ومن النسب التي تستخدم لتوضيح سيولة الوحدة الاقتصادية ما يأتي:

أ- نسبة التداول:

تعد من أكثر النسب المالية شيوعاً واستخداماً لقياس سيولة الوحدة الاقتصادية، فهي تقيس قدرة الوحدة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتعبر عن عدد مرات تغطية الأصول المتداولة

---

[1] يوسف محمود جربوع، " مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي وضع إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله الحقيقي"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد(1)، 2005، ص229.

[2] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص.

للخصوم المتداولة التي يستحق سدادها خلال سنة مالية واحدة، كما تشير كذلك إلى اليسر المالي للشركة في الأجل القصير[1]، ويمكن احتسابها كما يأتي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

وتهدف هذه النسبة إلى قياس التوازن المالي من خلال تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل والموارد قصيرة الأجل، وأن تكون لدى الوحدة الاقتصادية المقدرة المالية المتمثلة في موارد متاحة لمقابلة الاستخدامات فوراً مع ضمان استمرار العمل[2].

حري بالإشارة، إلى أن نسبة التداول نالت اهتمام المحاسبين في بداية القرن التاسع عشر بغرض تقييم الائتمان، وحددت النسبة معيارا صارما وهو 1:2، الذي يوضح بأن تكون الأصول المتداولة ضعف قيمة الخصوم المتداولة. لكن في الوقت الراهن ضعفت أهمية هذه النسبة في تحليل الائتمان، كونها تظهر عنصرين من عناصر قائمة المركز المالي التي يتم إعدادها في لحظة زمنية محدودة. ناهيك عن أن رقمها إجمالي، وهو ما قد يؤدي إلى إخفاء الكثير من تفاصيل استحقاق الديون المستحقة للعملاء أو المتحصل عليها من الموردين، كما إن رقم هذه النسبة قد يتغير بعد لحظات من إعداد المركز المالي. وعلى ذلك، فقد أمكن الحصول على نسب محاسبية أخرى تفوق هذه النسبة و تتلافى بعض أوجه القصور فيها[3].

لذا، فإنه ينصح بدعم المؤشرات الناتجة عن نسبة التداول بمؤشرات أخرى كنسب السيولة السريعة ونسب النقدية. وانطلاقاً من ذلك، يرى الباحث بأن المحلل المالي ينبغي له ألا يحصر اهتمامه في نسبة التداول فقط لمعرفة قدرة الوحدة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. صحيح أن النسبة تعد مؤشرا جيدا لكمية الأصول، لكنها لا تقيس جودة تلك الأصول، لذا فالعبرة

---

[1] سيد فتحي عويس أبو الهنا،" إستخدام التحليل المالي للقيمة المضافة لتهيئة شركات قطاع الأعمال العام للخصخصة"، الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة ببنها، العدد(1)، 2000، ص ص159-160.

[2] مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب،** (عمان، دار وائل للنشر، 2003م)، ص73.

[3] يمكن الرجوع إلى :

أ - هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص ص40-41؛

ب - منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص72-73.

هنا ليست الكمية أو قيمة الأصول المتداولة وإنما بتركيبة وجودة تلك الأصول و مدى سرعة تحولها إلى نقدية، واستخدامها بكفاءة في مواجهة الالتزامات السريعة. ويعزى ذلك، إلى أن الالتزامات المتداولة تبقى بقيمتها دون نقصان بعكس قيمة الأصول المتداولة التي يعتريها النقصان بسبب احتوائها على بنود مشكوك فيها، أو بنود تتسم بالبطء في التحول إلى نقدية أو بضاعة غير قابلة للبيع.

ب- نسبة السيولة السريعة:

تعد هذه النسبة أكثر تحفظاً من سابقتها عند قياس السيولة في الأجل القصير، حيث يتحفظ بعض الدائنين على وجود المخزون السلعي ضمن أرصدة الأصول المتداولة في سداد التزامات الوحدة قصيرة الأجل. ويرجع السبب إلى أن المخزون يعتبر من أصعب العناصر تحولاً إلى نقدية، كونه يحتاج إلى فترة زمنية، حتى تتمكن الإدارة من بيعه و تحويله إلى نقدية، وكذا بسبب تعرضه للخسائر بالإضافة إلى أن الإدارة قد لا تتمكن من بيعه على الإطلاق [1]. وقد تتمكن من بيعه ولكن بالدين، وهو ما يعني أنه يتحول إلى ذمم مدينة قبل أن يتحول إلى نقد.

وفي هذا الشأن، يرى الباحث أن الانتقادات لنسبة التداول تنطبق على هذه النسبة، لذا فإنه يجب على المحلل المالي عند دراسته للأصول المتداولة، أن يدرس مدى سهولة أو صعوبة تحول كل أصل على حدة إلى نقدية. فقد يُعتبر المخزون مثلاً من العناصر سريعة التحول إلى نقدية، كما في منشآت النفط والغاز، لذا فالمحلل لن يقوم بتصنيف المخزون ضمن العناصر بطيئة التحول إلى نقدية. كذلك قد تكون أوراق القبض غير قابلة للخصم لدى البنوك، وهنا لا تدخل ضمن الأصول سريعة التحول إلى نقدية، و هكذا.

ويتفق الباحث مع من قسم الأصول المتداولة عند دراسته لدرجة سيولتها على[2]:

- عناصر سائلة وتمثل النقدية والأوراق المالية.
- عناصر شبه سائلة، وتمثل المدينين وأوراق القبض.
- عناصر غير سائلة و تمثل المخزون والمدينين حسب حالتهم.

وتحسب هذه النسبة كما في المعادلة الآتية:

---

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص85.

[2] نجلاء إسماعيل حافظ إسماعيل، مرجع سابق،ص68.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة – المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والنسبة النمطية هي 1:1 وتعتبر مقبولة، على الرغم من أنها لا تعني بشكل مطلق أن موقف السيولة في الوحدة الاقتصادية يعتبر متيناً[1].

الجدير بالإشارة، أن نسبة واحد صحيح تعتبر مقبولة لمواجهة التزامات الوحدة الاقتصادية السريعة السداد فوراً. أما إذا زادت عن الواحد الصحيح فهذا يعني زيادة درجة السيولة بالوحدة الاقتصادية، إلا أن معرفة ما إذا كانت هذه الزيادة مقبولة أم لا فإن الأمر يتطلب الرجوع إلى نسب القطاع الذي تنتمي إليه الوحدة[2].

ج- نسبة السيولة الأكثر تحفظاً:

تعتمد هذه النسبة في تحديدها على النقدية، والأوراق المالية، وأوراق القبض، بينما تستبعد كلاً من المخزون السلعي والذمم اللذين يستغرقان وقتاً طويلا لتحويلهما إلى نقدية. فالنقدية محولة بطبيعتها، والأوراق المالية يمكن بيعها في سوق رأس المال، وأوراق القبض يمكن خصمها في البنك، وهذه الأصول الأخيرة تسمى بالأصول أو الموجودات الدفاعية. و على ذلك، فهي أكثر تشددا من النسبة السابقة ويمكن حسابها كما في المعادلة الآتية[3]:

$$\text{نسبة السيولة الأكثر تحفظاً} = \frac{\text{الأصول المتداولة– (المخزون السلعي+الذمم المدينة)}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$$

---

[1] محمد علي شهيب، مرجع سابق، 97.

[2] سمير محمد عبدالعزيز، اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، (الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986م)، ص ص321-322.

[3] عبد الله عبد الله السنفي، مرجع سابق، ص75.

د- نسبة النقدية:

تعد هذه النسبة أكثر دقة وتفصيلا لقياس قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد التزاماتها الجارية (قصيرة الأجل) بشكل نقدي. كما تعد أصدق في قياس سيولة الوحدة، لأنها تركز على قياس مقدار النقدية المتاحة لدى الوحدة في وقت معين لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل[1].

وفي الواقع العملي نجد أن المحلل المالي لا يعتمد على هذه النسبة في تحديد أو تقييم سيولة الوحدة الاقتصادية لأنه لا يمكن للإدارة أن تحتفظ بكميات من النقد تساوي الالتزامات قصيرة الأجل، ولا يتوقع المحلل المالي أن يكون الاعتماد محصورا على النقدية دون غيرها في سداد تلك الالتزامات. وفي حالة وجود مؤشر نقدي عالي فهذا يدل على فشل الوحدة الاقتصادية في استغلال الموارد النقدية بكفاءة في أوجه الاستثمار المختلفة، وتكديسها في الوحدة الاقتصادية دون استخدام [2]. إلا أن هذه النسبة لا تتسم بالواقعية في أغلب الأحوال، لأنه من الصعب تعطيل أو حجز جزء من الأموال في شكل نقدية بما يكفي لتغطية بنود الخصوم المتداولة وارتفاع هذه النسبة قد يرجع إلى عدم استغلال الموارد النقدية بكفاءة[3].

وتحسب هذه النسبة كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{نقدية بالصندوق+البنوك+استثمارات في أوراق مالية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

هـ - دوران النقدية:

تبين هذه النسبة عدد مرات دوران النقدية عند قيام الوحدة الاقتصادية بعمليات خلال السنة، ويشير ارتفاع سرعة دورانها إلى الاستخدام الفعال للنقدية من أجل تسهيل المعاملات المختلفة وتحسب بالمعادلة[4] الآتية:

$$\text{دوران النقدية} = \frac{\text{المبيعات السنوية}}{\text{النقدية + شبة النقدية}}$$

---

[1] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، (ط:2، عمان، دار وائل للنشر، 2006م)، ص 56.

[2] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص132-133.

[3] محمد علي شهيب، مرجع سابق، ص98.

[4] جمال علي العنسي، مرجع سابق، 87.

و- رأس المال العامل:

رأس المال العامل أو صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة. ويستخدم كمؤشر للحكم على سيولة الوحدات الاقتصادية و مدى قدرتها على سداد الالتزامات قصيرة الأجل. ومن الطبيعي أن يتأثر رأس المال العامل ببنود وتركيبة الأصول والخصوم المتداولة و ما يطرأ عليها من تغيرات وتأثيرات. فعند وجود تغيرات مهمة بالزيادة أو النقص فعلى المحلل المالي دراسة أسباب التغير اعتمادا على تحليل بنود الأصول والالتزامات المتداولة.

وللحكم على هذا المؤشر، يقوم المحلل المالي بمقارنة صافي رأس المال العامل المتحقق خلال العام مع ما تحقق خلال الأعوام الماضية، للخروج بنتائج إيجابية وموضوعية، إلا أنه لا يمكن إجراء هذه المقارنة بين الوحدات الاقتصادية لاختلاف أحجامها[1].

ويخلص الباحث إلى أن مجموعة نسب السيولة ركزت اهتمامها على الأصول والخصوم المتداولة، وعلى المحلل المالي أن يفرق بين بنود الأصول المتداولة فيما يتعلق بسهولة أو صعوبة تحويلها إلى نقدية، استناداً إلى ظروف وحجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة، كما سبق إيضاحه [2]. فبعض الأصول المتداولة يمكن أن تتحول بسرعة إلى نقدية، وتدخل ضمن الأصول المتداولة سريعة التحول، وبعضها الآخر لا يمكن تحويلها إلى نقدية بسرعة حيث تحتاج إلى فترة زمنية طويلة، لذا يجب استبعادها.

كما يجب على المحلل المالي كذلك أن يفرق بين الخصوم الثابتة والمتداولة، فقد توجد خصوم ثابتة ولكن يجب إدخالها ضمن بنود الخصوم المتداولة إذا كان ميعاد سدادها أقل من سنة، و قد يكون ضمن الخصوم المتداولة خصوم تستحق الدفع بعد فترة زمنية تتجاوز السنة، وهنا يجب استبعادها وتحويلها إلى بنود الخصوم الثابتة. وفي الأخير ينبغي على المحلل المالي دراسة مجموع نسب السيولة وعدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على سيولة الوحدة وقدرتها على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، ومقارنة ما توصل إليه من نتائج مع معايير الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة الاقتصادية محل الدراسة، والانتباه إلى أن هذه النسب تعتمد على بنود كثيرا ما تتغير.

كل ذلك، من أجل الحصول على نتائج سليمة والابتعاد عن الاعتماد في عملية التحليل على نسب غير دقيقة أو غير واقعية.

---

[1] محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سابق، 116.

[2] أنظر نسبة السيولة السريعة وتقسيمات الأصول المتداولة أعلاه، ص ص137-138.

المطلب الرابع: العمليات الخاصة بنسب الكفاية (معدلات الدوران)

تستند مجموعة هذه النسب على افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات وأنواع الموجودات المختلفة للوحدة الاقتصادية. وتهدف إلى إظهار مدى الكفاية في تشغيل الأصول والخصوم. ويتم ذلك من خلال قياسها لكفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للوحدة في اقتناء الموجودات، ومن ثم قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات والرفع من معدلاتها[1].

ولاشك في ذلك، فارتفاع مستوى جودة إدارة الأصول سوف ينعكس حتما على الحجم المحقق من المبيعات، ومن ثم أرباح وسيولة الوحدة الاقتصادية. وهذا ما يجعل هذه النسبة مكملة لنسب الربحية والسيولة في التحليل المالي[2].

الجدير ذكره، أن نسب الكفاية (نسب الدوران) تتكون من رقم المبيعات كبسط في معظم الأحوال، وقيمة العنصر المراد قياس معدل دورانه كمقام. وهو ما يعني أنها تقيس سرعة تحويل عناصر الميزانية إلى مبيعات أو نقدية. لذا فالفكرة الرئيسة التي تتمحور حولها هذه النسب تكمن في الربط بين الأداء البيعي المحقق وبين إدارة الأصول المختلفة في شكل علاقات توضح درجة التوازن بينهما. فإذا تحقق توازن بين استخدام الأصول وبين المبيعات المحققة كان ذلك مؤشراً جيداً على كفاءة تشغيل الأصول والاستغلال الأمثل لها، والذي يتم من خلال تخصيص الحجم المطلوب من الأصول في تحقيق المبيعات فلا تزيد حتى لا تكون هناك طاقات إنتاجية عاطلة، وهو ما يترتب عليه وجود أموالا غير مستثمرة كان يمكن أن تُخصص في مجالات أخرى لتحقيق أرباح، ولا تنقص على الحجم المطلوب لتحقيق حجم المبيعات التي يمكن للوحدة الاقتصادية أن تحققه.

وعلى ذلك، تكمن أهمية تحليل وقياس نتائج سياسات وقرارات إدارة أصول الوحدة الاقتصادية في تمكين الإدارة العليا من تحليل نتائج الأداء، والوقوف على المصادر المسببة لارتفاع أو انخفاض مستوى الأداء عما كان مخططا من قبل.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن أن نذكر أهم المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة استخدام أصول الوحدة كما يأتي:

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سابق، ص229.

[2] عبد الحليم كراجه، وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس مفاهيم تطبيقات**، (عمان، دار صفاء للطباعة والنشر، 2000)، ص 173.

أ- **معدل دوران المخزون:**

تعد دراسة وتحليل هذا المعدل من أهم العمليات التي يقوم بها المحلل المالي، خصوصاً في الوحدات الاقتصادية التي تمارس أنشطة تجارية. فعنصر المخزون يشكل أهم بند من بنود الأصول المتداولة لمعظم هذه الوحدات ويمثل الاستثمارات الفعلية التي توظف الوحدة فيه أموالها. لذا فالحكم على نجاح أو فشل تلك الوحدات يتوقف على مدى كفاءتها في إدارة المخزون السلعي من البضاعة.

ونظراً لأهمية المخزون يجب على المحلل المالي قبل تحديد معدل دوران المخزون معرفة السياسات المرتبطة بعنصر المخزون سواءً كانت التخزينية أو البيعية لما لها من تأثير كبير على الربحية والسيولة، وكذا معرفة السياسات المحاسبية التي تتبعها الوحدة في تقييمها للمخزون السلعي من حيث مدى مطابقتها لمعايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها، وعدم تغييرها لطريقة التقييم التي تتبعها في كل السنوات السابقة.

ولا شك، أن أهم ما تسعى إليه الوحدة الاقتصادية عند إدارتها للمخزون السلعي هو تحقيق الحجم الأمثل له فتتجنب الاستثمار فيه بأكثر أو أقل من اللازم، كما تسعى إلى معرفة العوامل المؤثرة في تحقيق ذلك الحجم. والتي من أهمها طبيعة أعمال الوحدة، أنواع المخزون، مدى سرعة تعرضه للتلف والتقادم والسرقة، وكذا مدى توافره في الأسواق.

والهدف من احتساب معدل دوران المخزون هو معرفة مدى إمكانية تحول البضاعة إلى مبيعات (نقدية أو حسابات قبض). وهو ما يمكن من الحكم على كفاءة إدارة المخزون وذلك بمعرفة عدد مرات تحول المخزون إلى مبيعات خلال السنة، وكفاءة الإدارة في الرقابة على المخزون، ومدى سرعة تحوله إلى نقدية. ويهدف المقياس كذلك مساعدة الإدارة في معرفة حداثة المخزون أو قدمه، ومدى مناسبة حجمه لحجم المبيعات، ويبين أيضاً سلامة سياسة الشراء والتخزين [1]. فارتفاع هذا المعدل من خلال عدد مرات الدوران يبين نجاح الإدارة في تصريف أصناف المخزون، وهو ما يعني زيادة عدد مرات الاستثمار والصفقات في المخزون. الأمر الذي ينعكس على تحقيق الأرباح.

أما عندما يكون هناك استثمار زائد في المخزون عن الحجم المناسب فإنه سيترتب عليه زيادة التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية، الناتجة عن تجميد الأموال وعن نفقات التخزين، وكذا عن الأخطار التي قد تنجم في المستقبل من هبوط أسعار أو تلف في المخزون وغيره. الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق خسائر وضياع فرص الأرباح.

---

[1] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006م)، ص209.

وبالنسبة لانخفاض معدل دوران المخزون فيشير إلى ارتفاع مستويات المخزون عما هو محدد له، أو وجود أصناف بطيئة الحركة أو متقادمة. وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض فرص تحقيق الأرباح وانخفاض مستويات المبيعات، وتعطيل أموال مكدسة في عنصر المخزون كان بالإمكان استثمارها في جوانب أخرى تدر أرباحاً[1].

وحري بالذكر، أنه في حالات معينة قد يكون ارتفاع معدل دوران المخزون لا يشير إلى كفاءة الإدارة، إنما يشير إلى أن الوحدة الاقتصادية تحتفظ بحجم محدود من المخزون السلعي، وكذا فقدان الوحدة لكثير من فرص البيع، وضياع أرباح المبيعات الإضافية التي كان من الممكن تحقيقها في وجود المخزون، وقد يكون لسبب آخر هو عدم كفاية رأس المال العامل، مما يؤدي إلى نقص المخزون عما ينبغي أن يكون عليه[2].

ويحسب هذا المعدل بقسمة تكلفة المبيعات على متوسط المخزون سواءً لمخزون نهاية وبداية المدة، أو متوسط الأرصدة الشهرية تفادياً للتقلبات الموسمية التي يتأثر بها رصيد المخزون بالارتفاع أو الانخفاض. وللاستفادة من دوران المخزون لابد من معرفة متوسط فترة التخزين، حيث تفيد المحلل المالي في معرفة عدد الأيام التي تحتاجها الوحدة لبيع البضاعة، وعدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة بالمخازن. فكلما قلت فترة التخزين كانت فرصة الوحدة في تحقيق الأرباح أفضل؛ نظرا لقصر فترة اقتناء المخزون وسرعة بيعه. وبذلك تقل تكاليف التخزين، وتتحسن سيولة الوحدة، وتقل حاجتها للأموال[3].

وبالنسبة لفترة التخزين فيمكن معرفتها بقسمة عدد أيام السنة التجارية (360) على معدل دوران المخزون بحيث نتوصل إلى تقدير دقيق لمتوسط فترة التخزين التي يجب أن تتناسب مع سياسة الوحدة فيما يتعلق بالشراء والبيع والتخزين.

تجدر الإشارة، إلى ضرورة مقارنة هذا المعدل وفترة بقائه في المخازن بمعدلات الوحدة نفسها للأعوام السابقة، أو مع الوحدات الاقتصادية المماثلة من أجل الحصول على نتائج تقييم أفضل لتقييم أداء الوحدة في هذا المجال.

---

[1] جانيس م. روهيل– اندرسون ستيفن م. براج، **وظيفة المراقب المالي دور المحاسب الإداري**، ترجمة: أحمد محمد زامل، ج2،(الرياض، معهد الإدارة العامة، 2002)، ص541.

[2] مأمون الوني، "التحليل المالي باستخدام النسب المالية"، مجلة شؤون الإدارة الحديثة ، العدد الرابع كانون الثاني، دمشق، 1982م، ص ص115–116.

[3] أيمن الشنطي، **الإدارة والتحليل المالي**، (عمان، دار البداية للنشر، 2007)، ص221.

ب- معدل دوران مجموع الأصول:

يعكس هذا المؤشر حجم الأصول اللازم للتوصل إلى حجم معين من المبيعات [1]، ويشير إلى مدى كفاءة الإدارة في استغلال أصول الوحدة على اختلاف أنواعها في توليد المبيعات. ويقيس عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى مبيعات، كما ينظر إليه كمقياس أشمل للكفاية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه لا يوجد معدل نمطي لجميع الوحدات التي يمكن مقارنته بهذا المعدل؛ بسبب اختلافه من وحدة اقتصادية لأخرى ومن صناعة لأخرى. لهذا ينبغي أن تتم المقارنة مع الوحدات المماثلة أو مع معدل الصناعة، فإذا كان معدل الوحدة مرتفعاً أو أعلى من معدل الصناعة التي تنتمي إليها، فإن ذلك يشير إلى عدة مؤشرات إما إلى كفاءة الإدارة في تحقيق المبيعات، أو إلى نقص الاستثمارات في الأصول، أو يبين الاستغلال المفرط للأصول. وهو ما يعني أن الوحدة تعمل قريبا من مستوى الطاقة الكاملة، وبذا لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر فيها.

ويحسب هذا المعدل كما في المعادلة الآتية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{مرة.}$$

ج- معدل دوران الأصول المتداولة:

يركز هذا المعدل على مدى استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويقيس كفاءة الإدارة في استثمار مواردها المالية (رأس المال العامل) المتاحة في الأصول المتداولة، وكذلك الأمر مساهمة هذه الأصول في المبيعات المحققة. وكسابقه لا يوجد معدل نمطي يمكن مقارنته بالمعدل الموجود، لذا يجب مقارنة هذا المعدل مع معدل الصناعة أو مع الوحدات المماثلة. فإذا كان المعدل مرتفعا كان ذلك دليلا على كفاءة الوحدة[2].

ويحسب هذا المعدل كما هو واضح في المعادلة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}} = \text{مرة.}$$

---

[1] جلال عبد الفتاح عبد العزيز،" معدلات التحليل المالي كمؤشر لتحديد درجة مخاطرة الاستثمار في الصناعات المختلفة"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، جامعة الأزهر، العدد(2)، أكتوبر1985، ص278.

[2] عبد الحليم كراجه، وآخرون، مرجع سابق، ص173.

د- **معدل دوران الأصول الثابتة:**

يعتبر هذا المعدل مؤشراً جيداً في معرفة كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام أو إدارة الأصول الثابتة (الأراضي، المباني، الآلات والمعدات، الأثاث وغيرها) لتحقيق المبيعات. كما يوضح إنتاجية الاستثمار في الأصول الثابتة معبرا عنها بالمبيعات.، بمعنى قياس عدد المرات التي تتحول فيها الأصول الثابتة إلى مبيعات، و بتفسير أدق معرفة المبيعات التي يمكن تحقيقها من كل ريال من الأصول الثابتة. فإذا كان المعدل مرتفعاً عن مثيله في الصناعة دل على كفاءة الإدارة في استغلالها للأصول الثابتة وتحقيق منها معدل أكبر للمبيعات. وهو ما قد يعني عدم كفاية الاستثمارات في تلك الأصول وضرورة زيادة الاستثمار فيها. وبالمقابل فإن انخفاض هذا المعدل عن مثيله في الصناعة يعني انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، أو الاستثمار الزائد فيها عن الحاجة، وأنه ينبغي تجنب شراء أي أصول إضافية إلا إذا كان هناك ما يؤكد على زيادة المبيعات في حالة شراء هذه الأصول[1].

وهنا يمكن القول، إن المحلل المالي يجب عليه أن يكون فطناً عند فحصه وتحليله لهذا المعدل؛ لأن النتائج التي يتوصل إليها غالباً ما تتأثر برقم الأصول الثابتة(المقام)، فارتفاع هذا المعدل أو انخفاضه تحدده سياسات الإهلاك، وطول عمر الأصول الثابتة والقيم المتبقية(الدفترية) للأصول، وكذا امتلاك الوحدة للأصول الثابتة أو استئجارها. فإذا كانت الأصول الثابتة مثلا حديثة سيظهر المقام برقم كبير، نظرا لنقص الاستهلاك، ويتأثر المعدل بالنقص، وهذا ليس دليلا على عدم كفاءة الإدارة في استغلال الأصول لتوليد المبيعات. كما أن امتلاك الوحدة للأصول الثابتة سيظهر الأخيرة في المقام بقيمة أكبر، بعكس ما تكون تلك الأصول مستأجرة التي يتم استبعادها من المقام.

لأنه في حالة قيام الوحدة الاقتصادية باستئجار أصول مباني أو بعض الآلات والمعدات فإن جزءا كبيرا من الأصول لن يظهر بالميزانية العمومية، وهذا معناه أنه بدون أخذ عنصر الاستئجار بعين الاعتبار ستفقد هذه النسبة كثيرا من قيمتها، ولتفادي ذلك، وجعل المؤشر يعبر عن حقيقته على الوحدة أن تقوم برسملة أقساط الإيجار السنوية وإضافتها إلى مجموع الأصول[2]. وفي هذه الحالة طبعا سيتأثر معدل دوران الأصول الثابتة بالارتفاع... وهكذا. لذا، ينبغي على المحلل المالي أن يكون تحليله واقعياً وموضوعياً حتى يستطيع الخروج بنتائج ايجابية وجيدة، تخدم الأطراف ذات الصلة في اتخاذ قرارات رشيدة وواقعية.

---

[1] جميل أحمد توفيق، محمد صالح الحناوي، مرجع سابق، ص128.

[2] عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص51.

هـ – معدل دوران الأصول العاملة:

يركز هذا المعدل على الأصول المشتركة في العمليات فقط، ويستبعد الأصول التي لم تستعمل في الحصول على إيرادات النشاط الداخلي فقط، مثل المباني المؤجرة للغير، وأوراق المساهمات المالية وأوراق التوظيف المالية...وبذلك فالمعدل يوضح مدى استغلال الأصول العاملة في النشاط، وهنا يمكن الإشارة إلى أن هذا المعدل يساوي معدل دوران مجموع الأصول، عندما لا توجد أصول اشتركت في عمليات نشاط الوحدة[1].

و– معدل دوران صافي رأس المال العامل:

صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، وينظر إليه على أنه يمثل الاستثمار الواعي من قبل الوحدة الاقتصادية في الأصول المتداولة لتحقيق المبيعات، وبذلك فهو يقيس قدرة وإمكانية وحدة النقد الواحدة(ريال) من رأس المال العامل على تحقيق المبيعات[2].

ويمكن حسابه بقسمة صافي المبيعات على صافي رأس المال العامل، كما هو واضح في العلاقة الآتية:

$$\text{معدل دوران صافي رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{رصيد/أو متوسط صافي رأس المال العامل}}$$

لا ريب أن ارتفاع هذا المعدل دليل على كفاءة نشاطات الوحدة، وعلى جودة إدارة واستثمار رأس المال العامل في تحقيق المبيعات أو زيادتها. وهو ما يوضح قدرة الوحدة على تحقيق أرباح ورفع العائد من الأموال المستثمرة، مما يتيح للوحدة التوسع في نشاطاتها المختلفة. ومن جانب آخر يعد انخفاض هذا المعدل دليلاً على سوء استخدام إدارة رأس المال العامل لتحقيق المبيعات. ويتضح ذلك بارتفاع رأس المال العامل الذي قد يرجع إلى احتفاظ الوحدة بسيولة أكثر من اللازم، الذي يسبب في تعطيل جزء من الأموال المستثمرة وضياع أرباح كان من الممكن تحقيقها، وقد يرجع انخفاض هذا المعدل إلى ارتفاع في رصيد المدينين أو رصيد المخزون.

---

[1] هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص240.

[2] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، مرجع سابق، 165.

ز- **معدل دوران الذمم المدينة:**

يقصد بالذمم المدينة رصيد المدينين قبل طرح الديون المشكوك في تحصيلها، وبعد إضافة رصيد أوراق القبض. ويقيس هذا المعدل كفاءة إدارة الائتمان ومدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل في تحصيل المديونية التي لها تأثير مباشر على سيولة الوحدة وربحيتها [1]. ويحسب هذا المعدل بقسمة صافي المبيعات الآجلة على إجمالي المدينين أو الذمم، نظرا للعلاقة المباشرة بين البيع الآجل والذمم المدينة، أو استخدام المبيعات الإجمالية في حالة عدم توافر المبيعات الآجلة.

وتجدر الإشارة إلى أنه كلما زاد معدل دوران المدينين وانخفض متوسط فترة التحصيل كان ذلك مؤشراً جيداً على جودة الديون، وسرعة تحويل الذمم إلى سيولة. ومن جهة أخرى فإن زيادة فترة التحصيل تعطي مؤشرا على أن سياسة الائتمان لا تسير بشكل جيد، وأن الوحدة الاقتصادية قد تتعرض لخطر عدم التحصيل[2]. وبرغم ذلك، فإنه يعاب على هذه النسبة أخذها رصيد الذمم بشكل إجمالي، دون الأخذ في الاعتبار أعمار الديون، و حجم كل دين وخصوصيته من حيث مبلغه وفترة استحقاقه[3].

ويتم التعبير عن فترة التحصيل بالأيام بجعل معدل الذمم المدينة مقاما وعدد أيام السنة بسطاً وتكتب بالصيغة الآتية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

وهنا يتعين على المحلل المالي دراسة متوسط فترة التحصيل في ضوء فترة التحصيل التي تمنحها الوحدة الاقتصادية للعملاء، مع الإشارة إلى ضرورة مقارنته مع الوحدات المماثلة في الصناعة ذاتها وفي الحجم والنشاط والطرق والسياسات المحاسبية المتبعة لمعرفة الاختلافات في إعداد القوائم المالية إن وجدت[4].

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - مأمون الوني، مرجع سابق، ص114؛

ب -عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق، ص175.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية** ، مرجع سابق، ص ص65-66.

[3] هشام أحمد حسبو، مرجع سابق، ص55.

[4] محمود إبراهيم عبد السلام تركي، مرجع سابق، ص ص120-121.

ح- **معدل دوران الأموال الخاصة(حقوق الملكية):**

يُستخدم هذا المعدل في قياس إمكانية الوحدة الواحدة من النقد من الأموال الخاصة في تحقيق المبيعات، بمعنى أن هذا المعدل يقيس قوة الأموال الخاصة في زيادة الأموال المتحققة للوحدة الاقتصادية، وبذا فارتفاع المعدل يدل على كفاءة أصحاب المشروع في إدارة استثمار أموالهم الخاصة والمتاحة لديهم في تحقيق أعلى رقم ممكن من المبيعات، وانخفاض المعدل يشير إلى عكس ذلك.

ط- **معدل دوران الدائنين:**

يُعد هذا المعدل من أهم المؤشرات التي يستخدمها المحلل المالي لقياس كفاءة الإدارة في سداد الالتزامات المتداولة. ويحسب بقسمة تكلفة البضاعة المباعة أو صافي المشتريات الآجلة على متوسط الدائنين، ويصبح لهذا المعدل دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد الممنوحة للوحدة الاقتصادية من قبل الدائنين. ويمكن حساب متوسط فترة التحصيل بقسمة عدد أيام السنة التجارية (360) على معدل دوران الدائنين، حتى تتضح الفترة الزمنية التي يمنحها الدائنون للوحدة. الجدير بالذكر، أن هذين المقياسين يقيسان مدى نجاح تحقيق الملاءمة بين سياستي البيع والشراء، لذا فانخفاض هذا المعدل وزيادة متوسط فترة السداد سيحقق الضغوط على الإدارة التي ستواجهه ا من زاوية السيولة، لحصول الوحدة على تسهيلات ائتمانية جديدة، أو حصولها على فترة زمنية أطول للوفاء بالتزاماتها[1].

المطلب الخامس: العمليات الخاصة بنسب المديونية

يعد التحديد الأمثل للهيكل المالي من أهم الأهداف التي تسعى الإدارة الناجحة إلى تحقيقها، وذلك من خلال اتخاذ قرارات مالية تكون متسقة مع الهيكل المرسوم في ذهن الإدارة. لهذا تسعى الأخيرة إلى تحقيق التوازن بين المخاطرة والعائد، أي بين الاعتماد على الدين الذي يفضله المالكون لتمويل استثماراتهم، كونه يخفض من حجم رأس المال المطلوب ويعظم العائد على حق الملكية، كما يحفظ للمالكين الحاليين السيطرة على الوحدة، وبين زيادة حجم المخاطرة المالية التي قد تتعرض لها الوحدة من الفشل في الوفاء بالفوائد المستحقة أو الفشل في سداد أصل القروض[2].

---

[1] عبد الحليم كراجة وآخرون، مرجع سابق،176.

[2] محمد علي العامري، **الإدارة المالية**، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م)، ص111.

وتسعى هذه المجموعة من النسب إلى معرفة مدى مساهمة كل من الدائنين والملاك في تمويل عمليات الوحدة، أي معرفة مدى اعتماد الوحدة على الاقتراض في التمويل، ومعرفة مدى التناسب بين المصادر والاستخدامات الداخلية والخارجية، وكذا بين القروض طويلة وقصيرة الأجل.

لذا، يهتم المقرضون بهذه المجموعة باعتبار أن حقوق الملكية تمثل حد الأمان، ومدى المخاطرة التي قد يتعرضون لها جراء مساهمتهم في عملية التمويل. فانخفاض نسبة حقوق الملكية يعني أن الخطر داخل الوحدة الاقتصادية يتحمله المقرضون بصفة أساسية. لهذا، فغالبا ما يكون سعر الفائدة على الأموال التي يقدمونها مرتفعا كلما زادت نسبة مساهمتهم في عملية التمويل حتى تتناسب تلك الفائدة مع مقدار المخاطرة التي يتحملونها[1].

ومن جهة أخرى، يولي أصحاب الوحدة الاقتصادية اهتمام خاص بهذه المجموعة من النسب. إذ يترتب عليها تعظيم العائد على ثروة المالكين عندما تكون العوائد الناجمة عن توظيف الأموال المقترضة تزيد على معدل فوائدها. كما أن التمويل عن طريق الاقتراض يمنح الملاك ميزة السيطرة على الوحدة الاقتصادية بأقل استثمار ممكن، وهو ما يطلق عليه تعبير المتاجرة بالملكية [2]. ناهيك عن اهتمام الإدارة بهذه النسبة، كونها تحدد قدرة الوحدة الاقتصادية في الحصول على أموال إضافية، سواء أكانت من مصادر الاقتراض أم من مصادر الملكية، وتحدد قدرة الوحدة على تعظيم ثروة الملاك الذي يعد الهدف الرئيس للإدارة المالية والملاك[3].

يتضح من الشرح السابق أن هذه المجموعة من النسب تساعد الإدارة على دراسة الهيكل المالي للوحدة من خلال تسليط الضوء على مدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، ومدى كفاءة الإدارة في استثمار الأموال المملوكة والمقترضة بشكل سليم.

وعلى ذلك، يمكن أن نذكر أهم النسب التي تنتمي لهذه المجموعة التي تتناول بالشرح دراسة الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية كما يأتي:

أ- نسبة القروض إلى مجموع الأموال(الموجودات):

تسمى أيضاً نسبة الرافعة المالية، ويتكون بسطها من مجموع القروض طويلة وقصيرة الأجل، ومقامها من مجموع الموجودات، وتقيس مجموع الأصول التي تم تمويلها بالدين، كما أنها تقيس مدى انتقال المخاطرة من أصحاب الوحدة إلى الدائنين، وكذا مدى اعتماد الوحدة في بناء

---

[1] حمزة محمود الزبيري، **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، (** عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000م**)**، ص ص167-168.

[2] محمد علي العامري، مرجع سابق، ص112.

[3] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق، ص48.

هيكلها المالي على الديون سواءً طويلة أو قصيرة الأجل. وبذلك فارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الأعباء الثابتة التي تتحملها الوحدة وزيادة المخاطرة التي قد يتعرض لها الدائنون، والعكس صحيح. فالدائنون يفضلوا بأن تكون هذه النسبة منخفضة لأنها تبين لهم أنهم في مأمن وحماية أكثر في حالة تعرض الوحدة الاقتصادية لصعوبات مالية أو تعرضها للإفلاس. وعلى النقيض من ذلك، فانخفاض النسبة قد يعني أن الوحدة لا تستخدم الاقتراض بشكل كاف ولا تديره أو تسيره بصورة مناسبة مما يحرم المالكين من زيادات ممكنة في العائد على حقوق الملكية[1].

وبالنظر إلى هذه النسبة فإن هناك نوعين من القياس، الأول قياس الدين لدى الوحدة الاقتصادية والمتمثل في حجم المديونية عن طريق الميزانية العمومية بمقارنة الأموال المملوكة بالأموال المقترضة، والقياس الثاني معرفة قدرة الوحدة على خدمة الدين عن طريق حساب الأرباح والخسائر بقياس درجة المخاطرة في الديون بمعرفة عدد مرات تغطية الفوائد من عائد التشغيل[2].

ب- معدل تغطية الفوائد:

يعد هذا المعدل من أشهر المقاييس المتبعة لقياس قدرات الوحدات الاقتصادية على حماية حقوق مقدمي القروض طويلة الأجل. ويتكون البسط من الأرباح قبل احتساب الفوائد وضرائب الدخل والمقام من مصروف الفوائد المحتسبة(هذه القيمة نفسها صافي دخل التشغيل) ويحسب كما يأتي:

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الفوائد وضرائب الدخل}}{\text{مصروف الفائدة}}$$

وهنا يجب استخدام الأرباح قبل الدخل لحساب هذه النسبة حيث إن مصروف الدخل يطرح قبل حساب ضريبة الدخل، وتعتبر الأخيرة أمرا ثانويا بالنسبة لمدفوعات الفائدة، فالفوائد لها الأولوية في الخصم من الأرباح، لأنه عادة ما يتم حساب الضريبة إلا بعد طرح الفوائد من الأرباح والخسائر. وينظر إلى المكاسب على أنها كافية لحماية حقوق الدائنين طويلة الأجل إذا كان عدد

---

[1] محمد علي العامري، مرجع سابق، ص112.

[2] يمكن الرجوع في ذلك:

أ – محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م)، ص438؛

ب -سيد الهواري، **الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات**، **(القاهرة، مكتبة عين شمس، 1975م)**، ص432؛

ت -مؤيد عبد الرحمن الدوري، نور الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، (عمان، دار وائل للنشر، 2003م)، ص86.

المرات (2) أو أكثر. ويعتبر معدل تغطية الفوائد مقياسا لمقدرة الوحدة على خدمة نفقات الدين من الربح المتولد من العمليات العادية، أو بمعنى آخر يقيس هذا المعدل المدى الذي يمكن أن ينخفض إليه الدخل المتاح لسداد الفوائد قبل أن تفقد الوحدة قدرتها على تلك الفوائد[1].

ج- عدد مرات تغطية الأعباء:

هذه النسبة تكمل معدل تغطية الفائدة، وتكمن فائدتها في أنها تأخذ في الاعتبار المشكلات التي يمكن أن تنشأ من عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على دفع الأعباء الثابتة وفشلها في سداد أقساط الإيجار، أو أقساط السندات بما فيها عجزها في مقابلة مدفوعات الفوائد [2]. ويحسب هذا المعدل بقسمة الأرباح قبل استقطاع الأعباء الثابتة على مجموع هذه الأعباء وهي(الفائدة، الإيجار، الاحتياطيات السنوية لاستهلاك السندات والضرائب المرتبطة بهذه المخصصات).

د- نسبة التمويل الداخلي إلى التمويل الخارجي:

تكمن أهمية هذه النسبة في معرفة مدى اعتماد الوحدة في تمويل نشاطها الجاري والاستثماري على مصادر التمويل الداخلي الذي من شأنه التخفيف من عبء الدين الخارجي المتمثل في القروض طويلة وقصيرة الأجل. فضلا عن فوائدها التي تبتلع فوائض النشاط الجاري والاستثماري للوحدة الاقتصادية، كما أن الاعتماد على التمويل الداخلي يعد ضمانا لسلامة هيكل رأس المال والهيكل التمويلي للوحدة، وعدم تعرضها للإعسار الفني أو المالي ويشكل دعما للمركز المالي للوحدة[3].

ويمكن تمثيلها كما في المعادلة الآتية:

$$\text{النسبة} = \frac{\text{رأس المال+الاحتياطيات+الأرباح المرحلة المحتجزة}}{\text{جملة الأصول}}$$

---

[1] ري إتش جاريسون، إيريك نورين، **المحاسبة الإدارية**، ترجمة: محمد عصام الدين زايد، مراجعة: أحمد حامد حاج،(الرياض، دار المريخ للنشر، 2008م)، ص ص962-963.

[2] يمكن الرجوع إلى:

أ - سيد الهواري، مرجع سابق، ص435؛

ب -محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سابق، ص ص440-441.

[3] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص ص13-14.

وبالنسبة لمعدل التمويل الخارجي إلى التمويل الكلي فيساوي متمم النسبة السابقة كما هو موضح بالصيغة الآتية:

معدل النمو الخارجي إلى التمويل الكلي = ا- نسبة التمويل الداخلي.

هـ - صافي رأس المال العامل:

يمثل صافي رأس المال العامل زيادة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة، ويعرف بأنه حقوق الملاك في الأصول المتداولة، وتعطي هذه النسبة بعداً ونظراً أعمق للمركز المالي، فتعكس مدى حماية الأصول المتداولة للدين الكلي، وارتفاع هذه النسبة أمر مقبول والعكس صحيح.

و- نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية:

تشير هذه النسبة إلى قيمة الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق المقرضين مقابل كل ريال من الأصول التي تم الحصول عليها عن طريق حملة الأسهم [1]، ويتكون بسط هذه النسبة من الالتزامات بشقيها قصيرة وطويلة الأجل، أما مقامها فيمثل حقوق المساهمين المكون من رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطيات. وتقيس مدى مساهمة الدائنين في موجودات الوحدة الاقتصادية مقارنة بمساهمة المالكين. أي توضح التركيب النسبي لمصادر التمويل طويلة الأجل الخاصة بالوحدة. فإذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعني أن مصدر التمويل الخارجي أكبر من الداخلي، وهو ما يقلق أصحاب الديون والمقرضين؛ لأن ذلك يُعد مؤشرا على ازدياد درجة المخاطرة لدى الوحدة الاقتصادية، وبعكس المستثمر الذي يهدف إلى زيادة هذه النسبة باعتبار أن هذا سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الوحدة التي لهم حق ملكيتها وإدارتها [2]. وبالمقابل انخفاض هذه النسبة يدل على قدرة المالكين في الحصول على التمويل طويل الأجل، وقدرتهم على الدفع والسداد [3]. ويمكن احتساب هذه النسبة كما يأتي:

$$\text{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

---

[1] المرجع السابق، ص963.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة،** (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004م)، ص ص196-197.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، 447.

ومن الأهمية بمكان أن هناك من يحث على ألا تتجاوز الأصول المملوكة للدائنين عن الأصول المملوكة للمالكين والمتمثلة في حقوق الملكية؛ لأن زيادة نسبة الدائنين إلى حقوق الملكية يشير إلى وجود خلل في الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية. لذا فالدائنون بصفة عامة يرغبون دائما ألا تقل مساهمة الملاك في الأموال عن النصف، خصوصاً في الوحدات الصناعية[1].

ز- نسبة المديونية قصيرة الأجل:

تبين هذه النسبة العلاقة بين الخصوم المتداولة والأموال الخاصة، أي العلاقة بين مقدار الأموال الذي يقدمه الملاك، الذي يأتي عن طريق الالتزامات الجارية. فإذا لم يوفر الملاك أموالا كافية لتغطية هذه الالتزامات الجارية فإن مصادر التمويل طويلة الأجل المختلفة ستتردد في إقراض الوحدة. وكلما انخفضت النسبة زاد اطمئنان مصادر التمويل طويلة الأجل في إقراض الوحدة.
الجدير بالإشارة، أن هناك من يوصي بعدم تجاوز النسبة الواحد الصحيح؛ لأنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يتحملها الملاك. وتحسب كما في المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{الأموال الخاصة(حقوق الملكية)}} \times 100\%$$

ح- نسبة المديونية طويلة الأجل:

تبين العلاقة بين الديون طويلة الأجل والأموال الخاصة، أي العلاقة بين مقدار الأموال الذي يقدمه أصحاب الوحدة، والأموال المقترضة طويلة الأجل. فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان وضع المركز المالي أفضل، أما إذا تجاوزت الواحد الصحيح فإنه يعني أن الديون طويلة الأجل زادت عن الأموال الخاصة وهو ما يشير إلى وضع الوحدة الخطير حيث يجب أن لا تتجاوز هذه النسبة 50%. وتحسب بالمعادلة الآتية[2]:

$$\text{نسبة المديونية طويلة الأجل} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة(حقوق الملكية)}}$$

---

[1] يمكن الرجوع إلى:
أ - سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص 15؛
ب - مأمون ألوني، مرجع سابق، ص107.
[2] جمال علي العنسي، مرجع سابق، ص90.

ط- نسبة تمويل الأصول الثابتة:

تحسب بقسمة الأموال الدائمة على صافي الأصول الثابتة. والأموال الدائمة هي(رأس المال+الاحتياطيات+الأرباح المحتجزة+الديون طويلة الأجل). وهنا يجب الإشارة إلى ضرورة تمويل الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، أي ذات الاستحقاق طويل الأجل. فإذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن كل الأصول الثابتة ممولة تماما من الأموال الدائمة، ولا يوجد ما يسمى برأس المال العامل الصافي في الوحدة وهو مؤشر سلبي، وإذا ارتفعت عن الواحد الصحيح فهذا يعني وجود رأس مال عامل في شكل نسبة. أما إذا انخفضت النسبة عن الواحد فهذا يعني أن هناك جزءا من الأصول الثابتة ممولة بديون قصيرة الأجل، وهو ما يشكل خطرا على الوحدة الاقتصادية. ومن الأهمية بمكان أنه يمكن من خلال هذه النسبة حساب نسبة التمويل الداخلي والخارجي للأصول الثابتة كما وضحناه سلفاً، فيتم حساب التمويل الداخلي للأصول الثابتة بقسمة الأموال الخاصة على صافي الأصول، ويتم حساب التمويل الخارجي للأصول الثابتة بقسمة الديون طويلة الأجل على صافي الأصول الثابتة.

ي- نسبة تمويل الأصول المتداولة:

بناء على قاعدة التوازن المالي• فمصدر تمويل الأصول المتداولة هو الخصوم المتداولة ورأس المال العامل الصافي. وفيما يتعلق بهذه النسبة فيشير ارتفاعها عن الواحد الصحيح إلى أن هناك أصولاً ثابتة تم تمويلها بديون قصيرة الأجل، وهذا بالطبع مؤشر سلبي، أما انخفاضها عن الواحد فيعني ارتفاع رأس المال الصافي. ويتم احتسابها بقسمة الخصوم المتداولة على الأصول المتداولة[1].

ك- نسبة هيكل رأس المال:

يتكون بسط النسبة من الخصوم طويلة الأجل أما المقام فيتمثل في إجمالي مصادر التمويل طويلة الأجل التي تحتوي على الخصوم طويلة الأجل وحقوق الملكية. وتُعد هذه النسبة مؤشرا جيدا للحكم على درجة المخاطرة المالية التي تتعرض لها الوحدة الاقتصادية، فهي تهتم بدراسة مصادر الأموال الخارجية طويلة الأجل ومدى مساهمتها في هيكل رأس المال. فتشير زيادة النسبة عن معدلات الصناعة في الوحدات المماثلة إلى أن الوحدة الاقتصادية اعتمدت بشكل كبير أو رئيس

• إن فلسفة التوازن المالي تعني أن الأصول الثابتة يجب أن تمول بالأموال الدائمة، وذلك استنادا إلى هدف الاستخدام الطويل الأجل للأصول الثابتة، ولا يمكن أن يتم تمويلها بأموال قصيرة الأجل، لأن ذلك سوف يسبب إشكالا ماليا للوحدة الاقتصادية عند استحقاق الدين قصير الأجل، وكذلك يجب أن تمول الأصول المتداولة بالديون قصيرة الأجل، لذا فإن الأصول الثابتة تعتبر المصدر الأخير لتسديد الديون طويلة الأجل، على اعتبار أن الأصول المتداولة هي المعنية بتسديد الديون قصيرة الأجل.

[1] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص ص60-61.

على القروض طويلة الأجل في عملية التمويل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة المخاطرة لكل من المساهمين والدائنين على حدٍ سواء[1].

المطلب السادس: العمليات الخاصة بنسب السوق

تسمى هذه المجموعة نسب الاستثمار ونسب الأسهم، وتستخدم في تقييم أداء أسهم الوحدة في سوق الأوراق المالية، حيث يلجأ إليها المستثمرون والمتعاملون في السوق للمفاضلة بين خيارات الاستثمارات المتاحة، والتعرف على اتجاهات الأسعار السوقية للأسهم في سوق الأوراق المالية. الجدير بالإشارة، أن مؤشر هذه المجموعة تعتمد بالدرجة الأساس على أداء المتغيرات المالية الأساسية مثل: السيولة، والرافعة المالية، والربحية، في تحويل تلك المؤشرات إلى المعلومات تبين قدرة الوحدة على تعظيم أداء السهم الواحد[2]. ومن أهم مؤشرات هذه المجموعة:

أ- ربح السهم العادي:

يحسب هذا المعدل كما في المعادلة الآتية:

$$\text{ربح السهم العادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

يحدد هذا المعيار نصيب السهم الواحد العادي من الأربا ح الصافية التي حققتها الوحدة الاقتصادية، أو متوسط ما حققه السهم الواحد من الأرباح ويعكس ربحية الوحدة أيضا [3]. ويعد هذا المؤشر من أهم نسب السوق حيث يرجع إليه المستثمرون الحاليون والمرتقبون عند تحديد وتحليل ربحية السهم الواحد في تحليل النمو المتعلق بربحية السهم عن السنة الحالية [4]. ونظرا لأهميته طالبت المجامع والهيئات المحاسبية العالمية بالإفصاح عنه في نهاية قائمة الدخل، وهو ما جاء في المعيار المحاسبي الدولي الأول. ويعتمد قياس عائد السهم العادي على هيكل تمويل الوحدات التي تصنف إلى نوعين منها البسيط الذي يتكون من الأسهم العادية ولا يضم أي مصادر تمويلية أخرى قابلة للتحويل إلى أسهم عادية كالأسهم الممتازة والسندات التي يترك تحويلها أثرا ماديا على تخفيض السهم العادي من الأرباح[5].

---

[1] نجلاء إسماعيل حافظ إسماعيل، مرجع سابق، ص ص123-124.

[2] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص105.

[3] مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص109.

[4] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مرجع سابق، ص 208.

[5] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص146-147.

ب- توزيعات السهم العادي:

تقيس هذه النسبة المقدار النقدي للسهم الواحد الذي سيحصل عليه المساهمون من الأرباح الموزعة، وتعد هذه النسبة أحد مؤشرات تقييم معدل العائد المحقق لحملة الأسهم العادية، ويمكن احتساب نصيب السهم العادي من توزيعات الأرباح النقدية من خلال الصيغة الآتية[1]:

$$\text{توزيعات السهم العادية} = \frac{\text{الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية}}{\text{متوسط عدد الأسهم العادية خلال العام}}$$

ج- السعر السوقي للسهم:

يقصد به قيمة السهم السوقية الذي يجب أن تعكس تلك القيمة مستوى ربحية السهم، حيث تزداد القيمة السوقية للسهم كلما زادت أرباحها، وقد تنخفض القيمة السوقية دون القيمة الدفترية للسهم(قيمة الإصدار) عندما تحقق الوحدة الاقتصادية خسائر. كما أن القيمة السوقية للسهم العادي تتوقف على الربح الذي يحققه السهم ومعدل العائد المطلوب على مثل هذا النوع من الاستثمار الذي يرغب فيه المستثمرون، فالقيمة السوقية عبارة عن رسملة أرباح الأسهم بمعدل العائد المطلوب. ويمكن حسابه بالمعادلة الآتية[2]:

$$\text{قيمة السهم السوقية} = \frac{\text{صافي الربح لكل سهم}}{\text{معدل العائد المطلوب}}$$

د- نسبة سعر السهم إلى ربحيته:

تعد هذه النسبة مؤشراً جيداً للتعرف على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الأسهم السوقية في الأسواق المالية، ويعتمد عليها محللو الأسواق المالية والمتعاملون فيها عندما ينوون اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم. حيث تعكس المؤشرات العالية لهذه النسبة ثقة المستثمرين باستقرار ونمو

---

[1] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص105.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مرجع سابق، ص 212.

الوحدة الاقتصادية، وارتفاع الأسهم السوقية لأسهمها، وبالمقابل فإن انخفاض النسبة يعكس توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات النمو في الوحدة، وانخفاض الأسعار السوقية للأسهم[1].

ومن الأهمية بمكان، أن هذه النسبة تظهر مدى إمكانية تغطية أموال المستثمرين المستثمرة من الأرباح المحققة، حيث توضح عدد السنوات التي يمكن للمستثمرين أن يستردوا فيها ما دفعوه في السهم، وبافتراض ثبات كل المتغيرات فإن الوحدة الاقتصادية التي تحقق مستويات مرتفعة من النمو لابد لها أن تحقق ارتفاعاً في هذا المعدل، وهو الذي يفضله المستثمرون وحملة الأوراق المالية[2]. ناهيك بأن ارتفاع المؤشر يعزز من ثقة السوق بنمو ومستقبل الاستثمار باسهم الوحدة الاقتصادية، ووفقا لمعيار المقارنة المعتمد، سواء المعيار التاريخي أو معيار الصناعة أو المستهدف؛ يتم تقييم هذا المعدل[3].

هـ - القيمة الدفترية العادية:

توضح هذه النسبة قيمة السهم العادي الدفترية من حقوق المساهمين(رأس المال المدفوع، علاوة الإصدار، الاحتياطيات، الأرباح المحتجزة خلال السنوات الماضية من عمر الوحدة الاقتصادية)، وتظهر حقوق ملكية السهم الواحد من موجودات الوحدة ويمكن حسابها بالمعادلة الآتية[4]:

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم العادية المباعة(المتداولة)}}$$

إلا أن هناك من ينتقد استخدام هذه النسبة في الحالات العادية موضحاً بالقول: وإن كان يلجأ إليها بعض المحللين الماليين إلا أن أغلب علماء التمويل والاستثمار يرون أن هذه النسبة لا يصلح استخدامها إلا عند تصفية الوحدة الاقتصادية أو اندماجها في وحدة أخرى[5].

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص ص152-153.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مرجع سابق، ص ص 212-214.

[3] عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص107.

[4] علي محمد صالح عباس، **الإدارة المالية**، (عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2008م)، ص80.

[5] سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص24.

و- القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم:

تسمى مضاعف القيمة الدفترية، وتحسب هذه النسبة بالمرات وتقيس جاذبية الفرص الاستثمارية والميزة التنافسية للوحدة الاقتصادية فالحصول على نسبة عالية (مضاعف أكبر من الواحد) يعد من وجهة نظر المستثمرين أداءً جيداً للوحدة الاقتصادية ومحفزا لهم للاستثمار فيها قياسا بالوحدات الأخرى التي لها مضاعف(مكرر) أقل من الواحد الصحيح، ويحسب بقسمة سعر السهم السوقي على القيمة الدفترية للسهم الواحد. وتحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$$

ز- ريع السهم:

يبين ريع السهم العائد الذي يحصل عليه في شكل توزيعات نقدية، ويستخدم هذا المعدل للحكم على مدى وإمكانية الاستثمار المستقبلية داخل الوحدة، وذلك عند المقارنة مع عائد الاستثمارات المماثلة في السوق. فإذا كان ريع السهم مرتفعاً فهذا يعكس الرغبة القوية لدى المستثمرين في إعادة استثمار أموالهم داخل الوحدة، والعكس صحيح[1]. ويحسب هذا المعدل بقسمة الأرباح المدفوعة للسهم العادي على السعر السوقي للسهم المصدر، وتبينه المعادلة الآتية:

$$\text{ريع السهم} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

ح- نسبة التوزيعات:

تستخدم هذه النسبة في تقييم السياسات التي تتبعها إدارة الوحدة في توزيع الأرباح على المساهمين، وبتوضيح أكثر يستطيع المحلل المالي بموجب هذه النسبة معرفة السياسات التمويلية للوحدة واتجاهاتها في الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية أو التمويل الخارجي. و تحسب بالمعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوزيعات} = \frac{\text{التوزيعات النقدية المعلن عنها}}{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}$$

والنسبة المكملة أو المتممة لهذه النسبة هي نسبة احتجاز الأرباح.

[1] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مرجع سابق، ص ص216-217.

ط- نسبة النمو المتاح:

تتكون هذه النسبة من نسبتين:

- نسبة الاحتجاز وتعادل 1- نسبة التوزيعات
- العائد على حقوق المساهمين وتوضح في الصيغة الآتية:

نسبة النمو المتاح= العائد على حقوق المساهمين×(1 – نسبة التوزيعات)[1].

المطلب السابع: نقاط الضعف في النسب المالية

حظيت النسب المالية باهتمام واسع في التحليل المالي بوصفها أداة مهمة في التخطيط، وتقييم الأداء، والتعرف على نواحي القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية، وتساعد على توضيح العلاقات بين المتغيرات والظواهر الرقمية. وتبرز أمورا لا تكشفها الأرقام المطلقة، خاصة عند مقارنتها تاريخيا للوحدة نفسها أو مع أرقام موازناتها التخطيطية، أو مع معايير الوحدات المماثلة في الصناعة ذاتها.

وبرغم ذلك فإنها تعاني من بعض القصور الذي يحد من فاعليتها ودورها في التحليل؛ لذا فعلى المحلل المالي أن يستعمل النسب بتعقل وحذر حتى لا يفقدها مضمونها ويفرغها من قيمتها الحقيقية. ولا يمكنه أن يكوِّن رأيا صائبا أو يتوصل إلى حقائق، إلا إذا تعرف على نقاط الضعف وأخذها في الحسبان.

وهنا يمكن ذكر أهم تلك النقاط في الآتي:

1 – إن القوائم المالية التقليدية وما تحتويه من قيم تاريخية ممثلة بوحدات غير متجانسة القوة الشرائية، لا تعبر عن المركز المالي الحقيقي للوحدة الاقتصادية وقت إعداد هذه القوائم، لذا فإن المؤشرات المالية التي ترتكز في إعدادها على هذه القوائم هي الأخرى مشكوك في دلالاتها[2].

2 – استخدام النسب المالية يقوم أساسا على البيانات المالية الواردة بالميزانية العمومية وقائمة الدخل، وهذه النسب أصلا تعبر عن علاقات بين أرصدة أو بنود في يوم معين هو تاريخ إعداد الميزانية، وبذلك فهي في حالة سكون لا تظهر التغيرات التي حدثت خلال السنة، وهذا ما يحد من استخدام فائدة المعدلات. كما أن القيام بأي إجراء سيؤثر على عناصر

---

[1] محمد مطر، **التحليل المالي الائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، مرجع سابق، ص ص85-86.

[2] مجدي بطرس إبراهيم،" مدى فاعلية مؤشرات التحليل المالي في ظل ظروف التضخم"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مج(3)، العدد(1)، 1989، ص 291.

الميزانية، وعلى النسب المالية، وهو ما يؤثر على مصداقية تلك النسب كأداة للتخطيط والرقابة المستقبلية[1].

3 - إن اختلاف النظم المحاسبية والقواعد والإجراءات والسياسات المتبعة في إعداد القوائم المالية الخاصة بالأصول والخصوم ومعالجة الإيرادات والمصروفات من وحدة لأخرى، وكذا اعتماد الكثير من الأرقام المستعملة في التحليل المالي إلى حد كبير على التقديرات الشخصية للمحاسبة خصوصا معدلات الإهلاك؛ يؤثر حتماً على عملية المقارنة وصدق ودقة نتائجها.

4 - لا تعكس القوائم المالية الكثير من العوامل التي تؤثر على المركز المالي ونتائج العمليات، ولا يمكن تحديدها بمبالغ نقدية وقد لا يمكن تطبيق بعض النسب المالية المهمة؛ وذلك لأن الوحدات الاقتصادية المعينة قد لا تقوم بنشر أو تحضير العناصر المالية اللازمة لوضع هذه النسب. وبناء على ذلك، إذا تم التحليل على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر فقط فإن التحليل يكون قاصرا لعدم شمول تلك القوائم على كل البيانات اللازمة لمعرفة التفاصيل التي توضح حقيقة الأمور[2].

5 - قد يكون التحليل في نقطة معينة من الزمن أو باستخدام النسب خلال سلسلة زمنية، لكن يجب في كل الحالات وجود معيار لمقارنتها، وتقييم مدلولها تقييماً سليماً، وهو ما يعرف بالنسب المعيارية سواء كانت نسب الصناعة محلياً أو نسب متفق عليها دولياً. فالاعتماد على نسب الوحدة فقط دون مقارنتها يجعل التقييم أو التحليل مضللاً[3].

6 - إن التحليل الذي يعتمد فقط على الأرصدة الدفترية في عملية التقييم أو التحليل يكون مضللا، لأن الأرصدة الظاهرة في الميزانية لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية الحالية التي تتسم بمعدلات تضخم مرتفعة و التي ينتج عنها عدم مصداقية بنود القوائم المالية وصافي الربح في قائمة الدخل. فالمعلومات المحاسبية المحسوبة على أساس التكلفة

[1] سيد الهواري، مرجع سابق، ص444.

[2] جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، 132.

[3] مصطفى كمال إسماعيل مظهر، مرجع سابق، ص487.

التاريخية تصبح غير ملائمة لمستخدمي القرارات، نتيجة لعدم واقعيتها وعدم بيانها الموقف المالي الحقيقي والقياس غير السليم للأرباح[1].

7 - قد تختلف ظروف الوحدة الاقتصادية من سنة لأخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة، والنظم المحاسبية المتبعة. كل هذا يجعل من المقارنة مع المعايير التاريخية لا فائدة منها.

8 - تفسير نتائج المقارنات كما تظهرها النسب يجب أن يتم بحكمة وتفهم. فقد تكون هناك وحدات اقتصادية ناجحة تستخدم أساليب علمية حديثة- إدارية ومالية- وتظهر مثلا حساباتها نسبة تداول منخفضة نسبياً. وهذا ليس معناه أن الوحدة تواجه عسرا ماليا أو مشكلة في الوفاء بالتزاماتها، لكن قد يعني ذلك أنها لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة في أصولها المتداولة[2].

9 - بعض النسب تعالج إجماليات وقد تعطي نتائج مضللة لاختلاف تواريخ الاستحقاق ونوعيتها كنسبة التداول مثلا فيها البسط والمقام إجماليات[3].

10 -تؤثر المعالجة المحاسبية لأي بند من بنود الميزانية على نتيجة التحليل المالي، لوجود اختلاف بين القائمين بإعداد الميزانيات. فما يعتبره البعض أصلا متداولا ربما يعتبره آخرون شبه ثابت، وما يعتبره البعض أصولا ثابتة لا يعتبره الآخرون كذلك. وهو ما يجعل من الممكن التوصل إلى نتيجتين مختلفتين تماما من ميزانية معينة[4].

11 -إن مجموعات النسب المالية جميعها لابد أن تتكامل في منظومة واحدة لإعطاء صورة حقيقية عن الوحدة الاقتصادية لأن الاقتصار على مجموعة واحدة أو عدة نسب قد يجعل التحليل مضللاً[5].

مما تقدم، يتضح أن النسب المالية إنما تمثل حصيلة فقرة حسابية في القائمة المالية على فقرة أخرى، بمعنى أن النسب المالية في حد ذاتها ضعيفة ومحدودة في ذاتها ما لم يتم

---

[1] هادي أحمد محمد الصيّاد، مرجع سابق، ص80.

[2] جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحيلح، مرجع سابق، ص189.

[3] يوسف محمد جربوع، مرجع سابق، ص232.

[4] سيد الهواري، مرجع سابق، ص ص446-447.

[5] حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مرجع سابق، ص218.

مقارنتها بالنسب المالية نفسها للوحدة الاقتصادية ذاتها في الأعوام السابقة ؛ لأن دراستها بشكلها الرقمي المطلق قد لا يوفر أي مدلولات فعلية. فحتى يمكن الاستفادة من النسب المالية يقتضي الأمر مقارنة النسب الفعلية التي توصل إليها المحلل المالي للوحدة الاقتصادية-محل الدراسة- مع المعايير النمطية والتاريخية والمماثلة في الصناعة نفسها وكذا معايير التخطيط؛ من أجل التأكد من ملاءمة تلك النسب التي توصل إليها المحلل وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات رشيدة. وكذا ضرورة استخدام المقارنة الرأسية والأفقية للنسب المالية، بمعنى أن نقارن النسب لعدد معين من السنوات للوحدة نفسها أو المقارنة الأفقية وذلك بمقارنة النسبة نفسها لعدد معين من الشركات في سنة أو عدد من السنوات حتى يتبين موقف الشركة من الصناعة وهذا بمثابة تأكيد على أهمية النسب كمؤشر وفي الوقت نفسه أن تكون متكاملة أفقيا ورأسيا ليصبح المؤشر أقوى فاعلية.

الخلاصة

يستخلص الباحث من دراسة المؤشرات أو النسب المالية أنه من الضروري دراسة تلك المؤشرات مجتمعة، واستخدام مجموعة منها في عملية التحليل المالي؛ لكي يتوصل المحلل إلى نتائج واقعية وذات قيمة وأخذ صورة شاملة ومتكاملة عن أداء الوحدة.

فالاعتماد على الأرقام الواردة في القوائم المالية كلا على حده لا يمكن أن تعطي معلومات ذات أهمية تُبنى عليها قرارات رشيدة. فدراسة النسب المالية مجتمعة تخلق نظاما للمعلومات يساعد في التعرف على نواحي القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية محل الدراسة، ويسهل من معرفة كفاءة وفاعلية الإدارة في تسيير الاستخدامات بكافة أنواعها، وكذا تحديد الحجم الأمثل للهيكل المالي، والتخصيص السليم للأموال المتمثلة في الأصول الثابتة منها والمتداولة، التي تشتركان بالفعل في العمليات العادية للوحدة الاقتصادية بحيث لا يزيد حجم تلك الأصول عن القدر المطلوب، حتى لا يكون هناك طاقات معطلة، وحتى لا تصبح هناك أموالٌ غير مستغلة كان بالإمكان أن توظف في مجالات أخرى تدر أرباحا، ولا أن تقل عن الحجم المطلوب من المبيعات الذي يمكن للوحدة أن تحققه. فضلاً عن تحكمها في عملياتها الجارية المتمثلة في الإيرادات والمصروفات. وحتى تصبح القوة الإيرادية للوحدة الاقتصادية في أحسن وضعية.

وعلى ذلك، فنظام المعلومات للتحليل المالي يقوم باكتشاف المشكلات التي تعاني منها الوحدة الاقتصادية ويصحح مساراتها بعد اكتشاف مكامنها. الأمر الذي يساعد ويمكن صناع القرار من إبعاد تلك المشكلات عن كاهل الوحدة، وإيجاد الحلول المناسبة والملائمة لها والتصدي لها ومعالجتها بطرق علمية ومنهجية حديثة. كما أن المعلومات المهمة والمؤشرات ذات الدلالة التي يقدمها نظام معلومات التحليل المالي للمحلل والأطراف المختلفة ذات الصلة تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة خصوصاً ما يتعلق منها بتقييم الأداء وترشيد الاستثمارات.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

مقدمة

المبحث الأول: أهمية الشركات التجارية وأنواعها

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وخصائص العينة

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم عرض تحليلي لكل من منهجية الدراسة، وخصائص العينة التي تم اختيارها للحصول على البيانات الأولية التي تمثل البيانات الأولية، المتمثلة في آراء العينة بشأن مختلف الموضوعات التي تم قياسها من خلال أداة الدراسة. لذلك فإن هذا الفصل يتكون من ثلاثة مباحث، يشتمل الأول على أهمية الشركات وأنواعها المختلفة التي ذكرها القانون اليمني، واحتوى المبحث الثاني منه على منهجية الدراسة الميدانية التي تتمثل في فروض الدراسة، والاختبار الأولي لأداة الدراسة من حيث وضوحها وثباتها، بالإضافة إلى عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وطريقة معالجتها، ومتغيرات الدراسة وكيفية قياس العلاقة فيما بينها، كما تم مناقشة المعلومات العامة المتعلقة بكل من نوع الوحدات وطبيعة عملها، وكذا خصائص أفراد العينة بهدف إبراز سمات وخصائص متغيرات الخبرة والتأهيل العلمي والعملي والمؤهلات التي تساعدهم في تقديم معلومات مناسبة تحقق الهدف من التحليل. أما المبحث الثالث فقد خُصص لتحليل ومناقشة البيانات المتمثلة في إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة المحاور الستة لقائمة الاستبيان، من أجل معرفة مدى آرائهم بشأن أهداف الدراسة الميدانية، وذلك بعد إخضاعها للأساليب الإحصائية المستخدمة والمختلفة في تحليل البيانات.

المبحث الأول: أهمية الشركات التجارية وأنواعها

قبل الشروع في الدراسة الميدانية يرى الباحث الأهمية بمكان أن يوضح أهمية الشركات التجارية وبيان نوعها المختلفة العاملة في الجمهورية اليمنية وتعريفها، كما يأتي:

المطلب الأول: أهمية الشركات التجارية وتعريفها

أولاً: أهمية الشركات التجارية:

تُعد الشركات التجارية النواة الأساسية لأي اقتصاد وطني لتأثرها وتأثيرها به، ولدورها المميز في عملية النهوض الاقتصادي، لذلك سعى الأفراد إلى توحيد جهودهم في الميدان التجاري والاقتصادي وتجميع رؤوس أموالهم من أجل القيام بنهضة اقتصادية في شتى المجالات، فبدت الحاجة الملحة إلى تكتل تلك الجهود للقيام بالمشروعات الكبيرة التي تتجاوز إمكانيات الفرد وطاقاته المحدودة، مما جعلها الأداة المثلى للنهوض بالاقتصاد[1]، وذلك بعد أن عجز الأفراد عن القيام فرادى بأنشطة اقتصادية هامة، وبعد التعثرات التي رافقت المشروعات الفردية سواء من حيث ارتباطها بحياة صاحبها، أو المسئولية غير المحدودة، أو إدارته بطريقة تحكمية؛ كانت تلك كلها سبباً في اللجوء إلى الشركة التي تضم مجموعة من الأشخاص تحقق ما تعجز عنها الجهود الفردية،. فضلا عن التطور الصناعي الكبير الذي أدى إلى ظهور الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء الصناعا ت الكبيرة وتجهيزها وهو ما يتطلب توفير مبالغ كبيرة من الأموال، فكان لابد من ظهور الشركات المساهمة للتغلب على توفير الأموال، وبذلك أصبحت هذه الشركات تحتل المقام الأول في النشاط الاقتصادي والتجاري[2].

وزاد من أهمية الشركة في الحياة الاقتصادية، تنوع أشكالها، واختلاف حدود المسئولية فيها، الأمر الذي جعل منها أرضاً خصبة تستوعب الإمكانيات والقدرات المختلفة استجابة لرغبة وطموح كل فرد. وبناءً على ذلك، فمهمة الشركات تقوم بتجميع رؤوس الأموال المدخرة من الأفراد في شكل أسهم وسندات، ثم استثمارها في شكل مشروعات ضخمة وكبيرة، وهذا ما جعل منها أداة استقطاب لرؤوس الأموال وتركيز الجهود وتشجيع الادخار، ومحلاً لالتحام عنصري الاقتصاد رأس المال والعمل، الأمر الذي مكنها من بسط شراعها إلى كافة الأنشطة الصناعية والتجارية المختلفة، ومكنها من تحقيق الازدهار والرفاهية للأفراد[3].

---

[1] حمود محمد شمسان، **الشركات التجارية (الأحكام العامة- شركات الأشخاص-الشركة ذات المسئولية المحدودة) وفقاً للتعديلات الجديدة الصادرة بالقانون رقم (28) لسنة 2004**، (صنعاء، مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2005)، ص6.

[2] منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سابق، ص8.

[3] حمود محمد شمسان، مرجع سابق، ص7.

أما من الناحية القانونية فقد جذبت هذه الأهمية انتباه المشرعين في كثير من الدول، فسنت القوانين لتوفر لها عوامل النجاح وضمان الاستمرار والاستقرار، وإضفاء الثقة لدى أصحاب الأموال في هذه الشركات، وحماية أموالهم المستثمرة [1]. بل وتعاظمت هذه الأهمية لدرجة أن الشركات وبخاصة المساهمة منها أصبحت تشكل قوة اقتصادية واجتماعية تخشى الدولة بأسها وسطوتها، لذا يحتم عليها أن تسهر على رقابتها حتى لا تنحرف عن الطريق السوي الذي قامت من أجله، وحتى لا تصبح أداة للاستغلال الاجتماعي أو السيطرة السياسية[2].

ثانياً: تعريف الشركة:

بصفة عامة تعرف الشركة بأنها عقد بين شخصين أو أكثر لأجل القيام بعمل مشترك واقتسام ما ينتج عنه من ربح أو خسارة. وقد عرف المشرع اليمني الشركة التجارية قانوناً في المادة (4) من قانون الشركات التجارية بأنها "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر يشترك كل منهما في مشاريع الشركة التجارية بحصة من مال أو عمل ويقتسم مع غيره ما ينشأ عن هذه المشاريع من ربح أو خسارة"[3].

وبالنظر إلى التعريف يتبين أن الشركة عقد، أي تصرف قانوني إرادي، وهي بهذا المعنى تُعد محلاً للحق، وليست شخصاً مخاطباً بأحكامه. ويلزم صحتها كعقد توفر الأركان الموضوعية العامة التي تقوم عليها سائر العقود، وهي الرضا والأهلية والمحل والسبب، فضلاً عن الأركان الموضوعية الخاصة بعقد الشركة والمتمثلة في تعدد الشركاء، ووجوب تقديم الحصص، وقيام نية المشاركة، واقتسام الأرباح والخسائر، وكذا توفر الأركان الشكلية التي تطلبها القانون، وهي كتابة عقد الشركة وإشهاره. وإذا توافرت تلك الأركان أصبح العقد صحيحاً ورتب أثراً خطيراً يتمثل في ميلاد كائن معنوي يتمتع باستقلال ذاتي وشخصية قانونية متميزة تمكنه من القيام بذات الدور الذي يقوم به الشخص الطبيعي المعنوي في الحياة القانونية، وهذا الكائن المعنوي هو الشركة، وهي بهذا المعنى تعد شخصاً من أشخاص القانون تخاطب بأحكامه شأنها شأن الأفراد الطبيعيين[4].

---

[1] كمال محمد أبو سريع، **الشركات التجارية في القانون التجاري، ج 1، شركات الأشخاص،** (بدون ناشر، 1984)، ص ص8-9.

[2] محمد فريد العريني، **القانون التجاري المصري، النظرية العامة للشركة، شركات الأشخاص- شركات الأموال،** (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2001)، ص7.

[3] الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، عدد( )، قرار جمهوري رقم () بشأن الشركات التجارية لسنة 2004، ص.

[4] محمد فريد العريني، مرجع سابق، ص24.

المطلب الثاني: الأشكال القانونية للشركات التجارية وأنواعها

أولاً: الأشكال القانونية:

في السابق، عرف الناس بعض أنواع الشركات وتعاملوا بها، ثم توسعت شركات كانت موجودة، واستحدثت شركات لم تكن موجودة تماشياً مع تطور الحياة الاقتصادية، وأصبح الناس يتعاملون بأنواع كثيرة من أنواع الشركات، بيد أنه لا سبيل للمقارنة بين تلك التي وُجدت في العصور القديمة وتلك القائمة حالياً، خصوصاً بعد ظهور الشركة المساهمة في القرن التاسع عشر والشركة ذات المسؤولية المحدودة في القرن العشرين. وهنا يتناول الباحث أنواع الشركات التي عرفها الفقهاء المسلمون بصورة مبسطة، دون التشعب في تفاصيل حجج المجيزين لبعض الشركات وحجج المانعين لبعضها الآخر، فضلا عن أنواع الشركات الحديثة التي تناولها القانون الوضعي ونظمها، وذلك كما يأتي:

أ - الشركات في الفقه الإسلامي:

قسم الفقهاء الشركات في الفقه الإسلامي على أنواع مختلفة، اتفقوا على بعضها واختلفوا في بعضها الآخر، وقد تعددت الأسس التي تم تقسيم الشركات على أساسها، فاعتبر رأس المال الأساس الأول وحده أحياناً، واعتبر (البدن) العمل أحياناً أخرى، واعتبرا معاً مرة ثالثة، واعتبر الضمان مرة رابعة، وأحيانا اعتبر (التصرف)، وبهذا يكون الفقهاء قد اخذوا بعين الاعتبار بعض هذه الأمور أو كلها. وتنقسم الشركة في الفقه الإسلامي على نوعين، تبعاً للسبب المنشئ لهما وهما شركة أملاك وشركة العقود:

١ - **شركة أملاك:** وهي أن يمتلك شخصين أو أكثر عيناً بإرث، أو وصية، أو هبة، أو شراء، أو غير ذلك، سواء ثبت الاشتراك بفعل الشريكين كما في الشراء والهبة والوصية، أو بغير فعلهما كما في الإرث.

٢ - **شركة العقود:** وهي التي تنشأ باتفاق الشركاء لاستثمار أموالهم جميعاً مال بعضهم بقصد تحقيق الربح، وهذا النوع الأخير هو الذي ينصرف إليه لفظ الشركة.

وبشكل عام تنقسم الشركة في الفقه الإسلامي على أربعة أقسام:

أ - **شركة أموال:** وهي التي يتراضى فيها اثنان أو أكثر على أن يشترك كل منهم بمبلغ معين في رأس المال للتجارة، واقتسام الربح أو الخسارة على نحو ما قضى به الاتفاق.

ب - **شركة الأبدان:** هي التي تعتمد على الجهد البدني أو الفكري، وهي أن يشترك اثنان أو أكثر في عمل معين أو في تقبل الأعمال ويكون ما يكسبانه مشتركاً بينهم حسب الاتفاق، وقد اتفق الجمهور على جواز هذه الشركة واختلفوا في بعض أحكامها وأنواعها، وخالف في ذلك الشافعي وأهل الظاهر والشيعة الجعفرية فذهبوا إلى أنها شركة باطلة.

ت – **شركة الوجوه:** أن يشترك اثنان أو أكثر وليس لهم مال ولكن لهم وجاهة عند الناس وثقة، على أن يقوموا بشراء بضاعة ديناً وبيعها بالنقد، وإذا تحقق ربح فهو بينهم، وهي جائزة عند الأحناف والحنابلة والشيعة والزيدية، وغير جائزة عند المالكية والشيعة الجعفرية والشافعية وأهل الظاهر[1].

وكل من هذه الثلاثة الأنواع تكون شركة مفاوضة وشركة عنان، فالعنان عبارة عن عقد بين اثنين أو أكثر يلتزم بمقتضاه أن يدفع كل منهم حصة معينة من رأس المال، ويكون الربح بينهما بحسب ما يتفقون عليه، والوضيعة(الخسارة) على قدر المالين، وهذا متفق عليه بين الفقهاء، إلا أن الحنابلة ينصون في تعريفهم لها على ضرورة الاشتراك بالمال أو العمل أو بهما معاً، وهي عند المالكية أن يشترك اثنان على أن لا يتصرف أحد الشركاء إلا بإذن الآخر، وتنعقد الشركة بين الشركاء على التفاوت وتقوم على الوكالة دون الكفالة[2]. أما شركة المفاوضة فهي أن يشترك اثنان أو أكثر بالمساواة بالمال والدين والربح والتصرف في حضور الشريك أو غيابه، ويلزمه كل ما يعمله شريكه، وشرط التساوي شرط انعقاد واستمرار، ويكون فيها كل شريك وكيلاً وكفيلاً عن الآخر [3]، وشركة التضامن تقترب من هذا النوع من الشركات.

ث – **شركة المضاربة:** هي الشركة التي تجمع بين عنصري العمل والمال، فأحد الشركاء يقدم المال والآخر يقدم العمل، والربح بينهما[4].

نخلص من العرض السابق، أن الشركة في الفقه الإسلامي، هي عقد بين اثنين أو أكثر بمقتضاه يقدم كل منهم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً، واقتسام الأرباح بينهم وفق ما يقضي به الاتفاق.

ب – الأشكال القانونية للشركات في القانون الوضعي:

بالنسبة للأشكال القانونية للشركات في القانون الوضعي فقد قسمت على أنواع مختلفة وفق أسس مختلفة، وفيما يخص الأصول القانونية التي اعتمد عليها قانون الشركات، فقد اعتمدت

---

[1] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ – عبد العزيز عزت الخياط، **الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، القسم الثاني** ، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983)، ص ص8–50؛

ب –حمود محمد شمسان، مرجع سابق، ص ص4–18.

[2] عبد العزيز عزت الخياط، مرجع سابق، ص31.

[3] المرجع السابق، ص 8، 10 .

[4] يمكن الرجوع في ذلك إلى :

أ – حمود محمد شمسان، مرجع سابق، ص5؛

ب –عبد العزيز عزت الخياط، مرجع سابق، ص50.

القوانين العربية على الأصل اللاتيني لاسيما الفرنسي، باستثناء قانون الشركات الأردني فإنه اعتمد على الأصل الانجلوسكسوني.

تنقسم الشركات على قسمين: الأول حسب غرضها والثاني حسب تكوينها.

أولاً: تقسم الشركة بالنسبة لغرضها على قسمين:

١ –**شركات مدنية:** وهي التي تقوم بتحقيق أغراض تعود بالربح على الشركاء دون أن تدخل المشروعات المالية التي تقوم بها في أعمال التجارة.

٢ –**شركات تجارية:** وهي الشركات التي تقوم بأعمال تجارية، وهذه الشركات أهم من المدنية كونها تقوم بدور أساسي في المجال الاقتصادي. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تأخذ عن الشركات المدنية أصولها العامة، وترجع إلى الأحكام الرئيسة التي تحكمها.

ثانياً: تقسم الشركات بالنسبة لتكوينها على قسمين:

1 –**شركات أشخاص:** وهي التي يبرز فيها العنصر الشخصي عند التكوين، حيث تقوم على العلاقة الشخصية والثقة المتبادلة بين الشركاء.

٢ –**شركات أموال:** وهي التي يتضاءل فيها العنصر الشخصي، وتكون الأهمية للمال في استغلال موضوع الشركة. أي يكون عامل جمع الأموال أساس قيامها، وقد لا يعرف الشركاء بعضهم بعضاً[1].

والمشرع اليمني نحا منحاً موازياً لتلك التقسيمات على غرار ما هو سائد في أغلب القوانين المقارنة، حيث قسمها على طائفتين تحتوي كل منها على أنواع متجانسة كما حددتها المادة رقم (9) من قانون الشركات التجارية المشروعة بموجب هذا القانون وتتألف من:

أ – **شركات الأشخاص:** تضم شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، وشركة المحاصة.

ب –**شركات الأموال:** وتضم شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسئولية المحدودة.

هذا، وتمتاز شركات الأشخاص عن الأموال، ببساطة تأسيسها والبعد عن الإغراق في الجوانب الشكلية والقواعد الآمرة، والرقابة الإدارية المسبقة، فضلا عن عدم تقييدها في الحد الأقصى لعدد الشركاء، أو مبلغ رأس المال، أو طريقة إدارتها، أو حلها وتصفيتها. وذلك بخلاف شركات الأموال التي يتضاءل فيها العنصر الشخصي، وتكون الأهمية للمال في استغلال موضوع الشركة، وتبرز فيها الطبيعة التنظيمية تفعيلا لإرادة المشرع، فقد حدد القانون لهذه الطائفة من الشركات أو بعضها الحد الأدنى أو الأقصى لعدد الشركاء، والحد الأدنى لرأسمال كل شركة،

[1] العزيز عزت الخياط، مرجع سابق، ص ص12–13.

وطريقة إدارتها وعدد المديرين في كل شركة، والظروف التي يجب فيها تعديل نظامها أو زيادة رأسمالها أو تخفيضه أو تداوله، إلى غير ذلك من القواعد الحاكمة لحياة هذه الطائفة من الشركات [1].

ثانياً: أنواع الشركات التجارية:

أورد القانون اليمني ستة أنواع من الشركات التجارية هي: شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المحاصة، شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسؤولية المحدودة. وهذه الأنواع وردت في القانون على سبيل الحصر وتتعلّق بالنظام العام، فإذا تألفت شركة تجارية في غير أحد هذه الأشكال القانونية، كانت باطلة ولا يجوز تسجيلها على أن يكون الأشخاص الذين تعاقدوا باسمها مسئولين شخصياً تجاه بعضهم ومسئولين شخصياً بالتضامن تجاه الغير عن الالتزامات الناشئة عن هذا التعاقد [2]. كذلك يجب إثبات جميع الشركات التجارية باستثناء شركات المحاصة بعقد مكتوب [3]، وتتمتع جميع الشركات التجارية بالشخصية الاعتبارية المؤلفة بموجب قانون الشركات التجارية باستثناء شركة المحاصة [4].

ويمكن رد هذه الأنواع الستة من الشركات التجارية، تبعاً لدرجة الرابطة القائمة بين الشركاء، إلى قسمين رئيسين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال.

أ -شركات الأشخاص:

تتألف شركات الأشخاص أساساً بين أشخاص يعرفون بعضهم بعضاً ويتعاقدون بمراعاة أشخاص الشركاء وصفاتهم الذاتية. وتسمى هذه الشركات أيضاً "شركات الحصص"، كون الشركاء فيها يقدمون حصصاً في رأس المال تقابلها حصصاً في الأرباح . هذه الطائفة لها أهمية خاصة في المجتمع اليمني، حيث فرضت نفسها عليه لبساطة إجراءات تأسيسها، وبعدها عن التدخل الحكومي المستمر، فضلا عن نظامها الأساسي الأقرب إلى الفكرة التعاقدية منها إلى النظامية، حيث يستطيع الشركاء تضمين عقودها من الشروط التنظيمية ما يحفظ مصالحهم، وزاد من الثقة في هذه الطائفة من الشركات، الاعتبار الشخصي للشريك وجعل ذمته المالية محلاً لضمان دائني الشركة جنباً إلى جنب مع ذمة الشركة وأموالها، كل ذلك جعلها محلاً لطلب الكثير من رجال المال والأعمال الذين يرون فيها ما يلبي حاجاتهم وطموحاتهم، بالإضافة إلى أن هذه الطائفة ساعدت على التقاء عنصري

---

[1] حمود محمد شمسان، مرجع سابق، ص ص17-18.

[2] قانون الشركات التجارية، المادة (9/أ،ب،ج).

[3] قانون الشركات التجارية، المادة (10).

[4] قانون الشركات التجارية، المادة (11).

الإنتاج، المال والعمل، ليكوِّنا معاً مشروعات اقتصادية ناهضة، قلما يتحقق في غيرها من الشركات[1]. وتشمل شركات الأشخاص على ثلاثة أنواع تتمثل في:

1 –شركة التضامن:

فصَّل تشريع الشركات اليمني أحكام شركة التضامن، وجعلها الشريعة العامة لشركات الأشخاص، حيث اكتفى في بيان أحكام غيرها بالإحالة إلى القواعد المنظمة لشركة التضامن، وقد عرف قانون الشركات اليمني هذه الشركة في المادة (14) بأنها "الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسئولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها"[2].

وتعد شركة التضامن من أقدم الشركات ظهوراً وأكثرها انتشاراً في الحياة العملية وتمثل النموذج الأمثل لشركات الأشخاص، وذلك لانفرادها بكافة الخصائص المميزة لهذا الشكل من الشركات[3]، فهي تقوم على الاعتبار الشخصي الذي يلزم من وجوده وجود الشركة ومن عدمه عدمها[4]. ويتفق هذا النوع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا يلزم لها رأس مال ضخم[5]، إلا أن هذا لا يمكنها من الوفاء بمتطلبات المشروعات الاقتصادية الكبيرة التي صارت الطابع المميز للاقتصاد الحديث[6].

وغالباً ما تكون شركة التضامن بين الأقارب والأصدقاء الذين يثق كل منهم في الآخر، ويتألف اسم شركة التضامن من أسماء جميع الشركاء وألقابهم أو من ألقابهم فقط أو من أسماء وألقاب عدد منهم مع إضافة عبارة (وشركاه) أو وشركاؤهم أو ما هو في معناها، ولا يجوز إدراج أي شخص غير شريك في اسم الشركة إلا بعد موافقة الوزارة وصاحب الشأن كتابة[7]، ولا يجوز أن يتضمن اسم شركة التضامن عبارة (محدودة، أو محدودة المسئولية)، أو ما في معناها [8]، وما يميزها عن غيرها من الشركات أن جميع الشركاء فيها مسئولين عن ديون الشركة مسئولية شخصية وتضامنية إلى ما وراء الحصة المقدمة من كل منهم في رأس مال الشركة، كذلك يكتسب كل شريك فيها صفة التاجر، ويفلس تبعاً لإفلاس الشركة [9]، فضلا عن اكتساب الشركة الشخصية

---

[1] حمود محمد شمسان، مرجع سابق، ص167.

[2] قانون الشركات التجارية، المادة (14).

[3] كمال محمد أبو سريع، مرجع سابق، ص186.

[4] محمد فريد العريني، مرجع سابق، ص112.

[5] عبد العزيز عزت الخياط، مرجع سابق، ص ص73–74.

[6] محمد فريد العريني، مرجع سابق، ص ص112–113.

[7] قانون الشركات التجارية، المادة (15).

[8] قانون الشركات التجارية، المادة (16).

[9] قانون الشركات التجارية، المادة (29).

المعنوية والذمة المالية المستقلة، ولا يقبل فيها من كان سنه أقل من (18) سنة أو من يكون غير يمني[1]. وتقوم هذه الشركة على عقد مكتوب بنماذج يصدره وزير الصناعة والتجارة، ينظم حقوق الشركاء والتزاماتهم قبل بعضهم البعض أو قبل الغير، وتحديد طريقة إدارتها ومسئولية المديرين فيها[2]، وكيفية تصفيتها عند حلها[3].

٢ –شركة التوصية البسيطة:

تعرف بأنها "الشركة التي تُعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين ومتضامنين، وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فيها وخارجين عن الإدارة ويسمون موصين" [4].

وعرفها قانون الشركات التجارية في المادة (51) بأنها " شركات أشخاص تشمل فئتين من الشركاء هما:

أ – فئة الشركاء المتضامنين، وتسري عليهم أحكام الشركاء المتضامنين في شركات التضامن، ويكونون مسئولين بالتضامن عن جميع التزاماتها في أموالهم الخاصة كما لهم دون سواهم إدارة الشركة وفقاً لأحكام عقدها".

ب –فئة الشركاء الموصين، الذين يقدّمون المال للشركة وتكون مسئوليتهم محدودة بما قدموه للشركة من مال فقط كل بنسبة حصته من رأس مال الشركة"[5].

وبالنظر إلى التعريف يتضح أن هذا النوع من الشركات تنطوي على فئتين من الشركاء: أولاهما فئة الشركاء المتضامنين أو المفوضين، وهم مسئولون مسؤولية شخصية تضامنية وغير محدودة عن ديون الشركة ، ويكتسبون صفة التاجر، ويحق لهم دون سواهم القيام بإدارة الشركة [6]؛ وثانيهما، فئة الشركاء الموصين الذين يقدّمون المال ولا يُسألون عن ديون الشركة إلا في حدود الحصص التي قدّمها كل منهم، ولا يكتسبون صفة التاجر، ولا حق للشريك الموصي في إدارة الشركة ولو كان تدخله بموجب توكيل، وإلا كان محلاً للمسئولية التضامنية [7]. أما عنوان الشركة (اسمها)، فلا يشتمل إلا على اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين، مع إضافة عبارة "وشريكه" أو "وشركاؤه [8]، وفيما عدا ذلك، فتسري على شركة التوصية البسيطة نفس الأحكام

---

[1] قانون الشركات التجارية، المادة (28).

[2] قانون الشركات التجارية، المواد (36–39).

[3] قانون الشركات التجارية، المادة (45).

[4] عبد العزيز عزت الخياط، مرجع سابق، ص76.

[5] قانون الشركات التجارية، المادة (51/أ).

[6] قانون الشركات التجارية، المادة (1/53).

[7] قانون الشركات التجارية، المادة (2/53).

[8] قانون الشركات التجارية، المادة (3/52).

المتعلقة بتكوين شركة التضامن وحياتها وانقضائها [1]. فتكتسب الشخصية المعنوية المستقلة عن مجموع الشركاء ويتقرر لها الذمة المالية الخاصة بها، ويفرغ نظامها في عقد مكتوب ينظم العلاقات القانونية بين الشركاء وبينهم وبين الغير، ويحدد كيفية الإدارة فيها وسلطات المديرين ومسئوليتهم عن أخطائهم بحق الشركة، ويحدد إجراءات تصفيتها عند انقضائها[2].

3 -شركة المحاصة:

عرف المشرع اليمني شركة المحاصة في المادة (55) قانون الشركات التجارية على أنها "شركة مستترة غير ظاهرة ينحصر كيانها بين المتعاقدين لصفقة أو صفقات محدودة"، وأضاف أنها لا تخضع لمعاملات النشر المفروضة على الشركات التجارية الأخرى، ولا تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ولا يكون للغير رابطة قانونية إلا بالشريك الذي تم التعاقد معه. أما الشركاء، فلهم مطلق الحرية في تنظيم العلاقات القائمة بينهم وتحديد كيفية اقتسام الأرباح والخسائر مع الاحتفاظ بتطبيق المبادئ العامة المختصة بعقد الشركة. وإذا اتخذت هذه الشركة اسماً لها وتعاقد أحد الشركاء بهذا الاسم، تُعامل بحسب الأحوال، إما شركة تضامن، أو شركة توصية بسيطة، وتسري عليها الأحكام الخاصة بها، بالإضافة إلى ذلك، يحظر عليها إصدار أسهماً أو سندات قابلة للتداول [3]. المميز في هذه الشركة أنه لا وجود لها بالنسبة إلى الغير، إنما تقتصر آثارها على أطرافها فحسب. بعبارة أخرى، لا يتعامل الغير مع الشركة، إنما مع الشركاء أنفسهم، وباسمهم الخاص. والشريك الذي يتعامل مع الغير يكون وحده مسئولا تجاههم. ومن آثار عدم تمتع هذه الشركة بالشخصية المعنوية أنها لا تملك رأس مال ولا تتمتع بأهلية الأداء، وليس لها اسم، أو مركز، أو جنسية.

ب -شركات الأموال:

لا تقوم هذه الشركات على الاعتبار الشخصي، بل ترتكز على الاعتبار المالي، بغض النظر عن أشخاص الشركاء؛ فلا يُعتدُّ فيها بشخصية الشريك بصفة رئيسة، بل العبرة فيها بما يقدمه الشريك في رأس مالها، وائتمان هذه الشركات لا يتوقف على أشخاص الشركاء فيها أو على ما يتمتعون به من ثقة لدى الغير المتعامل مع الشركة، بل يعتمد على رأس مالها وما تكونه أثناء حياتها من تراكمات مالية، وهذا هو الاعتبار الأهم في هذه الشركات. تجدر الإشارة إلى أن تواري الاعتبار الشخصي في شركات الأموال لا يعني بحال من الأحوال غيابه تماماً، بل يعني ضعف دوره مقارناً بالدور الذي يضطلع به الاعتبار المالي فيها، فلا يوجد ما يمنع من وجود الاعتبارين

[1] قانون الشركات التجارية، المادة (54).

[2] حمود محمد شمسان، مرجع سابق، ص19.

[3] قانون الشركات التجارية، المواد (55، 56، 57، 58).

معاً في هذه الشركات، كما هو حاصل في شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة (النوعين الآخرين من شركات الأموال) [1]. وتعرف حصص الشركاء في رأس المال بـــ"الأسهم"، والشركاء بـــ"المساهمين"، والشركة "بشركة الأسهم"، وتشمل شركات الأموال كل من: شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، والشركة ذات المسئولية المحدودة.

أولاً: شركة المساهمة:

تُعد هذه الشركة أهم شركات المساهمة وأكثرها تأثيراً في التطور الاقتصادي الحديث، والنموذج الأمثل لشركات الأموال؛ نظراً لضخامة رأس مالها ولأنها الأداة التي مكنت الناس من القيام بالمشروعات الكبرى التي لا يستطيع القيام بها أي فرد أو أفراد بل تحتاج إلى أموال طائلة لا يمكن جمعها إلا عن طريق المساهمة [2]، وبلغت أهمية هذه الشركات حداً أمتد معه نشاطها من الصعيد الوطني إلى الصعيد الدولي، لتأخذ شكل الشركات العملاقة القادرة على السيطرة على السوق العالمية، والمعروفة اليوم باسم الشركات متعددة الجنسيات، أو ذات النشاط الدولي، وعدد هذا النوع كبير في عصرنا الحالي[3].

والمشرع اليمني يعرف شركة المساهمة في المادة (59) من قانون الشركات التجارية بأنها "الشركة التي يكون رأسمالها مقسماً على أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ولا يُسأل المساهمون فيها إلا بقدر حصصهم في رأس المال"، وتنص المادة (60) من نفس القانون بأنه "يجب أن يكون اسم الشركة المساهمة مشتقاً من غرضها ولا يجوز أن يشمل اسم الشركة المساهمة على اسم شخص طبيعي إلا إذا كان موضوع الشركة استثمار براءة اختراع مسجلة باسم هذا الشخص، أو إذا تملكت الشركة عند تأسيسها أو بعد ذلك مؤسسة تجارية اتخذت اسمها اسماً لها، وفي جميع الأحوال يجب أن يضاف إلى اسم الشركة عبارة (شركة مساهمة) مكتوبة بالحروف الكاملة"، وكذا المادة (61) تحدد بأنه لا يجوز أن يقل عدد الشركاء فيها عن خمسة.

الجدير ذكره أن قانون الشركات اليمني قسم شركات المساهمة على نوعين اثنين: النوع الأول شركات المساهمة ذات الاكتتاب المفتوح، وهذه الشركة تطرح أسهمها للاكتتاب العام للجمهور، ويلزم لميلادها الحصول على ترخيص من رئيس مجلس الوزراء [4]، ويجب أن يكون طلب الترخيص مصحوباً بمشروع النظام الأساسي للشركة [5]، ويجب أن يصدر خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب إلى وزارة الصناعة والتجارة، وإلا اعتبرت مؤسسة قانوناً بمرور الشهر دون

---

[1] محمد فريد العريني، مرجع سابق، ص ص191-192.

[2] عبد العزيز عزت الخياط، مرجع سابق، ص89.

[3] محمد فريد العريني، مرجع سابق، ص ص193-194.

[4] قانون الشركات التجارية، المادة (1/66).

[5] قانون الشركات التجارية، المادة (1/68).

البت في الطلب، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً، وللمؤسسين حق التظلم من هذا القرار[1]، ولا يقل رأس مالها عن ثلاثين مليون ريال [2]، باستثناء شركات المساهمة التي تؤسس لمباشرة المصارف فلا يجوز أن يقل رأس مالها المدفوع عن مليار ريال يمني [3]. أما النوع الثاني من شركة المساهمة فيتمثل في شركات المساهمة ذات الاكتتاب المغلق، وهذه الشركة يقتصر الاكتتاب فيها على المؤسسين فقط، ولا يلزم طرح أسهمها للاكتتاب العام، ويكفي لميلادها الترخيص بتأسيسها بقرار من وزير الصناعة والتجارة [4]، والكثير من شركات المساهمة العاملة في الساحة اليمنية-خصوصاً المصارف التجارية- اتخذت هذا الشكل، ولا يقل رأس مالها عن خمسة عشر مليون ريال تدفع بالكامل [5]، باستثناء المصارف فلا يجوز أن يقل رأس مالها المدفوع عن مليار ريال [6]. ونظراً لأهمية شركات المساهمة في الواقع الاقتصادي فإن إدارة نشاطها يكون بواسطة ثلاث هيئات: مجلس الإدارة، وهو السلطة التنفيذية في قيادة الشركة [7]، حيث يعد عن كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية ومركزها المالي، والطريقة التي يقترحها لتوزيع الأرباح الصافية الناتجة عنها، كما يجب أن تكون الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وغيرها من حسابات الشركة واضحة ومطابقة للأحكام التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون [8]، ويجب على رئيس مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية من تقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات[9]، أما الجمعية العامة العادية، فهي التي تنتخب مجلس الإدارة [10] وتعزله[11]، وتراقب عمله في إدارة الشركة [12]، والجمعية العامة غير العادية التي يكون لها بشكل خاص حق تعديل نظام

---

[1] قانون الشركات التجارية، المادة (3/68).

[2] قانون الشركات التجارية، المادة (62).

[3] الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، عدد( )، قرار جمهوري رقم () بشأن قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998، المادة (11/أ).

[4] قانون الشركات التجارية، المادة (1/66).

[5] قانون الشركات التجارية، المادة (62).

[6] قانون البنوك رقم (38)، المادة (11/أ).

[7] قانون الشركات التجارية، المادة (122، 141،143، 149).

[8] قانون الشركات التجارية، المادة (149).

[9] قانون الشركات التجارية المادة (150).

[10] قانون الشركات التجارية، المادة (124).

[11] قانون الشركات التجارية، المادة (135).

[12] قانون الشركات التجارية، المادة (160).

الشركة أو إدماجها مع شركة أخرى، أو حلها قبل انتهاء مدتها، أو تمديد مدتها بعد انتهاء المدة المحددة لها[1].

ويتضح من ذلك، أنها شركة يُقسم رأس مالها على أسهم متساوية القيمة، قابلة للتداول وتنتقل إلى الورثة بالوفاة، وخروج أي مساهم فيها سواء كان بإرادته أم بتنازله عن أسهمه لشخص ما أو بالإفلاس أو بالوفاة لا يؤدي إلى تصفية وحل شركة المساهمة، كما أن الشركاء فيها لا يُسألون عن ديونها إلا بقدر عدد الأسهم التي يمتلكونها، بمعنى أنه لا يمكن للدائنين ملاحقتهم على أموالهم الخاصة، ولا تُعَنوَن الشركة المساهمة باسم الشركاء أو أحدهم كما في شركة التضامن، إنما يكون لها اسم مستمد من موضوع نشاطها، وتُناسب هذه الشركة المشاريع الضخمة التي تتطلب جمع رؤوس أموال طائلة، كما أن حياتها أكثر استقرارا من الشركات الأخرى، وهو ما يلائم المشروعات المستمرة.

ثانياً: شركة التوصية بالأسهم:

عرف قانون الشركات اليمني رقم (28) لسنة 2004 شركة التوصية بالأسهم في المادة (222) بأنها "الشركة التي تتكون من فئتين من الشركاء أحدهما فئة الشركاء المتضامنين المسئولين بالتضامن في جميع أموالهم عن التزامات الشركة، والأخرى فئة الشركاء المساهمين الذين لا يُسألون عن التزامات الشركة إلا بقدر حصصهم برأس المال"، ويضيف أنه يجوز أن تتكون هذه الشركة من شريك متضامن واحد ولا يجوز أن يقل عدد الشركاء المساهمون فيها عن خمسة [2]، ويقسم رأس مالها على أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول [3]، كما تتكون الشركة من فئتين من الشركاء، الفئة الأولى تتمثل في الشركاء المتضامنين الذين تسري عليهم الأحكام الخاصة بشركة التضامن[4]، ويعهد بإدارة شركة التوصية بالأسهم إلى شريك متضامن أو أكثر، وتذكر أسمائهم وسلطاتهم في نظام الشركة[5]، ويتكون اسم الشركة من اسم واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين، ويجوز أن يضاف اسمها في جميع عقودها وأوراقها مطبوعاً مع عبارة (شركة التوصية بالأسهم)، أما الفئة الثانية فهم الشركاء الموصون الذين يخضعون للنظام القانوني الذي يخضع له المساهم في شركة المساهمة، حيث لا يجوز له أن يتدخل في أعمال الإدارة المتصلة بالغير ولو بناء على

[1] قانون الشركات التجارية، المادة (172، 173).
[2] قانون الشركات التجارية، المادة (223).
[3] قانون الشركات التجارية، المادة(224).
[4] قانون الشركات التجارية، المادة (226).
[5] قانون الشركات التجارية، المادة (230).

تفويض[1]، ولا يجوز أن يُذكر اسم الشريك المساهم في اسم شركة التوصية بالأسهم، فإذا ذكر اسمه مع علمه بذلك أعتبر شريكاً متضامناً بالنسبة إلى الغير حسن النية [2]، ويلزم لتكوين هذه الشركة عقد ابتدائي ونظام أساسي يصدر به قرار من وزير الصناعة والتجارة، وتسري الأحكام المتعلقة بتأسيس شركات المساهمة على شركات المساهمة بالأسهم [3]، وتدار بواسطة شريك أو أكثر من الشركاء المتضامنين، ويكون لها جمعية عامة عادية، وجمعية عامة غير عادية، تتولى الإشراف والرقابة على إدارة الشركة على النحو المقرر في شركة المساهمة[4].

ثالثاً: الشركة ذات المسئولية المحدودة:

تجمع هذه الشركة بين الاعتبار الشخصي والاعتبار المالي، فتشبه شركات الأشخا ص في بعض الوجوه، وشركات الأموال في البعض الآخر، فهي تحمل الطابع الشخصي من حيث قلة عدد الشركاء الذين يرتبطون بروابط عائلية أو روابط صداقة، كما أن رأس مالها يُقسم في شكل حصص لا أسهم، وغير قابلة للتداول بالطرق التجارية، ولكن يجوز التنازل عنها للغير بعد طرح هذا العرض على الشركاء للشراء أو الموافقة على التنازل، ويخضع التنازل عن الحصص لما يعرف بحق الاسترداد، وعدم تأسيسها عن طريق الاكتتاب العام، وهي من ناحية أخرى تشبه شركات الأموال من حيث أن الشركاء لا يكتسبون صفة التاجر، وأن مسئولية الشركاء فيها محدودة عن ديون الشركة بمقدار الحصص المقدمة في رأس المال، وعدم تأثر الشركة بما يطرأ على شخصية الشريك من عوارض كما هو الحال في شركات الأشخاص، فهي لا تنقضي بوفاته، أو إعساره، أو إفلاسه، أو الحجر عليه، وتنتقل الحصص فيها بالوفاة إلى ورثة الشريك المتوفى [5].

عرفت المادة (240) من قانون الشركات التجارية اليمني هذه الشركة بقولها "الشركة ذات المسئولية المحدودة هي الشركة التي يكون فيها الشريك مسئولاً فقط بحدود حصته في رأسمالها، إنما لا يقسم رأسمالها على أسهم قابلة للتداول بل إلى حصص"، ويضيف أنه يجوز أن يكون اسم الشركة مستمداً من غايتها أو من اسم شخص طبيعي أو أكثر من المؤسسين، أو غيرهم، كما يجب أن يتبع اسم الشركة عبارة محدودة مع بيان رأس مال الشركة، وأن يشهر في جميع مطبوعاتها

---

[1] قانون الشركات التجارية، المادة (234).

[2] قانون الشركات التجارية، المادة (225).

[3] قانون الشركات التجارية، المادة (228).

[4] قانون الشركات التجارية، المادة (237).

[5] يمكن الرجوع في ذلك إلى:

أ – حمود محمد شمسان، مرجع سابق، ص ص242–250؛

ب –محمد فريد العريني، مرجع سابق، ص ص626–627؛

ت - كمال محمد أبو سريع، مرجع سابق، ص ص288–289.

ونشراتها هذه البيانات، وإذا لم تذكر هذه الأخيرة فالمديرون مسئولون شخصياً وبالتضامن عن التزامات الشركة تجاه الغير [1]، ولا يجوز أن تقوم الشركة ذات المسئولية المحدودة بأعمال التأمين، أو التوفير، أو أعمال البنوك، أو أن تقوم بإصدار قرض[2].

يخضع تأسيس هذه الشركة بموجب عقد ابتدائي ونظام أساسي، والترخيص بتأسيسها يصدر بقرار من وزير الصناعة والتجارة خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب [3]، وإذا رفض الطلب يجب أن يكون الرفض مسبباً، وللمتظلم حق الرجوع إلى القضاء وفي حالة عدم صدور قرار من الوزير بالرفض أو القبول خلال المدة يعتبر الطلب مقبولا[4]، وتدار هذه الشركة من قبل الشركاء، أو الغير شريطة ألا يزيد عدد المديرين في حالة تعددهم عن سبعة وفي هذه الحالة يجوز تشكيل مجلس إدارة تكون أغلبية أعضائه من اليمنيين [5]، ويكون لها شخصيتها المعنوية الخاصة، وذمتها المالية المستقلة عن جميع الشركاء فيها.

---

[1] قانون الشركات التجارية، المادة (241).

[2] قانون الشركات التجارية، المادة (243).

[3] قانون الشركات التجارية، المادة (245/أ).

[4] قانون الشركات التجارية، المادة (245/و).

[5] قانون الشركات التجارية، المادة (256).

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وخصائص العينة

يتناول هذا المبحث المنهجية التي أعتمد عليها الباحث في الدراسة الميدانية، التي تتمثل في: فروض الدراسة، مصادر جمع البيانات، وأساليب ومراحل جمع ها، اختبار أداة الدراسة ومصداقية ثباتها، مجتمع وعينة الدراسة، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ، ثم عرض وتحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة.

ويحاول الباحث – في الدراسة الميدانية– أن يجيب على التساؤلات الآتية:

1 – هل توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية نتائج التحليل تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية؟

2 – هل توجد دلالة إحصائية بأن كفاءة وفاعلية القرارات تعتمد على توفر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في التحليل؟

٣ – هل توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؟

4 – هل توجد دلالة إحصائية بأن عملية اتخاذ القرارات المالية يتم القيام بها بالاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي؟

5 – هل توجد دلالة إحصائية بأن لدى الأطراف المهتمة بالتحليل المالي الإلمام الكافي حول كيفية احتساب النسب المالية وتفسيرها؟

6 – هل توجد دلالة إحصائية بأن لنظام التحليل المالي إمكانية في توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات مناسبة تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة؟

المطلب الأول: منهجية الدراسة الميدانية

أولاً: فروض الدراسة:

تحقيقا للأهداف المحددة للدراسة وللإجابة على التساؤلات السابقة فقد تم صياغتها في صورة فروض قابلة للاختبار الإحصائي وذلك في الصورة الآتية:

–**الفرض الأول:** "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية نتائج التحليل تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية".

–**الفرض الثاني:** "توجد دلالة إحصائية بأن كفاءة وفاعلية القرارات المالية تعتمد على توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في عملية التحليل المالي".

-**الفرض الثالث:** "توجد دلالة إحصائية بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية".

-**الفرض الرابع:** "توجد دلالة إحصائية بأن لدى الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي إلمام كافٍ حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج".

-**الفرض الخامس:** "توجد دلالة إحصائية بأن لنظام التحليل المالي قدرة على توفير احتياجات مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات من معلومات ومؤشرات ذات دلالات مهمة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة."

-**الفرض السادس:** "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية".

ثانياً: مصادر جمع المعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين رئيسين من البيانات هما:

- البيانات الثانوية: وهي التي تم الاعتماد عليها في تطوير الجانب النظري من الدراسة، وقد تم جمعها من المصادر المتمثلة في الأدبيات والكتب والدوريات والدراسات الأكاديمية، وكذا القوانين والتشريعات اليمنية المتعلقة بالشركات اليمنية والمنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة.
- البيانات الأولية: تم الحصول عليها باستخدام الدراسة الميدانية، وذلك بالاعتماد على استبانة الدراسة التي قام الباحث بتجهيزها وتوزيعها على عينة الدراسة المهتمة بالتحليل المالي، وقد اشتملت على (60) فقرة تغطي مختلف الجوانب اللازمة للحصول على البيانات التي تتطلبها عملية اختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها وكذا بيانات تتعلق بالخصائص العامة لعينة الدراسة.

ثالثاً: أساليب ومراحل جمع البيانات:

أ -وصف أداة الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة واختبار صحة الفروض من عدمها تم تصميم قائمة استبيان اعتمادا على الإطار النظري الذي قدمه الباحث، وبغرض جمع البيانات الأولية عن الدراسة الميدانية فقد روعي في إعداد وتوزيع الاستبيان الأسلوب العلمي المتعارف عليه في الدراسات العلمية المماثلة لهذه الدراسة التي اتبعت هذا الأسلوب في جمع البيانات الميدانية.

تم تقسيم قائمة الاستقصاء على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: احتوى على مقدمة توضيحية عن الدراسة، وهدفها، والفئة المستهدفة، وكذا طريقة الإجابة، كما تم التأكيد بأن البيانات ستحظى بالسرية ولن تستخدم لغير البحث العلمي . تلاها قائمة لبعض المصطلحات الأساسية والمستخدمة في ثنايا القائمة بحيث تبين المقصود منها بإيجاز التي قد يحتاج المبحوث إلى توضيحها، وذلك بغية المزيد من التوضيح للمستقصى منهم وبما يحقق الهدف من القائمة.

القسم الثاني: استهدف هذا الجزء من القائمة الحصول على معلومات عامة عن الوحدة الاقتصادية من حيث نوعها، وطبيعة عملها (صناعية، تجارية، مقاولات، خدمية). ومعرفة البيانات الشخصية للمستقصى منهم من حيث الوظيفة، العمر، المؤهل، التخصص، وعدد سنوات الخبرة، كل ذلك بهدف تحديد انتماء الوحدة والمستجيبين إلى مجتمع الدراسة، كما أن المعلومات العامة لعينة الدراسة تساعد في تفسير نتائج استطلاع الآراء.

القسم الثالث: يحتوي هذا الجزء على (60) فقرة موزعة على ستة محاور يتضمن كل منها مجموعة من الأسئلة تخص مجال معين، وقد استخدم مقياس ليكارت ذي الخمس نقاط فيما يتعلق بخيارات الإجابة المتاحة للمستجيبين، ويمكن توضيح التفاصيل في الآتي:

المحور الأول: يتكون من (7) فقرات خصص لقياس مدى توافر صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل لتأثيرها على نتائج التحليل المالي.

المحور الثاني: يتكون من (10) فقرات خُصص لقياس مدى توافر الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في التحليل؛ لأهميتها في اتخاذ القرارات المالية (الاستثمارية والائتمانية).

المحور الثالث : يتكون من (13) فقرة خُصص لقياس مدى إدراك الإدارا ت لأهمية استخدام الأساليب والأدوات المالية في عملية اتخاذ القرارات.

المحور الرابع : يحتوي على (11) فقرة خُصص لقياس مدى الإلمام الكافي لمستوى القائمين بعملية التحليل حول كيفية احتساب النسب المالية والقدرة على تفسير النتائج.

المحور الخامس: يضم (8) فقرات خُصص لقياس مدى قناعة أفراد العينة في التحليل المالي كأداة فعالة مساعدة في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات مهمة تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

المحور السادس: يتكون من (11) توضح مدى إدراك الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي بأن فاعلية القرارات تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

رابعاً: اختبار أداة الدراسة:

بعد الانتهاء من التصميم المبدئي لقائمة الاستبيان، قام الباحث بعرضها على مجموعة من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال المحاسبة والإدارة والإحصاء والتحليل المالي في كل من

جامعة الجزائر والقاهرة وصنعاء بغرض الوقوف على مدى صلاحية بنود الاستقصاء في قياس ما أعدت له، من حيث صدق المقياس في التعبير وذلك من خلال معرفة مدى وضوح الفقرات وارتباطها بفرضيتها من عدمها، وكذا وضوح الألفاظ والمصطلحات المستعملة فيها، وإضافة أو حذف ما يرونه مناسبا . ومن أجل الحصول على مقترحات بنَّاءة من الأساتذة المحكمين، فقد تم وضع البيانات الوصفية لعينة الدراسة في الورقة الثانية، ثم أفردت كل فرضية بمفردها وبجدول ملحق بها يوضح الفقرات المراد اختبارها . وقد كان لهذه المرحلة أهميتها عند الأساتذة الأفاضل في جامعة الجزائر في بيان بعض المصطلحات المستعملة في القائمة التي تستعمل في اليمن ولا تستعمل في الجزائر، كما اقترحوا بعض التعديلات تمثلت في ملاحظات مكتوبة وشفوية تم الأخذ منها بما يناسب الدراسة . وفي السياق نفسه، كانت هناك ملاحظات قيِّمة من الأساتذة الأفاضل في جامعة صنعاء ومقترحات بناءة كذلك في حذف بعض الجمل و إضافة بعضها الآخر بما يتناسب والشركات العاملة في اليمن من مصطلحات، وفضلوا ذكر المصطلحات المستعملة والمتعارف عليها بين مستخدمي ومعدي القوائم المالية . كل ذلك، كان له الأثر الطيب في إخراج قائمة الاستبيان بصورة تحقق المراد منها.

بعد ذلك، تم تنقيحها وترتيبها وتعديل ما كان ضروري فيها وله أثر يتعلق بالوضوح أو الارتباط، وقبل توزيعها، تم حذف من قائمة استقصاء التحكيم كل الفرضيات حتى لا تكون لدى المستجيبين فكرة مسبقة عما يهدف الباحث من اختبار للفرضيات؛ بغية الحصول على أكبر قدر من الموثوقية في الإجابات، فضلا عن ذلك، فقد قام الباحث بصياغة بعض الفقرات التي تحدد مدى جدية المستقصى منهم في الإجابة المعطاة، وبعد القيام بكل ذلك أصبحت قائمة الاستقصاء جاهزة للتوزيع.

خامساً: اختبار مصداقية الثبات:

يقصد بالثبات التأكد من أن المقياس يقوم بعملية القياس بشكل دقيق، والمقياس الثابت هو الذي يعطي النتائج نفسها إذا قاس الشيء نفسه مرات متتابعة[1].

وفي نظام التحليل الإحصائي SPSS، تم إجراء اختبار (ألفا كرونباخ) الذي يعد من الاختبارات المهمة في الدراسات الميدانية لقياسه مدى ثبات الأداة في اختبار درجة الاتساق الداخلي بين بنود المتغير الخاضع للتحليل، أي ثبات اتجاه آراء المستجيبين نحو الظاهرة البحثية. الجدير بالذكر أن قيمة(ألفا كرونباخ) تتراوح بين صفر وواحد، فكلما أقترب معامل ألفا من الواحد الصحيح دل على ثبات الأداة والاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، وكلما أقترب من الصفر دل على عدم

[1] منصور محمد العريقي، **طرق البحث: للباحثين في العلوم الإدارية والتسويقية والمالية والمصرفية**، (صنعاء، مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص99-100.

ثباتها، كما أن أقل قيمة إحصائية مقبولة لمعامل ألفا هي (60%)، بحيث يمكن الاعتماد على المقياس كلما بلغت قيمته (60% أو أكثر)، أما إذا بلغت قيمة هذا المعامل أقل من (60%) فإنها تعتبر ضعيفة ولا يمكن الاعتماد على المقياس نتيجة لضعف مستوى الثبات والترابط الداخلي الخاص به[1]. ويوضح الجدول رقم(1) مدى الثبات لجميع الأسئلة التي خضعت للتحليل كما يأتي:

جدول رقم (1)

اختبار مصداقية ثبات اتجاه عينة الدراسة نحو المقاييس التي تتضمنها أداة الدراسة

عدد الأسئلة	عدد المحاولات	قيمة (ألفا كرونباخ)
60	172	0,905

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يتبين من الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ للثبات قد بلغ 90.5%، وبما أنه يزيد عن القيمة 60%، فهو يعتبر ثابتاً وعالياً ومرضياً لأداة الدراسة ويكشف عن صدقها من حيث قياسها الجيد لما وصفت من أجله. وهذا يعني أن قائمة الاستقصاء تتمتع بدرجة ثبات جيدة تبرر استخدامها لأغرض هذه الدراسة.

وحري بالإشارة في هذا المقام أن الباحث لم يقم بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات وتم الاستغناء عنه عند إجراء الاختبار (T) للعينتين المستقلتين أو غيرها؛ لأن نتائج الاختبار تكون إلى حد ما دقيقة عند ما يكون حجم العينة كبيراً (30 أو أكثر)[2].

واعتمد الباحث في تحليل البيانات على الاختبارات المعلمية في هذه الدراسة لأنها الأنجع والأقوى للتحليل الإحصائي عندما تكون العينة كبيرة، كما أن الاختبارات اللامعلمية لا يفضل استخدامها مع العينة التي يزيد حجمها عن مائة حالة[3].

---

1 UMA, Sekaran, **Research Method for Business: A skill-Building Approach,** (2nd Edition, New York, John Wiley & Sons, 1992), p287.

[2] محمد بلال الزعبي، عباس الطلافحة، **النظام الإحصائيSPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية،** (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003)، ص165.

[3] محمد صالح شيراز، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS** (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2009)، ص189.

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

تم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Packages for Social Sciences (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وذلك من خلال استخدام الأساليب والمقاييس الإحصائية المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة والتي تتمثل في[1]:

1 - **اختبار كرونباخ الفا :** والذي تم استخدامه لفحص وقياس درجة مصداقية وثبات الإجابات على فقرات الاستبانة، والتحقق من الترابط الداخلي فيما بينها، وإمكانية الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

2 - **النسب المئوية:** والتي تُستخدم في المقارنة بين بيانات المعبَّر عنها كمياً أو رقمياً، وقد استخدمها الباحث في تحليل المعلومات العامة المتعلقة بالمستجيبين، وفي استخراج نسب المتوسط الحسابي للإجابات.

3 - **المتوسط الحسابي :** وهو أحد مقاييس النزعة المركزية، ويُستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة، وقد أستخدمه الباحث للحصول على متوسط للإجابات عن فقرات الاستبانة والتي حُدِّدت لها خمسة خيارات وفقاً لمقياس ليكارت كما أستخدمه الباحث كمؤشر لترتيب البنود الواردة في الاستبانة من ناحية درجة الموافقة عليها أو بحسب درجة أهميتها.

4 - **الانحراف المعياري:** والذي تم استخدامه لقياس مدى تشتت الإجابات حول المتوسط الحسابي ودرجة اختلافها عن بعضها، حيث تعتبر الإجابات متقاربة كلما كان الانحراف صغيراً (قيمة أقل من الواحد).

5 - **معامل الاختلاف:** يعد من أفضل مقاييس التشتت النسبية، إذ انه يستند إلى أفضل مقياس نزعة مركزية (المتوسط الحسابي) وأفضل مقياس تشتت (الانحراف المعياري)، ويستخدم لقياس مدى تشتت أو انسجام الإجابات، حيث تعتبر الإجابات متقاربة أو منسجمة، كلما كانت قيمة هذا المعامل صغيرة، علماً بأنه يمثل نسبة الانحراف المعياري إلى المتوسط الحسابي: [(الانحراف المعياري÷ المتوسط الحسابي)× 100]، وكلما كان معامل الاختلاف أقل من 50% دل على اتفاق إجابات عينة الدراسة، وكلما كان اكبر من 50% دل على عدم اتفاق عينة الدراسة.

6 - **النسبة المئوية للمتوسط الحسابي:** وهي عبارة عن المتوسط الحسابي منسوباً إلى القيمة العظمى لمقياس ليكارت أي(5)، ويستخدم للتعبير عن المتوسط الحسابي بنسبة مئوية، وتكون

---

[1] يمكن الرجوع إلى:

أ - محمد خير سليم ابو زيد، **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS** ، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص118-120؛

ب - صلاح الدين حسين الهيني ، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS** (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص112-144.

الدراسة مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من (60%)، أي عندما يزيد المتوسط الحسابي على (3) درجات.

7 -اختبار (T) للعينة الواحدة One Sample Test:

تم استخدامه في اختبار الفرضيات، وقد تم احتساب قيمة (T) في هذه الدراسة عند مستوى ثقة (95%)، أي عند مستوى معنوية (P) يساوي (0,05%)، وإن الاختلافات الحاصلة في المجالات الخاضعة لهذا الاختبار تكون ذات دلالة إحصائية إذا بلغت قيمة مستوى المعنوية (P) لقيمة (T)؛ (0,05%)، أو أقل ، أي إذا كانت قيمة (P) تساوي($P \leq 0,05$).

سابعاً: طريقة معالجة بيانات الاستبانة:

روعي عند تصميم قائمة الاستبيان استخدام الأسئلة المغلقة لتسهيل عملية ترميز وتحليل البيانات، واعتمدت الدراسة في قياس متغيراتها على استخدام مقياس ليكارت الخماسي لسهولة استخدامه أيضا للمستقصى منهم، وبذا يمكن الوثوق في الإجابة، كما يتميز هذا المقياس بمسافات ظاهرة تجعله ملائم لقياس المتغيرات واختبار الفرضيات بالنسبة للإجابات المتوسطة، وعليه فإنه يقسم الإجابات على خمس درجات بحيث تعطى الأوزان المرجحة (5) أوافق بشدة، (4) أوافق، (3) محايد، (2) لا أوافق، (1) لا أوافق بشدة. ونظرا لأن قيم الأوزان تتراوح من الواحد إلى الخمسة، فإن القيمة (3) تمثل وسطاً لتلك الأوزان [5–4– (3)–2–1]، ولذلك فإن قيمة المتوسط الحسابي المعتمد، أو المقاس عليه في هذه الدراسة، هي (3) درجات، حيث تقارن بها قيم المتوسط الحسابي للإجابات (المتوسط الحسابي للعينة) للتعرف على مدى الاختلاف بين قيمة المتوسط الحسابي للعينة وقيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه، وتبلغ قيمة النسبة المئوية للمتوسط الحسابي المعتمدة، أو المقاس عليها في هذه الدراسة (60%)، والتي تساوي (3÷5)×100%.

وقد تم احتساب قيمة المتوسط الحسابي ونسبته المئوية على مستوى إجابات كل بند من البنود باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، ثم احتساب قيمة المتوسط الحسابي ونسبته المئوية على مستوى الفقرات مجتمعة لكل محور من محاور الاستبانة، حيث تتمثل نسبة المتوسط الحسابي عند ذلك المستوى في [المتوسط الحسابي ÷ أعلى وزن لخيارات المقياس وهو (5)] ×100%.

ولتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية تم استخدام مقياس LIKERT الخماسي، إذ تم التعبير عن الإجابات الوصفية بصيغة رقمية حيث تم تحديد أوزاناً للإجابات كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

الصيغة الكمية والنسب المئوية المقابلة لها المستخدمة في تحويل الإجابات الوصفية إلى صيغة رقمية

الصيغة الوصفية	الصيغة الكمية	النسبة المئوية%
أوافق بشدة	5	100−81
أوافق	4	80−61
محايد	3	60−41
لا أوافق	2	40−21
لا أوافق بشدة	1	20−0

المصدر: إعداد الباحث.

هذا وقد تم إدخال البيانات إلى النظام الإحصائي SPSS بالرموز الآتية:

جدول رقم(3)

الرموز التي تم إدخالها للبيانات الديمغرافية ومتغيرات الدراسة التي تم معالجتها في نظام SPSS

البيـــــــــــان	الـــــرمــــز
الجزء الأول: الخصائص الديمغرافية للمشاركين في الدراسة	
أولاً: نوع الوحدة الاقتصادية	عامة (1)، خاصة(2)، مختلطة(3).
ثانياً: طبيعة عمل الوحدة	صناعية(1)، تجارية(2)، مقاولات(3)، خدمية (4).
ثالثاً: الوظيفة الحالية	مدير مالي(1)، محلل مالي(2)، مدقق خارجي(3)، مستخدم داخلي (4)، مستخدم خارجي(5).
رابعاً: العمر	20−30 سنة (1)، 31−40 سنة (2)، 41−فأكثر (3).
خامساً: المؤهل العلمي	بكالوريوس(1)،ماجستير(2)،دكتوراه(3).
سادساً: التخصص العلمي	محاسبة (1)، إدارة (2)، أخرى (3).
سابعاً: سنوات الخبرة	أقل من (9) سنوات(1)،

	10–19سنة(2)، 20سنة–فأكثر (3).
الجزء الثاني: متغيرات الدراسة الخاصة بفقرات قائمة الاستبيان	
أولاً: فاعلية نتائج التحليل تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية	عدد الفقرات (7) رموزها A01, A02, A03, A04, A05, A06, A07.
ثانياً: كفاءة وفاعلية القرارات المالية تعتمد على توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في عملية التحليل المالي.	عدد الفقرات (10) رموزها A08, A09, A10, A11, A12, A13, A14, A15, A16, A17.
ثالثاً: أهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية.	عدد الفقرات (13) رموزها B01, B02, B03, B04, B05, B06, B07, B08, B09, B10, B11, B12, B13.
رابعاً: وجود إلمام كافٍ لدى الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج	عدد الفقرات (12) رموزها C01, C02, C03, C04, C05, C06, C07, C08, C09, C10, C11, C12.
خامساً: وجود قدرة لنظام التحليل المالي على توفير احتياجات مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات من معلومات ومؤشرات ذات دلالات مهمة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة	عدد الفقرات (7) رموزها D01, D02, D03, D04, D05, D06, D07.
سادساً: فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	عدد الفقرات (11) رموزها E01, E02, E03, E04, E05, E06, E07, E08, E09, E10, E11.

المصدر: إعداد الباحث•.

• بالنسبة للمتوسطات الحسابية الخاصة بكل فرضية فقد تم إدراج كل منها مع المتغيرات المرتبطة بها، وكذا إخضاعها للتحليل والاختبار قرين كل فرضية على حدة، وهو ما تبينه نتائج جداول التحليل في الملاحق من هذه الدراسة، حيث يرمز للمتوسط الحسابي في الفرضية الأولى بـــ aaaa، والفرضية الثانية بـــ a2، والفرضية الثالثة بـــb، والفرضية الرابعة بـــ cc، والفرضية الخامسة بـــdd ، والفرضية السادسة بـــ ee.

ثامناً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الفئات الآتية:

1 - الفئة الأولى: المديرون والمحللون الماليون:

تعد هذه الفئة من أهم الأطراف الأساسية المهتمة بعملية التحليل المالي في الشركات المساهمة والبنوك التجارية الرئيسة، لأنها ملزمة بإعداد ونشر بياناتها المالية عن كل سنة وفقا للمادتين(149)،(150)، من قانون الشركات رقم(28) لسنة 2004، وكذا الشركات أو المؤسسات الحكومية التي تمارس نشاطها بغرض الربح سواء كانت ملكيتها بالكامل للحكومة أو مختلطة بحيث تملك الدولة حصة معينة والقطاع الخاص الحصة المتبقية. وفي اعتقاد الباحث أن هذه الفئة أكثر صلة بموضوع التحليل المالي.

وتجدر الإشارة أنه تم توزيع الاستقصاء على عينة من الشركات الصناعية والتجارية، وشركات المقاولات وكذا الشركات الخدمية، وهذه الأخيرة تشمل(شركات الاتصالات، البنوك، والشركات النفطية، وكذا الهيئات والصناديق والجمعيات). الجدير بالذكر أن الدراسة ركزت على الشركات التي تعمل داخل العاصمة صنعاء، ويعود السبب في اختيار هذه المنطقة الجغرافية دون غيرها إلى الأسباب الآتية:

أ - تمركز المراكز الرئيسة والإدارات العامة للشركات والبنوك الكبيرة في العاصمة التي يكون رأسمالها كبير، بخلاف المحافظات (الولايات) التي تتواجد فيها الفروع. فدائما ما يكون في المراكز الرئيسة والإدارات العامة، النشاط كبير مقارنة بالفروع، الأمر الذي يحتم على ملاك الشركات تعيين أفضل الكوادر في تلك الوظائف التي تتطلب الأخيرة لشغلها التأهيل العلمي و الخبرة الكافية؛ من أجل القيام بإدارة تلك الشركات بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهدافها. وهذا ما جعل الباحث يركز على العاصمة دون غيرها.

ب - كبر حجم الشركات داخل العاصمة صنعاء وسّع من قاعدة مستخدمي بيانات تلك الشركات، خصوصاً أن القانون يلزمها بالتصديق على قوائمها المالية من قبل محاسب قانوني معتمد(خبير محاسبي).

ت - سهولة توزيع وجمع الاستبيان على عينة الدراسة بوصفها تقع في إطار جغرافي واحد ومحدد، الأمر الذي يوفر كثير من الجهد والوقت على الباحث.

ث - من الصعوبة بمكان إرسال الاستبيان بالبريد إلى الشركات المتواجدة في المحافظات الأخرى واستلامها لاسيما في اليمن، فالأسلوب المناسب هو ما قام به الباحث بالزيارات الميدانية بشكل شخصي ومباشر، فالإطار الجغرافي للعاصمة صنعاء يعد

أحد المحددات الأساسية للدراسة لأنه من الصعوبة إجراء الدراسة على مستوى البلد ككل.

ج – الشركات صغيرة الحجم عادة ما يكون المالك هو نفسه المدير العام والمدير المالي ولا يوجد فيها أي تقسيم للواجبات وتوزيع المهام والمسؤوليات والسلطات، ولا توجد فيها مستويات تنظيمية محددة أو هيكل تنظيمي واضح المعالم، لذا تم استبعادها من مجتمع العينة.

ح – وظيفة الباحث (محاسب قانوني معتمد، وعضو جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين، وعضو فني في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة)؛ مكنته من تحديد واختيار الوحدات الاقتصادية التي يعتقد أنها تعتمد على التحليل المالي وأدواته في اتخاذ القرارات المالية في تلك العينة.

2 –الفئة الثانية: أعضاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة:

تعد هذه الفئة أحد الأطراف الأساسية المهتمة بعملية التحليل المالي، وقد اقتصر توزيع الاستبيان على مراجعي القطاع الاقتصادي الموكل إليهم مراجعة البيانات المالية للمؤسسات والشركات العامة والمختلفة التي تمارس نشاطها بغرض الربح والخاضعة لرقابة الجهاز بموجب قانون إنشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم (39) لسنة1992، ويبلغ عددهم كما في سجل إدارة شؤون الموظفين بالجهاز (95)مراجعا تم توزيع الاستبيان على الإدارات الأربع التي يتكون منها القطاع.

3 –الفئة الثالثة: المحاسبون القانونيون:

حاول الباحث اختيار مكاتب المحاسبة الكبيرة المزاولة للمهنة في العاصمة صنعاء، لمعرفته أن هذه المكاتب تراجِع أكبر الشركات في الجمهورية اليمنية وتمثل منشآت المحاسبة الدولية، ولها فروع في الجمهورية اليمنية مثل مكتب KPMG، ومكتب Price Water house Coopers، ومكتب Ernest & Young، ومكتب Deloit Touch، ومكتب طلال أبو غزالة الدولية وغيرها ؛ ومن المؤكد أن يكون المراجعين في هذه المكاتب على علم ومعرفة كافية من الممارسة العملية بأن بعض الشركات الخاضعة لرقابتهم تهتم بالتحليل المالي وتستخدم أدواته وأساليبه في اتخاذ القرارات المالية.

4 –الفئة الرابعة: مديرو الاستثمار والائتمان في البنوك التجارية:

تمثل هذه الفئة مستخدمي القوائم المالية (بجانب بعض الفئات الأخرى) وهم المستثمرين، والدائنين، والمقرضين إلا أن غياب سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية حد من الاتصال

بهم، واقتصر الأمر على المقرضين من البنوك، لذا فمديرو الائتمان، والمديرين والمحللين الماليين هم من يمثلوا هذه الفئة . الجدير بالذكر، أنه من خلال المسح الميداني للبنوك في العاصمة تبين أن مجتمع هذه الفئة يتكون مجموعها من (13) بنكاً، وقد شملت الدراسة (10) بنوك بنسبة 77% من إجمالي المجتمع، وهي نسبة كبيرة من المجتمع نفسه. إلى جانب ذلك، اعتبر الباحث مصلحة الضرائب (الإدارة العامة لكبار المكلفين) أحد مستخدمي القوائم المالية والمهتمين بمخرجات الأنظمة المحاسبية كونهم المعنيين بمراجعة القوائم المالية (من جانب ضريبي)، ومعرفتهم في مدى توافر أهم المعلومات ومناسبتها للتحليل المالي . فضلا عن المستخدمين الداخليين لتلك الشركات المساهمة سواء كانوا من الإدارة العليا أو من التنفيذيين . وتلك الفئات مجتمعة تعد في نظر الباحث مجتمعا مناسبا يمكن الوثوق به في الحصول على معلومات موضوعية وملائمة تحقق الهدف من الدراسة.

تاسعاً: عينة الدراسة:

كما أشرنا في مجتمع الدراسة أنه من الصعوبة إجراء الدراسة على مستوى البلد ككل ولجميع الوحدات العاملة في الجمهورية بشكل عام، لهذا أعتمد الباحث على عينة تحكمية وفق خبرته العملية وبعد استشارته لبعض الأساتذة والممارسين من الممتهنين في التحليل المالي في الجانب الميداني، ومن ثم تم توزيع (275) قائمة استقصاء على المديرين والمحللين الماليين في الشركات والبنوك، ومدققي الحسابات من المحاسبين القانونيين وأعضاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في القطاع الاقتصادي، وكذا على مستخدمي القوائم المالية في البنوك ومصلحة الضرائب والمستخدمين داخل الوحدات الاقتصادية ذاتها.

وبالنظر إلى الجدول رقم (4) الآتي يتضح أن عينة الدراسة قد شملت على (63) وحدة اقتصادية من القطاع العام بنسبة (36.6%) من إجمالي العينة، حصلت منها الوحدات الخدمية على المرتبة الأولى بعدد (32) وحدة ما نسبته (18,6%) من إجمالي العينة، وجاءت الوحدات التجارية في المرتبة الثانية بعدد (17) وحدة أي ما نسبته (9,9%)، وتأتي الوحدات الصناعية في المرتبة الثالثة بعدد (8) وحدات وبنسبة (4,7%)، بينما كانت وحدات المقاولات في المرتبة الرابعة بعدد (6) وحدات ما نسبته (3,5%)، أما وحدات القطاع الخاص فقد حازت على أعلى نسبة من المجموعة بعدد (103) وحدة اقتصادية ما نسبته (59.9%)، شكلت الخدمية أعلى نسبة حيث بلغت (53) وحدة بنسبة (30,8%)، وحصلت الوحدات التجارية على المرتبة الثانية في هذه المجموعة فقد بلغ عددها (21) وحدة ما نسبته (12,2%)، وجاءت الوحدات الصناعية من القطاع الخاص في المرتبة الثالثة بعدد (17) وحدة أي ما نسبته (9,9%)، وتأتي المقاولات في المرتبة الأخيرة بعدد

(12) وحدة بنسبة (7%)، في حين كانت وحدات القطاع المختلط الأقل عددا فلم تشكل سوى ما نسبته 3.5% من المجموع الكلي للوحدات، بعدد(6) وحدات.

وبالنسبة لتوزيع الوحدات الاقتصادية حسب طبيعة عملها فقد حازت الوحدات الخدمية على النصف من التوزيع الإجمالي للوحدات بعدد (86) وحدة بنسبة (50%)، ونالت الوحدات التجارية على عدد (39) وحدة بنسبة (22.7%)، وحصلت الوحدات الصناعية على عدد (28) وحدة بنسبة (16.3%)، على التوالي، بينما بلغ عدد الوحدات في قطاع المقاولات (19) وحدة بنسبة (11%)، وهو ما يوضحه الجدول الآتي رقم(4):

جدول رقم (4)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع وطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية.

النوع/طبيعة عمل الوحدة		طبيعة عمل الوحدة				الإجمالي
		صناعية	تجارية	مقاولات	خدمية	
عامة	عدد	8	17	6	32	63
	نسبة من الإجمالي	%4.7	%9.9	%3.5	%18.6	%36.6
خاصة	عدد	17	21	12	53	103
	نسبة من الإجمالي	%9.9	%12.2	%7.0	%30.8	%59.9
مختلطة	عدد	3	1	1	1	6
	نسبة من الإجمالي	%1.7	%.6	%.6	%.6	%3.5
الإجمالي	عدد	28	39	19	86	172
	نسبة من الإجمالي	**%16.3**	**%22.7**	**%11.0**	**%50.0**	**%100.0**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

عاشراً: جمع ومراجعة البيانات:

بعد الانتهاء من التعديل النهائي للاستبيان، قام الباحث شخصيا بتسليمها واستلامها من المستجيبين، بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من الردود وتوضيح لأي استفسار متعلق بالمصطلحات أو الفقرات الواردة في الاستبيان، كما تم إعطاء فترة مناسبة للإجابة يحددها أفراد العينة حسب رغبتهم، ومن ثم أخذ أرقام هواتفهم بهدف التواصل معهم بعد تلك الفترة التي حددوها، تلاها جمع قوائم الاستبيان. وقد استغرقت عملية التوزيع والجمع ثلاثة شهور (من بداية أغسطس إلى نهاية أكتوبر 2009)، إلا أنه للأسف الشديد كانت هذه الفترة تعد أصعب مرحلة وعقبة رئيسة واجهها الباحث؛ نظراً لعدم التزام نسبة كبيرة من أفراد العينة بمواعيد تسليم قوائم الاستبيان، فقد كان

الباحث يتردد على بعض أفراد العينة أكثر من ثمان مرات دون جدوى، سواء كان بالزيارة الشخصية أم بالهاتف إلا أن منهم كانوا يتحججون بعدم توفر الوقت لديهم لتعبئة القائمة.
وبعد جمع ما تم جمعه من قوائم الاستبيان تم مراجعتها، وقد أسفرت عملية المراجعة على مجموعة من الملاحظات يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (5)

حجم ومفردات العينة المستخدمة في التحليل.

فئات العينة	العينة	القوائم المعادة		القوائم المستبعدة		القوائم المستخدمة في التحليل	
		عدد	النسبة	عدد	النسبة	عدد	النسبة
مدير مالي	60	44	%73.3	1	%1.7	43	%71.7
محلل مالي	38	27	%71	1	%2.6	26	%68.4
مدقق خارجي	97	51	%52.6	11	%11.3	40	%41.2
مستخدم داخلي	37	30	%81	2	%5.4	28	%75.7
مستخدم خارجي	43	37	%86	2	%4.7	35	%81.4
الإجمالي	**275**	**189**	**%68.7**	**17**	**%6.2**	**172**	**%62.5**

المصدر: إعداد الباحث.

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (5) أعلاه يتبين أنه تم استلام (189) قائمة من مجموع (275) قائمة تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة، بما يمثل نسبة (68.7%)، من حجم العينة الموزعة، استبعد منها (17) قائمة غير صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة (6.2%) إما بسبب عدم جدية المستجيب في الإجابة، أو عدم اكتمالها، في حين بلغ عدد القوائم الصالحة للتحليل (172) قائمة تمثل ما نسبته (62.5%)، من إجمالي عدد القوائم الموزعة، وهي نسبة جيدة ومقبولة لإجراء التحليل والاختبارات الإحصائية.

كما يتضح أن القوائم التي أجاب عليها المستجيبون بلغت (172) قائمة استبيان، منها (43) قائمة أجاب عليها المديرون الماليون أي بنسبة (71.7%) من القوائم الموزعة على العينة المستهدفة، كما أجاب المحللون الماليون على (26) قائمة بنسبة (68.4%)، و (40) قائمة أجاب عليها المدققين الخارجيين بنسبة (41.2%)، أما بالنسبة للمستخدمين الداخليين فقد أجابوا على (28) قائمة بنسبة (75.7%)، وبالنسبة للمستخدمين الخارجيين فقد أجابوا على (35) قائمة تشكل ما نسبته (81.4%)، وتعد أعلى نسبة إجابة مقارنة بحجم إجابات كل عينة إلى عينتها.

المطلب الثاني: الخصائص العامة لعينة الدراسة:

تساعد البيانات النوعية لمفردات عينة الدراسة في تفسير نتائج الدراسة بشأن أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في اتخاذ القرارات، وتبين مدى إمكانية الاعتماد عليها لا سيما لاحتواء الخصائص النوعية على بعض العوامل المهمة مثل : العمر، مدة الخبرة، الوظيفة، التخصص، والمؤهل العلمي... التي تبين فعلاً مدى إدراك المستجيبين لأسئلة الدراسة وفهمها ما يضفي على الإجابات الثقة والاعتماد عليها في التحليل . وقد حدد الباحث أربع خصائص رئيسة لوصف ملامح ونوعية المشاركين في الدراسة كما يأتي:

أولاً: تصنيف عينة الدراسة حسب العمر:

يمكن وصف العينة طبقا للعمر من خلال الجدول رقم(6) والشكل رقم(13) كما يأتي:

جدول رقم(6)

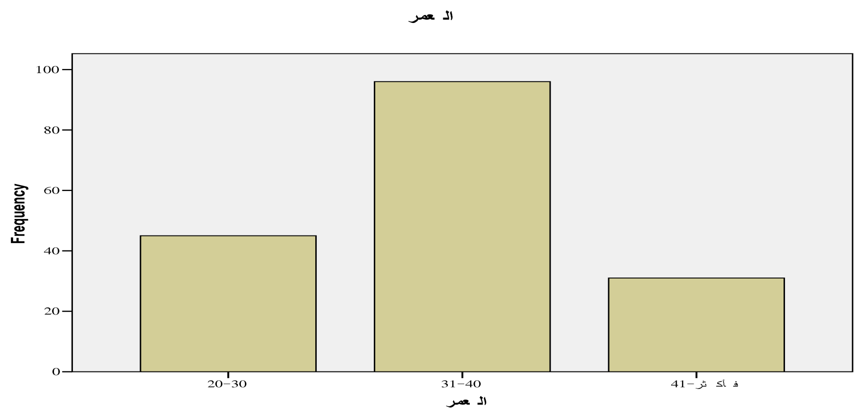
تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب أعمارهم.

العمر	العــدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
20-30	45	%26.2	%26.2
31-40	96	%55.8	%82.0
41-فأكثر	31	%18.0	%100.0
الإجمالي	**172**	**%100.0**	**–**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (13)

تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب أعمارهم



المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يتبين من الجدول رقم (6) والشكل رقم (13) السابقين، أن أكثر أفراد عينة الدراسة تقع أعمارهم في الفئة العمرية (31-40) حيث بلغ عددهم (96) فرد بنسبة (55.8%)، تليها الفئة العمرية (20-30) بعدد (45) فرد بنسبة (26.2%)، أما الفئة العمرية (41-فأكثر) فبلغ عددهم (31) شخصاً وبنسبة (18%). والملاحظ أن ما عددهم (127) فرد من أفراد عينة الدراسة يشكلون نسبة (73.8%)، تزيد أعمارهم عن 31 سنة، وهذه الفترة من عمر الإنسان يتميز أفرادها بالرشد ونضج التفكير، الأمر الذي يعطي مؤشراً على موضوعية إجابة أفراد العينة . ويعتقد الباحث أن هاتين الفئتين من العمر تتوافر فيهما مجموعة من الصفات التي تمكنها من ممارسة الوظائف المالية والمحاسبية بكفاءة وفاعلية قد لا تتوافر في الفئة العمرية الأخرى.

ثانياً: تصنيف عينة الدراسة حسب الخبرة العملية:

يعرض الجدول الآتي بيانات عينة الدراسة فيما يخص عدد سنوات الخبرة العملية ويمكن توضيحها بالعدد والنسبة ومدة الخبرة كما يأتي:

جدول رقم (7)

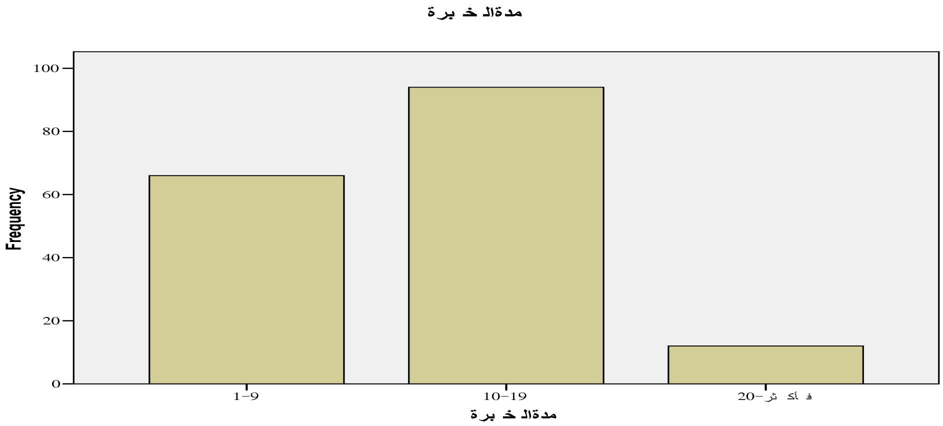
تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية.

سنوات الخبرة	العــدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
1-9	66	%38.4	%38.4
10- 19	94	%54.7	%93.0
20- فأكثر	12	%7.0	%100.0
الإجمالي	**172**	**%100.0**	**ـ**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (14)

تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة العملية



المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يبين الجدول رقم (7) والشكل رقم(14) السابقين توزيع المستجيبين من أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة واللذين يظهران أن حوالي ثلثي أفراد العينة تزيد خبرتهم عن (9) سنوات، حيث بلغ عددهم (106) وبنسبة (61.7%)، من إجمالي العينة، وهذا يؤكد أن الدراسة اعتمدت بصورة رئيسة على الأفراد الذين تزيد خبرتهم عن تسع سنوات بينما نجد أن بقية العينة تشكل (38.4%)، من العينة بعدد (66) تقل خبرتهم عن العشر سنوات، وهو مؤشر آخر يؤيد ما ذكرنا في التحليل المتعلق بمتغير العمر ويزيد من الموثوقية كذلك في البيانات المعطاة من عينة الدراسة ، ويأتي في المرتبة الأولى المديرون الماليون الذين لديهم سنوات خبرة من (10-19) سنة حيث بلغ عددهم (30) مديراً، أي ما نسبته (17,4%)، من إجمالي أفراد العينة، يليهم في المرتبة الثانية ثلاث فئات متساوية في العدد بلغت (17) شخصاً لكل فئة وبنسبة (9,9%)، وتتمثل في كل من المحللين الماليين، المدققين الخارجيين، والمستخدمين الخارجيين، ويأتي المستخدمين الداخليين في المرتبة الثالثة بعدد (13) شخصاً ما نسبته (7,6%).

يرى الباحث أن هذه النتائج تعزز ما سبق الإشارة إليه بضرورة توافر الخبرة الكافية للقائم بعملية التحليل التي تمكنه من إجراء التحليل بسرعة ودقة، وبما يمكّنه من تفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتم التوصل إليها وجعل هذه المؤشرات أداة فعالة في اتخاذ القرارات .

ثالثاً: تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية:

يوضح الجدول رقم (8) والشكل رقم (15) الآتيين تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب آخر مؤهل علمي حصلوا عليه وكذا توزيعهم بالعدد والنسبة.

جدول رقم(8)

تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.

المؤهل	العــدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
بكالوريوس	162	%94.2	%94.2
ماجستير	9	%5.2	%99.4
دكتوراه	1	%.6	%100.0
الإجمالي	172	%100.0	–

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (15)

تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يظهر الجدول رقم (8) والشكل رقم (15) السابقين، أن جميع أفراد عينة الدراسة حاصلين على مؤهلات جامعية وشهادات عليا، فقد بلغ من لهم مؤهل جامعي (162) شخصاً أي ما نسبته (%94.2) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ عدد الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه (10) أشخاص يمثلون ما نسبته (%5.8) من عينة الدراسة، وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بنسبة

حملة البكالوريوس إلى إجمالي أفراد العينة، وإن جميع المبحوثين لديهم مؤهلات علمية عالية تمكنهم من القيام بأعمالهم بكفاءة ما يعطي مؤشرا ايجابيا على تمتعهم بالتأهيل المناسب ويعزز من اطمئنان الباحث بخصوص مقدرتهم على استيعاب محتويات قائمة الاستبيان ومن موضوعية الإجابة.

رابعاً: تصنيف عينة الدراسة حسب تخصصاتهم:

يوضح الجدول رقم (9) الآتي والشكل رقم (16) توزيع المستجيبين من أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.

جدول رقم(9)

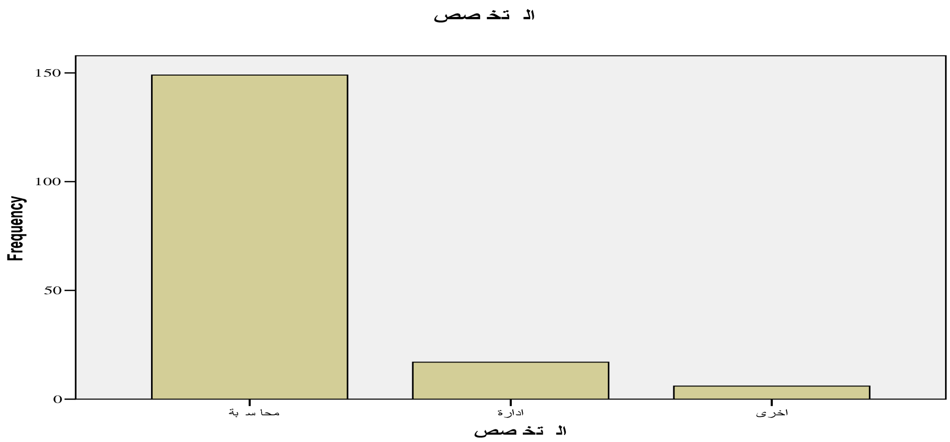
توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص.

التخصص	العــدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
محاسبة	149	%86.6	%86.6
إدارة	17	%9.9	%96.5
أخرى	6	%3.5	%100.0
الإجمالي	**172**	**%100.0**	**ـ**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (16)

تصنيف أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي.



المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

تبين بيانات الجدول رقم (9) والشكل رقم (16) السابقين، أن غالبية أفراد الدراسة حاصلين على تخصص محاسبة حيث بلغ عددهم (149) بنسبة (%86.6) من إجمالي أفراد العينة، يليها

تخصص الإدارة بنسبة (9.9%)، وهو ما يتلاءم مع طبيعة العمل في مجال التحليل المالي الذي يرتبط ارتباطاً كلياً بمجال المحاسبة وإدارة الأعمال، بل يعد شرطاً أساسياً لممارسة التحليل المالي حيث يتطلب من القائم بعملية التحليل أن يكون على درجة من العلم والمعرفة المحاسبية والمالية وبالأصول العلمية والعملية التي تمكنه من التعرف على حقيقة العمليات وكذا المبادئ والفروض المحاسبية المستخدمة ومتابعة اتجاهاتها الحديثة، وفيما يتعلق بباقي أفراد العينة والذين لديهم تخصصات أخرى، التي يوضحها الجدول رقم (9) فقد بلغت (3,5%) من إجمالي أفراد العينة، وفي رأي الباحث أنها نسبة قليلة إذا ما قورنت بنسبة من لهم تخصص محاسبة وإدارة. من جهة أخرى، بلغت نسبة التخصصات الأخرى (3.5%)، من إجمالي المستجيبين وهذا يشير أيضا -كما ذكرنا- إلى ضرورة تخصص المحاسبة أو الإدارة للقائم بعملية التحليل.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات:

يتناول هذا المبحث تحليل ومناقشة البيانات المتمثلة في إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة المحاور الستة للقسم الثالث من الاستبانة، والتي تعكس آرائهم بشأن أهداف الدراسة الميدانية المتمثلة في الآتي:

١ - معرفة مدى توافر صدق وسلامة القوائم المالية وتأثيرهما على نتائج وفاعلية التحليل المالي.

٢ - معرفة مدى علاقة كفاءة وفاعلية القرارات المالية بتوافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في التحليل.

٣ - معرفة مدى إدراك الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي بأن فاعلية القرارات تعتمد على مستوى العرض والإفصاح في القوائم المالية.

٤ - معرفة مدى إدراك الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي بأهمية استعمال أدوات التحليل في اتخاذ القرارات.

٥ - معرفة مدى إلمام الأفراد المستجيبين في كيفية استخدام النسب المالية والقدرة على تفسير النتائج.

٦ - معرفة مدى وجود الوعي الكافي لدى الأطراف المختلفة بأهمية التحليل المالي كأداة فعالة في توفير احتياجات متخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات تمكنهم في اتخاذ قرارات مالية رشيدة.

المطلب الأول: تحليل ومناقشة نتائج الفروض

يهدف هذا المطلب إلى قياس وجهة نظر آراء المستجيبين للمحاور الستة لقائمة الاستبيان وذلك بإخضاعها لمقاييس المتوسط الحسابي ونسبته المئوية؛ من أجل معرفة درجة الموافقة على إجابات فقرات الاستبيان وأهميتها النسبية، ومقاييس الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لمعرفة مدى تشتت الإجابة وانسجامها حول متوسطها الحسابي وذلك كما يأتي:

أولاً: نتائج الفرض الأول:

تم قياس وجهة نظر آراء المستجيبين بشأن صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل، من خلال معرفة مدى إتباع الوحدات الاقتصادية لمعايير المحاسبة الدولية في إعدادها لقوائمها المالية، وهل يتم مصادقتها من قبل مدقق حسابات خارجي بحيث يضفي عليها صفة الموثوقية، وذلك من خلال المحور الأول من محاور القسم الثالث من قائمة الاستبيان، والذي تضمن سبع فقرات تحدد كل منها معرفة رأي المستجيبين في مدى موافقتهم على كلٍّ منها، عن

طريق اختيار أحد الخيارات لمقياس ليكارت ذي الخمس نقاط وهي: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، ويلخص الجدول رقم(10) الآتي مقاييس المتوسط الحسابي، ونسبته المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لآراء أفراد العينة بشأنها.

جدول رقم (10)

تحليل آراء أفراد عينة الدراسة بشأن تأثير صدق وسلامة القوائم المالية على نتائج التحليل المالي.

م	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
1	يتم الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية.	4.22	84.4	.674	15.97
2	يمكن الوثوق في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية التي تعد بموجب التكلفة التاريخية للقيام بعملية التحليل.	3.68	73.6	.903	24.53
3	يمكن الحصول على بيانات القوائم المالية المستعملة في عملية التحليل بسهولة.	3.80	76	.792	20.84
4	تتميز الطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية بالثبات عبر السنوات.	4.15	83	.690	16.62
5	توفر القوائم المالية بيانات عن القيم الجارية والاستبدالية للأصل جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية.	2.88	57.6	1.099	38.15
6	يتم المصادقة على القوائم المالية سنويا من قبل مراجع خارجي مستقل.	4.51	90.2	.577	12.79
7	يسمح بالاجتهادات الشخصية في إعداد مضمون القوائم المالية.	2.88	57.6	.938	32.56
	الإجمالي	**3.73**	**74.61**	**.419**	**11.24**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع الفقرات، قد بلغت (3,73) درجة من أصل (5) درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة، وهي(3) درجات. كما بلغت النسبة المئوية للمتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة (74,61%)، وهي أكبر من النسبة المعتمدة للمقياس المستخدم في هذه الدراسة والبالغة (60%)، وبلغت قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي (0,419)، فقط، ما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي، ويؤكد ذلك أن قيمة معامل الاختلاف قد بلغت (11,24%)، فقط، وهي تمثل قيمة ضئيلة تدل على عدم تشتت واختلاف الإجابات عن المتوسط الحسابي، فكلما كانت النسبة أصغر من (50%)، دل على اتفاق إجابات عينة الدراسة والعكس في حالة ما تكون النسبة أكبر من (50%).

ويُستخلص مما سبق، أن المستجيبين يوافقون على أن التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية ومراجعة قوائمها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي؛ يبرهن على صدق وسلامة القوائم المالية وهو ما ينعكس بشكل مباشر على كفاءة وفاعلية نتائج التحليل المالي، كما يوافقون كذلك على بقية البنود الواردة في الجدول رقم (10) أعلاه، وأن درجة موافقتهم عليها متقاربة بدرجة كبيرة فيما بينهم.

وبالرجوع مرة أخرى إلى بيانات الجدول السابق، نلاحظ أن الفقرة رقم(6) قد حصلت على أعلى قيمة للمتوسط الحسابي والبالغة (4,51) درجة، وبنسبة مئوية بلغت (90,20%)، وتعبر هذه الفقرة عن مصادقة القوائم المالية سنوياً من قبل مدقق خارجي مستقل، في حين تساوتا الفقرتين (7،5)، في حصولهما على أقل قيمة للمتوسط الحسابي والبالغة (2,88) درجة، وبنسبة مئوية (57,6%)، فالفقرة رقم(5) تعبر عن مدى توافر القيم الجارية والاستبدالية في القوائم المالية للأصل جنباً إلى جنب مع التكلفة التاريخية، والفقرة رقم (7) تعبر عن السماح بالاجتهادات الشخصية في إعداد مضمون القوائم المالية، وباستثناء الفقرتين(7،5) المذكورتين، فإن جميع الفقرات الواردة في الجدول رقم(10) قد حصلت على متوسط حسابي أعلى من المتوسط المعتمد وفق مقياس هذه الدراسة وهو (3) درجات، ما يعني إتباع الوحدات الاقتصادية الخاضعة للدراسة لمعايير المحاسبة الدولية في إعدادها لقوائمها المالية، وهذا مؤشر على صدق وسلامة القوائم المالية لاسيما عند مصادقتها من مدقق خارجي، وبهذا تساعد القائمين بعملية التحليل المالي في الاعتماد عليها كمدخلات ملائمة تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

وبخصوص الفقرتين(7،5) يعزو ذلك- فيما يبدو للباحث- إلى عدم قيام الجهات المسؤولة عن التشريع المحاسبي،(سواء كان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الذي يعد المسئول الأول عن تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في اليمن والذي يمثل ذلك أحد أهدافه، أو كانت جمعية المحاسبيين القانونيين اليمنيين)، بإصدار تشريع محدد ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة، ووضع

معايير محاسبية منبثقة من معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها على أن تكون منقحة ومناسبة للبيئة اليمنية والتشريع اليمني، وإلزام الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها وانتمائها بتطبيق تلك المعايير، ومن جهة أخرى لا يمكن للوحدات الاقتصادية أن توفر بيانات عن القيم الجارية والاستبدالية للأصل أو غيره جنباً إلى جنب مع التكلفة التاريخية؛ نظراً لضعف دور الجهة المسؤولة في الجمهورية اليمنية، (الجهاز المركزي للإحصاء، أو وزارة الصناعة، أو الغرفة التجارية والصناعية، أو غيرها)، في توفير تلك المعلومات المهمة التي يكون لها الأثر الفعال في ترشيد معظم القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها، فضلا عن محدودية وتواضع التطورات التي يشهدها سوق مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية، خصوصاً في موضوع التحليل المالي، حيث تقتصر دور مكاتب المراجعة على تقديم الخدمات التقليدية المتمثلة في ابدأ الرأي حول عدالة وسلامة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.

كما يلاحظ من الجدول رقم(10) السابق، أن هناك أربع فقرات حصلت على متوسط حسابي أعلى من قيمة المتوسط الإجمالي للفقرات مجتمعة، وهي بالإضافة إلى الفقرة رقم(6) المشار إليها أعلاه، تتمثل في الفقرات (1)،(3)،(4)، حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرات بين (3,80) درجة وبنسبة مئوية (76%)، – وذلك للفقرة (3) والتي تعبر عن إمكانية الحصول على بيانات القوائم المالية المستعملة في عملية التحليل المالي بسهولة – وبين متوسط حسابي قيمته (4,51) درجة ونسبة مئوية مقدارها (90,2%)، وذلك للفقرة رقم (6) المذكورة. في حين حصلت الفقرة (2) التي تعبر عن الموثوقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لعملية التحليل المالي والتي تعد بموجب التكلفة التاريخية حصلت على متوسط حسابي بقيمة (3,68) درجة وبنسبة (73,6%)، وهي أقل من قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي للفقرات مجتمعة، والبالغة (3,73) درجة كما سبقت الإشارة إليها. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن قيم الانحراف المعياري لجميع الفقرات الواردة في الجدول رقم(10) –باستثناء الفقرة رقم(5) التي بلغت (1,099)– قد بلغت أقل من الواحد الصحيح، حيث تراوحت بين (0,577)، و(0,938) فقط، مما يدل على أن آراء أفراد العينة بشأن كل فقرة من تلك الفقرات متقاربة بدرجة كبيرة، ويؤكد ذلك أن قيم معامل الاختلاف لجميع الفقرات قد تراوحت بين (12,79%)، و(38,15%) فقط، وهي قيمة أقل من 50%، تعكس التقارب في وجهات نظر المستجيبين، ومن ثم عدم تشتت إجاباتهم على كل فقرة من تلك الفقرات.

ثانيا: نتائج الفرض الثاني:

تم قياس مدى توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية؛ لأهميتها في اتخاذ القرارات، من خلال المحور الثاني من محاور القسم الثالث من قائمة الاستبيان، والذي اشتمل على عشر فقرات يمثل كل منها أحد الخصائص الكيفية للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، وعلى المستجيب إبداء مدى موافقته عليها باختيار أحد الخيارات الخمسة لمقياس ليكارت ذي الخمس نقاط وهي: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، ويلخص الجدول رقم(11) الآتي مقاييس المتوسط الحسابي، ونسبته المئوية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لإجابات أفراد عينة الدراسة على تلك الفقرات، وكذا ترتيب الخصائص حسب درجة أهميتها من وجهة نظر أفراد العينة، وذلك وفق ما حصلت عليه كل منها من متوسط حسابي.

جدول رقم(11)

تحليل آراء أفراد عينة الدراسة بشأن أهمية توافر الخصائص الرئيسة والنوعية في المعلومات المحاسبية لتأثيرها على كفاءة وفاعلية القرارات المالية.

م	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
8	الحصول على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب عنصر مهم في عملية اتخاذ القرار.	4.64	92.8	.494	10.64
9	تحتوي القوائم المالية على معلومات تسمح بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية.	3.81	76.2	.852	22.36
10	توفر القوائم المالية معلومات تمكن من تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.	3.92	78.4	.670	17.09
11	للمعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية قيمة استرجاعية تساعد متخذ القرار في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة.	3.77	75.4	.752	19.94
12	تعبر مخرجات النظام المحاسبي عن الأحداث التي تتم داخل وخارج الوحدة بدقة.	3.37	67.4	.925	27.44
13	معلومات القوائم المالية تقيس الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية ومحايدة.	3.57	71.4	.831	23.27

14	المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة تحقق قابلية المقارنة.	4.11	82.2	.556	13.52
15	تحتوي القوائم المالية على معظم المعلومات المحاسبية اللازمة لعملية التحليل المالي.	3.88	77.6	.766	19.74
16	المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية تسمح بتصحيح انحرافات نتائج تنفيذ القرارات المالية.	3.72	74.4	.804	21.61
17	للمعلومات التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية مقدرة على إحداث تغيير في اتجاه متخذ القرار.	3.99	79.8	.626	15.68
	الإجمالي	**3.87**	**77.57**	**.4463**	**11.5**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يتبن من الجدول رقم(11) السابق أن المتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة قد بلغ (3,87) درجة من أصل (5) درجات، وبنسبة مئوية مقدارها (77,57%)، وهما أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة، ونسبته المئوية، وهو ما يعني أن أفراد العينة يوافقون على أهمية وجود الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية وتوافرها في القوائم المالية، ويؤيد ذلك قيمة الانحراف المعياري للبيانات على المستوى الإجمالي والبالغة (0,446)، حيث يتضح أنها قيمة قليلة مما يدل على تقارب إجابات المستجيبين، وأنهم يوافقون بدرجات متقاربة على احتواء القوائم المالية لمعلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها، ويؤكد ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغة (11,50%) فقط، التي تدل على عدم تشتت الإجابات، وبذا فهي متقاربة ومنسجمة مع بعضها البعض بصورة كبيرة.

وبالنظر إلى ترتيب خصائص المعلومات الواردة في الجدول رقم(11) السابق، نلاحظ أن الفقرة رقم(8) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي والذي بلغت قيمته (4,64) درجة ما نسبته (92,8%)، وتُعبّر هذه الفقرة عن أهمية التوقيت المناسب في الحصول على المعلومات المحاسبية الذي يعد عنصراً مهماً في عملية اتخاذ القرارات، كما يعد أحد مكونات الخصائص الرئيسة للملاءمة، وهذا ما يؤكد أن المعلومات الملائمة تكون عديمة الفائدة وغير مؤثرة إذا لم يتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار. كما تحتل الفقرة رقم (14) المرتبة الثانية حيث حصلت على متوسط حسابي قيمته (4,11) درجة، وبنسبة مئوية قدرها (82,2%)، وتعبر هذه الفقرة عن قابلية المقارنة للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة. الجدير بالذكر أن هذه الخاصية تعد إحدى الخصائص الفرعية أو الثانوية للمعلومات المحاسبية، ومن أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي بغية تقييم الأداء، وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لوحدتين اقتصاديتين أو أكثر مع

بعضهن البعض، أو لنفس الوحدة لعدة فترات، وهذا بالطبع ما يؤكد أن المعلومات تكون مفيدة وقابلة للمقارنة إذا تم قياسها والتقرير عنها بنفس الطريقة، وبذلك يتمكن مستخدمو المعلومات من تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف الحقيقية بين الوحدات الاقتصادية، ويتم كل ذلك بتوحيد السياسات المحاسبية وأساليب القياس وإنتاج المعلومات.

تليها الفقرة رقم (17) في المرتبة الثالثة التي حصلت على متوسط حسابي قيمته (3,99) درجة، أي ما نسبته (79,8%)، والتي تعبر عن مقدرة المعلومات المحاسبية على إحداث تغيير في اتجاه متخذ القرار. فتوافر خاصية الملاءمة في المعلومات(خصوصاً توافر المعلومة في الوقت المناسب) تعد من أهم مواصفات المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في عملية التحليل المالي وتمكّن من الوصول إلى مؤشرات مالية جيدة تسهل من اتخاذ قرارات أفضل، وغياب تلك المعلومات يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

الجدير بالذكر أن خاصية الملاءمة، (التي تتميز فيها المعلومات بقدرتها على تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وقدرتها التنبؤية، وبقيمتها الاسترجاعية سواء كانت في صحة التوقعات أو تصحيح انحرافات نتائج تنفيذ القرارات المالية)؛ قد احتلت أهمية أكبر من خاصية الموثوقية التي تعبر عن توافر الحياد والصدق في التعبير عن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من وجهة نظر المستجيبين، حيث جاءت الفقرات أرقام (16،11،9،10)، في المراتب الرابعة، والسادسة، والسابعة، والثامنة على التوالي والتي تعبر عن توافر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية أكثر من خاصية الموثوقية التي احتلت المرتبتين الأخيرتين المتمثلتين في الفقرتين (12،13) حيث حصلتا على أقل قيمة للمتوسط الحسابي (3،57، 3,37) درجة على التوالي، وبنسبة مئوية (71,4%، 67,4%).

يرى الباحث أن السبب في حصول خاصية الملاءمة على درجات أكبر من خاصية الموثوقية من وجهة نظر المستجيبين قد يرجع لضعف التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالقوائم المالية المعدة على أساس التكلفة لا تواكب متطلبات التقييم الدقيق والسليم، كما أنها لا توفر بيانات عن القيمة الجارية ولا الاستبدالية للأصل على سبيل المثال لا الحصر، وتتجاهل التغيرات الاقتصادية الحالية التي تتسم بمعدلات تضخم مرتفعة، وهو ما ينعكس بالسلب على احتساب رأس المال الإجمالي والصافي ومعدل دوران المخزون وغيرها من مؤشرات الربحية والهيكل المالي وغيرها، حتى يصبح الاعتماد على القيم الدفترية للأصول في مجال التحليل المالي أمرا عديم الفائدة ولا يمكن الاعتماد عليها كأساس لتقييم الأداء، وهذا ما أكدته آراء المستجيبين من الفرضية الأولى الفقرة الخامسة التي حصلت على قيمة متوسط حسابي (2,88) درجة ما نسبته (57,6%)، وهي أقل من النسبة المعتمدة لمقياس هذه الدراسة. والباحث يستغرب في نفس الوقت من إجابات أفراد العينة حول إجاباتهم للفقرة الثانية من الفرضية الأولى التي تعبر

عن إمكانية الوثوق في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية التي تعد بموجب التكلفة التاريخية للقيام بعملية التحليل والتي حصلت على متوسط حسابي قيمته (3,68) درجة وبنسبة (%73,6)، فالمعلومات المحسوبة على أساس التكلفة التاريخية غير واقعية وغير ملائمة لمستخدميها لتلك الأسباب المذكورة.

ويلاحظ من الجدول رقم (11) أن جميع الخصائص الرئيسة والفرعية، سواء التي احتلت درجة أهمية متقدمة أو تلك التي جاءت في المراتب الأخيرة، فإن جميع الفقرات التي انطوت عليها قد حصلت على متوسط حسابي أعلى من المتوسط المقاس عليه في هذه الدراسة وهو (3) درجات، حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بين (3,37) درجة وبين (4,64) درجة، مما يشير إلى موافقة المستجيبين على توافر الخصائص الرئيسة والفرعية في المعلومات المحاسبية المعتمد عليها في عملية التحليل المالي، وتؤيد تلك الآراء كذلك الفقرة رقم (15) التي حصلت على متوسط حسابي بلغت قيمته (3,88) درجة، وبنسبة مئوية قدرها (%77,6)، والتي تعبر عن احتواء القوائم المالية لمعظم المعلومات اللازمة لعملية التحليل المالي، وتعزز من تلك الموافقة تدني قيم الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لجميع الفقرات الواردة في الجدول رقم (11) التي تدل على عدم تباين الإجابات، وأنها متقاربة بدرجة كبيرة، حيث تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,494) و (0,925) فقط، كما تراوحت أيضاً قيم معامل الاختلاف بين (%10,64)، و(%27,45) فقط.

ثالثا: نتائج الفرض الثالث:

تم قياس مدى إدراك الإدارة بأهمية الاستعانة بوسائل وأدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية ، من خلال فقرات المحور الثالث من محاور القسم الثالث من قائمة الاستبيان، الذي يتكون من (13) فقرة يجيب عليها المستجيبين من خلال اختيار أحد خيارات مقياس ليكارت ذي الخمس نقاط وهي(أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، ويوضح الجدول رقم (12) الآتي، كلاً من المتوسط الحسابي ونسبته المئوية، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف، لإجابات عينة الدراسة على تلك الفقرات، وكذلك ترتيب الأساليب والأدوات المالية التقليدية والحديثة حسب أهميتها وفق ما حصل عليه كل منها من متوسط حسابي.

جدول رقم (12)

تحليل آراء أفراد عينة الدراسة بشأن أهمية استعمال أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية.

م	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
18	يتم بالضرورة إعادة تبويب وتصنيف بيانات القوائم المالية بما يتفق وأغراض التحليل المالي.	3.51	70.2	.970	27.63
19	يتم استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التحليل المالي عند الضرورة.	3.73	74.6	.866	23.217
20	إن التوسع في تطبيق وسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات من قبل الإدارة يعتبر أمرا غير ضروري.	2.45	49	.874	35.67
21	يتم التركيز أكثر على القرارات التي لها صدى مالي عند إجراء عملية التحليل المالي.	3.83	76.6	.826	21.56
22	يتم استخدام المقارنة بين القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات في الوحدة التي أعمل فيها.	3.87	77.4	.821	21.21
23	يتم استخدام التحليل الرأسي في عملية اتخاذ القرارات في الوحدة التي أعمل فيها.	3.47	69.4	.848	24.43
24	ما يتم استعماله من أدوات التحليل المالي لا يفي	3.27	65.4	.817	24.98

	بأغراض اتخاذ القرارات لاسيما في مجال الاستثمار والتمويل.				
25	يعتمد على طريقة الارتباط والانحدار في معرفة مدى تأثر بعض بنود القوائم المالية ببعضها الآخر	3.16	63.2	.807	25.53
26	يعكس موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية مدى الاهتمام بالتحليل المالي.	3.76	75.2	.830	22.07
27	وجود الوعي الكافي لدى قيادة الوحدة الاقتصادية بأهمية التحليل المالي، يمكنهم الاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ قرارات أفضل.	4.37	87.4	.592	13.54
28	استخدام التحليل المالي بفاعلية يتطلب قدرات ومهارات عالية.	4.41	88.2	.628	14.24
29	عند القيام بعملية التحليل المالي تكتفي الوحدة في اتخاذ القرارات بإستعمال النسب المالية فقط.	3.13	62.6	.961	30.7
30	تستعين الوحدة بالمحللين الماليين المختصين من جهات خارجية عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية.	3.20	64	.949	29.65
	الإجمـــــــالي	**3.55**	**71.01**	**.342**	**9.64**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يتجلى من خلال الجدول رقم (12) السابق أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات التي تبين أهمية استعانة الإدارات بوسائل وأدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية قد بلغ (3,55) درجة وبنسبة مئوية مقدارها (71%)، وهما أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة ونسبته المئوية، الأمر الذي يعني أن المستجيبين يوافقون على أن أدوات ووسائل التحليل المالي لها أهمية في اتخاذ القرارات المالية ولديهم الوعي الكافي بذلك، ويؤكد ذلك قيمة الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لجميع البيانات على المستوى الإجمالي التي بلغت (0,342) فقط، ما يدل على تقارب الإجابات وأنها تتمحور حول المتوسط الحسابي، كما يؤيد ذلك قيمة معامل الاختلاف البالغة (9,64) فقط، التي تدل على عدم تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي، ولذ فهي متقاربة ومنسجمة مع بعضها البعض بصورة كبيرة.

وبالنظر إلى قيمة المتوسط الحسابي ونسبته في الجدول رقم (12) السابق، نلاحظ أن الفقرتين (28، 27) قد حصلتا على أعلى قيمتين للمتوسط الحسابي (4,41، 4,37) درجة على

التوالي، وبنسبة مئوية (88,2%، 87,4%)، وهاتان القيمتان واقعتان بين موافق وموافق بشدة، فالفقرة رقم (28) تعبر عن ضرورة توافر القدرات والمهارات المطلوبة في استخدام وسائل التحليل المالي بفاعلية، وغياب هذا البند يفقد التحليل أحد شروطه الأساسية وأحد مقوماته؛ لأن الأساليب والأدوات المختارة في عملية التحليل تحكمها عدة عوامل منها الأهداف المبتغاة، وطبيعة النشاط، والمعلومات المتوفرة، ونطاق التحليل، كما أن حسن اختيارها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتأهيل العلمي والعملي للمحلل نفسه. أما الفقرة رقم (27) فتعبر عن وجود الوعي الكافي لدى قيادة الوحدات الاقتصادية بأهمية التحليل المالي، الذي يمكّنهم الاستفادة من نتائج التحليل، ويتحقق ذلك باختيار الأفراد المؤهلين ذوي الخبرات في مجال التحليل المالي، والذين لهم الدراية الكافية بكافة أنواع الأساليب والأدوات، وبكيفية استعمالها، وبأنواعها التي تخضع لعدة عوامل. وهذا ما تؤيده الفقرة رقم (26) التي تعبر عن مدى الاهتمام بالتحليل المالي من خلال موقع الإدارة المالية التي تحتله في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,76) درجة وبنسبة مقدارها (75,2%)، ويلاحظ أيضاً من خلال النظر إلى قيم المتوسط الحسابي على مستوى كل فقرة من فقرات الجدول رقم (12)، أن الفقرة رقم (20) هي الفقرة الوحيدة التي حصلت على متوسط حسابي بلغت قيمته أقل من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لتلك الفقرة (2,45) درجة، وبنسبة مئوية بلغت (49%)، وتعبر تلك الفقرة عن عدم ضرورة التوسع في تطبيق وسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات، في حين قيمة المتوسط الحسابي ونسبته تشير إلى عكس النتيجة التي تؤكد بضرورة التوسع في تطبيق وسائل التحليل المالي المختلفة؛ نظراً لعدم استخدام بعض أدوات التحليل المالي واكتفاء بعض الوحدات باستخدام أدوات وأساليب محدودة دون الأخرى.

أما فيما يتعلق بالأساليب والأدوات المستعملة في اتخاذ القرارات سواءً كانت الحديثة منها أو التقليدية فلم تبلغ قيمة المتوسط الحسابي لأي منها (4) درجات التي تدل على الموافقة، وبذلك فكل ما يتم استخدامه من أساليب وأدوات تتردد قيمة متوسطها الحسابي بين محايد وأوافق، ويمكن توضيحها بترتيب أهميتها النسبية حسب بيانات الجدول رقم(12) السابق كما يأتي:

الفقرة رقم (22) التي تعبر عن استخدام المقارنة بين القوائم المالية عند اتخاذ القرارات المالية في الوحدات الخاضعة للدراسة، تبين أن أسلوب التحليل المستخدم هو التحليل الأفقي (المتحرك)، وهذا يحتل المرتبة الأولى بين الأساليب والأدوات المستخدمة في التحليل المالي حسب وجهة نظر المستجيبين، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي(3,87) درجة، وبنسبة (77,4%)، في حين حصلت الفقرة (19)، التي تعبر عن استخدام الأساليب الإحصائية في عملية اتخاذ القرارات عند الضرورة على المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,73) درجة ما نسبته (74,6%)، كما حصلت الفقرة رقم(23) على المرتبة الثالثة، والتي تعبر عن استخدام التحليل

الرأسي في عملية اتخاذ القرارات وبلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,47) درجة بنسبة (69,4%)، أما بالنسبة لأدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية فقد احتلت المرتبة الرابعة، وحصلت الفقرة رقم(24)، التي تعبر عن محدودية أدوات التحليل المالي ولا تف بأغراض اتخاذ القرارات لا سيما في مجال الاستثمار والتمويل، حصلت على قيمة متوسط حسابي قدرها (3,27) درجة بنسبة مئوية (65,4%)، وتأتي طريقة الارتباط والانحدار آخر الرتب والتي تعبر عنها الفقرة رقم (25)، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي(3,16) درجة ما نسبته (63,2%).

وفي اعتقاد الباحث أن ترتيب أساليب وأدوات التحليل المالي كان منطقياً من وجهة نظر المستجيبين، فقد حصلت الأساليب والأدوات التقليدية المتمثلة في التحليل الأفقي والرأسي والنسب المالية التقليدية على متوسطات أعلى من الأساليب والأدوات الحديثة المتمثلة في الأساليب الإحصائية والرياضية. كما يتضح من الجدول رقم(12) السابق أيضاً، أن الإدارات تستخدم مختلف الأساليب والأدوات في اتخاذ القرارات المالية وأنها لا تكتفي باستخدام النسب المالية التي تعد أكثر أدوات التحليل المالي شيوعاً، فالفقرة رقم (29) لم تحصل على قيمة متوسط حسابي سوى (3,13) درجة بنسبة (62,6%)، الأمر الذي يعني أن معظم إجابات المستجيبين كانت في اختيار محايد ولم تبلغ الموافقة، وهو ما يؤيد نتيجة الفقرة رقم (20) بضرورة التوسع في تطبيق وسائل التحليل المالي عند اتخاذ القرارات كما أشرنا سابقاً.

كما يتبين من الجدول رقم(12)، أن جميع الأساليب والأدوات المستخدمة سواء التي احتلت درجة أهمية متقدمة، أو تلك التي جاءت في المراتب الأخيرة قد حصلت على متوسط حسابي أعلى من المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة وهو (3) درجات، باستثناء الفقرة رقم (20)، حيث تراوحت قيمة المتوسط الحسابي لجميع الفقرات بين (3,13) درجة و(4,41) درجة، ما يشير إلى موافقة المستجيبين على أهمية استعمال أدوات وأساليب التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، وهذا ما تدعمه قيم الانحراف المعياري لجميع الفقرات التي تراوحت بين (0,592) و(0,970)، ما يدل على عدم تباين الإجابات، وأنها متقاربة بدرجة كبيرة، ويؤكد ذلك أيضاً قيم معامل الاختلاف التي تراوحت بين (13,54) و(30,70) فقط، وهي قيم تعكس التقارب في وجهات نظر المستجيبين وتدل على عدم تشتت إجاباتهم على كل فقرة من تلك الفقرات.

ويعتقد الباحث أن السبب في تدني قيم المتوسط الحسابي لتلك الفقرات المتعلقة باستعمال أدوات التحليل في اتخاذ القرارات أن هناك وحدات يبدو أنها لا تستخدم أساليب وأدوات التحليل المالي وقد لا تعتمد عليها في اتخاذ القرارات، وأن الكثير من القرارات لا تتم باستعمال تلك الأدوات وإنما بناء على تقديرات وتنبؤات الإدارات، وقد يكون السبب أيضاً اعتقاد بعض الإدارات بأنها تمتلك المعلومات المناسبة والجيدة التي تمكنها من اتخاذ قرارات رشيدة دون الاعتماد على التحليل المالي، أو قد يكون بسبب عدم وجود الكوادر المتخصصة في التحليل المالي التي تقوم بتحليل القوائم

المالية وتفسير نتائج التحليل واختيار الأساليب والأدوات المناسبة التي تلائم الهدف من التحليل المالي.

رابعا: نتائج الفرض الرابع:

تم قياس مدى إلمام الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي بكيفية احتساب النسب المالية والقدرة على تفسير النتائج، من خلال فقرات المحور الرابع من محاور القسم الثالث من الاستبانة، والذي اشتمل على (12) فقرة، حيث قام المستجيبون بإبداء مدى موافقتهم عليها باختيار أحد الخيارات الخمسة لمقياس ليكارت ذي الخمس نقاط، وذلك لكل فقرة على حدة، وتلك الخيارات هي (أوافق بشدة، أوافق، محايد ، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، ويوضح الجدول رقم(13) الآتي، قيم كلا من المتوسط الحسابي، ونسبته المئوية، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لإجابات المستجيبين على تلك الفقرات، وكذا ترتيبها بحسب قيمة المتوسط الحسابي لكل منها.

جدول رقم (13)

تحليل آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إلمامهم بكيفية احتساب النسب المالية وقدرتهم على تفسير النتائج.

م	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
31	استخراج نسب السيولة تمكن من معرفة القدرة على مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل.	4.24	84.8	.578	13.63
32	تحدد نسب الربحية والسيولة مدى الإمكانية في الحصول على القروض طويلة الأجل وسدادها.	3.97	79.4	.741	18.66
33	اعتماد المستثمرين على تحليل نسب الربحية يمكنهم من معرفة مدى النجاح في إدارة الأصول بكفاءة.	3.97	79.4	.688	17.32
34	اعتماد الملاك على دراسة النسب المالية لبنود القوائم المالية في سلاسل زمنية يساعدهم في تقييم الوضع المالي المستقبلي.	3.95	79	.624	15.79
35	استخراج نسب الدوران تظهر مدى الكفاءة في تشغيل الأصول والخصوم.	4.07	81.4	.645	15.84

36	اعتماد المستثمرين والمقرضين على نسب هيكل رأس المال والربحية في معرفة القدرة المالية للوحدة الاقتصادية وإنجازاتها في الأجل الطويل.	3.87	77.4	.672	17.36
37	تمكن نتائج التحليل المالي من توفير المعلومات المهمة للأطراف الخارجية المستفيدة من التحليل.	4.17	83.4	.545	13.06
38	اعتماد الإدارة المالية على نسب الربحية في معرفة مدى القدرة على توليد الأرباح من المبيعات ومن الأصول المستثمرة.	3.96	79.2	.670	16.91
39	اعتماد الملاك والمساهمين على نسبة الربح إلى المبيعات في معرفة مستوى كفاءة الإدارة في تسيير سياساتها المالية.	3.84	76.8	.699	18.2
40	عندما يتساوى معدل العائد على الاستثمار مع معدل الفائدة في السوق، فهذا مؤشر على عدم كفاءة الإدارة في استثمارها لرأس المال المستثمر.	3.56	71.2	.832	23.37
41	عندما تزيد نسبة التمويل الخارجي على 50% من مجموع الموجودات، يعني ذلك تغليب مصلحة الدائنين على مصلحة الملاك.	3.78	75.6	.753	19.92
42	تحدد نسب الهيكل المالي مدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، ومعرفة كفاءة الإدارة في استثمار الأموال المملوكة والمقترضة.	3.89	77.8	.567	14.57
	الإجمالي	**3.93**	**78.78**	**.40182**	**10.2**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

تبين بيانات الجدول رقم (13)، أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى الفقرات مجتمعة قد بلغت (3,93) درجة من أصل خمس درجات، وبنسبة مئوية للمتوسط الحسابي قدرها (78,78%)، وهاتان القيمتان أعلى من قيمة المتوسط الحسابي ونسبته المئوية المقاس عليهما في هذه الدراسة، مما يعني أن الأفراد في الوحدات الاقتصادية عينة الدراسة يتمتعون بالمعرفة الجيدة بكيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج. كما يتضح من خلال تدني قيمة كل من الانحراف المعياري البالغة (0,401) ومعامل الاختلاف البالغة قيمته (10,20%)، تقارب الإجابات وعدم تشتتها حول بعضها وحول المتوسط الحسابي، وهو ما يشير إلى اتفاق المستجيبين في إجاباتهم بدرجة كبيرة وتقارب وانسجام بعضها البعض.

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم(13) أعلاه، يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات الجدول أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة، حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (3,56) درجة و(4,24) درجة، مما يدل على وجود الوعي الكافي لدى المستجيبين باختيار أداة التحليل المناسبة لهدف التحليل وبكيفية احتسابها وتفسير النتائج، وتظهر بيانات الجدول أن وجهات نظر المستجيبين متقاربة بشكل كبير بشأن ذلك الوعي، وهو ما يعكسه تدني قيم كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف على مستوى كل فقرة من فقرات الجدول، حيث تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,545) و(0,832)، كما تراوحت قيم معامل الاختلاف بين (13,06%) و(23,37%)، مما يشير إلى تقارب وانسجام الإجابات وعدم تشتتها حول بعضها وحول المتوسط الحسابي على مستوى كل نسبة من النسب المالية المشار إليها في الفقرات.

وقد جاءت الفقرة رقم (31) في المرتبة الأولى من حيث قيمة المتوسط الحسابي الذي حصلت عليه، والذي يعتبر أعلى متوسط حسابي على مستوى فقرات الجدول، وبلغت قيمته (4,24) درجة أي ما نسبته (84,8%)، وتعبر هذه الفقرة بأن استخراج نسب السيولة تمكّن من معرفة مقدرة الوحدات الاقتصادية على مواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل، وتأتي الفقرة رقم (37) في المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4,17) درجة ما نسبته (83,4%)، والتي تعبر عن إمكانية نظام التحليل المالي في توفير المعلومات المهمة للأطراف الخارجية(المستثمرين، المقرضين، الدائنين، وغيرهم) المستفيدة من نتائج التحليل المالي، كما جاءت الفقرة رقم (35) في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لها (4,07) درجة، أي ما نسبته (81,4%)، والتي تعبر بأن استخراج نسب الدوران يُمكّن من معرفة مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول والخصوم، في حين حصلتا الفقرتين (32، 33) على المرتبة الرابعة، لتساوي قيمة المتوسط الحسابي لهما التي بلغت (3,97) درجة بنسبة (79.4%)، وتعبر الفقرة رقم (32) بأن نسب الربحية والسيولة تحدد مدى الإمكانية في حصول الوحدة الاقتصادية على القروض طويلة الأجل وقدرتها على السداد، أما الفقرة رقم (33) فتعبر بأن استخدام نسب الربحية يمكّن المستثمرين معرفة مدى نجاح الإدارة في إدارة الأصول بكفاءة، وجاءت الفقرة رقم (38) في المرتبة الخامسة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,96) درجة ما نسبته (79,2%)، والتي تعبر بأن استخدام الإدارة المالية لنسب الربحية تساعدها في معرفة مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح من المبيعات ومن الأصول المستثمرة؛ لأن نسب الربحية تعد المعيار الأقوى للحكم على الأداء الكلي للوحدة، وتعتبر من أهم المؤشرات التي يهتم بها المحللون الماليون والإدارة في معرفة نجاح الإدارة في إدارة أصولها بكفاءة، فضلا عن ذلك، فإن مجموعة هذه النسب تعكس نتائج تحليل النسب المالية الأخرى، وبرغم أهمية نسب الربحية إلا إن السيولة تكون أهم من الربحية في أوقات الأزمات المالية حيث

تستطيع الوحدة الاقتصادية الاستمرار لفترة طويلة طالما توفرت لديها السيولة بصرف النظر عن العائد، كما حصلت الفقرة رقم (34) على المرتبة السادسة من حيث قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت قيمته (3,95) درجة ما نسبته (79%)، والتي تعبر بأن دراسة النسب المالية لبنود القوائم المالية في سلاسل زمنية تساعد الملاك في تقييم الوضع المستقبلي، وجاءت الفقرة رقم (42) في المرتبة السابعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,89) درجة ما نسبته (77,8%)، والتي تبين أن نسب الهيكل المالي تحدد مدى التواز ن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، ومعرفة كفاءة الإدارة في استثمار الأموال المملوكة والمقترضة، وتعد هذه المجموعة من أهم النسب التي يهتم بها المالكون والمقرضون، فالمالك يحاول تعظيم ثروته في توظيف الأموال المقترضة بحيث يحصل على عوائد أكبر من معدل فوائد تلك القروض، في حين يهتم المقرض بهذه المجموعة لمعرفة قيمة حقوق الملكية التي تضمن له استرداد حقوقه ومعرفة مدى المخاطرة التي قد يتعرض لها جراء مساهمته في عملية التمويل، وحققت الفقرة رقم (36) المرتبة الثامنة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,87) درجة وبنسبة (77,4%)، والتي تعبر بأن استخدام المستثمرين والمقرضين نسب هيكل رأس المال والربحية يساعدهم في معرفة القدرة المالية للوحدة الاقتصادية وانجازاتها في الأجل الطويل، وحصلت الفقرة رقم (39) على المرتبة التاسعة، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,84) درجة ما نسبته (76,8%)، والتي تعبر بأن استخدام الملاك والمساهمين لنسبة الربح إلى المبيعات تساعدهم في معرفة كفاءة الإدارة في تسيير نشاطها بكفاءة وفاعلية وأنها تتمكن من تغطية كافة مصاريفها من إيراداتها، وتشير تلك النسبة كذلك إلى قدرة الإدارة على تحقيق إيرادات أخرى، وجاءت الفقرة رقم (41) في المرتبة العاشرة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,78) درجة وبنسبة قدرها (75,6%)، والتي تعبر عن تغليب مصلحة الدائنين على مصلحة الملاك عندما تزيد نسبة التمويل الخارجي عن 50%، من مجموع الموجودات، وهو ما يشير إلى وجود خلل في الهيكل المالي للوحدة، الأمر الذي يقلق أصحاب الديون والمقرضين؛ لزيادة درجة المخاطرة لدى الوحدة الاقتصادية، وجاء نصيب الفقرة رقم (40) في المرتبة الأخيرة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,56) درجة بنسبة مئوية بلغت (71,2%)، والتي تشير إلى أن تساوي معدل العائد على الاستثمار مع معدل الفائدة في السوق يعد مؤشرا على عدم كفاءة الإدار ة في استثمارها لرأس المال المستثمر الذي يتمثل في أموال الملكية والاقتراض وهو ما يمثل الاستثمار الدائم، فعند تساوي النسبتين فمن الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في أحد المصارف والحصول على فائدة، أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية.

خامسا: نتائج الفرض الخامس:

تم قياس مدى إمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات ومؤشرات تساعدهم في ترشيد قراراتهم، وذلك من خلال فقرات المحور الخامس من محاور القسم الثالث من استبانة الدراسة، والذي احتوى على (7) فقرات، حيث قام المستجيبون بإبداء آرائهم حول قدرة النظام على توفير احتياجاتهم، من خلال اختيار أحد الخيارات الخمسة لمقياس ليكارت ذي الخمس نقاط، وذلك لكل فقرة على حدة، وتلك الخيارات هي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، ويوضح الجدول رقم(14) الآتي، قيم كلا من المتوسط الحسابي، ونسبته المئوية، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لإجابات المستجيبين على تلك الفقرات، وكذا ترتيبها بحسب قيمة المتوسط الحسابي لكل منها.

جدول رقم (14)

تحليل آراء أفراد عينة الدراسة بشأن إمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات.

	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
43	يوفر التحليل المالي معلومات مالية كافية عن التنبؤ بالقوة الإيرادية.	3.91	78.2	.601	15.37
44	يعتمد على التحليل المالي في معرفة كفاءة الإدارة في استغلال موارد الوحدة الاقتصادية.	4.15	83	.562	13.54
45	يمكّن التحليل المالي من استخراج مؤشرات مفيدة تقيس القدرة المالية للوحدة الاقتصادية.	4.20	84	.579	13.78
46	يساعد التحليل المالي في توفير معلومات تفيد في التنبؤ بالفشل.	4.09	81.8	.669	16.35
47	يسهل التحليل المالي في الحصول على تقارير عن نتائج التدفقات النقدية.	4.03	80.6	.670	16.62
48	يوفر التحليل المالي معلومات تزيد من فاعلية تقييم الأداء.	4.15	83	.646	15.56
49	يسهم التحليل المالي في توفير مؤشرات تحدد	3.98	79.6	.753	18.91

	المسؤولية عن الاختلاف بين المخطط والفعلي.				
	الإجمالي	4.07	81.46	.463	11.38

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

توضح بيانات الجدول رقم (14) أعلاه، أن قيمة المتوسط الحسابي لإمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات، وذلك على مستوى الفقرات مجتمعة، قد بلغت (4,07) درجة من أصل خمس درجات، وبنسبة مئوية للمتوسط الحسابي قدرها(81,46%)، وهما أعلى من قيمة كل من المتوسط الحسابي ونسبته المئوية المقاس عليهما في هذه الدراسة، مما يعني موافقة المستجيبين بمقدرة نظام التحليل المالي على توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات التي تسمح باتخاذ قرارات أفضل من قبل مستخدميها، كما يتضح من خلال تدني قيمة كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف على مستوى الفقرات مجتمعة، أن مستوى تلك الموافقة متقاربة بين جميع المستجيبين، حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (0,463)، وقيمة معامل الاختلاف (11,38%)، وهو ما يدل على انسجام وتقارب الإجابات وعدم تشتتها حول بعضها وحول متوسطها الحسابي.

تظهر بيانات الجدول رقم (14) أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقراته أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (3,91) درجة و(4,20) درجة، مما يدل بأن لنظام التحليل المالي قدرة على توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية من معلومات ومؤشرات تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة وذلك من وجهة نظر المستجيبين، كما يظهر أيضا من بيانات الجدول أن وجهات النظر متقاربة بشكل كبير بشأن تلك القدرة، وهو ما تعكسه تدني قيم كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف على مستوى كل فقرة من فقرات الجدول، حيث تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,562) و(0,753)، وتراوحت قيم معامل الاختلاف بين (13,54%)، و(18,91%)، الأمر الذي يشير إ لى تقارب وانسجام الإجابات وعدم تشتتها حول بعضها وحول المتوسط الحسابي على مستوى كل فقرة.

وبالنظر كذلك إلى الجدول يتبين أن الفقرة رقم(45) حصلت على المرتبة الأولى من حيث قيمة المتوسط الحسابي، وهو أعلى متوسط حسابي على مستوى فقرات الجدول، فقد بلغت قيمته (4,20) درجة، وبنسبة مئوية (84%)، وتعبر هذه الفقرة عن إمكانية التحليل المالي في توفير مؤشرات مفيدة تقيس القدرة المالية للوحدة الاقتصادية، ويتم ذلك من خلال استعمال النسب المالية المتعلقة بالسيولة والربحية إلا أنه من الضروري أن يتم الموازنة بينهما، لأن نسب السيولة تحدد قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة التزاماتها في الأجل القصير، ونسب الربحية تقيس القدرة المالية في الأجل الطويل، أما الفقرتين رقم (44، 48) فقد حصلتا على المرتبة الثانية، فقيمة

المتوسط الحسابي لهما بلغت (4,15) درجة أي ما نسبته (83%). تعبر الفقرة رقم(44) عن إمكانية التحليل المالي في توفير مؤشرات مفيدة تمكن مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات من معرفة كفاءة الإدارة في استغلال موارد الوحدة الاقتصادية وذلك باستخدام نسب الدوران (الكفاية)، في حين تعبر الفقرة رقم (48) عن قدرة التحليل المالي على توفير معلومات تزيد من فاعلية تقييم الأداء، الذي يتم من خلال تركيز عملية التحليل على قائمة الدخل وذلك بتحليل واستخراج نسب الربح والمصروفات منها، وجاءت الفقرة رقم (46) في المرتبة الثالثة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4,09) درجة وبنسبة مئوية قدرها (81,8%)، والتي تشير إلى أن التحليل المالي يساعد في توفير معلومات تفيد في التنبؤ بالفشل الذي يظهر على الوحدة الاقتصادية حالة عدم قدرتها على سداد التزاماتها الجارية والذي يتضح عند استخدام مقاييس الفشل متعددة النماذج التي منها نموذج التمان على سبيل المثال، تلتها الفقرة رقم (47) في المرتبة الرابعة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4,03) درجة وبنسبة مئوية قدرها (80,6%)، والتي تعبر عن إمكانية الحصول على تقارير عن نتائج التدفقات النقدية، ويتحقق ذلك من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تُمكّن من معرفة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة (المقبوضات والمدفوعات) خلال فترة زمنية معينة، وكذا تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والمستقبلية، أما الفقرتين رقم (49،43) فقد احتلتا المرتبتين الأخيرتين في الجدول رقم (14) حيث كانت معظم إجابات المستجيبين فيها بين محايد وأوافق، وبلغت قيمة المتوسط الحسابي لكل منهما (3,98، 3,91) درجة على التوالي، وبنسبة (79,6%، 78,2%)، فالفقرة رقم (49) تعبر عن إسهام التحليل المالي في توفير مؤشرات تحدد المسؤولية عن الاختلاف بين المخطط والفعلي، وذلك بتحديد الانحرافات سواء كانت ايجابية أم سلبية ومعرفة أسبابها، أما الفقرة رقم (43) فتعبر عن إمكانية التحليل المالي في توفير معلومات مالية عن التنبؤ بالقوة الإيرادية، والذي يتحقق من خلال استعمال نسب القوة الإيرادية التي توضح كفاءة الإدارة في تخصيصها الأمثل للأصول، ومدى استغلالها في توليد المبيعات ومعرفة معدل ربحيتها.

سادسا: نتائج الفرض السادس:

تم قياس مدى إدراك الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي بتأثير مستوى العرض والإفصاح على نتائج التحليل المالي، وذلك من خلال فقرات المحور السادس من محاور القسم الثالث من استبانة الدراسة، والذي يحتوي على (11) فقرة، حيث قام المستجيبون بإبداء آرائهم حول بعض البنود التي نجدها في الممارسة العملية- والجدير ذكره هنا أن هذا المحور لم يشتمل على كافة المعلومات التي يجب أن تفصح عنها القوائم المالية- وإنما اكتفى الباحث باختيار بعض المعلومات التي يجب أن تفصح عنها القوائم المالية حالة حدوثها، وهي عينة اختيارية لمعرفة فهم المستجيبين لمعيار الإفصاح وأهمية مستوى العرض في اتخاذ القرارات المالية، وحول تلك الفقرات، قام المستجيبون بإبداء آرائهم من خلال قيام كل منهم باختيار أحد الخيارات الخمسة ذي الخمس نقاط، وذلك لكل فقرة على حدة، وتلك الخيارات هي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، ويظهر الجدول رقم(15) الآتي، قيم كلاً من المتوسط الحسابي، ونسبته المئوية، الانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لإجابات المستجيبين على تلك الفقرات، وكذا ترتيبها بحسب قيمة المتوسط الحسابي لكل منها.

جدول رقم (15)

تحليل آراء أفراد عينة الدراسة بشأن تأثير مستوى العرض والإفصاح في القوائم المالية على فاعلية التحليل المالي.

	متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	نسبة المتوسط الحسابي %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %
50	فاعلية القرارات المالية مرهونة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية.	4.19	83.8	.665	15.87
51	تؤثر التشريعات والنظم المعمول بها على أسلوب العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية.	4.12	82.4	.667	16.18
52	يتم الإفصاح في القوائم المالية المنشورة عن المعلومات والبيانات التي لها آثار متوقعة على قرارات مستخدمي المعلومات.	3.88	77.6	.677	17.44
53	تفصح القوائم المالية عن مؤشرات التغير في المستوى العام للأسعار.	3.01	60.2	1.007	33.45

54	اختلاف طرق القياس من سنة لأخرى يقلل من موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي.	4.03	80.6	.885	21.96
55	تؤثر التغيرات في المبادئ المحاسبية على موضوعية المؤشرات المالية.	3.99	79.8	.805	20.17
56	يتم الاعتراف بالاحتمالات الطارئة في متن قائمة الدخل عند وجود درجة معقولة من الموثوقية في وقوع الحدث وإمكانية قياسه.	3.54	70.8	.818	23.1
57	يكتفى بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة في هوامش القوائم المالية إذا لم تؤثر تلك الأحداث على حالة الموجودات والمطلوبات بتاريخ إعداد الميزانية العمومية.	3.60	72	.805	22.36
58	تفصح القوائم المالية عن البنود المشروطة والارتباطات التي قد تنشأ عنها خسائر أو تتحقق منها مكاسب.	3.70	74	.898	24.27
59	تفصح القوائم المالية عن وجود وطبيعة الصفقات مع الأطراف المرتبطة بالوحدة ذات التأثير وعن حجمها وسياسة تسعيرها.	3.55	71	.983	27.69
60	يتم إعادة تقويم بعض بنود القوائم المالية لاسيما التي لها مخصصات.	3.77	75.4	.745	19.76
	الإجمالي	**3.76**	**75.24**	**.419**	**11.15**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يتضح من خلال بيانات الجدول رقم(15) أعلاه، أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى الفقرات مجتمعة قد بلغت (3,76) درجة من أصل خمس درجات، وبنسبة مئوية (75,24%)، وهاتان القيمتان أعلى من قيمة كل من المتوسط الحسابي المقاس عليه ونسبته المئوية المقاس عليها في هذه الدراسة، وهذا يدل على أن المستجيبين يوافقون على أن فاعلية نتائج التحليل تتأثر بمستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، كما يتضح أيضاً أن قيمة كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف على مستوى الفقرات مجتمعة قد بلغت (0,419) و(11,15%) لكل منهما على التوالي، وهما قيمتان صغيرتان، مما يدل على تقارب مستوى موافقة المستجيبين على

تأثير مستوى العرض على نتائج التحليل المالي من قبلهم وأن إجاباتهم منسجمة مع بعضها، ولا يوجد تشتت في الإجابات حول المتوسط الحسابي.

كما يلاحظ أيضاً من خلال الجدول رقم (15)، أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات الجدول قد حصل على قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه، حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي لتلك الفقرات بين (3,01) درجة و(4,19) درجة، مما يعني أن المعلومة الملائمة (الجوهرية) يفصح عنها في القوائم المالي ة من وجهة نظر المستجيبين، وتؤكد ذلك قيم كل من الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف على مستوى كل فقرة من الفقرات التي تعتبر قيم متدنية، حيث تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (0,665) و(1,007)، وتراوحت قيم معامل الاختلاف بين (15,87%)، و(33,45%)، وهو ما يشير إلى تقارب وانسجام الإجابات على مستوى كل فقرة من الفقرات، وهو ما يعني أن آراء المستجيبين بشأن التأثير من قبلهم تعد متقاربة بشكل كبير، ولا يوجد تشتت في تلك الآراء حول بعضها وحول المتوسط الحسابي.

وبالنظر إلى قيم المتوسط الحسابي ونسبته المئوية لكل فقرة من الفقرات في الجدول رقم(15) نلاحظ أن الفقرة رقم(50) قد احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة المتوسط الحسابي الذي حصلت عليه وهو أعلى متوسط حسابي على مستوى فقرات الجدول، فقد بلغت قيمته (4,19) درجة وبنسبة مئوية قدرها (83,8%)، وتعبر هذه الفقرة بأن فاعلية القرارات المالية مرهونة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وهو ما يشير إلى أن إجابات جميع المستجيبين تراوحت بين أوافق و أوافق بشدة، وهذا يبرهن على ارتفاع مستوى إدراك المستجيبين لأهمية الإفصاح وما له من تأثير على نتائج التحليل المالي، فالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمتعارف عليها تجعل الوحدة تفصح عن المعلومات الملائمة التي يكون لها آثار فعلية أو متوقعة على اتخاذ القرارات، ويمكنها من عرض قوائمها المالية عرضاً عادلاً يعبر بصدق عن المعاملات والأحداث المالية...، ثم تقديم معلومات بطريقة مناسبة وموثوق بها، وقابلة للمقارنة، وسهلة الفهم، وفي الوقت المناسب، مع مراعاة أن تكون منفعة الحصول على تلك المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها، وتأتي الفقرة رقم (51) في المرتبة الثانية، فقد حصلت على متوسط حسابي قيمته (4,12) درجة وبنسبة مئوية بلغت (82,4%)، والتي تعبر عن تأثير التشريعات المحلية والنظم المعمول بها على أسلوب العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فوجود التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة يحتم على الوحدات الاقتصادية تطبيقها ثم معاقبتها عند عدم الالتزام بالقوانين أو لمخالفتها، الأمر الذي يجعل من معيار العرض والإفصاح يحدد نوعية وكمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وهو ما يضفي الثقة في المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المساهمون والمستثمرون في أسواق رأس المال، ويحميهم من التلاعب والغش، أما قصور التشريعات والقوانين في هذا الجانب وغياب الرقابة المهنية، حتماً سيولد فرص للتلاعب بالبيانات والمعلومات المالية، وتتراجع ثقة المجتمع في

المعلومات؛ نظراً لخضوع مستوى الإفصاح لرغبات الإدارة بالشكل والكيفية التي تراها مناسبة لها، وحصلت الفقرة رقم (54) على المرتبة الثالثة، فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (4,03) درجة ما نسبته (80,6%)، والتي تعبر بأن اختلاف طرق القياس من سنة لأخرى يقلل من موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي، وجاءت الفقرة رقم (55) في المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,99) درجة أي ما نسبته (79,8%)، والتي تعبر بأن التغيرات في المبادئ المحاسبية تؤثر على موضوعية المؤشرات المالية، ويعتقد الباحث أن اختلاف طرق القياس أو التغير في المبادئ المحاسبية يتولد عنهما فقدان أحد أهم الخصائص الرئيسة للمعلومات المتمثلة في القابلية للمقارنة بين بيانات السنوات المختلفة، فتصبح المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي عديمة الفائدة وبلا معنى لعدم قابلية المعلومات للمقارنة المكانية والزمنية. وحصلت الفقرة رقم (52) على المرتبة الخامسة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,88) درجة ما نسبته (77,6%)، والتي تعبر عن إفصاح القوائم المالية المنشورة عن المعلومات والبيانات التي لها آثار متوقعة على قرارات مستخدمي البيانات، وهذه الفقرة تعزز الثقة في إجابات المستجيبين وأن ما تم الإجابة عنه في الفقرات الأخرى يؤكد بالفعل أن القوائم المالية تفصح عن المعلومات المذكورة في تلك الفقرات، وتأتي الفقرة رقم (60) في المرتبة السادسة لقيمة المتوسط الحسابي التي بلغت (3,77) درجة بنسبة (75,4)، والتي تعبر بأنه يتم إعادة تقويم بعض بنود القوائم المالية لاسيما التي لها مخصصات إهلاك وديون مشكوك في تحصيلها...؛ من أجل الحصول على مخرجات جيدة اعتمدت على مؤشرات موضوعية، فمثلاً يستبعد التالف من بند المخزون، ويتم التأكد من عدم وجود ديون معدومة، وجاءت الفقرة رقم (58) في المرتبة السابعة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,70) درجة ما نسبته (74%) والتي تعبر عن إفصاح القوائم المالية المنشورة للبنود المشروطة والارتباطات التي قد تنشأ عنها خسائر أو تتحقق منها مكاسب، فالبنود المشروطة تتمثل على سبيل الذكر: في الدعاوي القضائية وفي ضمانات الديون، أما الارتباطات فتشمل الارتباطات المتعلقة باتفاقيات الشراء المحتملة، والقيود على التوزيعات. كما جاءت الفقرة رقم (57) في المرتبة الثامنة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,60) درجة بنسبة موافقة (72%)، والتي تعبر بأنه يكتفي بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاري خ إعداد القوائم المالية في هوامش القوائم إذا لم تؤثر تلك الأحداث على حالة الموجودات والمطلوبات، وهذه الفقرة تقيس مدى معرفة المستجيبين للمعايير المحاسبية المتعارف عليها، حيث تعدل السجلات لتعكس الأثر المالي إذا كان له أهمية نسبية وتم التأكد من قيمته، أو عند معرفة عدم ملاءمة فرضية الاستمرار للوحدة الاقتصادية، أما إذا لم تؤثر تلك الأحداث فيكتفى بالإفصاح دون التعديل، وجاءت الفقرة رقم (59) في المرتبة التاسعة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,55) درجة بنسبة مئوية قدرها (71%)، والتي تعبر عن إفصاح القوائم المالية عن وجود وطبيعة الصفقات مع الأطراف المرتبطة بالوحدة ذات التأثير من حيث النوع،

الحجم، القيمة، وسياسة التسعير المتبعة بين تلك الأطراف، وهنا على المحاسب التقرير عن الجوهر الاقتصادي دون الشكل القانوني للصفقات، وهذا يعد أحد أهداف الإفصاح المتمثل في إعلام مستخدمي القوائم المالية عن وجود وطبيعة تلك الصفقات، وجاءت الفقرة رقم (56) في المرتبة العاشرة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,54) درجة وبنسبة مئوية بلغت (70,8%)، والتي تعبر عن الاعتراف بالاحتمالات الطارئة في متن قائمة الدخل عند وجود درجة معقولة من الموثوقية في وقوع الحدث وإمكانية قياسه، ويتحقق هذا عند تحقق الشرطين(الموثوقية وإمكانية القياس)، أما إذا لم يتحقق إلا شرط واحد فلا يُعترف بالاحتمالات الطارئة ويكتفي بالإفصاح فقط، وأخيرا جاءت الفقرة رقم (53) في المرتبة الأخيرة من الجدول رقم (15) السابق، وجاءت معظم إجابات المستجيبين محايدة حول الفقرة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (3,01) درجة بنسبة موافقة (60,2%)، والتي تعبر عن إفصاح القوائم المالية عن مؤشرات التغير في المستوى العام للأسعار، وهذا ما لم يحدث، فالقوائم المالية لا تفصح عن تلك المؤشرات وهو ما يتوافق و إجابات المستجيبين على الفقرة رقم (6) من الفرضية الأولى عن عدم احتواء القوائم المالية للقيمة الجارية والاستبدالية للأصل بجانب التكلفة التاريخية وهذا ما تم إيضاحه سابقاً.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

تم تحليل ومناقشة فرضيات الدراسة في الجزء السابق، ويتم في هذا الجزء اختبار فرضيات الدراسة بحسب ترتيبها وذلك على النحو الآتي:

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

تنص هذه الفرضية على: "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية نتائج التحليل تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال إجراء اختبار(T) للعينة الواحدة One Simple T-Test لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى إدراك القائمين بعملية التحليل بضرورة إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، حيث اتضح من تحليل نتائج الفرضية أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى الفقرات مجتمعة قد بلغت (3,37) درجة من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة والبالغة (3) درجات، ويهدف اختبار (T) إلى فحص ما إذا كانت تلك الزيادة دالة إحصائياً فيتم قبول هذه الفرضية، أم أنها غير دالة إحصائياً مما يترتب عليه رفض الفرضية، ونظرا لأن قيمة (T) قد تم احتسابها في هذه الدراسة عند مستوى ثقة(95%) فإن مستوى المعنوية(P) المقاس عليه في هذه الدراسة يعتبر (0,05%)، وإن الفرق بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط المقاس عليه يُعتبر دال إحصائياً إذا بلغت قيمة مستوى المعنوية (P) لقيمة

(T) أقل من أو تساوي (0,05%) أي (P≤ 0,05) بينما لا يُعتبر دال إحصائياً إذا بلغت قيمة مستوى المعنوية(P > 0,05).

جدول رقم(16)

نتائج اختبار (T) بشأن توافر صدق وسلامة القوائم المالية وتأثيرها على فاعلية نتائج التحليل المالي.

م	المجـــال الخـــاضـــع للاخـــتـــبار	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى المعنوية(P) Sign(T)
1	يتم الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية.	4.22	23.769	.000
2	يمكن الوثوق في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية التي تعد بموجب التكلفة التاريخية للقيام بعملية التحليل.	3.68	9.880	.000
3	يمكن الحصول على بيانات القوائم المالية المستعملة في عملية التحليل بسهولة.	3.80	13.285	.000
4	تتميز الطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية بالثبات عبر السنوات.	4.15	21.776	.000
5	توفر القوائم المالية بيانات عن القيم الجارية والاستبدالية للأصل جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية.	2.88	-1.457	.147
6	يتم المصادقة على القوائم المالية سنويا من قبل مراجع خارجي مستقل.	4.51	34.345	.000
7	يسمح بالاجتهادات الشخصية في إعداد مضمون القوائم المالية.	2.88	-1.707	.090
	الإجمالي	**3.73**	**22.857**	**.000**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (16) السابق عدم موافقة المستجيبين من العينة على الفقرتين (5،7)، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي (2,88) درجة لكليهما، وهذه القيمة أقل من المتوسط الحسابي المعتمد وفق مقياس هذه الدراسة وهو (3) درجات، وللتحقق من أن المتوسط الحسابي الذي

أبداه المستجيبين من العينة تجاه تلك الفقرتين اقل بدرجة معنوية من متوسط أداة القياس، وأن هذا الفرق لا يرجع للصدفة، لذا تم استخدام اختبار One Simple T-Test حيث يوضح الجدول رقم (16) أن قيمة (T) قد بلغت (− 1,457) و(−1,707)[1] للفقرتين رقم(7،5) على التوالي، وأن قيمة مستوى المعنوية(P) لقيمة (T) قد بلغت للفقرتين المذكورتين كذلك (0,147)، (0,090) على التوالي، في حين قيمة مستوى المعنوية تساوي (P > 0,05) أي أن قيمة (P) أكبر من (0,05)، مما يدل على عدم معنوية الفرق بين المتوسط الحسابي للفقرتين (7،5) ومتوسط أداة القياس، وهو ما يشير إلى أن الانخفاض في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه غير دال إحصائيا حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعينة (2,88)، وهذا يعني أن القوائم المالية لا توفر بيانات عن القيمة الجارية والاستبدالية للأصل جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية، ولا يُسمح للاجتهادات الشخصية في إعداد مضمون القوائم المالية.

أما بقية الفقرات وهي ذات التسلسل (1، 2، 3، 4، 6) فقد حصلت على نسب موافقة تزيد على النسبة المعتمدة والبالغة 60%، وعلى المستوى الإجمالي للفقرات فقد بلغت قيمة مستوى الدلالة المعنوية (P) لقيمة (T) (0,000) ، أي أن قيمة (P) تساوي (P < 0,05) [2]، مما يدل على أن زيادة قيمة المتوسط الحسابي للعينة والبالغة (3,73) درجة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه والبالغة (3) درجات، تعتبر ذات دلالة إحصائيا، وهو ما يعني أن فاعلية نتائج التحليل المالي تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في التحليل، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة والتي تنص على: "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية نتائج التحليل المالي تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية".

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على: "توجد دلالة إحصائية بأن كفاءة وفاعلية القرارات تعتمد على توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال إخضاع إجابات أفراد العينة على جميع الفقرات كل على حدة، وكذا على الفقرات مجتمعة المتعلقة بخصائص المعلومات المحاسبية، لاختبار (T) للعينة الواحدة One Simple T-Test وذلك على مستوى الفقرات مجتمعة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي عند ذلك المستوى (3,87) درجة من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة والبالغة (3) درجات، ومن أجل فحص ما إذا كانت تلك الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة

---

[1] أنظر ملحق الدراسة: جدول رقم (36)، ص291.

[2] المرجع نفسه.

عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا فقد تم إجراء اختبار (T) المشار إليه ويوضح الجدول رقم(17) الآتي نتائج ذلك الاختبار.

جدول رقم (17)

نتائج اختبار (T) بشأن أهمية توافر الخصائص الرئيسة والنوعية في المعلومات المحاسبية لتأثيرها على كفاءة وفاعلية القرارات المالية.

م	المجـــال الخـــاضـــع للاخـــتـــبار	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى المعنوية(P) Sign(T)
8	الحصول على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب عنصر مهم في عملية اتخاذ القرار.	4.64	43.568	.000
9	تحتوي القوائم المالية على معلومات تسمح بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية.	3.81	12.533	.000
10	توفر القوائم المالية معلومات تمكن من تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.	3.92	17.970	.000
11	للمعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية قيمة استرجاعية تساعد متخذ القرار في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة.	3.77	13.384	.000
12	تعبر مخرجات النظام المحاسبي عن الأحداث التي تتم داخل وخارج الوحدة بدقة.	3.37	5.278	.000
13	معلومات القوائم المالية تقيس الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية ومحايدة.	3.57	8.989	.000
14	المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة تحقق قابلية المقارنة.	4.11	26.184	.000
15	تحتوي القوائم المالية على معظم المعلومات المحاسبية اللازمة لعملية التحليل المالي.	3.88	15.023	.000
16	المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية تسمح بتصحيح انحرافات نتائج تنفيذ القرارات المالية.	3.72	11.756	.000
17	للمعلومات التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية مقدرة على إحداث تغيير في اتجاه متخذ القرار.	3.99	20.831	.000
	الإجمـــــــالي	**3.87**	**25.811**	**.000**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

بالنظر إلى الجدول رقم (17) أعلاه، يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى كل فقرة أكبر من أداة القياس ذاتها، وأن جميع الفقرات بلغت قيمة مستوى معنوية (P) لقيمة (T) (0,000) وهي أقل من (0,05)، كما يتضح أيضاً أن قيمة (T) على المستوى الإجمالي للفقرات قد بلغت (25,811) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت (0,000)، وهي أقل من (0,05) أي تساوي (P < 0,05)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا، وهو ما يعني توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الثانية التي تنص على : " توجد دلالة إحصائية بأن كفاءة وفاعلية القرارات تعتمد على توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في عملية التحليل".

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة:

تنص هذه الفرضية على: "توجد دلالة إحصائية بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية التي تتم في الوحدات الاقتصادية"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال إجراء اختبار(T) للعينة الواحدة One Simple T-Test لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمدى استعانة الوحدات الاقتصادية بأدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات، حيث اتضح من تحليل نتائج الفرضية أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى الفقرات مجتمعة قد بلغت (3,55) درجة من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة والتي قيمتها (3) درجات، ويهدف اختبار (T) إلى فحص ما إذا كانت تلك الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائياً، فيتم قبول هذه الفرضية، أم أنها غير دالة إحصائياً مما يترتب عليه رفض الفرضية، ونظرا لأن قيمة (T) قد تم احتسابها في هذه الدراسة عند مستوى ثقة(95%) فإن مستوى المعنوية(P) المقاس عليه في هذه الدراسة يعتبر (0,05%)، وإن الفرق بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط المقاس عليه يُعتبر دال إحصائياً إذا بلغت قيمة مستوى المعنوية (P) لقيمة (T) أقل من أو تساوي (0,05%) أي (P≤ 0,05) بينما لا يُعتبر دال إحصائياً إذا بلغت قيمة مستوى المعنوية(P > 0,05)، وقد تم إجراء اختبار (T) المشار إليه، ويوضح الجدول رقم(18) الآتي نتائج ذلك الاختبار.

جدول رقم (18)

نتائج اختبار (T) بشأن أهمية استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية.

م	المجـــــال الخـــــاضــــع للاخـــــــتـــبار	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى المعنوية(P) Sign(T)
18	يتم بالضرورة إعادة تبويب وتصنيف بيانات القوائم المالية بما يتفق وأغراض التحليل المالي.	3.51	6.916	.000
19	يتم استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التحليل المالي عند الضرورة.	3.73	11.010	.000
20	إن التوسع في تطبيق وسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات من قبل الإدارة يعتبر أمرا غير ضروري.	2.45	-8.291	.000
21	يتم التركيز أكثر على القرارات التي لها صدى مالي عند إجراء عملية التحليل المالي.	3.83	13.103	.000
22	يتم استخدام المقارنة بين القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات في الوحدة التي أعمل فيها.	3.87	13.936	.000
23	يتم استخدام التحليل الرأسي في عملية اتخاذ القرارات في الوحدة التي أعمل فيها.	3.47	7.287	.000
24	ما يتم استعماله من أدوات التحليل المالي لا يفي بأغراض اتخاذ القرارات لاسيما في مجال الاستثمار والتمويل.	3.27	4.386	.000
25	يعتمد على طريقة الارتباط والانحدار في معرفة مدى تأثر بعض بنود القوائم المالية ببعضها الآخر.	3.16	2.645	.009
26	يعكس موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية مدى الاهتمام بالتحليل المالي.	3.76	11.946	.000
27	وجود الوعي الكافي لدى قيادة الوحدة الاقتصادية بأهمية التحليل المالي، يمكنهم الاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ قرارات أفضل.	4.37	30.269	.000

28	استخدام التحليل المالي بفاعلية يتطلب قدرات ومهارات عالية.	4.41	29.367	.000
29	عند القيام بعملية التحليل المالي تكتفي الوحدة في اتخاذ القرارات بلستعمال النسب المالية فقط.	3.13	1.825	.070
30	تستعين الوحدة بالمحللين الماليين المختصين من جهات خارجية عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية.	3.20	2.813	.005
	الإجمـــــــــالي	**3.55**	**21.091**	**.000**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (18) السابق أن جميع الفقرات بلغت قيمة مستوى المعنوية(P) لقيمة (T) أقل من (0,05)، ما عدا الفقرة رقم (29)، وبالنظر إلى بيانات الجدول يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة قد بلغت (3,13) درجة، وهذه القيمة أعلى من المتوسط الحسابي المعتمد وفق مقياس هذه الدراسة وهو (3) درجات، وللتحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبين من العينة تجاه هذه الفقرة أعلى بدرجة معنوية من متوسط أداة القياس، وأن هذا الفرق لا يرجع للصدفة، لذا تم استخدام اختبار One Simple T-Test حيث يوضح الجدول رقم (18) أن قيمة (T) قد بلغت(1,825) وأن قيمة مستوى المعنوية(P) لقيمة (T) قد بلغت (0,70)، وهي تساوي(P > 0,05) أي أن قيمة (P) أكبر من (0,05)، ما يدل على عدم معنوية الفرق بين المتوسط الحسابي للفقرة ومتوسط أداة القياس، وهو ما يشير إلى أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه غير دال إحصائياً، وهو ما يعني أنه عند القيام بعملية التحليل فإن الوحدات الاقتصادية لا تكتفي في اتخاذ القرارات على استعمال النسب المالية فقط وإنما بالضرورة أن تستخدم إلى جانبها أدوات وأساليب أخرى كما سبق أن بيناها في تحليل نتائج الفرضية سابقاً.

وباستثناء تلك الفقرة فإن قيمة (T) على مستوى جميع الفقرات بلغت (21,091) وبمستوى معنوية(P)لقيمة(T) بلغت قيمته(0,000)، وهي أقل من(0,05)، أي أن قيمة(P) تساوي(P < 0,05)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائياً، الأمر الذي يعني أهمية استعانة الوحدات الاقتصادية بوسائل التحليل المالي في اتخاذ القرارات، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الثالثة التي تنص على: "توجد دلالة إحصائية بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية".

رابعاً: اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على: "توجد دلالة إحصائية بأن لدى الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي إلمام كافٍ حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال إخضاع إجابات أفراد العينة على جميع الفقرات كل على حدة، وكذا على الفقرات مجتمعة المتعلقة بكفاية الإلمام، لاختبار (T) للعينة الواحدة One Simple T-Test وذلك على مستوى الفقرات مجتمعة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي عند ذلك المستوى (3,93) درجة من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة والبالغة (3) درجات، ومن أجل فحص ما إذا كانت تلك الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا تم إجراء اختبار (T) المشار إليه، ويوضح الجدول رقم(19) الآتي نتائج ذلك الاختبار.

جدول رقم (19)

نتائج اختبار (T) بشأن إلمام الأطراف المعنية بالتحليل المالي بكيفية استعمال النسب المالية وقدرتهم على تفسير النتائج.

م	المجال الخاضع للاختبار	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى المعنوية(P) Sign(T)
31	استخراج نسب السيولة تمكن من معرفة القدرة على مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل.	4.24	28.075	.000
32	تحدد نسب الربحية والسيولة مدى الإمكانية في الحصول على القروض طويلة الأجل وسدادها.	3.97	17.091	.000
33	اعتماد المستثمرين على تحليل نسب الربحية يمكنهم من معرفة مدى النجاح في إدارة الأصول بكفاءة.	3.97	18.518	.000
34	اعتماد الملاك على دراسة النسب المالية لبنود القوائم المالية في سلاسل زمنية يساعدهم في تقييم الوضع المالي المستقبلي.	3.95	19.926	.000
35	استخراج نسب الدوران تظهر مدى الكفاءة في تشغيل الأصول والخصوم.	4.07	21.748	.000
36	اعتماد المستثمرين والمقرضين على نسب هيكل	3.87	17.024	.000

	رأس المال والربحية في معرفة القدرة المالية للوحدة الاقتصادية وإنجازاتها في الأجل الطويل.			
37	تمكن نتائج التحليل المالي من توفير المعلومات المهمة للأطراف الخارجية المستفيدة من التحليل.	4.17	28.268	.000
38	اعتماد الإدارة المالية على نسب الربحية في معرفة مدى القدرة على توليد الأرباح من المبيعات ومن الأصول المستثمرة.	3.96	18.784	.000
39	اعتماد الملاك والمساهمين على نسبة الربح إلى المبيعات في معرفة مستوى كفاءة الإدارة في تسيير سياساتها المالية.	3.84	15.718	.000
40	عندما يتساوى معدل العائد على الاستثمار مع معدل الفائدة في السوق، فهذا مؤشر على عدم كفاءة الإدارة في استثمارها لرأس المال المستثمر.	3.56	8.796	.000
41	عندما تزيد نسبة التمويل الخارجي على 50% من مجموع الموجودات، يعني ذلك تغليب مصلحة الدائنين على مصلحة الملاك.	3.78	13.664	.000
42	تحدد نسب الهيكل المالي مدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، معرفة كفاءة الإدارة في استثمار الأموال المملوكة والمقترضة.	3.89	20.589	.000
	الإجمالي	**3.93**	**30.647**	**.000**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

بالنظر إلى الجدول رقم (19) أعلاه، يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى كل فقرة أكبر من أداة القياس ذاتها، وأن جميع الفقرات بلغت قيمة مستوى معنوية (P) لقيمة (T) (0,000) وهي أقل من (0,05)، كما يتضح أيضاً أن قيمة (T) على المستوى الإجمالي للفقرات قد بلغت (30,647) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت (0,000)، وهي أقل من (0,05) أي تساوي ($P < 0,05$)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا، وهذا يعني أن هناك إلمام كافٍ لدى عينة الدراسة بفهم النسب المالية وبكيفية استعمالها، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الرابعة التي تنص على: "توجد دلالة

إحصائية بوجود إلمام كافٍ لدى الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج ".

خامساً: اختبار الفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة على: "وجود دلالة إحصائية بإمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات مهمة تساعدهم في اتخاذ قرارات جيدة"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال إخضاع إجابات أفراد العينة على جميع الفقرات كل على حدة، وكذا على الفقرات مجتمعة المتعلقة بخصوص تلك الإمكانية، لاختبار (T) للعينة الواحدة One Simple T-Test وذلك على مستوى الفقرات مجتمعة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي عند ذلك المستوى (4,07) درجة من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة والبالغة (3) درجات، ومن أجل فحص ما إذا كانت تلك الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا فقد تم إجراء اختبار (T) المشار إليه ويوضح الجدول رقم(20) الآتي نتائج ذلك الاختبار.

جدول رقم (20)

نتائج اختبار (T) بشأن إمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات.

م	المجـــال الخـــاضـــع للاخـــتـــبار	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى المعنوية(P) Sign(T)
43	يوفر التحليل المالي معلومات مالية كافية عن التنبؤ بالقوة الإيرادية.	3.91	19.931	.000
44	يعتمد على التحليل المالي في معرفة كفاءة الإدارة في استغلال موارد الوحدة الاقتصادية.	4.15	26.849	.000
45	يمكّن التحليل المالي من استخراج مؤشرات مفيدة تقيس القدرة المالية للوحدة الاقتصادية.	4.20	27.140	.000
46	يساعد التحليل المالي في توفير معلومات تفيد في التنبؤ بالفشل.	4.09	21.430	.000
47	يسهل التحليل المالي في الحصول على تقارير عن نتائج التدفقات النقدية.	4.03	20.131	.000

.000	23.252	4.15	يوفر التحليل المالي معلومات تزيد من فاعلية تقييم الأداء.	**48**
.000	17.114	3.98	يسهم التحليل المالي في توفير مؤشرات تحدد المسؤولية عن الاختلاف بين المخطط والفعلي.	**49**
.000	**30.339**	**4.07**	**الإجمالي**	

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

بالنظر إلى الجدول رقم (20) أعلاه، يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى كل فقرة أكبر من أداة القياس ذاتها، وأن جميع الفقرات بلغت قيمة مستوى معنوية (P) لقيمة (T) (0,000) وهي أقل من (0,05)، كما يتضح أيضاً أن قيمة (T) على المستوى الإجمالي للفقرات قد بلغت (30,339) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت (0,000)، وهي أقل من (0,05) أي تساوي (P > 0,05)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا، وهو ما يعني قدرة نظام التحليل المالي على توفير احتياجات متخذي القرارات من المعلومات والمؤشرات الملائمة، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الخامسة التي تنص على: " توجد دلالة إحصائية بإمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات تساعدهم في اتخاذ قرارات جيدة ".

سادساً: اختبار الفرضية السادسة:

تنص هذه الفرضية على: "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية"، وقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال إجراء اختبار(T) للعينة الواحدة One Simple T-Test لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمستوى الإفصاح، حيث اتضح من تحليل نتائج الفرضية أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى الفقرات مجتمعة قد بلغت (3,76) درجة من أصل خمس درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه في هذه الدراسة والتي قيمتها (3) درجات، ويهدف اختبار (T) إلى فحص ما إذا كانت تلك الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائياً، فيتم قبول هذه الفرضية، أم أنها غير دالة إحصائياً مما يترتب عليه رفض الفرضية، ونظرا لأن قيمة (T) قد تم احتسابها في هذه الدراسة عند مستوى ثقة(95%) فإن مستوى المعنوية(P) المقاس عليه في هذه الدراسة يعتبر (0,05%)، والفرق بين المتوسط الحسابي للعينة والمتوسط المقاس عليه يُعتبر دال إحصائياً إذا بلغت قيمة مستوى المعنوية (P) لقيمة (T) أقل من أو تساوي (0,05%) أي (P > 0,05) بينما لا يُعتبر دال إحصائياً إذا بلغت قيمة مستوى

المعنوية(P > 0,05)، وقد تم إجراء اختبار (T) المشار إليه، ويوضح الجدول رقم(21) الآتي نتائج ذلك الاختبار.

جدول رقم (21)

نتائج اختبار (T) بشأن توقف فاعلية القرارات على مستوى العرض والإفصاح في القوائم المالية.

م	المجـــال الخـــاضـــع للاخـــــتـــبار	المتوسط الحسابي	قيمة (T)	مستوى المعنوية(P) Sign(T)
50	فاعلية القرارات المالية مرهونة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية.	4.19	21.944	.000
51	تؤثر التشريعات والنظم المعمول بها على أسلوب العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية.	4.12	20.514	.000
52	يتم الإفصاح في القوائم المالية المنشورة عن المعلومات والبيانات التي لها آثار متوقعة على قرارات مستخدمي المعلومات.	3.88	15.853	.000
53	تفصح القوائم المالية عن مؤشرات التغير في المستوى العام للأسعار.	3.01	.163	.871
54	اختلاف طرق القياس من سنة لأخرى يقلل من موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي.	4.03	14.165	.000
55	تؤثر التغيرات في المبادئ المحاسبية على موضوعية المؤشرات المالية.	3.99	14.955	.000
56	يتم الاعتراف بالاحتمالات الطارئة في متن قائمة الدخل عند وجود درجة معقولة من الموثوقية في وقوع الحدث وإمكانية قياسه.	3.54	8.115	.000
57	يكتفى بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة في هوامش القوائم المالية إذا لم تؤثر تلك الأحداث على حالة الموجودات والمطلوبات بتاريخ إعداد الميزانية العمومية.	3.60	9.061	.000
58	تفصح القوائم المالية عن البنود المشروطة والارتباطات التي قد تنشأ عنها خسائر أو تتحقق منها مكاسب.	3.70	9.485	.000
59	تفصح القوائم المالية عن وجود وطبيعة الصفقات مع الأطراف المرتبطة بالوحدة ذات التأثير وعن حجمها وسياسة تسعيرها.	3.55	6.837	.000

60	يتم إعادة تقويم بعض بنود القوائم المالية لاسيما التي لها مخصصات.	3.77	12.638	.000
	الإجمالي	**3.76**	**22.161**	**.000**

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من الجدول رقم (21) السابق أن جميع الفقرات بلغت قيمة مستوى المعنوية(P) لقيمة (T) أقل من (0,05)، ما عدا الفقرة رقم (53)، وبالنظر إلى بيانات الجدول يتضح أن قيمة المتوسط الحسابي لهذه الفقرة قد بلغت (3,01) درجة، وهذه القيمة أعلى من المتوسط الحسابي المعتمد وفق مقياس هذه الدراسة وهو (3) درجات، وللتحقق من أن المتوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبين من العينة تجاه هذه الفقرة أعلى بدرجة معنوية من متوسط أداة القياس، وأن هذا الفرق لا يرجع للصدفة، لذا تم استخدام اختبار One Simple T-Test حيث يوضح الجدول رقم (21) أن قيمة (T) قد بلغت(0,163) وأن قيمة مستوى المعنوية(P) لقيمة (T) قد بلغت (0,871)، وهي تساوي(0,05 < P) أي أن قيمة (P) أكبر من (0,05)، ما يدل على عدم معنوية الفرق بين المتوسط الحسابي للفقرة ومتوسط أداة القياس، وهو ما يشير إلى أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه غير دال إحصائياً، وهو ما يعني أن القوائم الماليۃ لا تفصح عن مؤشرات التغير في المستوى العام للأسعار كما سبق أن بيناها في تحليل نتائج الفرضية سابقاً.

وباستثناء تلك الفقرة فإن قيمة (T) على مستوى جميع الفقرات بلغت (22,161) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت قيمته (0,000)، وهي أقل من (0,05)، أي أن قيمة (P) تساوي(0,05> P)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائياً، الأمر الذي يعني أهمية الإفصاح وتأثيره على فاعلية القرارات المالية، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية السادسة التي تنص على: "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ".

خلاصة:

قام الباحث في هذا الفصل بصياغة فرضيات الدراسة في صورة قابلة للاختبار الإحصائي واختبار صحتها من عدمه، استناداً إلى قائمة الاستبيان التي تم توزيعها على مجتمع الدراسة بهدف الحصول على المعلومات الأولية، وذلك بعد إجراء الاختبارات الأولية اللازمة عليها، تلاها اختبار لأداة الدراسة، واختبار مصداقية ثباتها. بعد ذلك تم توزيعها وجمعت البيانات واجري الاختبار عليها بواسطة نظام Spss باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات تحقيقا لأهداف الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج تم تناولها في متن هذا الفصل بالدراسة والتحليل واستخلاص منها في خاتمتها في صورة نتائج مع إرفاقها ببعض التوصيات والاقتراحات التي ذكرها الباحث في الخاتمة.

خاتمة

حاول الباحث في بداية الأمر أن يدخل المدخل الصحيح لعملية التحليل المالي وذلك بالتطرق لأهم المداخل المتمثلة في المحاسبة، فبدأ بفحص مخرجاتها المتمثلة في التقارير المالية (قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وتقارير مجلس الإدارة...) والتي تعد المادة الأساسية لمدخلات التحليل المالي؛ كل ذلك، من أجل معرفة مدى اعتماد الوحدات الاقتصادية على معايير المحاسبة الدولية في إنتاج قوائمها المالية بطريقة سليمة، ومعرفة مدى توافر الخصائص الرئيسة والنوعية في المعلومات التي تحتويها تلك القوائم، نظراً لتأثر كفاءة وفاعلية نتائج التحليل المالي بتلك البيانات. و التحليل المالي في وقتنا الحاضر يهتم بدراسة وتحليل وتفسير محتويات القوائم المالية؛ بغية فهم مضمونها ومعرفة حالة ومركز الوحدة، والاستفادة منها في رسم الخطط وتوجيه السياسات واتخاذ القرارات، وتحديد درجة الأداء في الماضي، وعمل خطط في المستقبل، وكذا توفير معلومات مناسبة وملائمة تساعد في ترشيد القرارات. لذلك حاول الباحث تناول الموضوع الأخير المتمثل في إمكانية التحليل المالي في توفير المعلومات وهو المحور الجوهري لإشكالية الدراسة، ومن ثم تم تقسيم الدراسة على فصلين رئيسين يتبعهما فصل ثالث يختص بالدراسة الميدانية، فالأول يختص بالمحاسبة بوصفها نظام للمعلومات والذي تمثل في مدخلات التحليل المالي (مخرجات النظام المحاسبي) المتمثلة في التقارير المالية، وفيه حاول الباحث معرفة مدى ملاءمتها لعملية التحليل المالي وإمكانية الاعتماد عليها، من خلال معرفة أهداف القوائم المالية والخطوات والإجراءات المحاسبية التي تم الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية، وكذا مدى مناسبتها لما يجب أن تحتويها تلك القوائم، وهذا بالطبع يقوم به المحاسبون. أما الفصل الثاني، الذي يختص بتشغيل البيانات، فهو متعلق بدراسة التحليل المالي الذي يركز على كيفية فهم ومضمون هذه القوائم، وهذا يستلزم ضرورة تحليلها وتفسيرها وإعادة تبويبها بغرض الاستفادة منها في عملية التحليل والحكم على مركز الوحدة، وبما يمكّن إدارة الوحدة الاقتصادية والقائمين عليها من التخطيط السليم لسياسات المستقبل. وفيما يخص الفصل الثالث فقد اقتصر على الدراسة الميدانية.

وفيما يتعلق بجوهر المشكلة الأساسية التي تناولتها الدراسة فقد تبين أنما توفره أدوات وأساليب التحليل المالي، بمختلف أنواعها وتكامل بعضها البعض، من معلومات مفيدة، بعد القيام بعملية تشغيل البيانات المالية المتمثلة في مخرجات النظام المحاسبي؛ تؤكد بأن نظام التحليل المالي له إمكانية في توفير احتياجات مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات من المعلومات اللازمة التي تمكنهم من صناعة قرارات رشيدة وبصورة أفضل من الاعتماد على قرارات عشوائية اعتمادا على المجهود الشخصي. وهذا ما بينته نتائج اختبار الفرضيات الست التي تناولتها الدراسة والتي يمكن ذكرها لمعرفة مدى قبولها من عدمه كما هو موضح في الفقرات الآتية:

تشير الفرضية الأولى إلى أن فاعلية نتائج التحليل المالي تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل، وقد بينت نتائج الدراسة أن قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع الفقرات لهذه الفرضية قد بلغت (3,73) درجة من أصل (5) درجات، وهي قيمة أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة، وهي(3) درجات. كما بلغت النسبة المئوية للمتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة (74,61%)، وهي أكبر من النسبة المعتمدة للمقياس المستخدم في هذه الدراسة والبالغة (60%)، الأمر الذي يشير إلى أن أفراد العينة يوافقون على أن التزام الوحدات الاقتصادية بتطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية ومراجعة قوائمها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي؛ يبرهن على صدق وسلامة القوائم المالية ويكون له الأثر المباشر على كفاءة وفاعلية نتائج التحليل المالي، وبرهن على ذلك قيمة مستوى دلالة معنوية (P) لقيمة (T) التي بلغت (0,000) ، أي أن قيمة (P) تساوي (P < 0,05)، مما يدل على أن زيادة قيمة المتوس ط الحسابي للعينة والبالغة (3,73) درجة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه والبالغة (3) درجات، تعتبر ذات دلالة إحصائيا، وهو ما يعني أن فاعلية نتائج التحليل المالي تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في التحليل، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة والتي تنص على: "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية نتائج التحليل المالي تعتمد على صدق وسلامة القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل".

في حين تشير الفرضية الثانية إلى أن كفاءة وفاعلية القرارات المالية تعتمد على توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية، فقد أوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي للفقرات مجتمعة قد بلغ (3,87) درجة من أصل (5) درجات، وبنسبة مئوية مقدارها (77,57%)، وهما أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة، ونسبته المئوية، الأمر الذي يشير إلى أن أفراد العينة يوافقون على ضرورة توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويعزز من ذلك، أن جميع فقرات الفرضية بلغت قيمة مستوى معنوية (P) لقيمة (T) (0,000) وهي أقل من (0,05)، وأن قيمة (T) على المستوى الإجمالي للفقرات (25,811) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت (0,000)، وهي أقل من (0,05) أي تساوي (P < 0,05)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا، وهو ما يعني ضرورة توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المعتمد عليها في عملية التحليل، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الثانية التي تنص على : "توجد دلالة إحصائية بأن كفاءة وفاعلية القرارات تعتمد على توافر الخصائص الرئيسة والنوعية للمعلومات المحاسبية المعتمد عليها في عملية التحليل".

أما الفرضية الثالثة فتشير إلى أن هناك دلالة إحصائية بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية التي تتم في الوحدات الاقتصادية ، فقد بينت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات قد بلغ (3,55) درجة وبنسبة مئوية مقدارها (71%)، وهما أعلى من قيمة المتوسط الحسابي المعتمد وفق المقياس المستخدم في هذه الدراسة ونسبته المئوية، الأمر الذي يعني أن المستجيبين يوافقون على أن أدوات ووسائل التحليل المالي لها أهمية في اتخاذ القرارات المالية ولديهم الوعي الكافي بذلك، ويبرهن على ذلك، قيمة (T) على مستوى جميع الفقرات التي بلغت (21,091) وبمستوى معنوية (P) لقيمة(T) بلغت قيمته(0,000)، وهي أقل من(0,05)، أي أن قيمة(P) تساوي(P < 0,05)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائياً، الأمر الذي يعني أهمية وضرورة الاستعانة بوسائل التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية في الوحدات الاقتصادية، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الثالثة التي تنص على: "توجد دلالة إحصائية بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية".

وبالنسبة للفرضية الرابعة التي تشير إلى أن لدى الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي إلمام كافي حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى الفقرات مجتمعة قد بلغت (3,93) درجة من أصل خمس درجات، وبنسبة مئوية للمتوسط الحسابي قدرها (78,78%)، وهاتان القيمتان أعلى من قيمة المتوسط الحسابي ونسبته المئوية المقاس عليهما في هذه الدراسة، مما يعني أن الأفراد في الوحدات الاقتصادية عينة الدراسة يتمتعون بالمعرفة الجيدة بكيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج، ويعزز من هذه النتيجة أن جميع الفقرات بلغت قيمة مستوى معنوية (P) لقيمة (T) (0,000) وهي أقل من (0,05)، كما يتضح أيضاً أن قيمة (T) على المستوى الإجمالي للفقرات قد بلغت (30,647) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت (0,000)، وهي أقل من (0,05) أي تساوي (P < 0,05)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا، وهذا يعني أن هناك إلمام كافٍ لدى عينة الدراسة بفهم النسب المالية وبكيفية استعمالها، ولذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الرابعة التي تنص على: "توجد دلالة إحصائية بوجود إلمام كافٍ لدى الأطراف المهتمة بعملية التحليل المالي حول كيفية استعمال النسب المالية وتفسير النتائج ".

وفيما يخص الفرضية الخامسة التي تشير إلى أن هناك دلالة إحصائية بإمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات مهمة تساعدهم في اتخاذ قرارات جيدة، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن قيمة المتوسط الحسابي وذلك على مستوى الفقرات مجتمعة، قد بلغت (4,07) درجة من أصل خمس درجات، وبنسبة مئوية للمتوسط الحسابي

قدرها(81,46%)، وهما أعلى من قيمة كل من المتوسط الحسابي ونسبته المئوية المقاس عليهما في هذه الدراسة، مما يعني موافقة المستجيبين على أن لنظام التحليل المالي قدرة على توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات التي تسمح باتخاذ قرارات أفضل من قبل مستخدميها، وما يعزز ذلك، أن جميع الفقرات بلغت قيمة مستوى معنوية (P) لقيمة (T) (0,000)، وهي أقل من (0,05)، كما يتضح أيضاً أن قيمة (T) على المستوى الإجمالي للفقرات قد بلغت (30,339) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت (0,000)، وهي أقل من (0,05) أي تساوي (0,05 > P)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائيا، وهو ما يعني قدرة نظام التحليل المالي على توفير احتياجات متخذي القرارات من المعلومات والمؤشرات الملائمة واللازمة لمستخدميها، وبذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية الخامسة التي تنص على: " توجد دلالة إحصائية بإمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات تساعدهم في اتخاذ قرارات جيدة ".

وبالنسبة للفرضية السادسة والأخيرة فتشير إلى أن هناك دلالة إحصائية بأن فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، فقد بينت نتائج الدراسة أن قيمة المتوسط الحسابي على مستوى الفقرات مجتمعة قد بلغت (3,76) درجة من أصل خمس درجات، وبنسبة مئوية (75,24%)، وهاتان القيمتان أعلى من قيمة كل من المتوسط الحسابي المقاس عليه ونسبته المئوية المقاس عليها في هذه الدراسة، وهذا يدل على أن المستجيبين لديهم الإدراك الكافي بتأثير مستوى العرض والإفصاح على نتائج التحليل المالي، وما يعزز من ذلك، قيمة (T) على مستوى جميع الفقرات حيث بلغت (22,161) وبمستوى معنوية (P) لقيمة (T) بلغت قيمته (0,000)، وهي أقل من (0,05)، أي أن قيمة (P) تساوي(0,05> P)، مما يدل على أن الزيادة في قيمة المتوسط الحسابي للعينة عن قيمة المتوسط الحسابي المقاس عليه دالة إحصائياً، الأمر الذي يعني أهمية الإفصاح وتأثيره على فاعلية القرارات المالية، وبذا فإن النتيجة هي قبول الفرضية السادسة التي تنص على: "توجد دلالة إحصائية بأن فاعلية القرارات المالية تتوقف على مستوى العرض والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية".

وانطلاقاً من ذلك، فإن هذا الجزء من الدراسة يهدف إلى عرض أهم الاستنتاجا ت التي تم استخلاصها من الجانب النظري للدراسة، ومن النتائج التي تمّ تناولها في الفصل الثالث بناءً على تحليل ومناقشة البيانات واختبار الفرضيات، ثم وضع التوصيات التي يراها الباحث ضرورية والأخذ بها تحقيقاً لأهداف الوحدات الاقتصادية، وهذا ما سيتم تناوله في النقاط الآتية:

أولاً: النتائج العامة للدراسة:

- إن القوائم المالية تعد المرجع الرئيس في توفير معلومات عن المركز المالي والأداء، والتغيرات في المركز النقدي، فهي توفر لكل فئة من مستخدمي البيانات المالية المنشورة حدا أدنى من المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرارات، مع مراعاة أن أي معلومة خاصة تطلبها كل فئة منها على حدة، يمكن أن توفر لها في حالات استثنائية وحسب متطلبات الظروف. فتصميم نموذج خاص للعرض والإفصاح لتلبية احتياجات كل فئة على حدة غير ممكن.
- إن التحليل المالي نظام معلومات، ومخرجات النظام المحاسبي تشكل القاعدة الأساسية لمدخلات ذلك النظام التي تعد قاعدة معلوماتية ذات فائدة كبيرة للمستخدم تمكنه من اتخاذ القرارات، اعتمادا على جودة المعلومات التي تحكمها خصائص متعددة. فعند توافر خصائص المعلومات الرئيسة والثانوية مجتمعة في المعلومات؛ يؤدي إلى زيادة منفعة وفاعلية القوائم المالية المنشورة لكافة مستخدميها بمن فيهم المحلل المالي، و كذا التقليل من المجهول وعدم التأكد وحصول المستخدمين على نتائج مرضية.
- إن إتباع الوحدات لمعايير المحاسبة الدولية في إعدادها لقوائمها المالية، تمكنها من تحسين وتطوير الأنظمة المحاسبية المتبعة، ويجعلها قادرة على توفير المعلومات الضرورية بصورة صحيحة ودقيقة وفي الوقت المناسب، الأمر الذي ينعكس ايجابياً على مخرجات عملية التحليل المالي وعلى تحسين جودة المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة.
- إن الإفصاح المحاسبي يعد أداة قوية للتأثير على سلوك الوحدات الاقتصادية وحماية المستثمرين، وأن الاعتماد على نظم إفصاح قوية تساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال. فالمساهمون والمستثمرون المرتقبون يحتاجون إلى المعلومات المنظمة التي تتسم بدرجة عالية من القابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، وتمكنهم كذلك من اتخاذ قرارات تستند إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم الوحدة الاقتصادية وحقوق الملكية.
- إن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يحتم إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد تلك القوائم، من خلال إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص والمعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وإجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملاءمة والخواص الأخرى التي تمثل قيداً على ملاءمة المعلومات.

- إن التحليل المالي يعد عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، وتعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها. وأن التحليل المالي يعتبر نظاماً لتشغيل البيانات والمعلومات بهدف مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وتقييم أدائها، والتنبؤ بمستقبلها.
- إن التحليل الرأسي والأفقي يقدمان كثيرا من المعلومات ويوضحان العديد من التغيرات في بنود قائمتي المركز المالي والدخل، سواء بالزيادة أو النقص، وبالقيم المطلقة أو بالنسب المئوية، وكذا توضيح التوزيع النسبي لعناصر كل منهما. لذا، ينبغي على المحلل المالي أن يستفيد من تلك المعلومات من خلال إيجاد العلاقات بين عناصر الميزانية وقائمة الدخل والربط بين التغيرات وإيجاد تفسير منطقي لها، وبما يمكنه من الوصول إلى نتائج ذات أهمية تخدم عملية التحليل في اتخاذ القرارات.
- إن استعمال نسب السيولة يمكّن من معرفة مقدرة الوحدات الاقتصادية على مواجهة التزاماتها المالية قصيرة الأجل، وإن السيولة تكون أهم من الربحية في أوقات الأزمات المالية حيث تستطيع الوحدة الاقتصادية الاستمرار لفترة طويلة طالما توفرت لديها السيولة بصرف النظر عن العائد.
- إن استخدام نسب الربحية يمكّن المستثمرين من معرفة مدى نجاح الإدارة في إدارة الأصول بكفاءة. بل أن هذه النسب تعد المعيار الأقوى للحكم على الأداء الكلي للوحدة، وتعتبر من أهم المؤشرات التي يهتم بها المحللون الماليون والإدارة كونها تعكس نتائج تحليل النسب المالية الأخرى.
- إن لنسب الهيكل المالي أهمية في تحديد مدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وكذا معرفة كفاءة الإدارة في استثمار الأموال المملوكة والمقترضة، وتعد هذه المجموعة من أهم النسب التي يهتم بها المالكون والمقرضون، فالمالك يحاول تعظيم ثروته في توظيف الأموال المقترضة بحيث يحصل على عوائد أكبر من معدل فوائد تلك القروض، في حين يهتم المقرض بهذه المجموعة لمعرفة قيمة حقوق الملكية التي تضمن له استرداد حقوقه ومعرفة مدى المخاطرة التي قد يتعرض لها جراء مساهمته في عملية التمويل.
- إن دراسة النسب المالية مجتمعة تخلق نظاما للمعلومات من خلال تكامل المعلومات التي تنتجها كل من نسب السيولة، والربحية، وهيكل رأس المال... ويساعد في التعرف على نواحي القوة والضعف في الوحدة الاقتصادية محل الدراسة، ويسهل من معرفة كفاءة وفاعلية الإدارة في تسيير الاستخدامات بكافة أنواعها، وكذا تحديد الحجم الأمثل للهيكل المالي، والتخصيص السليم للأموال المتمثلة في الأصول الثابتة منها والمتداولة، التي

تشتركان بالفعل في العمليات العادية للوحدة الاقتصادية بحيث لا يزيد حجم تلك الأصول عن القدر المطلوب، حتى لا يكون هناك طاقات معطلة، وتصبح هناك أموالٌ غير مستغلة كان بالإمكان أن توظف في مجالات أخرى تدر أرباحا، ولا أن تقل عن الحجم المطلوب من المبيعات الذي يمكن للوحدة أن تحققه. فضلاً عن تحكمها في عملياتها الجارية المتمثلة في الإيرادات والمصروفات. فتصبح القوة الإيرادية للوحدة الاقتصادية في أحسن وضعية.

- إن النسب المالية تعاني من بعض نقاط الضعف التي تحد من فاعليتها ودورها في التحليل؛ لذا فعلى المحلل المالي أن يستعمل النسب بتعقل وحذر حتى لا يفقدها مضمونها ويفرغها من قيمتها الحقيقية، وحتى يُمكنه التوصل إلى استنتاجات مقبولة بشأن المركز المالي للوحدة وربحية عملياتها.
- إن النسب المالية حالة ما يتعرض الاقتصاد الوطني لموجات التضخم تصبح غير ملائمة للحكم على كفاءة الإدارة، خصوصاً التي يكون صافي الربح والمخزون السلعي طرفاً فيها؛ لأن جزءاً من الأرباح، التي أظهرتها القوائم المالية، يرجع إلى أسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية السائدة.
- إن توافر البيانات والمعلومات يعد أحد العوامل المهمة في تحديد طبيعة التحليل و في اختيار النسب المستخدمة في هذا التحليل. فالمحلل الداخلي أو المدير المالي في الوحدة تتاح له الفرصة للحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالعمليات الداخلية للوحدة التي لا يمكن للمحلل الخارجي الحصول عليها بنفس الدقة.
- إن نظام المعلومات للتحليل المالي يقوم باكتشاف المشكلات التي تعاني منها الوحدة الاقتصادية ويصحح مساراتها بعد اكتشاف مكامنها. الأمر الذي يساعد ويمكن صناع القرار من إبعاد تلك المشكلات عن كاهل الوحدة، وإيجاد الحلول المناسبة والملائمة لتلك المشكلات والتصدي لها ومعالجتها بطرق علمية ومنهجية حديثة. ناهيك عن المعلومات المهمة والمؤشرات ذات الدلالة التي يقدمها نظام معلومات التحليل المالي للمحلل والأطراف المختلفة ذات الصلة بما يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية سليمة خصوصا ما يتعلق منها بتقييم الأداء وترشيد الاستثمارات.
- إن متطلبات الإفصاح الأساسية تتطلب أن تصمم القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة والعريضة لجميع الفئات المستخدمة للمعلومات لاختلاف المهارة والخبرة من فئة لأخرى. كما يتطلب أيضا تحديد طبيعة ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية والتي يتعذر عن إفصاحها يتم الإفصاح عنها في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية. و أن يتم عرض المعلومات بطرق يسهل فهمها

وترتب وتنظم بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية وبما يمكن المستخدم من قراءتها بيسر وسهولة.

- إن الأساليب والتقنيات يكمل بعضها البعض ولا يمكن استبدال أسلوب أو أداة مكان أخرى، فكل منها تقيس ظاهرة معينة وتحقق هدفاً معيناً. وتعتبر كلها لازمة للوصول إلى صورة واضحة وكاملة لحالة الوحدة الاقتصادية وأنشطتها المختلفة خلال فترة زمنية معينة.
- إن التقارير المالية في الدول النامية قد لا تتلاءم والبيئة التي أُعدت فيها؛ بسبب غياب الإطار التشريعي المحلي، واعتمادها على معايير محاسبية مستوردة. فتنعدم إمكانية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات، ناهيك عن عدم التجانس في المجتمع المحاسبي؛ بسبب تعدد جنسيات الممتهنين، وثقافاتهم، ولغاتهم، وتعدد الاتجاهات والمدارس المحاسبية في إعداد التقارير. وهو ما يزيد من الأمر خطورة عند التحليل المالي، عند وجود الاختلافات في المبادئ المحاسبية المتبعة في الإعداد. خصوصا عند المفاضلة بين تلك المبادئ في معالجة بند معين.
- إن نظام التحليل المالي يعتبر جزءا لا يتجزأ من نظم المعلومات المحاسبية، وحيث أن الأخيرة أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية التي تهتم بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات الوحدة الاقتصادية ككل، فإن جميع نظم المعلومات تهدف إلى الغرض نفسه ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل المساعدة في صنع واتخاذ قرارات صحيحة تساعد الوحدة في انجاز وتحقيق أهدافها.
- إن الإفصاح العادل يتطلب اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مقبولة، وتقديم معلومات بطريقة مناسبة، وموثوق بها، وقابلة للمقارنة وسهلة الفهم، لتمكين الأطراف ذات العلاقة من فهم تأثير أي عمليات، أو أحداث أو ظروف معينة على المركز والأداء المالي للوحدة الاقتصادية محل الدراسة. وهذا ما يؤكده معيار المحاسبة الدولي رقم(1) "عرض البيانات المالية" بأن العرض العادل للمعلومات يقتضي أن يكون صادقا لآثار المعاملات، والأحداث، والظروف الأخرى للأصول والالتزامات، والدخل والمصاريف، وأن ينتج عن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بيانات مالية تحقق عرضا عادلا.
- إن عرض كافة المعلومات الجوهرية عن القوائم المالية، أمرٌ صعب. فللإفصاح الكامل ليس معناه عرض كافة التفاصيل، من أحداث، وعمليات، وظروف واجهتها الوحدة المحاسبية دون تمييز، أو تقديم معلومات غير ضرورية وغير ملائمة. لكن يجب الأخذ في الاعتبار أن تكون منفعة المعلومات، المطلوب الإفصاح عنها، أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها، فكثرة التفاصيل دون أن يكون لها معنى أو دلالة يعتبر أمرا ضارا وغير

مرغوب فيه، بل يجعل التقارير صعبة الفهم والتفسير. الأمر الذي يؤدي إلى إرباك مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ أية قرارات. لذا من الضروري التركيز والاهتمام بالمعلومات الجوهرية وذات الأثر النسبي، وإهمال المعلومات عديمة الأهمية وغير المرتبطة بهدف الإفصاح.

ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

تبين من الدراسة الميدانية أهمية التحليل المالي للوحدات الاقتصادية العاملة في الجمهورية اليمنية لما له من قدرة على توفير احتياجات مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرارات المالية من معلومات ودلالات تساعد في ترشيد القرارات بمختلف أنواعها ويمكن تحديد أهم نتائج هذه الدراسة التي تم الحصول عليها بناء على استبانة تم توزيعها على مفردات البحث المتمثلة في المديرين والمحللين الماليين، والمراجعين الداخليين والخارجيين، وكانت أهم النتائج كالآتي:

- إن إتباع الوحدات الاقتصادية لمعايير المحاسبة الدولية في إعدادها لقوائمها المالية والمصادقة عليها من قبل مدقق خارجي، يساعد القائمين بعملية التحليل المالي في الاعتماد على تلك القوائم كمدخلات ملائمة، ويُمكّن مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة، وكذا يزيد من كفاءة وفاعلية التحليل المالي ومن درجة الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المالية.
- إنه عند تطبيق أدوات التحليل المالي أو تفسير نتائجه الذي يعتمد على القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، نجد أنهما تعانيان من نقاط الضعف، وهو ما يجب على المحلل المالي توخي الحذر عند استعمالهما، فالميزانية العمومية مثلاً تعكس المركز المالي لحظة إعدادها أي لحظة إقفال الميزانية، وهو ما يعني أنها لا تعكس التغيرات التي حدثت في بنودها من فترة لأخرى، ولذا فإن أدوات التحليل المالي التي تعتمد على تلك القوائم قد لا تعكس حقيقة الأمور. كذلك وجود أكثر من طريقة للمعالجة المحاسبية لبعض بنود هاتين القائمين، الأمر الذي يؤثر على حجم العائد المتولد من العمليات، وعلى عملية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية، أو عند المقارنة مع سنوات سابقة للوحدة ذاتها. فمثلا بالنسبة للإهلاك يمكن حسابه على أساس القسط الثابت أو على أساس القسط المتناقص، والمخزون السلعي يمكن تقييمه أيضاً، إما على أساس الوارد أولا صادر أولا (FIFO) أو على أساس الوارد أخيرا صادر أولا(LIFO)، كما ينبغي أن تحظى بالاهتمام التأثيرات التي تحدثها المعالجة المحاسبية لكل من الأصول المستأجرة خصوصاً التي تعتمد عليها الوحدة تشغيلياً، والمعالجة المحاسبية لحالات سيطرة الوحدة الاقتصادية على وحدات أخرى من خلال امتلاك حصة في رأسمالها، وكذا كيفية التعامل

مع تأثير التضخم والكساد، لذا ينبغي في كل تلك الأمور إعادة تعديل القوائم المالية قبل القيام بتحليلها، بما يمكن الحصول على نتائج باهرة.

- إن القوائم المالية لا توفر بيانات عن القيمة الجارية والاستبدالية للأصل جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية، ولا يُسمح للاجتهادات الشخصية في إعداد مضمون القوائم المالية، وأن القوائم المالية تحتوي على قصور تحد من الاستفادة الكاملة منها في توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات سيما المتعلقة بتوقيت النشر ومستوى الإفصاح، ويرجع ذلك، لاعتماد الوحدات الاقتصادية على مبدأ التكلفة التاريخية في إعدادها للقوائم المالية، مما يجعل من المعلومات المحاسبية غير واقعية في تعبيرها عن الحقائق الاقتصادية، والمركز المالي، وصافي الأرباح....

- عدم قيام الجهات المسؤولة عن التشريع المحاسبي بإصدار تشريع محدد ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة، تكون منبثقة من معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها، ومنقحة ومناسبة للبيئة اليمنية والتشريع اليمني، ومن ثم إلزام الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها وانتمائها بتطبيق تلك المعايير؛ يؤدي حتماً إلى بيانات غير قابلة للمقارنة وغير ملائمة، الأمر الذي يفقد الثقة في البيانات المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية، ويترتب عليه الحصول على نتائج غير سليمة عند القيام بعملية التحليل المالي. فضلاً عن محدودية وتواضع التطورات التي يشهدها سوق مهنة المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية، خصوصاً في موضوع التحليل المالي، حيث تقتصر دور مكاتب التدقيق المحاسبية على تقديم الخدمات التقليدية المتمثلة في ابدأ الرأي حول عدالة وسلامة القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.

- حصول خاصية الملاءمة على درجات أكبر من خاصية الموثوقية من وجهة نظر المستجيبين كان منطقياً؛ نظراً لضعف التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها، فالقوائم المالية المعدة على أساس التكلفة لا تواكب متطلبات التقييم الدقيق والسليم، لأنها لا توفر بيانات عن القيمة الجارية ولا الاستبدالية للأصل، كما أنها تتجاهل التغيرات الاقتصادية الحالية التي تتسم بمعدلات تضخم مرتفعة، وهو ما ينعكس بالسلب على احتساب رأس المال الإجمالي والصافي، ومعدل دوران المخزون، وغيرها من مؤشرات الربحية والهيكل المالي، حتى يصبح الاعتماد على القيم الدفترية للأصول في مجال التحليل المالي أمرا عديم الفائدة ولا يمكن الاعتماد عليها كأساس لتقييم الأداء.

- إن ظهور ترتيب أساليب وأدوات التحليل المالي حسب استعمالهم دون أهميتها في اتخاذ القرارات كان واقعياً من وجهة نظر المستجيبين، فقد حصلت الأساليب والأدوات التقليدية

المتمثلة في التحليل الأفقي والرأسي والنسب المالية التقليدية على متوسطات أعلى من الأساليب والأدوات الحديثة المتمثلة في الأساليب الإحصائية والرياضية.

- إن لنظام التحليل المالي إمكانية في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات التي تسمح باتخاذ قرارات أفضل من جانب مستخدميها، سواء في توفير المؤشرات المفيدة التي تقيس القدرة المالية للوحدة الاقتصادية، أو المعلومات التي تفيد في معرفة كفاءة الإدارة، أو في مدى استغلال الوحدة الاقتصادية لمواردها الاقتصادية، وكذا في توفير المعلومات التي تزيد من فاعلية تقييم الأداء، كما إن التحليل المالي يساعد كذلك في توفير معلومات تفيد في التنبؤ بالفشل المالي، أو في توفير المعلومات المالية التي تفيد في التنبؤ بالقوة الإيرادية.
- إن فاعلية القرارات المالية مرهونة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وهذا يبرهن على ارتفاع مستوى إدراك المستجيبين لأهمية الإفصاح وما له من تأثير على نتائج التحليل المالي، فالالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمتعارف عليها تجعل الوحدة تفصح عن المعلومات الملائمة التي يكون لها آثار فعلية أو متوقعة على اتخاذ القرارات، ويمكنها من عرض قوائمها المالية عرضاً عادلاً يعبر بصدق عن المعاملات والأحداث المالية...، ثم تقديم معلومات بطريقة مناسبة وموثوق بها، وقابلة للمقارنة، وسهلة الفهم، وفي الوقت المناسب، مع مراعاة أن تكون منفعة الحصول على تلك المعلومات أكبر من تكلفة الحصول عليها.
- إن التشريعات المحلية والنظم المعمول بها تؤثر على أسلوب العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فوجود التشريعات والقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة يحتم على الوحدات الاقتصادية تطبيقها ثم معاقبتها عند عدم الالتزام بالقوانين أو لمخالفتها، الأمر الذي يجعل من معيار العرض والإفصاح يحدد نوعية وكمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، وهو ما يضفي الثقة في المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المساهمون والمستثمرون في أسواق رأس المال، ويحميهم من التلاعب والغش.
- إن التغيرات في المبادئ المحاسبية واختلاف طرق القياس من سنة لأخرى، يقلل من موضوعية المؤشرات المالية التي يتولد عنهما فقدان أحد أهم الخصائص الرئيسة للمعلومات المتمثلة في القابلية للمقارنة بين بيانات السنوات المختلفة، فتصبح المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي عديمة الفائدة وبلا معنى لعدم قابلية المعلومات للمقارنة المكانية والزمنية.

ثالثاَ: التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من النتائج سالفة الذكر يورد الباحث بعض التوصيات:

- لتحقيق أهداف التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة لعملية التحليل المالي. إذ إن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات تصاغ من خلال إيجاد العلاقة المتداخلة بين البيانات التي يتم الاستناد عليها صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية لعملية التحليل.
- يجب توفير المعلومات الضرورية واللازمة لمتخذي القرارات لدورها الفعال في اتخاذ القرارات المالية، وتحسين جودة المعلومات التي تعد مخرجات الأنظمة المحاسبية، وذلك باختيار أنظمة محاسبية تتمتع بأطر رقابية فعالة في الوحدات الاقتصادية قادرة على عرض وقياس المعلومات بصورة دقيقة وصحيحة ووصفية لمتخذ القرار، وذلك بإتباع معايير المحاسبة الدولية والمتعارف عليها.
- ضرورة التزام المهنيين والقائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سواء عند إعداد البيانات المحاسبية أو عند تدقيق تلك البيانات، والالتزام بمعيار الإفصاح وبمستواه من حيث شكل ومحتوى القوائم المالية المنشورة لما له من تأثير واضح على عملية التحليل المالي واتخاذ القرارات.
- يوصي الباحث الجهات الرقابية خاصة وزارة المالية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، ومكاتب التدقيق الخارجية، استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي من خلال المراجعة التحليلية لعناصر القوائم المالية للجهات الخاضعة للتدقيق والمراجعة، والذي سيساعدهم في تقييم أداء الحكومة، وذلك بتحليل الأداء وفحص الخطط ومقارنتها مع ما تم تنفيذه، ويمكن الاعتماد عليه أيضاً في عملية الإصلاح المالي والإداري في الجهاز الإداري للدولة.
- يوصي الباحث بتشجيع الجامعات على إنشاء قسم خاص بالتحليل المالي في كليات التجارة والعلوم الإدارية والاقتصادية إلى جانب الأقسام الموجودة وتحديد مواد دراسية خاصة بالتحليل المالي تدرس في هذا القسم، ومن ثم القيام بتأهيل الأشخاص القائمين بعملية التحليل المالي، وذلك بعقد دورات تدريبية لتحسين مهارات أدائهم المختلفة، وتمكينهم من الاعتماد على نظام التحليل المالي في توفير مختلف المعلومات باستخدام وسائله المتعددة الذي من شأنها تحسين جودة القرارات والابتعاد عن التقدير الشخصي في اتخاذ القرارات التي قد تكون في كثير من الأحيان غير صحيحة.

- ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن التشريع المحاسبي بإصدار تشريع محدد ينظم مهنة المحاسبة والمراجعة، ووضع معايير محاسبية منبثقة من معايير المحاسبة الدولية المتعارف عليها، وإلزام الوحدات الاقتصادية بمختلف أنواعها وانتمائها بتطبيق تلك المعايير في إعداد قوائمها المالية وفق المعايير، لما لها من أثر فعال في مخرجات الأنظمة المحاسبية التي تتبعها الوحدات الاقتصادية في تحسين جودة المعلومات، وفي توفير المعلومات اللازمة والملائمة لاتخاذ القرارات، وتأثيرها كذلك على كفاءة وفاعلية التحليل المالي.
- ضرورة تكامل أركان أنظمة المعلومات المحاسبية والإدارية والتحليل المالي، بما يؤدي إلى توفير معلومات واقعية ودقيقة وفي الوقت المناسب تكون قادرة على تحديد كفاءة وفاعلية الإدارة، وإبراز صورة المركز المالي وقائمة الدخل بصورتهما الحقيقية بحيث تعبران عن الأحداث المالية التي تمت بالفعل والمحتملة اعتمادا على معيار الإفصاح.
- ضرورة تعزيز المعلومات والمؤشرات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية بقوائم مالية مكملة للقوائم الأساسية بحيث تعبر عن التغيرات في المستوى العام للأسعار، واستخدام التكلفة التاريخية المعدلة أو التكلفة الجارية لبعض عناصر القوائم المالية.
- إن نظام التحليل المالي بما يقدمه من أدوات هامة يستطيع أن يلبي احتياجات واهتمامات مستخدمي المعلومات ومتخذي القرارات فيما يتعلق بتوفير المعلومات التي تمكنهم من تقييم الأداء وتحليله، ورسم السياسات وممارسة وظائف التخطيط، وكذا المفاضلة بين المعلومات المتاحة واختيار أكثرها دقة وموضوعية. فعلى الوحدات الاقتصادية أن تهتم بأدوات التحليل المالي والعمل بها، وكذا صقلها وفق ظروفها الخاصة على النحو الذي يمكن هذه الأدوات من تحقيق أهداف الوحدات بكفاية ودقة.
- توصي الدراسة الوحدات الاقتصادية بالاعتماد على نظام التحليل المالي في توفير احتياجات متخذي القرارات من المعلومات المهمة والمؤشرات ذات الدلالة التي تساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة؛ لما له من إمكانيات وقدرات في تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات مهمة بالاعتماد على استخدام أدوات وأساليب التحليل المالي في تحليل البيانات. ومرد ذلك موافقة المستجيبين على أهمية استعمال تلك الأدوات والأساليب في اتخاذ القرارات، ووجود الإلمام الكافي الذي يتمتعوا به أفراد العينة حول كيفية استعمال تلك الأدوات وقدرتهم على تفسير نتائج التحليل المال والتأهيل العلمي والعملي الذي يتمتعوا به، الأمر الذي من شأنه تحسين جودة القرارات، كما أن التحليل المالي يزيد من الثقة في المعلومات المنتجة وتفادياً للتقديرات الشخصية التي ينتج عنها في كثير من الأحيان قرارات غير صحيحة.

- لكي يقوم المحلل المالي بتحقيق الأهداف التي يسعى إليها بكل فاعلية، يجب أن يتمتع بدراسة أكاديمية علمية وخبرة عملية تمكنه من فهم ما تعنيه الأرقام والعناصر التي تحتويها القوائم المالية، فضلاً عن إلمامه بكيفية نشوء البيانات المالية والقدرة على تفسير وتوضيح النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال عملية التحليل المالي، في ضوء الإجراءات والمبادئ والسياسات التي استخدمت في سبيل الحصول على تلك البيانات وتحويلها إلى معلومات بعد القيام بعملية التشغيل عليها.

- لابد أن يكون المحلل المالي مؤهلاً تأهيلاً علمياً مناسباً، وملماً بظروف الوحدة الاقتصادية الداخلية والخارجية قبل قيامه بعملية التحليل، فطبيعة عمل التحليل تتطلب من القائم بها أن يكون ملماً بعلوم المحاسبة وإدارة الأعمال والعلوم المرتبطة بها، وهذا شرط أساسي لممارسة التحليل، ولا بد أن يكون أيضاً قادراً على استخدام أنسب الأساليب والوسائل العلمية، للتحليل المالي، بسرعة ودقة ويستطيع الربط بين الموضوعات المختلفة والمفاضلة بين البدائل، ومعرفة سببية المؤشرات المختلفة، ومعرفة أسباب الفروق بين الأرقام وتفسير الدلالات والمؤشرات الكمية التي يتوصل إليها؛ الأمر الذي يسهل الوصول إلى غاية التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

- يتوجب على المحاسب التقرير عن الجوهر الاقتصادي دون الشكل القانوني للصفقات التي تتم داخل الوحدة الاقتصادية المتعلقة بأطراف مرتبطة بها، وأن يقدم جوانب الإفصاح الكافية عنها. فالإفصاح في مثل هذه الحالات يقوم بدور مهم جدا وذلك بإعلام مستخدمي القوائم المالية عن وجود وطبيعة تلك الصفقات، وأنواعها، وحجمها، وقيمتها، وكذا سياسات التسعير المتبعة فيها.

- تعاني بعض النسب المستعملة في التحليل المالي من بعض القصور بحيث تحد من فاعليتها ودورها؛ لذا فعلى المحلل المالي أن يستعمل النسب بتعقل وحذر حتى لا يفقدها مضمونها ويفرغها من قيمتها الحقيقية. ولا يمكنه أن يكوِّن رأيا صائبا أو يتوصل إلى حقائق، إلا إذا تعرف على نقاط الضعف وأخذها في الحسبان.

- يجب الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تكون لها آثار فعلية أو متوقعة على قرارات مستخدمي المعلومات إذا كان إغفال الحدث له تشويه على ما يقدم للمستخدمين. الأمر الذي قد يلحق بهم الضرر؛ نظرا لاعتمادهم في اتخاذ قراراتهم على مخرجات غير جيدة، وأن يكون مضمون الإفصاح مؤكدا بأن القوائم المالية غير مضللة، وهذا ينسجم مع مبدأ الإفصاح الكامل الذي يطالب بأن يحتوي التقرير المالي على حقائق مالية جوهرية بصورة تكفي للتأثير على الحكم الشخصي للقارئ الواعي.

آفاق البحث:

- **تأثير سلوك متخذ القرار على فاعلية نتائج التحليل المالي.**
- **تأثير المتغيرات البيئية المحيطة بالوحدة الاقتصادية على توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات.**

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب:

1 - إبراهيم، قاسم، زياد يحيى السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، (الموصل، الحدباء للطباعة والنشر،2003م).

2 - أبو زيد، كمال خليفة، **مقدمة في المحاسبة المالية**، (بدون دار نشر، 1988).

3 - ابو زيد، محمد خير سليم، **أساليب التحليل الإحصائي باستخدام برمجية SPSS**، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005).

4 - أبو سريع، كمال محمد، **الشركات التجارية في القانون التجاري، ج 1، شركات الأشخاص**، (بدون ناشر، 1984).

5 - آدم، يوحنا عبد آل، صالح الرزق، **المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية المعاصرة**، (ط:2، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2006م).

6 - الإرياني، محمد فضل، عبد الملك إسماعيل حجر، **الأصول النظرية والعملية للمحاسبة المالية**، (ج1: صنعاء، دار الكتب، 2006م).

7 - تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، **تحليل التقارير المالية**، (الرياض، مطابع جامعة الملك سعود، 1995م).

8 - التميمي، محفوظ صالح، **التحليل المالي**، (عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2008).

9 - التوانسة، محمد إبراهيم، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، (ط:3، عمان، مركز طارق للخدمات الجامعية، 2003).

10 -توفيق، جميل أحمد، محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات**، (الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، بدون).

11 -جانيس م. روهيل- اندرسون ستيفن م. براج، **وظيفة المراقب المالي دور المحاسب الإداري**، ترجمة: أحمد محمد زامل، ج2،(الرياض، معهد الإدارة العامة، 2002).

12 -جمعة، أحمد حلمي وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م).

13 -جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2004**، (عمان، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، 2006).

14 -جودة، صلاح، **القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرية**، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ).

15 -حجر، عبد الملك إسماعيل، **نظم المعلومات المحاسبية،** (ط 3: دمشق، دار الفكر، 2004م).

16 -حسبو، هشام احمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبي،** (القاهرة، مكتبة عين شمس، بدون تاريخ).

17 -الحسني، صادق، **التحليل المالي والمحاسبي دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها،** (عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1998).

18 -حسين، أحمد حسين علي، **إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية،** (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006).

19 -ـــــــــــــــــــ، **نظم المعلومات المحاسبي الإطار الفكري والنظم التطبيقية،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003م).

20 -حماد، طارق عبد العال، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م).

21 -حنان، رضوان حلوة، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر،** (عمان، دار وائل للنشر، 2003م).

22 -ـــــــــــــــ، **النموذج المحاسبي المعاصر،** (عمان، دار وائل للنشر، 2003م).

23 -ـــــــــــــــ، **تطور الفكر المحاسبي مدخل نظرية المحاسبة،** (عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، 2003م).

24 -الحناوي، محمد صالح، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006م).

25 -الحناوي، محمد صالح، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية التحليل المالي لمشروعات الأعمال،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005م).

26 -حنفي، عبدا لغفا ر، **الإدارة المالية المعاصرة مدخل اتخاذ القرارات** ، (بيروت، مطابع الأمل، 1990م).

27 -الحيالي، وليد ناجي، محمد عثمان البطم ة، **التحليل المالي الإطار النظري وتطبيقاته العملية،** (عمان، دار حنين للنشر والتوزيع، 1996).

28 -الحيالي، وليد ناجي ، **الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي-منهج علمي وعملي متكامل-،** (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004).

29 -ـــــــــــــــ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي،** (عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2009).

30 -ــــــــــــــــــــ، **المدخل في المحاسبة الإدارية**، (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، مؤسسة مي للطباعة، 1991م).
31 -ــــــــــــــــــــ، **نظرية المحاسبة**، (منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، مؤسسة مي للطباعة، 2007م).
32 -خنفر، مؤيد راضي، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2006).
33 -الخياط، عبد العزيز عزت، **الشركات في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، القسم الثاني**، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1983).
34 -دادي، ناصر، **التحليل المالي**، (الجزائر، دار المحمدية العامة، 1997م).
35 -الدهراوي، كمال الدين، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2006م).
36 -الدهراوي، كمال الدين، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003).
37 -دهمش، نعيم حسين، **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما**، (عمان، معهد الدراسات المصرفية، 1995).
38 -الدوري، مؤيد عبد الرحمن، نور الدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب**، (عمان، دار وائل للنشر، 2003م).
39 -دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الأول، تعريب: أحمد حامد حجاج، (ط2، الرياض، دار المريخ،2003).
40 -دونالد كيسو، جيري ويجانت، **المحاسبة المتوسطة**، الجزء الثاني، تعريب: أحمد حامد حجاج، (ط2، الرياض، دار المريخ للنشر، 2003).
41 -الراوي، خالد، **التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي**، (عمان، دار المسيرة، 2000).
42 -ري إتش جاريسون، إيريك نورين، **المحاسبة الإدارية**، ترجمة: محمد عصام الدين زايد، مراجعة: أحمد حامد حاج،(الرياض، دار المريخ للنشر، 2008م).
43 -ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، **نظرية المحاسبة**، تعريب: خالد علي أحمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2006م).
44 - الزبيدي، حمزة محمود، **الإدارة المالية المتقدمة**، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004م).

45 -الزبيري، حمزة محمود، **التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2000م).

46 -الزعبي، محمد بلال، عباس الطلافحة، **النظام الإحصائيSPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية**، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003).

47 -الزعبي، هيثم محمد، **الإدارة والتحليل المالي** ، (عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م).

48 -الزعبي، محمد بلال، عباس الطلافحة، **النظام الإحصائيSPSS فهم وتحليل البيانات الإحصائية**، (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003).

49 -زياد، رمضان، **أساسيات التحليل المالي في المنشآت التجارية والصناعية والخدماتية تحليل ومناقشات الميزانيات**، (عمان، دار وائل للنشر، 1997).

50 -السامرائي، عدنان هاشم رحيم، **الإدارة المالية منهج تحليلي شامل**، (طرابلس، الجامعة المفتوحة،1997م).

51 -ستيفن أ. موسكوف، ومارك ج سيمكن، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات مفاهيم وتطبيقات**، (الرياض، دار المريخ للنشر، 2002).

52 -السنفي، عبدالله عبدالله، **أساسيات الإدارة المالية**، (صنعاء، دار الحكمة اليمانية،1995م).

53 -شاكر، منير محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، (عمان، دار وائل للنشر، 2005م).

54 -الشديفات، خلدون إبراهيم، **إدارة وتحليل مالي**، (عمان، دار وائل للنشر، بدون).

55 -شمسان، حمود محمد، **الشركات التجارية (الأحكام العامة- شركات الأشخاص-الشركة ذات المسئولية المحدودة) وفقاً للتعديلات الجديدة الصادرة بالقانون رقم (28) لسنة 2004**، (صنعاء، مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2005).

56 -الشنطي، أيمن ، **الإدارة والتحليل المالي**، (عمان، دار البداية للنشر، 2007).

57 شهيب، محمد علي، **الأصول العلمية والتطبيقية لصنع القرارات المالية: دراسة في الفكر الإداري الحديث**، (القاهرة، عابدين، 1986).

58 -شيراز، محمد صالح، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج المجموعة الإحصائية للعلوم الاجتماعيةSPSS** (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، 2009).

59 -الشيرازي، عباس مهدي، **النظرية المحاسبة**، (الكويت، دار السلاسل، 1990).

60 -الصباغ، عماد عبد الوهاب، **علم المعلومات** ، (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004).

61 -ــــــــــــــــــ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها،** (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2000).

62 -الصيح، عبد الحميد مانع، **المحاسبة الدولية الإطار النظري والتطبيق العملي،** (صنعاء، مطابع الأمين للنشر والتوزيع،2002م).

63 - طنيب، محمد شفيق حسين، محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص،** (عمان دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997م).

64 -العامري، محمد علي، **الإدارة المالية،** (عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م).

65 -عباس، علي محمد صالح، **الإدارة المالية،** (عمان، إثراء للنشر والتوزيع، 2008م).

66 -عبد العزيز، سمير محمد، **اقتصاديات الاستثمار- التمويل- التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرارات،** (ط2: الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006).

67 -ــــــــــــ، **اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرارات،** (الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1986م).

68 -عبد اللطيف، ناصر نور الدين، **أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية تحليل القوائم المالية والمحاسبة عن الالتزامات** ، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006).

69 -العريقي، منصور محمد، **طرق البحث: للباحثين في العلوم الإدارية والتسويقية والمالية والمصرفية،** (صنعاء، مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2007).

70 -العريني، محمد فريد، **القانون التجاري المصري، النظرية العامة للشركة، شركات الأشخاص- شركات الأموال،** (الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 2001).

71 -عطا، حيدر محمد علي بني، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة،** (عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007م).

72 -عطية، أحمد صلاح، **مبادئ المحاسبة المالية نظام معلومات لخدمة متخذي القرارات،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2007م).

73 -عطية، ثناء محمد، **نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية،** (القاهرة، ايتراك للنشر والتوزيع، 2002م).

74 -العظمة، محمد أحمد، يوسف عوض العادلي، **المحاسبة المالية،** (مج2، الكويت، ذات السلاسل، 1986م).

75 -العنسي، جمال علي، **الإدارة المالية،** (صنعاء، الأمين للنشر والتوزيع، 2004).

76 -عوض الله، عبد المنعم، وآخرون ، **تحليل ونقد القوائم المالية،** (القاهرة، مركز التعليم المفتوح، 1993).

77 -ـــــــــــــــــــــــ، **تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات وتطوير،** (ط2: القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000).

78 -غراب، إبراهيم سالم محمد، محمود محمد عبد السلام البيومي، **المبادئ الرئيسية بأهم معايير المحاسبة الدولية مع عرض أسس الإفصاح عن البيانات المالية والإيضاحات المتممة لها،** (بدون ناشر، وتاريخ).

79 -غنيم، أحمد، **دور دراسات الجدوى والتحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار والائتمان،** (ط:2، عمان، دار وائل للنشر، 1996م).

80 -قاسم، عبد الرزاق محمد، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية،** (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2004م).

81 -القباني، ثناء على، **نظم المعلومات المحاسبية،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002-2003).

82 -قدي، عبد المجيد، **أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية،** (الجزائر، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، 2009).

83 -كراجه، عبد الحليم، وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس مفاهيم تطبيقات** ، (عمان، دار صفاء للطباعة والنشر، 2000).

84 -الكرخي، مجيد، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية،**(عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007م).

85 -الكيلاني، عثمان وآخرون، **المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية،** (ط: عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003م).

86 - لطفي، أمين السيد أحمد، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2008).

87 -ـــــــــــــــــــــــ، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005).

88 -المرسي، جمال الدين، أحمد عبد الله اللحلح، **الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات،** (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006).

89 -مطر، محمد، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية،** (ط:2، عمان، دار وائل للنشر، 2006م).

90 -ـــــــــــــــ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، (عمان، دار وائل للنشر، 2003).

91 -ـــــــــــــــ، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية،** (عمان، دار وائل للنشر، 2000م).

92 -ميرزا، عباس علي وآخرون، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية دليل وكتاب التنفيذ العملي**، (ط:2، شركة جون وايلي وأبنائه، 2008)،

93 -ناصيف، الياس، **الكامل في قانون التجارة المؤسسة التجارية،** (ط:2 بيروت، منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، 1985).

94 -النجار، عبد العزيز، **أساسيات الإدارة المالية،** (الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 2007م).

95 -النجار، فايز جمعة صالح، **نظم المعلومات الإدارية،** (ط:2، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2007م).

96 -النعيمي، عدنان تايه، أرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة،** (عمان، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، 2008م).

97 -النقيب، كمال عبد العزيز، **مقدمة في نظرية المحاسبة،** (عمان، دار وائل للنشر، 2004).

98 -هندي، منير إبراهيم، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر،** (ط:4، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1999م).

99 -ـــــــــــــــ، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر،** (ط4: المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1994م).

100 -ـــــــــــــــ، **الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء "مدخل حوكمة الشركات"**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2009).

101 -الهواري، سيد، **الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات،** (القاهرة، مكتبة عين شمس، 1975م).

102 -هيني فان جريوننج، **معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق،** ترجمة: طارق حماد، (القاهرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، 2006).

103 -الهيني، صلاح الدين حسين، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS** (عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004).

ب الدوريات:

104 - إبراهيم، أحمد علي،" دور مهنة المحاسبة والمراجعة في بث الثقة والمصداقية في المعلومات المالية المقدمة لهيئة سوق المال لخدمة المستثمر العادي"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد(1)، 1998م.

105 -إبراهيم، درويش مرعي،" تطوير التحليل المالي بالنسب لخدمة أهداف الإدارة مع التطبيق على شركة الدلتا للمقاولات العامة إحدى شركات هيئة القطاع العام للتشييد"، المجلة العلمية لكلية التجارة فرع جامعة الأزهر للبنات، العدد(5)، يناير1988م.

106 -إبراهيم، مجدي بطرس،" مدى فاعلية مؤشرات التحليل المالي في ظل ظروف التضخم"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مج(3)، العدد(1)، 1989م.

107 -إبراهيم، محمد، "الاتجاهات المعاصرة لتحديث نظم ومؤشرات الأداء في الوحدات الاقتصادية"، مجلة البحوث التجارية، مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد(3)، يوليو1999م.

108 -أبو الهنا، سيد فتحي عويس،" استخدام التحليل المالي للقيمة المضافة لتهيئة شركات قطاع الأعمال العام للخصخصة"، الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة ببنها، العدد(1)، 2000م.

109 -الأمين، محمد بدر الدين، الدور الفعال للمعلومات المحاسبية في سوق الوراق المالية بالتطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد(2)، 1996م.

110 -البارودي، شريف محمد، "دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرارات للمتعامل في سوق الأوراق المالية"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد(3)، 1999م.

111 -الباز، مصطفى علي، " مدخل مقترح لتحسين جودة المعلومات المحاسبية لأغراض اتخاذ القرارات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1990م.

112 -باشيخ، عبد اللطيف بن محمد عبد الرحمن، "جدوى المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأسهم السعودي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد (1)، يناير2006م.

113 -التميمي، حسين عبدالله، " استخدامات وسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات في منشآت الأعمال دراسة ميدانية لعينة من الشركات الصناعية والتجارية في اليمن"، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة بسلطنة عمان، العدد(69)، يونيو 1997.

114 -جربوع، يوسف محمود، " مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي وضع إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله الحقيقي"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد(1)، 2005م.

115 -جهماني، عمر حسين، "مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني"، مجلة الإدارة العامة، الرياض، مج(41)، العدد(1)، إبريل2001م.

116 -حربي، جلال عبد الحليم،" الأساليب الكمية المستخدمة في التحليل المالي لشركات التأمينات العامة"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد(68)، 2007م.

117 -حسن، محمد حسين أحمد،" التحليل المالي بالأهداف كمدخل لتقييم الأداء الاستثماري في البنوك التجارية دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد(1)،1995م.

118 -حسن، وصفي عبد الفتاح، "دور المحاسبة في تحقيق أهداف الخصخصة دراسة مقارنة لتقييم التجربة المصرية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد (2)، مج، 33، سبتمبير1996.

119 -الحسني، صادق محمد حسين، "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي"، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، جامعة مؤتة، العدد السادس، كانون أول 1995م.

120 -حماد، طارق عبد العال، إطار محاسبي مقترح لقياس فعالية نوعية الدخل وأثره على اتخاذ القرارات دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد(3)، يوليو2003م.

121 -حميدة، عيد محمود، "أثر المعلومات المحاسبية في سلوك متخذ قرارات الاستثمار في الأسهم دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد(2)، إبريل 2001م.

122 -ــــــــــــــــ،" تقييم فاعلية الإفصاح عن الأداء المالي للشركات المساهمة السعودية دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، أبريل2001م.

123 -الخطيب، أحمد، "دور الإفصاح المحاسبي في صنع واتخاذ القرارات للمتعامل في سوق الأوراق المالية"، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، العدد(3)، 1999م.

124 -الخطيب، خالد، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(18)، العدد الثاني، 2002م.

125 -دبيان، عبد المقصود محمد، " متطلبات الإفصاح عن الأداء المالي والمستقبلي في القوائم المالية المنشورة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، مج 24، 1987.

126 -درويش، عبد الناصر محمد سيد، " دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة- فرع بني سويف- جامعة القاهرة، عدد(2)، يوليو2003م.

127 -الراوي، حكمت أحمد، ناجي عارف ناجي،" استخدامات النسب المالية في عملية إتخاذ القرارات في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردني"، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة بسلطنة عمان، العدد(101)، يونيو2005م.

128 -رشاد، محمد رأفت محمد، " تقييم الأداء المالي في بعض شركات الأدوية بمقياس القيمة المضافة للمساهم(S V A)"، مجلة البحوث التجارية، مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد(إبريل، يوليو، أكتوبر)، 2003م.

129 -سالم، أحمد تمام محمد، "التحليل المالي والمحاسبي للتمويل بالاستئجار، المجلة العلمية، جامعة الأزهر، العدد(20)، يوليو2004م.

130 -السوافري، تطوير النموذج المحاسبي لقياس وتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية الخدمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد(2)، المجلد(40)، سبتمبر2003م.

131 -الشامي، مصطفى أحمد، "التقرير عن الأداء المالي بهدف مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، العدد(3،4)، 1997م.

132 -__________، "دور البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتنشيط حركة سوق الأوراق المالي"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد(3)، يوليو1992م.

133 -الشامي، مصطفى علي نبيل، "التحليل المحاسبي كنظام للمعلومات لتقييم الأداء واتخاذ القرارات في صناعة الفندقة دراسة نظرية وتطبيقية"، مجلة الدراسات والبحوث العلمية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، العدد(1)، 2000م.

134 -شتا، علي أبو الفتوح أحمد، "مدخل التقويم المحاسبي للشركات العامة في ظل استراتيجيات خصخصة الملكية بين النظرية والتطبيق"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.

135 -الصعيدي إبراهيم أحمد، "دور نظم المعلومات المحاسبية والإدارية في تخصيص الموارد وترشيد الإنفاق منهج مقترح لتطوير كفاءة وفاعلية نظرية الأموال المخصصة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 1985م.

136 -الصيح، عبد الحميد مانع،" أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية"، المجلة العربية للمحاسبة، مج(8)، العدد(1)، مايو2005م.

137 -طاحون، محمد عبد الحميد،" المشكلات المحاسبية في إعداد القوائم المالية المستقبلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مج(40)، العدد(2)، سبتمبر2003م.

138 -طنيش، خليفة علي، "أهمية التحليل المالي لمراقب الحسابات كمدخل لتقويم أداء المنشآت الصناعية ومراقبة تكاليفها في مجال الإنتاج والتسويق"، مجلة الرقابة المالية، العدد (34) يونيو1999م.

139 -عبد الخالق، أحمد فؤاد،" قياس كمية وقيمة المعلومات في نظم اتخاذ القرارات"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، العدد(24)، 1977م.

140 -عبد العزيز، جلال عبد الفتاح،" معدلات التحليل المالي كمؤشر لتحديد درجة مخاطرة الاستثمار في الصناعات المختلفة"، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، جامعة الأزهر، العدد(2)، أكتوبر1985م.

141 -عبد الغني، محمد محمد، " القياس والإفصاح المحاسبي عن الأحداث الطارئة في تاريخ الميزانية دراسة نظرية وتطبيقية عن بعض شركات الكيماويات بالبورصة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد 37، سبتمبر 2000.

142 -عطوة، الشحات محمد، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد الإختيار لنماذج التقنية في المشروعات الاستثمارية في مصر"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد(2)، 1995.

143 -علي، عبد الوهاب نصر، "دراسة تحليلية لدور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإدارة بشأن إستراتيجية ريادة سوق المنتج"، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد(1)، 1994م.

144 -العوام، عاطف محمد، " مقومات العرض المحايد للقوائم المالية وأثرها على واجبات مراقب الحسابات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مجلة التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير 1998.

145 -___________،" التحليل المالي كأداة للتخطيط الاستراتيجي في البنوك"، البنك المركزي المصري، معهد الدراسات المصرفية، دار طباعة النقد، 94/93.

146 -عوض الله، عبد المنعم، مغزى التقييم المالي باستخدام نماذج الاشتقاق الرياضي لمعدلات العائد الداخلي على الاستثمار في حالة التدفقات النقدية المستمرة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد (2)، 1987م.

147 -فراج، عثمان محمد ياسين، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنتاج في الوحدات الاقتصادية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة أسيوط، العدد(2)، ديسمبر 1991م.

148 -القاضي، محمد بهاء الدين بديع، " إعداد التقارير المالية لتقييم الأداء واتخاذ القرارات في شركات قطاع الأعمال"، المجلة العلمية، جامعة الأزهر، العدد(10)، يناير 1993م.

149 -القباني، ثناء علي، "دور النسب المالية في تقدير مستقبل المشروعات مع التطبيق على قطاع الصناعات الهندسية المصري"، آفاق جديدة، جامعة المنوفية، العدد(1)، يناير 1993م.

150 -كردي، خليل عبد الفتاح، " خصائص نظام المعلومات المحاسبي في بعض المنشآت الصناعية السعودية"، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الرياض، المجلد السابع 1979-1980م.

151 -لطفي، ليلى محمد، "المعايير المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح الخاصة بالاستثمارات في أوراق مالية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، إبريل 2003م.

152 -مبارز، شعبان يوسف،" استخدام المؤشرات والنسب المالية والمحاسبية في تقييم أداء أسواق الأوراق المالية مع التطبيق على سوق مسقط للأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية(العلوم الإدارية)، جامعة القاهرة بني سويف، العدد(1)، يناير 1995م.

153 -محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح،" دور القوائم البينية في ترشيد قرارات الاستثمار بسوق الأوراق المالية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ببني سويف، العدد(11)، يوليو 1995م.

154 -محمد، كمال الدين علي، "نموذج مقترح لاتخاذ القرارات الإستراتيجية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، ملحق العدد(2)، 1994م.

155 -محمود، سمير عبد الغني،" تدعيم استخدام الأساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي من جانب المراجع الخارجي لخدمة أهداف المراجعة التحليلية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، كلية التجارة فرع بنها، العدد(1)، 2003م.
156 -محمود، عبد الحميد أحمد، " أهداف التقارير المالية في ظل المدخل النفعي عرض وتحليل وتقييم"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، مجلد(11)، العدد(2)، ديسمبر1997م.
157 -مظهر، مصطفى كمال إسماعيل،" دور النسب المالية في تقدير مستقبل قطاع التأمين في جمهورية مصر العربية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، كلية التجارة بسوهاج، مج(11)، العدد(2)، ديسمبر1997م.
158 -الملحم، عدنان بن عبد الله،" معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية- دراسة ميدانية"، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، مملكة البحرين، مج(6)، العدد(1)، مايو2003م.
159 -النعامي، علي سليمان، " دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الإدارية في قطاع المقاولات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الثاني 2004.
160 -هديب، مصطفى، "التحليل المالي باستخدام التنبؤ بالإفلاس مع التطبيق على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد(4)، اكتوبر2004م.
161 -هلالي، حسين مصطفى، "قياس فعالية المعلومات المحاسبية في الإفصاح والتنبؤ بالمخاطر السوقية للأسهم دراسة اختباريه على عينة من الشركات المدرجة في سوق القاهرة للأوراق المالية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد(1)، 1998م.
162 -هويدي، علي محمد حسن، "القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان: دراسة اختبارية"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد(1)، يناير1993م.
163 -ـــــــــــــــــــــــ، "مستوى الإفصاح في التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة غير المالية دراسة اختباريه"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول 1999م.

164 –ـــــــــــــــــــــــــــــ،" القوائم المالية كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان: دراسة اختباريه"، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة جامعة المنوفية، العدد الأول، يناير1993م.
165 –الوحش، موسى،" الإفصاح المالي ودوره في خدمة الاقتصاد"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي المهني السادس بعنوان المحاسبة في خدمة الاقتصاد للفترة 22–23 سبتمبر 2004، عمان، الأردن.
166 –الوني، مأمون، "التحليل المالي باستخدام النسب المالية"، مجلة شؤون الإدارة الحديثة ، العدد الرابع كانون الثاني، دمشق، 1982م.

ج: الرسائل العلمية:

167 –إسماعيل، نجلاء إسماعيل حافظ،" تطوير أساليب التحليل المالي المطبقة في الجهاز المركزي للمحاسبات لتقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،1988م).
168 –بالحاح، سمير البهلول ميلود،" العوامل المؤثرة على الإفصاح الاختياري دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية بالأردن، 2006م).
169 –البحر، حصة محمد أحمد، "التحليل المحاسبي بغرض اتخاذ القرارات في مجال الإنتاج والتسويق دراسة ميدانية في الشركات المساهمة الكويتية "، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982م).
170 –سمسوم، صليحة، "أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية دراسة مقارنة بين الوحدات الإنتاجية للمؤسسة الوطنية للمواد الدسمة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001).
171 –الشرايري، على خلقي عدنان،" دور التحليل المحاسبي في ترشيد قرارات الاندماج دراسة تطبيقية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، 1994م).
172 –الصيّاد، هادي أحمد محمد، " دراسة طرق تقييم أصول المنشآت العامة المحولة إلى الخصخصة في الجمهورية اليمنية –دراسة حالة–"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006).

173 -الصيح، عبد الحميد مانع علي،" المعايير المحاسبة الدولية دراسة في مدى استخدامها وملاءمتها للتطبيق في الجمهورية اليمنية"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، 1998).
174 -عبد الله، علي خلف، " التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، (رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك،2008).
175 -عصفور، محمد ذا النون عبد الكريم، " تقييم مدى الالتزام بمتطلبات وقواعد الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وانعكاساته على أسعار الأسهم في بورصة عمان -دراسة تطبيقية-"، (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم المالية والمصرفية بالأردن، 2005).
176 -عطية، صبري إسحاق،" دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية-دراسة تطبيقية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، 1999).
177 -عطية، هاشم أحمد، إطار مقترح لتطوير معلومات المحاسبة الإدارية وزيادة فاعلية دور المحاسب الإداري في اتخاذ القرارات- دراسة تطبيقية، (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، 1997).
178 -المهندي، محمد عبد الله علي، " أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، 2004).
179 -الهواري، ناهد محمد يسرى عبد الحميد، "دور التحليل المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة تطبيقية"، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1987).

د- الوثائق الحكومية:

180 -آرثر أندرسن، دراسة وتقييم مهنة المحاسبة والمراجعة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، (صنعاء، 1996)، الشريحة الثالثة.
181 -الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، توصيات الندوة الخاصة بعرض الدراسة التقييمية لمهارات وتطبيقات المحاسبة والمراجعة في الجمهورية اليمنية، 1997.

هـــ ـــ القوانين:

182 –الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، عدد(22)، قرار جمهوري رقم (14) بشأن قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998.

183 –الجمهورية اليمنية، الجريدة الرسمية، عدد(26)، قرار جمهوري رقم (7) بشأن الشركات التجارية رقم (28) لسنة 2004.

ثانياً: المراجع الأجنبية

A: Books:

184- Accounting Principles Bord, Statement No,4 " Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statement of Business Enterprises ", 1970.

185- Belkaoui Ahmed, **Accounting Theory,** 3rd Edition Dryden press, 1994.

186- Bernstein A. Leopold, **Financial Statement Analysis, Theory application and Interpretation, (**Home wood, Illionis, Richard, D. Irwin Inc, 1983).

187- **David E. Vance, Financial Analysis And Decision Making** Tools and Techniques to Solve Financial Problems and Make Effective Business Decisions,(New York, The McGraw-Hill Companies, 2003).

188- David F. Fetyko, **Financial Accounting Concepts and Principles,** (Boston, Wadsworth Inc, 1980).

189- Eldon S., Hendrickson, **Accounting Theory**, Home Wood, Illinois, Richard D., Irwin, 1982.

190- FASB Qualitative Characteristics of Accounting Information ", Statement of Financial Accounting Concepts No.2 (Stamford, conn: FASB, May 1970).

191- Foster, George, **Financial Statement Analysis**, Prentice-hall, new Teroey 1978.

192- Glautier, M. & Underdown, B., **Accounting Theory and Practice,** (4th edition, London, Pitman Publishing LTD, 1991).

193- John. N. Myer, **Financial Statement Analysis, (**Englewood cliffs, New Tersey prentice-hall, Inc. 1969).

194- Laudon, K. C. and J. P Laudon, **Essential of Management Information Systems, (**Englewood Ciffs, NJ, Prentice Hall, 1995).

195- Lev, Baruch**, Financial Statement Analysis**, Prentice-hall, 1974.

196- Mcleod, R. Jr, **Management Information Systems Concepts,** (New York, Macmillan, 1994).

197- UMA, Sekaran, **Research Method for Business: A skill-Building Approach,** (2nd Edition, New York, John Wiley & Sons, 1992).

B: Articles:

198- Ahmed, K & Nicholls, D. "The Impact of Non-financial Bank Characteristics on Mandatory Disclosure Compliance in Developing Countries: The case of Bangladesh, International Journal of Accounting, 1994, 29(1).

199- Archer S. H; & Choate G. M. Financial Management, New York. John Wiley and son. 1979. American Accounting Association, " Report of Committee on Accounting and Information System", The Accounting Review Supplement, to Vol. XLVI. 1981.

200- Donald V. moster, " The Effect of output Interference, Availability, and Accounting Information on Investors‹ Predictive Judgments ", The Accounting Review ,Vol. LXIV, No.3 July 1989.

201- Frederick D.S. Choi, "Financial Disclosure and Entry to the European Capital Market" Journal of Accounting Research, Vol. 11 (2) Autumn, 1972.

202- James C. Gaa, "User Primacy in Corporate Financial Reporting: A Social Contract Approach", Accounting Review, Vol. LXI, No.3 July 1986.

203- Lang, M. & Lundholm, R., "Cross-sectional Determinants of Analyst Ratings of Corporate Disclosure", Journal of Accounting Research , 31(2) 1993.

204- Pernan S. and Jane .Q.Financial Statement Analysis the prediction of stock Returns, Journal of Accounting and Economies, Autumn, 1989.

205- Tai,B.Y. et al, "Non-Compliance with Disclosure Requirements in Financial statements: The case of Hong Kong Companies", International Journal of Accounting,

206- Wallace, R. S., et al, "The Relationship Between The comprehensiveness in Spin", Accounting and Business Research, 1994, 25(97).

207- Wallace, R.S.O. "Corporate Financial Reporting in Nigeria", Accounting and Business, Vol,18.No(72), 1988.

C: Electronic Sources

208- http://star-alger.1fr1.net/montada-f14/topic-t1290.htm.

209- http://almohasb1.blogspot.com/2009/04/financial-analysis.html.

210- http://arabic.asc-development.com/Main.aspx?code=884.

211- http://www.westga.edu/~bquest/2000/dowjones.html.

212- http://business-school.exeter.ac.uk/programmes/postgraduate/finance/msc_ffm/.

213- http://college.cengage.com/business/resources/casestudies/students/financial.htm.

214- http://www.infotechaccountants.com/forums/showthread.php/128-التحليل-المالي-لأغراض-التمويل.

215- http://arabic.business.maktoob.com/NewsDetails-20070423242595-.htm

216- http://www.paaa.ps/vb/showthread.php?p=8

217- http://www.sustech.edu/SudanNewAR/thesis2AR.php?coll_no=6&id=769

218- http://dzayerna.net/vb/showthread.php?p=258901

219- http://etudiantdz.com/vb/t1043.html

220- http://sms.henawhenak.com/vb/showthread.php?p=2090

221- http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=8268

222- http://www.oldamasc.com/vb/archive/index.php/t-47294.html

223- http://www.ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Students/FemaleStds/OleshahCenter/CollegesAndDeps/AdminScienceCollege/DeptCollege

قائمة الملاحق

جدول رقم(22)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين لقائمة الاستبيان

م	الاسم	اللقب العلمي	جهة العمل والتخصص
1	أ.د/عبد الله عبد الله السنفي	أستاذ مشارك	جامعة صنعاء، ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة(إدارة مالية)
2	أ.د/عبد الملك إسماعيل حجر	أستاذ مشارك	جامعة صنعاء، (محاسبة ونظم محاسبية)
3	د/عبد المجيد قدي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر
4	د/ أحمد زغدار	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر
5	د / بشير كشرود	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر
6	د/ سيد عاشور	أستاذ مساعد	جامعة القاهرة(إحصاء)
7	د/ جلال الأشعري	أستاذ مساعد	جامعة صنعاء(إحصاء)
8	أ/ علي الحميري	ماجستير إدارة أعمال	معهد العلوم الإدارية بصنعاء

جدول رقم (23)

قائمة الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامــعــة الجـــزائــر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع: تقديم الاستقصاء

السيد الفاضل/... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.......وبعد،،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة ميدانية على الوحدات الاقتصادية العاملة في الجمهورية اليمنية، بغية الحصول على شهادة الدكتوراه في النقود والمالية والموسومة بـ **" أهمية التحليل المالي كنظام للمعلومات في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات المالية".**

تهدف الدراسة إلى معرفة آراء السادة المبحوثين في الوحدات الاقتصادية المختلفة حول مدى ملاءمة مخرجات القوائم المالية وتوفر جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها، وبالتالي معرفة مدى الاعتماد عليها كمدخلات لعملية التحليل المالي، الأمر الذي يحقق كفاءة التحليل المالي كنظام للمعلومات، وفاعلية مخرجاته من خلال توفير البيانات والمعلومات بالخصائص والنوعية التي يحتاجها متخذ القرار سواء في معرفة كفاءة الأداء أو الحكم على المقدرة المالية للوحدة أو التنبؤ بالفشل أو غيرها، وبما يسمح باتخاذ قرارات أفضل من جانب مستخدمي هذه المعلومات.

ولاشك أنكم تقدرون الفائدة التي تعود على الدراسة والباحث باهتمامكم مقدراً مجهودكم الكريم في الحرص على القراءة المتأنية على فقرات الاستبانة وملئ كافة البيانات الواردة فيها، وذلك بالتأشير على العبارات التي تعكس رأيكم بوضع علامة(√)في المكان المناسب. علما أن كافة البيانات ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

نشكركم على تخصيص بعض من وقتكم الثمين في تطوير ودعم البحث العلمي بما ستدلون به من معلومات سيستفاد منها في الواقع العملي.

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير،،،،،،،،

المشرف الأستاذ الدكتور/	**الباحث/**
الطيب ياسين	**هادي أحمد الصيّاد**

777792557

بعض المصطلحات التي قد يحتاج المبحوث إلى توضيحها:

قيمة استرجاعية: تعني التغذية العكسية وتتمثل في المعلومات التي تساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي صحة نتائج القرارات التي بُنيت على هذه التوقعات.

التحليل المالي: عملية إجرائية لنظام المعلومات المحاسبي بهدف تقديم معلومات من واقع القوائم المالية المنشورة، ومعلومات مالية أخرى وغير مالية وبالتالي يعتمد عليه كنظام لتشغيل البيانات والمعلومات يهدف مساعدة متخذ القرار في التوصل إلى حقيقة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية، وتقييم أدائها، والتنبؤ بمستقبلها.

التحليل الرأسي: يعني دراسة عناصر ميزانية واحدة لوحدة اقتصادية معينة من خلال تحويل الأرقام المطلقة بقائمة المركز المالي إلى نسبة مئوية، وهذا يعني إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها.

القوة الإيرادية: تعني قدرة الاستثمار المحدد على تحقيق عائد معين نتيجة المخاطرة بالأموال واستخدامها في النشاطات والعمليات المخطط لها لتحقيق الأهداف. وتعتمد على تحديد قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأرباح على مؤشرين: الأول، سرعة معدل دوران الأصول الذي يشير إلى قدرة الأصول على توليد مبيعات. والثاني، حافة ربح العمليات المتحقق، الذي يعني معدل العائد على كل ريال من المبيعات.

تقييم الأداء: التحقق من مدى نجاح الوحدة الاقتصادية في القيام بعملياتها بكفاءة وتحقيق أهدافها المنشودة.

الأساليب الإحصائية: تستخدم في عملية التحليل المالي وأهم هذه الطرق طريقة الارتباط والانحدار، طريقة البرامج الخطية، وطريقة المصفوفات الرياضية.

الصفقات مع الأطراف المؤثرة: الأطراف التي لها قدرة على التأثير بصورة جوهرية كما هو حاصل في الصفقات التي تتم بين شركة قابضة وشركاتها التابعة أو في الشركات التابعة فيما بينها، أو الوحدة وملاكها أو مديريها وأقاربهم

مستوى الإفصاح: الإفصاح العادل يتطلب اختيار وتطبيق سياسات محاسبية مقبولة، وتقديم معلومات بطريقة مناسبة، وموثوق بها، وقابلة للمقارنة وسهلة الفهم، لتمكين الأطراف ذات العلاقة من فهم تأثير أي عمليات، أو أحداث أو ظروف معينة على المركز والأداء المالي للوحدة الاقتصادية محل الدراسة.

الاحتمالات الطارئة: تتمثل في أوضاع أو حالات قائمة بتاريخ إعداد الميزانية العمومية وحدوثها محتمل وشروط تحققها بتحقق تلك الاحتمالات أو عدم تحققها مستقبلا.

الأحداث اللاحقة الأحداث التي تحدث خلال الفترة الزمنية الواقعة بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة عليها ونشرها.

البنود المشروطة والارتباطات العمليات التي تقوم بها الوحدة بغرض تحقيق مكاسب أو تلتزم ببعض الارتباطات مما قد ينشأ عنها خسائر، وتسمى تلك العمليات مكاسب أو خسائر مشروطة، ومن أمثلتها: الدعاوى القضائية، ضمانات الديون وغيرها من الضمانات، عمليات الربط الضريبي المحتملة، إعادة التفاوض حول العقود الحكومية، أو بيع حسابات القبض بشرط الاسترداد أو غيره.

أولا: معلومات عامة

1) نوع الوحدة الاقتصادية: عامة ☐ خاصة ☐ مختلطة ☐

2)اسم الوحدة الاقتصادية (اختياري): ....

3) سنة إنشاء الوحدة الاقتصادية: ....

4) عدد فروع الوحدة الاقتصادية: ....

5) عدد العمال: ....

6) طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية: صناعية ☐ تجارية ☐

مقاولات ☐ خدمية ☐

7) الوظيفة:

أ) معدي القوائم المالية: (مدير مالي ☐ محلل مالي ☐ مدقق داخلي ☐

محاسب ☐ مدقق خارجي ☐)

ب) مستخدمي القوائم المالية:

مستخدم داخلي(إدارة عليا ☐ إدارة تنفيذية ☐ مساهم ☐)

مستخدم خارجي(مستثمر ☐ مقرض في بنك ☐ مورد أو دائن ☐)

8)الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية: ....

9) العمر:...

10) المؤهل: ....

11)التخصص: ....

12)عدد سنوات الخبرة العملية...

البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1- يتم الاعتماد على معايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية.					
2- يمكن الوثوق في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية التي تعد بموجب التكلفة التاريخية للقيام بعملية التحليل.					
3- يمكن الحصول على بيانات القوائم المالية المستعملة في عملية التحليل بسهولة.					
4- تتميز الطرق المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية بالثبات عبر السنوات.					
5- توفر القوائم المالية بيانات عن القيم الجارية والاستبدالية للأصل جنبا إلى جنب مع التكلفة التاريخية.					
6- يتم المصادقة على القوائم المالية سنويا من قبل مراجع خارجي مستقل.					
7- يسمح بالاجتهادات الشخصية في إعداد مضمون القوائم المالية.					
8- الحصول على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب عنصر مهم في عملية اتخاذ القرار.					
9- تحتوي القوائم المالية على معلومات تسمح بالتنبؤ بالأحداث المستقبلية.					
10- توفر القوائم المالية معلومات تمكن من تخفيض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار.					
11- للمعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية قيمة استرجاعية تساعد متخذ القرار في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة.					
12- تعبر مخرجات النظام المحاسبي عن الأحداث التي تتم داخل وخارج الوحدة بدقة.					
13- معلومات القوائم المالية تقيس الأحداث الاقتصادية بطريقة موضوعية ومحايدة.					
14- المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المنشورة تحقق قابلية المقارنة.					
15- تحتوي القوائم المالية على معظم المعلومات المحاسبية اللازمة لعملية التحليل المالي.					
16- المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية تسمح بتصحيح انحرافات نتائج تنفيذ القرارات المالية.					
17- للمعلومات التي يتم الحصول عليها من القوائم المالية مقدرة على إحداث تغيير في اتجاه متخذ القرار.					

البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
18- يتم بالضرورة إعادة تبويب وتصنيف بيانات القوائم المالية بما يتفق وأغراض التحليل المالي.					
19- يتم استخدام الأساليب الإحصائية في عملية التحليل المالي عند الضرورة.					
20- إن التوسع في تطبيق وسائل التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات من قبل الإدارة يعتبر أمرا غير ضروري.					
21- يتم التركيز أكثر على القرارات التي لها صدى مالي عند إجراء عملية التحليل المالي.					
22-يتم استخدام المقارنة بين القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات في الوحدة التي أعمل فيها.					
23- يتم استخدام التحليل الرأسي في عملية اتخاذ القرارات في الوحدة التي أعمل فيها.					
24-ما يتم استعماله من أدوات التحليل المالي لا يفي بأغراض اتخاذ القرارات لاسيما في مجال الاستثمار والتمويل.					
25- يعتمد على طريقة الارتباط والانحدار في معرفة مدى تأثر بعض بنود القوائم المالية ببعضها الآخر.					
26- يعكس موقع الإدارة المالية في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية مدى الاهتمام بالتحليل المالي.					
27- وجود الوعي الكافي لدى قيادة الوحدة الاقتصادية بأهمية التحليل المالي، يمكنهم الاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ قرارات أفضل.					
28- استخدام التحليل المالي بفاعلية يتطلب قدرات ومهارات عالية.					
29-عند القيام بعملية التحليل المالي تكتفي الوحدة في اتخاذ القرارات بلستعمال النسب المالية فقط.					
30- تستعين الوحد ة بالمحللين الماليين المختصين من جهات خارجية عند اتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية.					
31- استخراج نسب السيولة تمكن من معرفة القدرة على مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل.					
32- تحدد نسب الربحية والسيولة مدى الإمكانية في الحصول على القروض طويلة الأجل وسدادها.					
33- اعتماد المستثمرين على تحليل نسب الربحية يمكنهم من معرفة مدى النجاح في إدارة الأصول بكفاءة.					
34- اعتماد الملاك على دراسة النسب المالية لبنود القوائم المالية في سلاسل زمنية يساعدهم في تقييم الوضع المالي المستقبلي.					
35- استخراج نسب الدوران تظهر مدى الكفاءة في تشغيل الأصول والخصوم.					

البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
36- اعتماد المستثمرين والمقرضين على نسب هيكل رأس المال والربحية في معرفة القدرة المالية للوحدة الاقتصادية وإنجازاتها في الأجل الطويل.					
37- تمكن نتائج التحليل المالي من توفير المعلومات المهمة للأطراف الخارجية المستفيدة من التحليل.					
38- اعتماد الإدارة المالية على نسب الربحية في معرفة مدى القدرة على توليد الأرباح من المبيعات ومن الأصول المستثمرة.					
39- اعتماد الملاك والمساهمين على نسبة الربح إلى المبيعات في معرفة مستوى كفاءة الإدارة في تسيير سياساتها المالية.					
40- عندما يتساوى معدل العائد على الاستثمار مع معدل الفائدة في السوق، فهذا مؤشر على عدم كفاءة الإدارة في استثمارها لرأس المال المستثمر.					
41-عندما تزيد نسبة التمويل الخارجي على 50% من مجموع الموجودات، يعني ذلك تغليب مصلحة الدائنين على مصلحة الملاك.					
42- تحدد نسب الهيكل المالي مدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، و بالتالي معرفة كفاءة الإدارة في استثمار الأموال المملوكة والمقترضة.					
43- يوفر التحليل المالي معلومات مالية كافية عن التنبؤ بالقوة الإيرادية.					
44- يعتمد على التحليل المالي في معرفة كفاءة الإدارة في استغلال موارد الوحدة الاقتصادية.					
45- يمكّن التحليل المالي من استخراج مؤشرات مفيدة تقيس القدرة المالية للوحدة الاقتصادية.					
46-يساعد التحليل المالي في توفير معلومات تفيد في التنبؤ بالفشل.					
47- يسهل التحليل المالي في الحصول على تقارير عن نتائج التدفقات النقدية.					
48- يوفر التحليل المالي معلومات تزيد من فاعلية تقييم الأداء.					
49- يسهم التحليل المالي في توفير مؤشرات تحدد المسؤولية عن الاختلاف بين المخطط والفعلي.					
الفقرات التالية يجيب عليها خاصة بمعدي القوائم المالية:					

البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
50- فلعلية القرارات المالية مرهونة على مستوى الإفصاح في القوائم المالية.					
51- تؤثر التشريعات والنظم المعمول بها على أسلوب العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية.					
52- يتم الإفصاح في القوائم المالية المنشورة عن المعلومات والبيانات التي لها آثار متوقعة على قرارات مستخدمي المعلومات.					
53- تفصح القوائم المالية عن مؤشرات التغير في المستوى العام للأسعار.					
54- اختلاف طرق القياس من سنة لأخرى يقلل من موضوعية المؤشرات التي يتوصل إليها المحلل المالي.					
55- تؤثر التغيرات في المبادئ المحاسبية على موضوعية المؤشرات المالية.					
56- يتم الاعتراف بالاحتمالات الطارئة في متن قائمة الدخل عند وجود درجة معقولة من الموثوقية في وقوع الحدث وإمكانية قياسه.					
57- يكتفى بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة في هوامش القوائم المالية إذا لم تؤثر تلك الأحداث على حالة الموجودات والمطلوبات بتاريخ إعداد الميزانية العمومية.					
58- تفصح القوائم المالية عن البنود المشروطة والارتباطات التي قد تنشأ عنها خسائر أو تتحقق منها مكاسب.					
59- تفصح القوائم المالية عن وجود وطبيعة الصفقات مع الأطراف المرتبطة بالوحدة ذات التأثير وعن حجمها وسياسة تسعيرها.					
60- يتم إعادة تقويم بعض بنود القوائم المالية لاسيما التي لها مخصصات.					

Case Processing Summary

%	N		
86.6	149	Valid	Cases
13.4	23	Excluded(a)	
100.0	172	Total	

a Listwise deletion based on all variables in the procedure.

جدول رقم (24)

جدول الفاكرونباخ (اختبار مصداقية ثبات عينة الدراسة) كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

Reliability Statistics

N of Items	Cronbach's Alpha
60	.905

جدول رقم (25)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع وطبيعة عمل الوحدة الاقتصادية كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

kind * طبيعةالوحدة Crosstabulation

Total	طبيعةالوحدة						
صناعية	خدمية	مقاولات	تجارية	صناعية			
63	32	6	17	8	Count	عامة	Kind
36.6%	18.6%	3.5%	9.9%	4.7%	% of Total		
103	53	12	21	17	Count	خاصة	
59.9%	30.8%	7.0%	12.2%	9.9%	% of Total		
6	1	1	1	3	Count	مختلطة	
3.5%	.6%	.6%	.6%	1.7%	% of Total		
172	86	19	39	28	Count	Total	
100.0%	50.0%	11.0%	22.7%	16.3%	% of Total		

Statistics

العمر

172	Valid	N
0	Missing	

جدول رقم (26)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب أعمارهم كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
26.2	26.2	26.2	45	20-30	Valid
82.0	55.8	55.8	96	31-40	
100.0	18.0	18.0	31	41- فأكثر	
	100.0	100.0	172	Total	

جدول رقم (27)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مدة الخبرة كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
38.4	38.4	38.4	66	1-9	Valid
93.0	54.7	54.7	94	10-19	
100.0	7.0	7.0	12	20-فأكثر	
	100.0	100.0	172	Total	

جدول رقم (28)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
94.2	94.2	94.2	162	بكالوريوس	Valid
99.4	5.2	5.2	9	ماجستير	
100.0	.6	.6	1	دكتوراه	
	100.0	100.0	172	Total	

جدول رقم (29)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency		
86.6	86.6	86.6	149	محاسبة	Valid
96.5	9.9	9.9	17	ادارة	
100.0	3.5	3.5	6	اخرى	
	100.0	100.0	172	Total	

جدول رقم (30)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة بشأن مدى أهمية توافر صدق وسلامة القوائم المالية وتأثيرهما على نتائج التحليل المالي كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A01	172	4.22	.674
A02	172	3.68	.903
A03	172	3.80	.792
A04	172	4.15	.690
A05	172	2.88	1.099
A06	172	4.51	.577
A07	172	2.88	.938
الإجمالي	172	3.7309	.41938
Valid N (listwise)	172		

جدول رقم (31)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة بشأن أهمية توافر الخصائص الرئيسية والنوعية في المعلومات المحاسبية لتأثيرها على كفاءة وفاعلية القرارات المالية كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A08	172	4.64	.494
A09	172	3.81	.852
A10	172	3.92	.670
A11	172	3.77	.752
A12	172	3.37	.925
A13	172	3.57	.831
A14	172	4.11	.556
A15	172	3.88	.766
A16	172	3.72	.804
A17	172	3.99	.626
الإجمالي	172	3.8785	.44637
Valid N (listwise)	172		

جدول رقم (32)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة بشأن أهمية استعمال أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
B01	172	3.51	.970
B02	172	3.73	.866
B03	172	2.45	.874
B04	172	3.83	.826
B05	172	3.87	.821
B06	172	3.47	.848
B07	172	3.27	.817
B08	172	3.16	.807
B09	172	3.76	.830
B10	172	4.37	.592
B11	172	4.41	.628
B12	172	3.13	.961
B13	172	3.20	.949
الإجمالي	172	3.5505	.34233
Valid N (listwise)	172		

جدول رقم (33)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إلمامهم بكيفية احتساب النسب المالية وقدرتهم على تفسير النتائج كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

المتغيرات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
C01	172	4.24	.578
C02	172	3.97	.741
C03	172	3.97	.688
C04	172	3.95	.624
C05	172	4.07	.645
C06	172	3.87	.672
C07	172	4.17	.545
C08	172	3.96	.670
C09	172	3.84	.699
C10	172	3.56	.832
C11	172	3.78	.753
C12	172	3.89	.567
الإجمالي	172	3.9390	.40182
Valid N (listwise)	172		

جدول رقم (34)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة بشأن إمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات
.601	3.91	172	D01
.562	4.15	172	D02
.579	4.20	172	D03
.669	4.09	172	D04
.670	4.03	172	D05
.646	4.15	172	D06
.753	3.98	172	D07
.46387	4.0731	172	الإجمالي
		172	Valid N (listwise)

جدول رقم (35)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لآراء أفراد عينة الدراسة بشأن تأثير مستوى العرض والإفصاح في القوائم المالية على فاعلية التحليل المالي كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغيرات
.665	4.19	149	E01
.667	4.12	149	E02
.677	3.88	149	E03
1.007	3.01	149	E04
.885	4.03	149	E05
.805	3.99	149	E06
.818	3.54	149	E07
.805	3.60	149	E08
.898	3.70	149	E09
.983	3.55	149	E10
.745	3.77	149	E11
.41975	3.7621	149	الإجمالي
		149	Valid N (listwise)

جدول رقم (36)

نتائج اختبار (T) بشأن تأثير صدق وسلامة القوائم المالية على فاعلية نتائج التحليل المالي كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
A01	23.769	171	.000	1.221	1.12	1.32
A02	9.880	171	.000	.680	.54	.82
A03	13.285	171	.000	.802	.68	.92
A04	21.776	171	.000	1.145	1.04	1.25
A05	-1.457	171	.147	-.122	-.29	.04
A06	34.345	171	.000	1.512	1.42	1.60
A07	-1.707	171	.090	-.122	-.26	.02
aaaaa	22.857	171	.000	.73090	.6678	.7940

جدول رقم (37)

نتائج اختبار (T) بشأن أهمية توافر الخصائص الرئيسية والنوعية في المعلومات المحاسبية لتأثيرها على كفاءة وفاعلية القرارات المالية كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
A08	43.568	171	.000	1.640	1.57	1.71
A09	12.533	171	.000	.814	.69	.94
A10	17.970	171	.000	.919	.82	1.02
A11	13.384	171	.000	.767	.65	.88
A12	5.278	171	.000	.372	.23	.51
A13	8.989	171	.000	.570	.44	.69
A14	26.184	171	.000	1.110	1.03	1.19
A15	15.023	171	.000	.878	.76	.99
A16	11.756	171	.000	.721	.60	.84
A17	20.831	171	.000	.994	.90	1.09
a2	25.811	171	.000	.87849	.8113	.9457

جدول رقم (38)

نتائج اختبار (T) بشأن أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower	Upper
B01	6.916	171	.000	.512	.37	.66
B02	11.010	171	.000	.727	.60	.86
B03	-8.291	171	.000	-.552	-.68	-.42
B04	13.103	171	.000	.826	.70	.95
B05	13.936	171	.000	.872	.75	1.00
B06	7.287	171	.000	.471	.34	.60
B07	4.386	171	.000	.273	.15	.40
B08	2.645	171	.009	.163	.04	.28
B09	11.946	171	.000	.756	.63	.88
B10	30.269	171	.000	1.366	1.28	1.46
B11	29.367	171	.000	1.407	1.31	1.50
B12	1.825	171	.070	.134	-.01	.28
B13	2.813	171	.005	.203	.06	.35
b	21.091	171	.000	.55054	.4990	.6021

جدول رقم (39)

نتائج اختبار (T) بشأن إلمام الأطراف المعنية بالتحليل المالي بكيفية استعمال النسب المالية وقدرتهم على تفسير النتائج كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
C01	28.075	171	.000	1.238	1.15	1.33
C02	17.091	171	.000	.965	.85	1.08
C03	18.518	171	.000	.971	.87	1.07
C04	19.926	171	.000	.948	.85	1.04
C05	21.748	171	.000	1.070	.97	1.17
C06	17.024	171	.000	.872	.77	.97
C07	28.268	171	.000	1.174	1.09	1.26
C08	18.784	171	.000	.959	.86	1.06
C09	15.718	171	.000	.837	.73	.94
C10	8.796	171	.000	.558	.43	.68
C11	13.664	171	.000	.785	.67	.90
C12	20.589	171	.000	.890	.80	.97
cc	30.647	171	.000	.93895	.8785	.9994

جدول رقم (40)

نتائج اختبار (T) بشأن إمكانية نظام التحليل المالي في توفير احتياجات المستخدمين من المعلومات كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
D01	19.931	171	.000	.913	.82	1.00
D02	26.849	171	.000	1.151	1.07	1.24
D03	27.140	171	.000	1.198	1.11	1.28
D04	21.430	171	.000	1.093	.99	1.19
D05	20.131	171	.000	1.029	.93	1.13
D06	23.252	171	.000	1.145	1.05	1.24
D07	17.114	171	.000	.983	.87	1.10
dd	30.339	171	.000	1.07309	1.0033	1.1429

جدول رقم (41)

نتائج اختبار (T) بشأن تأثير مستوى العرض والإفصاح في القوائم المالية على فاعلية التحليل المالي كما توضحه مخرجات نظام SPSS.

One-Sample Test

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
E01	21.944	148	.000	1.195	1.09	1.30
E02	20.514	148	.000	1.121	1.01	1.23
E03	15.853	148	.000	.879	.77	.99
E04	.163	148	.871	.013	-.15	.18
E05	14.165	148	.000	1.027	.88	1.17
E06	14.955	148	.000	.987	.86	1.12
E07	8.115	148	.000	.544	.41	.68
E08	9.061	148	.000	.597	.47	.73
E09	9.485	148	.000	.698	.55	.84
E10	6.837	148	.000	.550	.39	.71
E11	12.638	148	.000	.772	.65	.89
ee	22.161	148	.000	.76205	.6941	.8300

planifier, évaluer les performances et apporter les informations utiles pour la prise de décision.

Tenant compte les considérations énumérées ci-dessus, le chercheur considère que la présente étude revêt un intérêt particulier et constitue une tentative sérieuse d'analyse et de réflexion à propos de l'analyse financière et son impact sur la décision au sein l'unité économique.

L'importance de notre recherche réside dans le fait qu'elle s'efforce à montrer le rôle de l'analyse financière comme instrument performant dans la rationalisation et la prise de décision. Notre recherche nous a permet de :

Connaître l'intérêt de l'analyse financière pour mettre en évidence les forces et faiblesses des politiques financières de l'unité économique susceptibles d'influencer sa rentabilité et par voie de conséquence, connaître la réalité de l'entreprise.

Acquérir l'information pertinente et les outils et moyens pour permettre aux utilisateurs de l'information et décideurs d'élaborer les politiques et prendre les décisions afin d'atteindre les objectifs fixés.

Montrer l'aptitude du système d'analyse financière de fournir les informations nécessaires à la prise décision.

Attirer l'attention des décideurs dans les unités économiques au Yémen sur l'importance des outils de l'analyse financière du fait de leur capacité de fournir les indices pour une meilleure prise de décision.

Participer à l'effort de sensibilisation des managers des unités économiques quand à la nécessité impérieuse de s'appuyer sur l'analyse financière en tant qu'outil efficace pour tracer les politiques,

l'unité économique l'opportunité d'approfondir son analyse et d'établir une synthèse quantitative et chiffrée sur l'objet de décision.

A partir de cela, on constate le fait qu'une unité économique a, impérativement, besoin d'un outil dont la mission est de fournir les données et informations au moment opportun et d'une manière à ce que le propriétaire et les utilisateurs des listes financières puissent connaître ce que représentent les outputs du système comptable et son intérêt pour l'analyse financière.

En se basant sur ce qui précède, notre problématique est cernée autour de la question principale suivante :

Le système d'analyse financière est-il en mesure de satisfaire les besoins des décideurs en suffisamment d'informations et indices pertinentes qui leurs permettront d'optimiser leurs décisions ?

Le but de notre étude est de connaître les opinions des personnes interrogées au sein des unités économiques concernant la pertinence des outputs des listes financières ; mais aussi, la qualité de l'information comptable qu'ils comprennent. Car, la fiabilité de l'analyse financière en tant que système d'informations et l'efficacité de ses outputs en dépendent grandement.

La disponibilité des informations est devenue l'un des éléments majeurs du développement des peuples et de leur progrès, mais aussi un facteur vital de croissance et un outil décisif dans les différents domaines de la vie notamment dans un environnement marqué par des changements rapides.

En plus d'être l'une de ressources stratégiques des unités économiques, l'information constitue la matière essentielle pour la prise de décision. De ce fait, le système d'information est au centre des préoccupations de beaucoup d'entreprises du fait de son intérêt stratégique notamment dans un environnement concurrentiel et hostile.

Suite aux évolutions constatées dans le domaine économique, les résultats obtenus par les listes financières ne sont plus suffisants pour les objectifs d'investissement, de financement et de prise de différentes décisions. Ce constat implique l'existence d'un outil capable d'examiner et de vérifier les données afin qu'elles soient pertinentes pour la prise de décision dont le but est de mettre le point sur l'état réel de l'unité avec ses forces et faiblesses. L'unité économique en tant qu'organisation, évidemment, ne peut, en aucun cas, négliger les changements qui s'opèrent dans son environnement immédiat, tels que, les changements économiques subites et les fluctuations des prix qui influencent les acquis en termes de rentabilité et de performance. Cette vigilance offre à

Université d'Alger

Faculté des Sciences économiques de gestion

Sciences de gestion

Thème :

Importance de L'analyse Financière en tant que système d'information pour fournir l'information nécessaire à la prise de décision dans le domaine des finances.

Etude pratique sur un échantillon d'unités économiques au Yémen

Thèse pour l'obtention du diplôme de doctorat en sciences de gestion

Option : monnaie et finance

<u>Elaborée par :</u>

Hadi Ahmed Mohamed ALSayyad

<u>Sous l'encadrement du</u>:

Pr Tayeb Yacine

Année universitaire :2009/2010

- The financial statement does not provide data about the current value and replacement value along with the historical costs, and does not allow personal judgements in preparing financial statements. They are also limited in providing information necessary for decision making, specially the limitation about the time of publishing and the level of disclosure, and such is related to the reliance on the historical cost principle in preparing the financial statement, which make the accounting information unrealistic in representing economical facts, financial position, and net profit.

The direction of the decision makers in the economical units in Yemen to utilize the tools and means for its ability to provide the important indicators that enable the decision makers to take efficient and effective decisions.

This study will contribute to the increase in the awareness of leadership in the economical units of the need to rely on the financial analysis as a tool for drawing policies and planning, the evaluation of performance, and for the provision of useful information for decision makers.

For the aforementioned reasons, the researcher sees this study of special importance since it is a real effort in this area.

The objective of the study is to know the opinion of the gentlepersons researched in the economic units about the relevance of the outputs of the financial statements and the quality of data contained therein, and the reliability of data as input for the financial analysis process. Such process ensures the sufficiency of the financial analysis as an information system, and the effectiveness of its outputs by providing the data and information with quantitative and qualitative characteristics that are needed for the decision makers in knowing the effectiveness of performance, to conclude about the financial capabilities of the unit, to predict continuity or failure, or other. Such should allow better decision making by the users of such information.

The study has resulted in some outcomes that most important of which are the following:

- The adoption of the International Accounting Standards should enable the units to improve and develop its accounting systems, and make the unit able to make available the necessary information in a precise, correct and timely manner. Such will be positively reflected in the outputs of the financial analysis and the improvement of information quality, which assist in taking the appropriate decision.
- The financial analysis system is able to provide the users with the information that allow taking better decision by the information users, either in providing the useful indicators that measures the capacity of the economic unit, or the information that is useful to know the management capabilities, or the extent to which the unit has utilized its economical resources. It is also useful in providing information that increases the ability of the management to evaluate performance. It can also assist in providing information useful in predicting financial failure, or earning capacity.
- The effectiveness of the financial decision is subject to the level of disclosure in the financial statements, which was proved by the increase in the awareness of the researched people about the importance of the disclosure, and its effect on the financial analytical results. The adherence to the international accounting standards or the GAAP makes the unit disclose the relevant information which has effective or expected impacts on decision making. Such standards allow the units to present fairly its transactions and financial events, thus providing information in a relevant and reliable, comparable, and timely manner, which taking into consideration the cost and benefits of obtaining the information.
- The useful information provided by tools and means of financial analysis of all types, represent in the output of process the financial data among each other, confirms that the financial analysis system can provide the necessary information for the information users needs and decision makers, which should allow them better decision making than relying on random decision based on personal judgement.

The availability of information has become one of the most important factors in the nations' development and advancement; a vital factor in the growth and prosperity, an effective instrument in the various life aspects. It is considered by economical units as an important resource since it is the primary material of the decision-makers. The information systems are regarded as the Skelton of many economical units, for its ability to provide the necessary and relevant information for decision makers. As a result of the economical growth, the ordinary financial statements are not sufficient for the investing and financing purposes and other decision making. Therefore, it was necessary to have a mechanism that can review and audit the data to make it relevant for decision making and analysis, for the purpose of understanding the realistic position of the unit and studying the reasons for its success or failure, taking into consideration the external factors affecting the unit, such as economical changes and price changes, in order for the decision making to be based on in-depth study and quantitative analysis of all matters. Based on that, there was the need for a mechanism that can provide the data and information in timely bases, and in the appropriate form that can allow the owners and users of financial statement to know what the outputs of the accounting system actually represent, and such mechanism was the financial analysis.

Based on the above, the researcher has summarized the issue in the following question:

Can the financial analysis system provide the decision makers with sufficient information and the relevant indicators in order to take the appropriate decisions?

The importance of the study is related to the after depression period (1929-1933) when many economical units faced bankruptcy, which made it necessary to pay more attention and importance to the financial analysis which give importance to the study of the financial reports of these units in a scientific and constructive framework in order to evaluate its performance, and to predict its economical future. The importance of financial analysis increased after the second world war, during the spread of financial depression and price increase, and such affected the financial reports elements, thus paying more attention to find a successful mechanism to provide relevant information that enable owners and shareholders to save their investments and help in increasing performance and effectiveness. As a result, the financial analysis was the primary tool that was the centre of attention, for its ability to provide the relevant information for decision makers and the information users, which was able to control the uncertainty, by using all the accounting and non-accounting data, and also external information related to the unit. The financial analysis is also important for the external users of all types and utilizations as follows:

Understanding the facts about the economical units based on the ability of the financial analysis to find the areas of strength and weaknesses in the financial policies of the economical units that can affect the profitability and the financial position, which allow the utilizations of the strength and the overcoming of weaknesses.

The ability of the financial analysis to provide the relevant information and also the tools and means that can assist the information users and decision makers in drawing policies and taking the appropriate decisions to reach objectives.

The ability of the financial analysis system to provide important information for decision making, which enable decision makers to compare among the available information, and select the most accurate and objective for reaching the targets.

Algeria University
Faculty of Economic Sciences and Management
Department of Management Science

Importance of Financial Analysis as an Information System to Provide the Necessary Information for the financial decision-makers

Survey of a sample of Yemeni economic units

Thesis to obtain doctorate degree in Management science

Prepared by **Supervised by**

Hadi Ahmed Alsayyad **P.D/ AlTayeeb Yaseen**

Algeria 2010/ 1431